السلسلة التاريخية

سمير أمين

المغرب العربي الحديث

ترجمة: كميل ف. داغر

المغرب العربي الحديث

سمير أمين

المغرب العربي الحديث

ترجمة: كميل ق. داغر

الطبعة الثالثة
١٩٨١

تقديم

يطمح هذا الكتاب الى اعطاء صورة اجمالية عما كان عليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس ومراكش* ، وعن التحولات الجوهرية التي رافقت قيام ثلاث دول مستقلة • يتناول الوصف والتحليل الاصعدة التالية : الاقتصادي والاجتماعي ان التحليل الاقتصادي للتنمية الاستعمارية ولنزع الاستعمار هو أمر أساسي لفهم معنى التحولات الاجتماعية في المغرب المعاصر وأهميتها ، وفي الدرجة الثانية ، معنى السياسات الداخلية والخارجية للمغرب •

يضم الكتاب جزأين ، الجزء الاول يصف التحولات التي طرأت على المجتمع المغربي منذ الاستعمار الفرنسي حتى عام ١٩٥٥ ، ويحللها • ان احتلال الفرنسيين لافريقيا الشمالية يعود ، كما هو معلوم ، الى عام ١٨٣٠ فيما يخص الجزائر ، والى عام ١٨٨١ بالنسبة لتونس ، والى عام ١٩١٢ بالنسبة لمراكش • يتم تناول البنى الاقتصادية والاجتماعية حوالى التأريخ الاساسية التي تحدد بداية التنمية الحديثة : العام ١٨٨٠ بالنسبة للجزائر ، والعام ١٩١٠ بالنسبة لتونس ، والعام ١٩٢٠ بالنسبة لمراكش ، وفي نهاية الاستعمار حوالي عام ١٩٥٥ • لا يجري استذكار الماضي التاريخي ما قبل الاستعماري الا باقتضاب ، وفقط بمقدار ما

★ – يقصد بالمغرب هنا Le Maroc • وتستعمل هذه الكلمة كمرادف للمغرب الاقصى ، او المغرب الصغير •(م)

يضيء هذا الاستذكار بعض مظاهر تاريخ الحركة الوطنية وأسلوبها وايديولوجيتها • أما الجزء الثاني فيحلل التحولات الاقتصادية والاجتماعية قريبة العهد التي طرأت على البلدان الثلاثة ، يعطي تفسيرا لأهم ما في هذه التحولات يسمح بفهم معنى الاشتراكيات الوطنية المغربية ، معنى سياسة تلك الدول الداخلية والخارجية ، ولا سيما سياستها العربية والمغربية •

يقتبس الكتاب الكثير من مؤلَّف اقتصاد المغرب (١) ، حيث يمكن للقراء أن يقعوا على تفاصيل اكثر استفاضة ، وعلى اسنادات وشروحات دقيقة حول طرائق التحليل الاقتصادي التي تورَد هنا نتائجها وحسب • قمنا كذلك باعادة ابراز تلك النتائج ، وبالمضي بتحليلنا حتى السنوات الاخيرة التي نملك معلومات حولها (١٩٦٧ ـ ٦٨) • ان تغييرات طرأت على الوحدات النقدية ، من مثل اصدار « الفرنك الجديد » عام ١٩٦٠ ، والدينار التونسي عام ١٩٥٨ (كان الدينار التونسي في ذلك الحين يساوي ألف فرنك فرنسي قديم) و الدرهم المراكشي (كان يساوي الدرهم المراكشي مئة فرنك قديم) ، ثم أخيرا الدينار الجزائري عام ١٩٦٢ (يساوي الدينار الجزائرى مئة فرنك قديم) ، تجعل المقارنات القيمية من بلد لآخر أو من فترة محددة لاخرى مسألة عسيرة : من هنا ، فان جميع القيم الاجمالية ، يجري التعبير عنها ، ما عدا عند تعليمات معاكسة ، بمليارات الفرنكات الفرنسية القديمة •

---

١ ـ سمير امين ، اقتصاد المغرب ـ الجزء الاول ، الاستعمار ونزع الاستعمار ، الجزء الثاني ، الآفاق المستقبلية ، باريس ، منشورات مينوي ، ١٩٦٦ •

مدخل

معطيات الجغرافيا
والتـاريخ (١)

تعني كلمة مغرب باللغة العربية « الغرب » • انها تدل عادة على مجمل المناطق الواقعة غربي واديالنيل، أي بتعابير حديثة، الجمهورية الليبيـة ، والجمهوريـة التونسيـة ، والجمهورية الجزائرية ، ومملكة مراكش ، وجمهورية موريتانيا الاسلامية• ستتناول دراستنا ثلاثة بـلدان وحسب من افريقيـا الشمالية الفرنسية القديمة ، وهي الجزائر ومراكش وتونس •

ان الجزائر ، المستقلة منذ عام ١٩٦٢ ، هي الاوسع من بين دول المغرب : مساحتها ٢،٢٠٥،٠٠٠ كلم٢ ، منها ٣٤١،٠٠٠ هي مساحة المقاطعات الشمالية ، و ١،٨٦٤،٠٠٠ هي مسـاحة المقاطعات الصحراوية • كان تعداد سكانها غام ١٩٦٤ ما يقارب ١٠،٩٠٠،٠٠٠ نسمة • أما مراكش، المستقلة منذ عام ١٩٥٦، تماما كما الحال معتونس، فتمتد على حوالي ٤٤٨،٠٠٠ كم٢• اذا أسقطنا المنطقة الصحراوية ، فان مراكش أوسع منالجزائر، وهي ، بسكانها الـ ١٢،٦٠٠،٠٠٠ (التقدير لعام ١٩٦٤) ،

---

١ ــ جان ديبوا ، افريقيا الشماليـة ، P. U. F . 1964 كزافييه دي بلا نهول ، الاسس الجغرافية لتاريخ الاسلام ، فلا ماريون ، ١٩٦٧ •

أكبر كثافة سكانية • بينما نجد أن تونس التي لا تزيد مساحتها عن ١٦٤،٠٠٠ كم٢ ، ولا يزيد تعداد سكانها عن ٤،٤٠٠،٠٠٠ نسمة ، هي الاصغر بين دول المغرب •

١ ـ الاوضاع الطبيعية :

تقسم الجغرافيا دول المغرب الى منطقتين مختلفتين كثيرا من حيث دعوتها الطبيعية : في الشمال، المغرب بحصر المعنى، البلد « النافع » المتوسطي وشبه الاستوائي ، وفي الجنوب الصحراء المغربية • يجري التسليم تقليديا كحد شمالي للصحراء بالخط الشمالي لبساتين النخيل الاخيرة الذي يتبع المنحدر الجنوبي للأطلس الداخل وللأطلس الاعلى المراكشي الشرقي، وللاطلس الصحراوي الجزائري ولسلاسل قفصه Gafsa في تونس• ان المغرب المتوسطي وشبه الاستوائي ، المحدد على هذا المنوال، يحتل مساحة ٧٦٥ر٠٠٠ كم٢ والصحراء المغربية مليونين و٥٢ ألف كم٢ •

ان المغرب المتوسطي معزول هكذا عن العالم العربي المصري والمشرقي ، كما عن العالم الاسود ، بآلاف الكيلومترات من الارض الصحراوية • يعزله البحر عن أوروبا فيستحق بالتالي الاسم الذي أطلقه عليه العرب : جزيرة المغرب •

يمتد المغرب الشمالي من الغرب الى الشرق مسافة ٢٤٠٠ كم بين الدرجة ٣٧ من خط العرض والدرجة ٢٩ • انه يذكر كثيرا ، من حيث بنيته الجغرافية ومناخه وطرائق الحياة فيه ،

بالنصف الغربي من الهلال الخصيب (٢) ، أي من بلدان سوريا الكبرى (دول سوريا ،ولبنان ، والاردن وفلسطين) ·

على غرار سوريا ، بلاد جبال قبل كل شيء ـ كان الاغريق يدعونها « بلاد الاطلس » ـ فان نصف مراكش والجزائر واقع على ارتفاع ألف متر وأكثر · على غرار سوريا ، نحن ازاء بلاد حيث سقوط الامطار غير كاف على وجه العموم ، غير منتظم وسيء التوزيع : يتلقى ثلث البلاد على وجه الحصر أكثر من ٤٠٠ ملم ، وهو الحد الادنى الضروري لتأمين الزراعة الجافة للحنطة والزراعات المتوسطية · أخيرا ، نحن أمام بلاد حيث يوجد على غرار سوريا أقليات كبيرة من مزارعي الجبال الذين حافظوا على تقاليدهم ، وهم هنا من البربر (يدعى المغرب أيضا «بلاد البربر») ، كما نجد في المشرق لبنانيين وعلويين ودروزا ، منكفئين الى مرتفعاتهم المنعزلة وصعبة الاقتحام بفعل غزوات البدو الذين حملوا الى بلاد الاسلام ، وعرّبوها تدريجيا · وكما لزيادة حدة التماثل ، فان هذين الطرفين من العالم العربي يضمان بلدان استعمار استيطاني اوروبي ، حديث وعميق : فرنسي في افريقيا الشمالية ، وصهيوني فى بلدان المشرق السوري ·

تسمح التضاريس والمناخ والنباتات بأن نميز في كل من البلدان الثلاثة منطقة متوسطية ومنطقة سهوب · ان السلسلة العظيمة لجبال الاطلس الاعلى (النقطة الاكثر ارتفاعا في المغرب : ٤١٦٥ مترا) ، مضافا اليها في الجنوب جبال الاطلس الداخل ـ التي تلف سهل سوسه ـ وفي الشمال الاطلس الاوسط

---

٢ ـ يحتل العراق النصف الثاني (بلاد دجلة والفرات) ·

الملتحم بها ، وكلها متجهة من الشمـــال الفـــربي الى الشمال الشرقي ، وسلسلة الريف الساحلية ــ على شكل هلال منفتح على الشمال ويفصلها عن الاطلس الاوسط فجـوة تـازة الضيقة ــ تشكل مراكش البربر الجبلية ، وتعـزل مراكش الاطلسية عن مراكش الشرقية • تتلقى المنحدرات الشمـالية والغـربية لهذه السلاسل الجبلية ما يكفي من الامطـار (بقـدر ما تتجه نحـو الشمال أكثر : من ٨٠٠ الى ١٠٠٠ ملم في الريف الغربي وعلى ذرى الاطلس الأوسط الغربي) لكي تغطيهـا غابـات جميلة • يسود فيها مناخ جبلي متوسطي ونباتات هذا النوع من المناخ . ان فصول الصيف اللطيفة (نادرا ما تزيـــد الحـرارة عن ٢٠ درجة) ، والشتاآت التي تزداد بردا بقدر ما يزيـد الارتفـاع (يتراوح الحد الادنى من الحـرارة بيـن صفـر وتحت العشر درجات في المناطق المعتدلة الاكثر سكانا) تجعل بالامكان زراعة وتربية حيوانات مكثفتين حضريتين •

تتألف مراكش الاطلسية من مجموعتين من السهول ــ سهول فاس ومكناس والغرب ، على امتداد حوض سبو ، في الشمال ، وسهول تادله والحوز في الجنوب ، عند سفح جبـال الاطلس ــ تفصلهما الواحدة عن الاخرى هضبة الميزيتا المراكشية • تشتد فيها الامطار شمالي منطقة الدار البيضـاء ، حيث تتراوح بين ٤٠٠ و ٦٠٠ ملم ، بينما هي غير كـافية الى الجنوب ، ما عدا الحال على امتداد رقعة ساحلية ضيقـة من الـدار البيضاء الى آسفي وفي سفح جبال الاطلس • ان مـراكش أطلسيـة ، حيث الزراعة المتوسطية المكثفة ممكنة ، ترسم هكذا هلالا مفتوحا على الجنوب الغربي الذي يشكل جوفه المتسع ، أي سهول الشمـال،

الجزء الاكثر غنى بالامكانات في هذه الدولة • الطقس لطيف ومتساو ، من طنجه الى أغادير ! معدل الحرارة ١٧ درجة، تصل في كانون الثاني الى ١١ درجة ، وفي آب الى ٢٢ درجة ، بحيث لا يزيد الفرق عن ١١ درجة فقط ، على أساس ان الجزء الجنوبي من الساحل ، بمواجهة الصويرة (موقادور) ، وآسفي والجديدة ، يلطف طقسه تيار الكناري البارد • أما الى الداخل فتتسع الفروق أكثر قليلا : فهي ١٧ درجة في فاس و ٢٠ درجة في تازة •

تغطي منطقة السهوب داخل هذا الهلال فيمراكش الاطلسية، كما تغطي مجمل مراكش الشرقية ، وهي الامتداد الطبيعي لمنطقة وهران •

اما في الجزائر فنقع على سلسلة ساحلية طويلة ، هي الاطلسي التلي ، وتتسع من ٧٠ الى ١٥٠ كم ، ضامة سهولا ساحلية صغيرة ــ ساحل وهران وسهل الشليف ، متيجة الجزائر، سهل بونة •

ان سلسلة الجبال (التي تتخذ اسماء تيسالة وأرسنيس والضهرة) ، غربي الجزائر ، هي اقل ارتفاعا منها في الشرق، في بلاد القبايل (مرتفعات جرجرة وبيبان وبابور) حيث تصل الى ارتفاع ٢٣٠٨م • في الجنوب تتكون الهضبة الصحراوية من جملة سلاسل جبلية تؤلف الاطلس الصحراوي : من الغرب الى الشرق جبال القصور (قمتها بارتفاع ٢٢٣٦م) ، وجبل أمور، وجبال اولاد نايل ، وجبال حُضنة والاوراس (ذروتها في الجزائر ٢٣٢٩م) • شرقي البلاد ، وانطلاقا من حضنة ، يتداخل الاطلس التلي والاطلس الصحراوي في منطقة جبال

صغيرة وسهول عالية • على العكس من ذلك ، تتباعد السلسلتان في الشرق بصورة واسعة ، ضامة منطقة فسيحة من السهول العالية •

هكذا فان خطا مرسوما من مدينة الجزائر الى بسكرة يقسم الجزائر قسمين متمايزين • يزيد المناخ كذلك من حدة تأثيرات تضاريس الارض • في الواقع ، لا تتلقى الجزائر الغربية ومراكش الشرقية المشكلة امتدادا لها ، وهما تحظيان بحماية المرتفعات المراكشية العالية من التأثيرات النافعة للمحيط الاطلسي ، الا القليل القليل من الامطار ، وبالتحديد ما بين ٢٠٠ و ٤٠٠ مم ، ما عدا فوق التلال المحظوظة لتلمسان ، وسيدي بلعباس ، ومسكرة وتياريت (من ٤٠٠ الى ٦٠٠ مم) • ان المنطقة المتوسطية هي هنا اذا جد محدودة ، فيما تكتسح منطقة السهوب السهول العليا (ارتفاعها الوسطي ٨٠٠ م) وحتى السهول الساحلية : يمتد السهب بين مليلة ووهران حتى البحر • يسقط المنحدر الشرقي للاطلس المراكشي مباشرة نحو الصحراء • رغم ان المناخ متوسطي فهو يشهد مع ذلك فصول صيف لاهبة ، بقدر ما يتم الابتعاد نحو الداخل (احيانا تصل الحرارة الى اكثر من ٤٨ درجة في الاصنام . (اورليانسفيل سابقا) ، وشتاءات قاسية احيانا فوق السهول العالية (من صفر الى خمس درجات) وعلى السفح الشمالي للاطلسي الصحراوي • يخفف تنويع Nuance قاري اذن من الطابع المتوسطي للبلاد •

شرقي الجزائر ، نجد بالمقابل ان الارتفاع المتوسط الاشد بوضوح ، والامطار الاكثر غزارة بكثير ، تسمح للمنطقة المتوسطية بالامتداد حتى تخوم الصحراء ، عند اقدام الاوراس •

ان الساحل والجبل القبليين ، من ديللس الى سكيكدة (فيليبفيل سابقا) يتلقيان اكثر من متر من الماء ، لا بل اكثر من مترين في بعض النقاط ، بينما تتلقى سهول قسنطينة العالية من ٤٠٠ الى ٦٠٠ مم ، والاوراس من ٦٠٠ الى ٨٠٠ مم · يتمتع الساحل اذا انطلاقا من مدينة الجزائر بمناخ متوسطي حقيقي : صيف حار لكنه غير لاهب (يصل متوسط درجـــة الحــرارة في الجزائر العاصمة الى ٢٥ درجة) وشتاء لطيف (متوسط الدرجات الدنيا في الجزائر ١٢ درجة) · نقع مجددا على التنويع القاري في السهول العليا الواقعة بين الف متر والف ومئتــي متر : يصل المعدل السنوي في قسنطينة الى ١٣ درجة وحسب (مقابل ١٨ درجة في الجزائر) ، بينما يشهد الصيف درجات قصوى مـــن الحرارة القائظة (٤٥ درجة) ، والشتاء بردا قارسا (ما تحت الصفر) ·

اما في تونس فيصل معدل الارتفاع الى ٣٠٠ متر وحسب ، مقابل ٩٠٠ متر بالنسبة للجزائر و ٨٠٠ متر بالنسبة لمراكش· ان الاطلس التلي والاطلس الصحــراوي ، المتداخليــن هنـــا ، يرسمان خطا عاليا:خط القمة التونسي(الذي يرتفع ١٥٤٤م)، المتجه من الجنوب الى الغرب ومن الشمال الى الشــرق ، والذي يشكل امتداده رأس بون · يعزل خط القمـــة تونس شمالية ، متوسطية ، عن تونس جنوبية ، منطقـــة سهـــوب · شمالي خط القمة ، يتجاوز هطول الثلوج ٤٠٠ مم ، لا بل اكثر من متر على ذرى كروميريا (عين دراهام) · يتألــف شمالــي تونس من مشاهد متنوعة : يفصل وادي المجردة جبال كروميريا الصغيرة المغطاة بالغابات التي تحاذي الساحل الشمالي عن السهول العالية

التي تمتد من جنوبي الوادي الى المنحدر الشمالي لخط القمة ٠ الطرف الشمالي ـ الشرقي للمغرب يتألف من السهول والتلال الصغيرة لبنزرت وتونس ورأس بون ٠ يسود في كـل الانحاء مناخ متوسطي : يصل المعدل السنوي الى ١٨ درجة بين بنزرت وتونس ، وبينما معدل كانون الثاني ١١ درجة ، يبلـغ معدل شهر اب ٢٦ درجة ٠ يمنح تنويع قاري لبلدان الداخل تباعدات اقوى ٠

جنوبي خط القمة ، وحتى خط قفصة ـ قابس توجد منطقة السهب (من ٢٠٠ الى ٤٠٠ مم من الامطار) ، ذات المناخ نصف القاري ، التي تشهد فصول صيف لاهبة وشتاءات قاسية احيانا على التخوم الجزائرية ـ التونسية ٠ الا ان وجود البحر المتوسط خلق هنا ، في رقعة ضيقة على امتداد الساحل ، من سوسة الى موناستير والمهدية ، مناخا محليا ملائما للزراعة الحضرية : انه الساحل ٠

ان الحدود الشمالية للصحراء هي السفـح الجنوبـي لجبال الاطلس المغربية ولسلسلة قفصـة ٠ وهي تمتـد جنوبـا حتى الدرجة ٢٠ من خط العرض تقريبا ، التي تعين الحد الشمالي للنجيليات graminées السهليـة («كرام ـ كرام») ٠ تتوزع من المحيط الاطلسي الى وادي النيل بين الدول المغربية الثلاث والصحراء الاسبانية وموريتانيا ومالي والنيجر ، وليبيا وتشاد ومصر والسودان ٠ من ضمن هذا التحديد ، تحتل الصحراء ما يقارب ستة ملايين كيلومتر مربع ، ثلث هذه المساحة ـ مليونا كلم مربع ـ واقع في اراضي الدول المغربية ، لا سيما الجزائر التي يقع رأسها الجنوبي ما وراء جبل هوقار Hoggar عنـد

الدرجة ١٩ من خط العرض ، على بعد ٣٠٠ كلم مـــن ساحل غاو · الامطار غير كافية في كل الامكنة ـ اقل من ١٠٠ مم ـ انها فظة وغير منتظمة ، تنطوي درجات الحرارة على تفاوتات نهارية (غالبا ٢٠ درجة) وسنوية (من اربع درجات تحت الصفر الى ٥٣ درجة فوق الصفر في عين صلاح) · يتكـــون النتوء القاحل من مكثبات (كثبان رمل) ورُقاق (سهــول حصوية) وحمَّادات (هضاب من الصلصال الرملي والحجارة الكلسية) · يرتفع احيانا بصورة فجة ، كما في جبل هوقار الجزائري الذي يبلغ ٢٩١٨ م · تنكفىء الحياة الحضرية فيه الى الواحات ، على امتداد واد درعة Oued Dra والتَفيللت المراكشيين ، حتـــى منطقة فجيع ـ كولومب ـ بشار وعين صفرة ، وفي الجنـــوب الشرقي الجزائري (الاغواط ، بسكرة ، توقرت ، قرداية) ، على امتداد الشطوط التونسية من توزر الى قابس ، او حتى في وسط الصحراء ، كما الحال بين هضبة تادميت ومرتفع هوقار ، في عين صلاح او في قدامس ، وفي رأس تونس الجنوبى ·

٢ ـ انماط الحياة :

ان انماط الحياة ، هنا كما في بلدان سوريا الكبرى، لا يمكن تفسيرها على اساس الظروف الطبيعية بقدر ما يمكن ذلك على اساس التاريخ · لقد استخدمت امكانات المغرب الزراعية ضمن حدود ضئيلة وبصورة سيئة منذ القرن الحادي عشـــر الميلادي ،

ان المغرب، الواقع على التخوم بين عالم المزارعين المتوسطيين ومنطقة الرعاة البدو ، كان منذ ما قبل التاريخ موزعا ، تماما كالبلدان السورية ، بين هذين النمطين مـــن الحيـــاة · خلال

قرون ، وربما خلال الاف السنين ، تغلب البـدو البـربر على الفلاحين ، وهم بربر ايضا ، المحصورين فـي مناطق صغيرة ، جبلية اكثر الاحيان • لم يحاول الفينيقيون المقيمون في مناطق تجارة ساحلية ـ اشهرها قرطاجة ـ ان يخترقـوا جـديا الجزء الخلفي من البلاد • ان روما هي التي سمحت هنـا ، بحدودها المحروسة جيدا ـ الليـم Limes ـ وبسلامها ، بتوسيـع مجال الحضارة الزراعية • لقد عرف المزارعون البربـر ان يبرهنوا اذاك عن دينامية مدهشة وعـن قـدرة عظيمـة علـى التكيف والتوسع • ولما كان البدو قد طردوا الى جنوبي الليم فقد غطى الحضريون البربر البلاد بحضارتهـم الزراعيـة • ان الزراعة البعلية للحبوب وغراسة الكرمة والزيتون والتين واللوز ، في مجمل المنطقة المتوسطية ، اعطت السهـول المحظوظة والجبال مظهرا زاهيا ومنسقا • لقد عرفوا ، في جزء كبير مـن منطقة السهوب في تونس وفي الجزائر الشرقية ، ان يقيموا حيـاة زراعية حضرية ، عبر مضاعفة اعمال الري التي تشهد خرائبها الى اليوم ، في منظر يبدو الان موحشا ، على ما كـان لهـا من الاهمية • هذا التحويل الجذري للمغرب ادرك بلدانه بدرجات مختلفة جدا • ان تـونس الحاليـة حتـى خـط توزر ـ قابس (الولاية الرومانية في افريقيا) والجزائر الشرقية (نوميديا الرومان) تأثرتا تأثرا عميقا • بالمقابل لم يحدث ذلك للجزائر الغربية ومراكش الشرقية (منطقة موريتانيا القيصرية) الا بصورة اخف بكثير : كان الليم يتبع اجمالا حد التـل الجنوبي، اي حد المنطقة المتوسطية ، تاركـا السهـول العالية للبدو الجتوليين • ان الاستعمار الروماني لمراكش ولموريتانيا التنجية

(نسبة الى تنجي ، او طنجة حاليا) لم يكـن يضـم الا الريف وسهول سبـو ، تاركا للبدو تل مراكش الاطلسية جنوبي سالة (القريبة من الرباط حاليا) ، وللجبليين سلاسـل الاطلس الثـلاث ٠

كان الفتح العربي نقطة انطلاق لرد كبير للبداوة ٠ شكلت الامبراطورية العربية ، خلال ثلاثة قرون ، انبعاثـا مزدهرا للامبراطورية الرومانية ٠ سكن العرب ، او البربر المستعربون، المدن القديمة او الحديثة التي منحوها حياة جديدة ٠ لكنهم لم يخرجوا من مدنهم الا قليلاً ، تاركين ارياف مراكش الشمالية والتـل الجزائري ، ولا سيمـا اريـاف قسنطينـة وتونس ، للفلاحين البربر الاشداء الذين عرفوا كيـف يحافظون على إزدهارها القديم ٠ بقي البدو محصورين تقريبا جنوبي الليـم القديم ٠ لكن شيئا فشيئا ، كانت ترتسم في خط الاسلام الوجوه المهددة للقبائل العربية القادمة من المشرق كـي تنضم الى قبائل البدو البربر في جنوبي الليم ٠ منذ ذلك العهد بـدأ تعريب المغرب بتعريب اولئك البدو البربر ٠ ان استخدام لغة الكتاب المقدس ، وتبني العادات العربية واسلام مغال ـ فيما لـم يكن الفلاحون البربر قد اهتدوا الى الديـن الجديـد الا بصورة سطحية ـ منحاهم سطوة المنتصرين ٠ شهد القرن الحادي عشر تدفق العشائر الرحل،من امثال بني هلال وبني سـليـم وعشائر مَقيل ، الخ٠ ، الذين تخطوا الليـم بقوة السـلاح ٠ اختفت ارياف البربر الزاهية الى الابد ودُمرت اعمال الـري والقرى كلما كان السكان الحضريون القدامى يميلـون الى الزوال او يلتجئون الى الجبال ٠ مذاك يقدم المغرب وجهه المتناقض الحالي:

جبال فقيرة مكتظة بمزارعين اشداء (ظلوا عموما يتكلمون لغة البربر) فيما تركت السهول المتوسطية التي تنطوي على ثروات كامنة ويسكنها القليل من الناس ، تماما كما سهول الداخل العالية ، لخراف الرعاة البدو (وهم غالبا عرب او على الاقل مستعربون) • في النهاية ، حتى المدن ، وقد افتقدها الجزء الخلفي من البلاد ، ذبلت واخلد المغرب باكمله الى نعاس عميق •

ترتسم مع الاستعمار الفرنسي سيرورة معاكسة تمثلت بتنمية متجددة لافضل اراضي المنطقة المتوسطية • بيد انه ، ما خلا في المناطق التي دخلها الاستعمار ، لم تعط حركة التحضير البطيء لسكان السهول المعربين الا نتائج هزيلة جدا •

لا نزال نميز اذا بوضوح في الآونة الحالية مجموعتين من السكان تقدمان نموذجين من أنماط الحياة مختلفين الى حد بعيد : الرعاة البدو ونصف البدو ، والمزارعون والجبليون الحضريون •

في مراكش،يمثل الجبليون،وكلهم يتكلمون اللغة البربرية، الا في القسم الغربي من الريف ، خمسي السكان • انهم جميعهم تقريبا من الحضر ، مزارعون او رعاة منتجعون ، يجمعون غالبا بذكاء هذين النشاطين • ان شلاح Chleuhs اطلس الداخل والاطلس الاعلى الغربي ، الذين يعيشون كذلك في سهل سوسة الواقع بين هاتين السلسلتين، اعدوا بساتين (حبوب وخضار) وغطوا الجبل بأغراس جنبية (تين وزيتون ولوز) تسمح لتجمع سكاني كثيف بأن يعيش على تلك الاراضي الماقة • قاموا كذلك ، عند اقدام السفح الغربي للاطلس الاعلى ، باعمار

الـّديـر Dir ، هذا الشريط الطويل من الجنائن التي ترويها مياه الجبل ، حول مراكش العاصمة • بعيدا الى الشمال ، تمارس قبائل الاطلس الاوسط اقتصادا ممحورا حول تربية مواش انتجاعية ، فيما خصصت السهول الداخلية والدير لزراعة الحبوب • اخيرا في الشمال ، يمارس ابناء الريف ، وهم بربر في الشرق ، وعرب في الغرب (لا ريب منذ هجرة الاندلسيين اثر استعادة الاسبان للاندلس) ، بالكثير من العناية ، زراعة البساتين والاغراس الجنبية ، المقرونة بتربية مواش انتجاعية، بما يسمح كذلك لكثافة سكانية ان تعيش في الجبل • كل الجبل المراكشي ، ما خلا الاطلس الاعلى الشرقي ، شديد الجفاف والمتروك للبدو ، هو مغطى هكذا بقرى معتنى بها ، كثيفة السكان اغلب الاحيان •

كانت مراكش الاطلسية ، بالمقابل ، لا تزال قبل عدة عقود متروكة كليا للبدو المعربين ، سواء في الشمال ، في المنطقة المتوسطية (سهول السبو) او في الجنوب ، في منطقة السهوب• في تلك المناطق الغنية بالامكانات عدلت الاراضي المستعمرة (مليون هكتار) المشهد : حلت زراعة حبوب كبيرة ، واغراس جنبية (حمضيات ، وكرمة) وزراعة بواكير البقول والفاكهة، محل السهوب المخصصة لرعي الخراف • لكن هذا النموذج من الاستعمار (استثمارات كبرى ممكننة) لم يخلق قرى : حول المزارع المعزولة ، تزدحم البروليتاريا الريفية الجديدة ، ذات الاصول البدوية ، في بعض الخُصاص (ابنية بدائية مغطاة بالقش) ، والاكواخ والخيام • شيئا فشيئا، قام في تلك المناطق ذاتها « استعمار مراكشي » ، ضمن الشروط ذاتها • كما بدأ

العديد من البدو القدامى يتكيفون مع المحيط ويشتغلون في زراعة مكثفة للحبوب ، لكن دون ان يتخلوا عن تربية الاغنام • بيد انهم لا يتعلقون كثيرا بالارض : لم يبدأوا ببناء القرى ، مكتفين هم ايضا بخصاص مؤقتة وخيام • هكذا تحتفظ مراكش الاطلسية بمظهرها القفر الذي كانت تتميز به ، ممتنعة عن بناء القرى •

اما بالنسبة لمراكش الشرقية ، المفتوحة على مصراعيها على الصحراء ، تماما كما منطقة وهران ، فقد غزا مناطقها كليا الرعاة المعربون • ان الاطلس الداخلي والاطلس الاعلى يحميان مراكش الاطلسية في وجه بدو الصحراء الذين لم يجتازوها الا كفاتحين ، كما الحال مع المرابطين • لقد اتى بدو مراكش الاطلسية من الشرق ، عبر منطقة وهران وفجوة تازة • على العكس من ذلك ، فان بدو الجنوب الجزائري والجنوب المراكشي يجتازون دون معيقات مراكش الشرقية ، على امتداد جبال الاطلس (وادي درعة ووادي مولوية) ، كما يجتازون منطقة وهران صعدا حتى البحر تقريبا ليصطافوا في التل • انكفأت الحياة الحضرية هناك الى القصور المروية في غابات النخيل او في الاطلس الصحراوي وخضعت لها كليا ، بعد ان تم استقنان السكان المزارعين القدامى • يضاف الى بدو الارتحالات الكبرى في الصحراء بدو الارتحالات الصغرى في سهول منطقة وهران العالية ، وهم ايضا معربون • ان الاستعمار الفرنسي انغرس هنا بقوة في التل الجزائري الغربي ، واستطاع في مهلة نصف قرن ان يبدل المشهد كليا ، لا سيما ان نموذج هذا الاستعمار القديم ، المرتكز اصلا الى خلق ملكيات

صغيرة ، ترك خلفه بنية تحتية من القرى المبنية ، وهـو واقع جديد في تلك البلاد الفارغة التـي تجتازهـــا القطعان • ان الاحتكاك القديم بين نصف البدو في السهول العالية واراضي الاستعمار قد بدل هو الاخر انماط الحيـــاة التقليدية • حتى خارج التجمعات السكانية الواسعة التي اقامت علـــى اراضي الاستعمار للاشتغال كعمال زراعيين ، ادى تطور عميق بقبائل شبه كاملة الى التوسع بزراعات الحبوب على حســـاب التربية المكثفة للأغنام ، وانتهى بها الى الحياة الحضرية • ان مراكش الشرقية التي جرى احتلالها في وقت متأخر ، والتي لـم تعرف هذا الاستعمار ، ما تزال تقدم هذا المشهد القفر لثغـر حدودي متروك للبدو •

لقد قاومت الجزائر الشرقية هجمة البداوة بصورة افضـــل بكثير • هنا التـــل ، أو المنطقة المتوسطية ذات الامطار الكافية، يمتد حتى تخوم الصحراء • لذلك فان بدو الارتحالات الكبرى الجنوبيين يمضون للاصطياف فقط عند اقدام السفوح الجنوبية لجبال الحضنة والاوراس • ان الاطلس التلي للجزائر الشرقية هذه هو منطقة الجبليين القبليين : في هذه القرى المبنية بمواد صلبة ، التي يعيش فيها مزارعون وغراسون (لاشجار الزيتون والتين) حضريون ، اشداء ومجتهدون ، بقيت اللغة والتقاليد البربرية اكثر مما في اي مكان اخر • هذه الشدة هـــي التي سمحت لها بالبقاء ، رغم الكثافة السكانية فـــي تلـــك الجبال الفقيرة • ثمة قريبا من القبايل ، على الطرف الجنوبي للتـــل الشرقي ، شاوية Chaouia الاوراس ، وهم ايضا من الجبليين البربر ، يفسح اقتصادهم ، الى جانب زراعة الحبــوب وغراسة

الاشجار، مكانا اهم مما لدى القبايل، للرعي الانتجاعي لكن غير البدوي • بين هذين المرتفعيـــن البربريين الحضريين ، في سهول قسنطينة العالية المتقلصة ، وجد نمط حياة رعوي متسعا له لدى البربر المعربين الى هذا الحد او ذاك • الا انه ، في قرن ساد فيه الاستعمار ، استطاع هنا التحضر والعـــودة الى زراعة الحبوب ان يتما بصورة كلية:جرى تقاسم اراضي العبور وبنيت قرى كثيرة •

ان الحياة القروية الحضرية القديمة حافظت على نفسها عبر العصور ، افضل مما في اي مكان اخر ، في تونس البحرية على وجه التحديد • من بنزرت الى تونس ، في رأس بـــون ، على امتداد الساحل السهلي ولدى سكان جزر كركنة وجربة،استطاع مزارعون وغراسون وبستانيون متميـــزون ان يحافظوا على تقاليدهم كفلاحين صغار ، رغـم تقلبـــات التاريخ وعاديات الزمان • ان تدفق الاندلسيين في القرن السابع عشـــر ساهم كثيرا في كل حال في اعادة احياء البلاد وفي تعريبها في العمق • ان الانفتاح الواسع على المشرق الذي تمثله الواجهة التونسية كان قد ساهم كذلك في التعريب شبه الكامل لتونس البحرية : لم تستمر اللهجة البربرية الا في جـربة • في اي مكان اخر من تونس ، تمكن تدفق البدو من تدمير الزراعـــة المتوسطية او المروية القديمة التي كانت ايام الرومان • ما عدا الى الشمال ، في جبال كروميريا الصغيرة حيث حافظت القبايل المعربة عـلى نشاط زراعي حضري فقير جدا ، فان كل المنطقة المتوسطية من شمالي تونس ــ وادي المجردة والسهول العليا شمالي خط القمة ــ قد اكتسحتها البداوة العربية • الا ان التحضير ، مع الاحتكاك

بالاستعمار الاوروبي، قد استطاع، كما الحال في سهول قسنطينة العالية التي تشكل امتدادا لتلك الاراضي ، ان يكتسحها من جديد ، شيئا فشيئا ، وبصورة عميقة • على العكس من ذلك ، جنوبي خط القمة ، في سهب قفصة العالي ، لم يتقدم التحضير الا قليلا ، مع ان المساحات المزروعة بالحبوب توسعت على حساب المراعي • لكن بغياب اعادة بناء انظمة ري العصر القديم التي دمرتها القبائل العربية ، تبقى زراعة الحبوب هذه مشكوكا فيها جدا • اما على الساحل ، حول صفاقس ، فقد استطاعت غراسة اشجار غنية (الزيتون) ، بفضل السلام الاستعماري ، ان تتقدم على حساب السهب ، كما الحال مع قرى السهل التي كان يهددها البدو في السابق باستمرار ، وتمكنت من توسيع مناطقها الزراعية ، بين السهب العالي ، وهو منطقة انصاف بدو ، والصحراء جنوبي سلسلة قفصة ، وهي منطقة بدو الارتحالات الكبرى ، حيث الحياة الريفية تنكفىء الى واحات توزر في قابس ، نجد سكان جبال بربر على طريق التعريب ، هم الجبلية والمتماتة ، وقد حافظوا على حياة زراعية حضرية غير ثابتة حول بعض مناهل المياه •

هكذا اذا فان الحدود الحالية للدول المغربية الثلاث لا تتناسب اطلاقا مع الظروف الطبيعية ولا مع التقاليد التاريخية • ان العرب قد قسموا المغرب ، مسترجعين التقليد الروماني ، الى مقاطعات ثلاث : الافريقية ، التي كانت تضم افريقا الرومانية Africa القديمة ونوميديا ، اي بلاد تونس وقسنطينة الاكثر تحضيرا ، المغرب الوسط ، وهو مقاطعة فقيرة حيث الحياة الحضرية تقتصر على التل الوهراني الضئيل ، الذي تقاسمته

فيما بعد الجزائر ومراكش الشرقية ، واخيرا المغرب الاقصى ما وراء جبال الاطلس • هذا الاخير المعزول عن باقي المغرب والمتجه نحو المحيط الاطلسي وشبه الجزيرة الايبيرية ، سرعان ما سيكون له تاريخه الخاص به •

كان لكل من « المقاطعات » الثلاث في المغرب حياتها الخاصة• ان حياة الافريقية كانت تتمحور حول العاصمتين القديمتين ، تونس (على مقربة من قرطاجة) وقسنطينة ، او العاصمة الجديدة : القيروان ، وتدور حياة المغرب الوسط حول تلمسان ، بينما حياة مراكش حول فاس ومراكش العاصمة • عندما اكتسحت الحياة البدوية المغرب انطلاقا من القرن الحادي عشر ، عاني من ذلك على وجه الخصوص البلد الذي سوف يصبح الجزائر فيما بعد : كل اثر تقريبا للحياة الحضرية اختفى في الغرب ، بينما تمكن الشرق ، حيث كان يتحصن البربر في جبالهم ، من الافلات من أيسلطة مركزية• اذاك بالذات انكفأت الحياة المتمدنة الى طرفي المغرب : الى منطقة تونس (العاصمة الصغيرة ، التي اعلنها الاتراك بكوية ، وصارت نصف مستقلة منذ القرن الثامن عشر ، والتي عهد لها السلطان العثماني بالوصاية على بدو ما اصبح تونس فيما بعد ، والى مراكش الاطلسية التي اصبحت سلطنة مستقلة • لكن لا السلطان ولا الباي كانا يشرفان عمليا على بلادهما • لم تكن سلطة السلطان تتخطى تخوم سهول مراكش الاطلسية (بلد المخزن اي بلاد الحكومة) ، فيما بقيت القبائل البربرية سيدة للجبال (بلاد

---

* منطقة يحكمها او يديرها بيك او باي

السّبا اي البلد المهمل) • اما مراكش الشرقية التـــي تركها الاتراك للمراكشيين فقد اصبحت ثغرا حدوديـــا معدا لحماية وادي سبـــو ، ما وراء فجوة تـــازة • لم تكن سلطة البـــاي ، من جهتها ، تتخطى ابدا تونس البحرية الحضرية ، من بنزرت الى رأس بون • بينما كانت سلطة الـــداي الذي ولاه الاتراك على مدينة الجزائر الجديدة معترضا عليها اكثر في الغرب من جانب بدو منطقة وهران ، وفي الشرق مـــن جانـــب بربر منطقة قسنطينة ، ولم تكن تتخطى ابدا حدود مدينته •

الجزء الاول

الاستعمـار الفرنسي
فـــي المغـرب

الفصل الاول

التنمية الاقتصادية

ليس من مجال للشك ان الاستعمار الفرنسي قد حوّل تحويلا عميقا البنى الاقتصادية للمغرب ، طبع ثقافته بقوة وغير حتى مظهره · سمح هذا التحديث بانطلاقة ديمغرافية لا سابق لها ، فقد تضاعف عدد السكان خلال الثلاثين سنة الاخيـرة مرتين ، وثلاث مرات منذ عام ١٨٨٠ · سمح كذلك بتمدين قوي ، جامعا ما بين ربع السكان وثلثهم في أرباض مدينية يعد بعضها (الدار البيضاء ــ الجزائر ــ تونس) بين اكبر المدن الافريقية · الا ان انمو الكلي للانتاج بقي متواضعا اجمالا : بين ٢ و ٥ر٣٪ في العام لاحسب البلدان والفترات الزمنية· استتبع نموذج الخيارات الاستعمارية ، رغم سعة الجهود ، رداءة النتائج · ان الاختلالات في التوازن ، الخاصة بهذا النموذج من النمو الاستعماري ، هي التي شكلت الكوابح الاقوى لتسارع العملية ، وأورثت البلدان

المغربية المستقلة ، التي حلت محل افريقيا الشمالية الفرنسية ، مشكلات اقتصادية واجتماعية صعبة ٠

ان الاستعمار الذي استولى بالتتالي على الجزائر فتونس فمراكش ، وبين البلد والآخر ما يقارب من ثلاثين عاما ، قد ثوّر بالتأكيد الطرائق الزراعية في مناطق كانت بقيت أحيانا حتى ذلك الوقت قفرا٠ لكن بما ان هذه الثورة الزراعية تركزت في اراضي الاستعمار وحدها تقريبا ، فقد كانت التطورات في الزراعة بطيئة على وجه الاجمال ، تراوحت بين ١ و ٥ر٢٪ في العام حسب الفترات المختلفة ٠ حين تباطأ منذ عام ١٩٣٠ التقدم في الاستعمار الزراعي في الجزائر وتونس، فان ركود الزراعة التقليدية ترك تأثيرا عميقا ولم يتأخر تقدم الزراعة بالهبوط ما تحت نسبة النمو الديمغرافي ٠ مع ان نسبة الانتاج الزراعي الى المواطن الريفي الواحد بقيت ثابتة (في الجزائر) أو زادت قليلا (في تونس وفي مراكش) ، فان الارقام المتوسطة تخفي بصعوبة اكثر فأكثر اختلالا في التوازن متزايدا بين اراضي الاستعمار والزراعة الاسلامية ، التي ليس افقارها النسبي والمطلق موضع نقاش ٠

كان تطور الانتاج الصناعي والبناء أسرع ، فهو يتراوح بين ٣٪ سنويا في الجزائر وتونس و ٦٪ في مراكش ٠ لكنه هو الاخر لم يكن متناسقا ٠ جعل الاستعمار من المغرب منتجا عالميا للفوسفات ، والحديد وبعض المعادن غير الحديدية٠ الا انه منذ عام ١٩٣٠ أصبحت مناجم الجزائر وتونس ، وهي اكثر فقرا واحيانا على طريق النفاد ، في حالة ركود ، بينما حلت محلها مناجم مراكش حتى نهاية الفترة الاستعمارية وما بعدها ٠ أما

العمل الحرفي التقليدي فيشهد ركودا في كل مكان ، وينحط غالبا دون ان تحل محله حقا صناعة التحويل الكبرى ، لا بل يحصل ذلك لصالح الاستيراد • ما يزال المغرب متأخرا جدا في الميدان الصناعي ، فلم تنشأ الا بعض الصناعات الغذائية والميكانيكية ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية (هنا ايضا استدرك تأخره بالنسبة الجزائر خلال خمس سنوات ، وبالتحديد بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣) ، لكن ليس ثمة صناعة اساسية واحدة ، لا بل ان قطاعات كاملة من الصناعة الخفيفة (كالنسيج مثلا) ما تزال غير متوفرة • حوالي عام ١٩٥٥ كانت الصناعة الكبرى تقدم أقل من ٨٪ من الناتج المحلي غير الصافي • اما تقدم الكهربة والبناء المرتبط بالتمدين ، لا سيما الاوروبي منه، وبالاشغال الكبرى المتعلقة بالبنية التحتية ، فقد كان سريعا • لعب استخراج المعادن والبناء دورا محركا وسمح ببلوغ حصة العمل الحرفي والصناعة والبناء ٢٥٪ عام ١٩٥٥ ، بينما كانت حصة الزراعة تتناقص تدريجيا من ٤٠ـ٤٥٪ الى ٣٠٪ • ان المقارنة بالبلدان الصناعية المتقدمة تظهر بوضوح الفروق البنيوية العميقة في القطاع الثاني (الجدول رقم واحد) •

الجدول ـ بنية الانتاج الصناعي

	المغرب ١٩٥٥	البلدان الصناعية المتقدمة (١)
الانتاج المنجمي	١٧ ٪	٥ الى ١٠ ٪
الحرف ، الصناعة الصغيرة	١٩ ٪	٥ الى ١٠ ٪
الصناعة الكبرى	٣٤ ٪	٦٥ الى ٧٠ ٪

(١) الولايات المتحدة واوروبا الغربية •

الكهرباء	٦ ٪	٢	الى ٤ ٪
البناء ، الاشغال	٢٤ ٪	١٢	الى ١٥ ٪
المبلغ الاجمالي : انتاج صناعي	١٠٠٪		١٠٠ ٪

الى الان لا تلعب الصناعة الكبرى في المغرب الا دورا ثانويا، بينما يلعب الانتاج المنجمي والبناء دورا اهم مما في البلدان المصنعة تصنيعا عاليا ·

ان تنامي قطاع الخدمات ـ بما فيه الخدمات الادارية ـ بلغ ٢ الى ٥ر٢٪ سنويا حسب الفترات والبلدان · بقيت حصة القطاع الثالث ، على امتداد المرحلة الاستعمارية ، دون تغيير تقريبا ما ان مرت السنوات الاولى للاندماج في العالم الصناعي المسيطر : ما يقرب من ٤٥٪ من الناتج المحلي غير الصافي · يعكس النمو السريع «للقطاع الثالث» ، الذي حصل بصورة فظة على الايقاع ذاته الذي شهدته مجموعة الزراعة ـ الصناعات ـ البناء ، التتجير المتنامي للاقتصاد ، وأوربة (*) المشتغلين فيه ، وتوسيع ادارته وتحديثها · هكذا انتقلت حصة المصاريفالمدنية للعمل الاداري من ١١٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي في بداية الاستعمار الى ١٥٪ تقريبا حوالي عام ١٩٥٥ ، وهي نسبة أعلى حتى مما هى الحال عادة في البلدان المصنعة تصنيعا عاليا (حيث تبلغ النسبة ١٢٪) · هذا التنامي ، مضافا الى الاستثمارات العامة المهمة على صعيد البنية التحتية التي تحققت بعد الحرب ، هو في أصل أزمة دائمة على مستوى المالية العامة · فيما كانت الضرائب المحلية تسمح قبل الحرب بتغطية النفقات

---

(٢) اوربة من اوروبا ، أي التحويل الى نمط اوروبي (م)

العامة تقريبا ، اصبحت مساعدة خارجية أساسية ضرورية منذ عام ١٩٤٧ ، وهو امر مقلق لا سيما ان الضريبة بلغت ، فيما خلا مراكش ، سقفها المحتمل ، فهي تمثل عام ١٩٥٥ حوالي ٢٠٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي في الجزائر وتونس ـ أي ما يساوي الحال في البلدان المصنعة تصنيعا عاليا ٠ ان بنية النفقات الادارية هي بالاضافة الى ذلك غير ملائمة كثيرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي : وحدها النفقات المخصصة للادارة العامة والشرطة، حتى من دون حسبان الدين العام، وهو مهم أحيانا ، والنفقات العسكرية التي وراءها اعتبارات استراتيجية اجنبية ، تمثل اكثر من ٥٠٪ من مجمل النفقات المدنية الجارية ٠ ان المغرب المستعمر ، « المدار على الطريقة الاوروبية » ، تكلف ادارته غاليا ، وفقا لمناهج ، وعبر وسائل غير ملائمة لمستوى تطوره ٠

ان البنية الاجمالية الناتج الداخلي غير الصافي ، المختلفة كثيرا عن تلك القائمة في البلدان المصنعة تصنيعا عاليا ، تعكس هذا الوضع الاستعماري (الجدول رقم ٢) ٠

الجدول ٢ ـ بنية الناتج الداخلي غير الصافي

	المغرب في بداية الاستعمار	المغرب حوالي ١٩٥٥	البلدان المصنعة
الزراعة	٤٠ الى ٤٥ ٪	٣٠ ٪	٥ الى ١٥ ٪
الصناعات ، البناء	١٠ الى ١٥ ٪	٢٥ ٪	٤٥ الى ٥٥ ٪
الخدمات ، الادارة	٤٥ ٪	٤٥ ٪	٣٥ الى ٤٥ ٪
الناتج الداخلي غير الصافي	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

بينما توزيع السكان العاملين في الارياف والمدن في البلدان المصنعة يتوازى بصورة واضحة مع توزيع الناتج بين الزراعة

والنشاطات الاخرى ، على أساس ان المنتجات بالنسبة للرأس ، في الزراعة وفي غيرها ، نادراً ما تكون وفقا لنسبة أدنى من ٢/١، فان نسبة السكان الريفيين في المغرب كانت ما تزال تمثل، حوالى عام ١٩٥٥، ٧٥٪ من مجمل السكان ، بينما لا يمثل الدخل الزراعي الا ٣٠ ٪ من الناتج • من هنا فان نسبة الانتاجية الظاهرة هي من ١ الى ٧ ، كانعكاس لازدواجية الاقتصاد التي تجمع بين قطاع مديني محدّث دينامي وغني وقطاع ريفي تقليدي راكد وفقير •

كما الحال في الزراعة ، يخفي الثبات النسبي للناتج غير الزراعي على اساس المواطن المديني الواحد اختلالا في التوازن عميقا • اذا أخذنا بالحسبان واقع ان الاستيطان الاوروبي المديني كان الى حد بعيد في اصل تطور النشاطات غير الزراعية مثلما كان اول مستفيد من ذلك ، فان افقار الجماهير المسلمة المدينية يبدو غير قابل النقاش ، حيث تتلاقى البطالة المتنامية في المدن مع بؤس الارياف التقليدية •

بقي جهد الاستثمار متواضعا حتى الحرب العالمية الثانية ، فلم يزد الاستثمار عن ١١٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي • بعد الحرب ، ارتفعت هذه النسبة في اطار الخطط الفرنسية الى ٢٠٪ تقريبا ، وهي نسبة مرموقة تقارب مستوى البلدان الصناعية الغربية (٣) ، الا انه على امتداد الفترة الاستعمارية

---

(٣) ثمة في بعض البلدان المتخلفة نسب اعلى من ٢٠ ٪ (تصل حتى ٦٠ او ٨٠ ٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي) ، كما الحال في الغابون وفي زامبيا او في الكويت • لكن الامر يتعلق هنا باقتصادات مختلة التوازن كثيرا حيث القطاع المنجمي الاجنبي لا يقارن بالاقتصاد التقليدي المحيط •

لم تمثل الاستثمارات الانتاجية المباشرة الا نصف الاستثمارات غير الصافية تقريبا ، بمقابل ٨٠ـ٨٥٪ في البلدان المصنعة تصنيعا عاليا (الجدول ٣) ٠

الجدول ٣ ـ بنية الاستثمارات

	المغرب		
	بداية الاستعمار	حوالي ١٩٥٥	البلدان المصنعة
استثمارات انتاجية			
زراعة	٣٩ ٪	١٧ ٪	٥ الى ١٠ ٪
صناعة ، الخ	٢٠ ٪	٣٣ ٪	٧٠ الى ٨٠ ٪
استثمارات غير انتاجية			
اسكان	١٧ ٪	١٩ ٪	٥ الى ١٥ ٪
بنية تحتية	٢٤ ٪	٣١ ٪	٥ الى ١٥ ٪
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

هذا التوجه غير المناسب كثيرا على مستوى الاستثمارات هو في أصل فعاليتها الضعيفة ٠ ان مُعامل Coefficient الرأسمال الاجمالي يبدو هكذا أنه كان يبلغ ٤ الى ٥ قبل الحرب، و ٦ الى ١٠ بعد الحرب ٠ يتعلق الامر هنا بوضع خطير ، لا سيما أنه يتجه الى التفاقم ٠ على النقيض من العديد من النظريات ، نلاحظ هنا ان فعالية الاستثمارات أكثر ارتفاعا في البلدان المصنعة منها في البلدان المتخلفة ٠

خلال مرحلة أولى من الاستعمار ، عرفت الصادرات ، التي تشكل مقابل التنمية الاستعمارية ، تطورات سريعة جدا، اسرع من الانتاج الاجمالي ٠ لكن فيما عدا مراكش ، حيث تواصلت التنمية حتى نهاية العهد الاستعماري ، تتجه الحركة الى التباطؤ منذ عام ١٩٣٠ ، الى أن تصبح موازية لحركة الانتاج أو حتى

أكثر بطئاً • على النقيض من ذلك ، اتجـه نمو الصادرات الى التسارع ، في مرحلة اولى من التنمية تحت تأثير تدفق الرساميل الخاصة ، ثم بعد الحرب العالمية الثانية ، تحت التأثير الرئيسي المركب لاستثمارات البنية التحتية الضخمـة وللطـلب الذي استتبعته الانفاقات الادارية • ان المرحلة الاولى ، مرحلة تدفق الرأسمال الخاص ، أوشكت على النهـاية حوالي عام ١٩١٠ في الجزائر ، وفي تونس حوالي عام ١٩٣٠ ، لكنهـا تواصلت في مراكش حتى نهاية الفترة الاستعمـارية • ان التمويل الذاتي للقطاع الاوروبي في الجزائر وفي تونس حـل كليا منذ عـام ١٩٣٠ ، محل التمويل من جانب الرأسمال الاجنبي الجديد •

هكذا اذاً انتهى الاستعمـار حوالي عـام ١٩٥٥ الى اختلال توازن مثلث : اختلال التوازن في المالية العامة واختلال التوازن في التمويل الخارجي ، وقد تم تجاوزهما معا عن طريق مساعدة خارجية كبيرة ، واختلال توازن اجتمـاعي يـدل عليه افقار الجماهير المسلمة الريفيـة والمدينيـة • ان ركود الزراعة التقليدية وكره التصنيع هما في أصل هذا النموذج من التطور الاستعماري الموصوف ، غير المتناسق اطلاقا •

سوف نحلل بالتتالي كلا من الوجوه الخـاصة لتطـور المغرب المستعمَر ولتنميته الاقتصـادية : ١) النمـو الديمغـرافي والتمدين ، ٢) نمو الانتـاج الزراعي ، ٣) نمـو الانتـاج الصناعي ، ٤) تطور التوزيع القطـاعي للنـاتج الداخلي غير الصافي ، ٥) تطور التجارة الخارجية ، ٦) تطـور الانفاقـات العامة ، ٧) بنية الاستثمارات وتطورهـا وفعاليتهـا ، منتهين بتحليل تطور البنى الاقتصادية •

١ ـ السكان : النمو الديمغرافي والتمدين

لم يكن لاستعمار المغرب أثر مباشر على النمو الديمغرافي. فمنذ ارساء نظام الحماية الفرنسي في تونس (١٨٨٢) حتى عام ١٩١٠ بقي تعداد السكان المسلمين على ما كان عليه، على الارجح ، أو أنه تنامى في أحسن الاحوال وفقا لوتيرة تقليدية كانت تميز أفريقيا الشمالية منذ القرن السادس عشر. الامر ذاته حدث لمراكش ما بين عامي ١٩١١ و ١٩٢٠ على الاقل . أما بالنسبة للجزائر فلم تستعد الرقم الذي بلغه تعداد سكانها عام ١٨٣٠ ، والذي بلغ ثلاثة ملايين نسمة ، آنذاك ، الا عام ١٨٨٠: ان الغزو الذي تعرضت اليه بين عامي ١٨٣٠ و١٨٤٨، ثم انتفاضة ١٨٧١ ، انتهيا الى خسائر بشرية مهمة ، ليس فقط من جراء الحروب بالذات ، بل على الاخص بفعل مصادرة أملاك القبائل وعمليات منع الانتقال التي أدت الى حالات قحط خطيره ، لا بل أحيانا الى مجاعات (١٨٦٨ ـ ١٨٧٠) والى أوبئة (كالكوليرا عام ١٨٦٧) . سوف نشهد ظواهر مشابهة تقريبا اثناء حرب الاستقلال ، بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦٢ .

اذن فقد انطلق النمو السكاني في الجزائر ابتداء من عام ١٨٨٠ ، ومن عام ١٩١٠ في تونس ، و ١٩٢٠ في مراكش ، وذلك في البدء وفقا لوتائر متواضعة ـ من ١،٢ الى ١،٧ ٪ ـ تسارعت بشدة انطلاقا من عام ١٩٣٠ ، ولا سيما من عام ١٩٤٥ . ان المغرب ، الذي يسكنه ٢٨ مليون شخص ، يسجل حاليا نسب نمو سنوي تعادل الـ ٢،٥ ٪ .

كان المغرب مسرح استعمار استيطاني كثيف . ان تدفق المهاجرين حصل بين عامي ١٨٦٠ و ١٩٠٠ بالنسبة للجزائر ،

وبين عامي ١٨٩٠ و ١٩٢٠ بالنسبة لتونس ، وبين عامي ١٩٢٠ و ١٩٥٠ بالنسبة لمراكش • لقد استطاعت الجالية اليهودية ، التي كان تعدادها غير قليل في المغرب قبل الاستعمار ، أن تبرهن عن امكانات تكيف كبيرة مع الظروف الجديدة، وتأوربت (نسبة الى اوروبا) بشكل واسع • عشية الاستقلال ، كان السكان غير المسلمين يمثلون ١٠ ٪ من مجمل سكان الجزائر ، و ٨ ٪ من مجمل سكان تونس ، و ٧ ٪ من سكان مراكش • ان هجرة هؤلاء الجماعية بعد الاستقلال نزلت بهذه النسبة خلال سنتين ، وانطلاقا من عام ١٩٦٢ ، الى ٢ ٪ في الجزائر، وخلال ثماني سنوات بدءا بعام ١٩٥٦ ، الى ٢ ٪ في تونس و ٣ ٪ في مراكش • لكن الاستعمار الاوروبي الذي طبع المشهد بقوة (كانت أراضي الاستعمار المستثمرة جيّدا تغطي ٢،٧ مليون هكتار في الجزائر و ٠،٧ مليون في تونس ، ومليونا في مراكش) ، سرعان ما أصبح مدينيا وحسب ، بعد فشل الاستثمار الاستعماري الصغير في الجزائر في القرن التاسع عشر •

ان المغرب ممَدين Urbanisé حاليا بصورة قوية : يمثل سكان التجمعات التي يزيد تعدادها عن ٢٠ ألف نسمة ثلث سكان الجزائر ، وربع سكان تونس ومراكش • الا ان هذا التمدين بقي أوروبيا بصورة أساسية حتى الحرب العالمية الثانية • فعام ١٩٣٩ تقريبا لم يكن تعداد السكان المسلمين المدينيين يمثل أكثر من ١٠ ٪ من مجمل سكان مراكش وتونس، ومن ١٣ ٪ وحسب من سكان الجزائر التي تم استعمارها في تاريخ أبكر بكثير • هكذا ، وللمفارقة ، فان تونس ومراكش اللتين كانتا قبل الاستعمار أكثر تمدينا بكثير من الجزائر قد

تخطاهما التمدين الجديد ، الاستعماري ، لهـذا البـلد • نرى في هذا الحقل ، أن مراكش التي انطلقت متأخرة عن تونس قد عادت فلحقت بها منذ عام ١٩٣٩ • ان مدن المغرب الحالية مـا تزال تحمل آثار ذلك التـاريخ : ازاء مـراكش التي تُظهر باستمرار مدنها التقليدية الكبرى ، فـاس ومكناس ومراكش العاصمة ، وتونس التي يقطن في عاصمتها مدينة تونس عـدد كبير من السكان ، تقدم الجزائر صورة معاكسة ، حيث لا نجد في مدنها المبنية على الطراز الفرنسي الا القليل من الاحيـاء التقليدية ، وبعضها يفتقر الى ذلك كليا • خلال الحرب وبعدها استقبلت مدن المغرب أفواجا متعاظمة من المسلمين يمثلون ١١٪ من مجمل سكان تونس، و ١٨٪ من مجمل سكان مراكش و ٢١٪ من مجمل سكان الجزائر • ان الفراغ الذي أحـدثه في المدن رحيل الاوروبيين واليهود المحليين قد تم سده سريعا في تونس (التي انتقلت نسبة السكان المسلمين لمدنها ، خلال ٨ سنوات، من عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٤ ، من ١١ الى ٢٣ ٪ من مجمل تعـداد السكان) ، وفي مراكش (التي انتقلت نسبة السكان المسلمون لمدنها ، خلال المهلة ذاتهـا ، من ١٨ الى ٢٣ ٪) وبصورة أكثـر فظاظة في الجزائر (حيث انتقلت النسبة من ٢٣ ٪ عام ١٩٦١ الى ٣٢ ٪ عام ١٩٦٤) • خـلال عدة عقود ، واحيانا خـلال سنوات ، غطت المغرب مدن وطنية كبرى ، تشكل بوتقة موجـة تعريب جديدة •

فيما يخص التآريخ ـ المنعطفات التي تمثلها سنوات ١٨٨٠، ١٩١٠ ، ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ ، و ١٩٥٥ يقدم لنا الارقام التقريبية للسكان ونسب النمو الديمغرافية الجدولان ٤ أ و ٤ ب :

الجدول ٤ أ ـ السكان (بالملايين)

	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥	١٩٦٤
عدد السكان الاجمالي :						
الجزائر	٢ر٣	٥ر٥	٥ر٧	٦ر٤	٩ر٧	١٠ر٩
تونس		١ر٩	٢ر١	٢ر٤	٣ر٩	٤ر٤
مراكش			٥ر٢	٦ر٣	١٠ر٤	١٢ر٦
سكان المدن						
الجزائر	٠ر٥	٠ر٩	١ر١	١ر٤	٢ر٥	٣ر٦
تونس		٠ر٢	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٨	١ر١
مراكش			٠ر٦	٠ر٧	٢ر٤	٣ر٢
سكان المدن المسلمون (٤) :						
الجزائر	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٧	١ر٦	٣ر٤
تونس		٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٥	١ر٠
مواكش			٠ر٤	٠ر٥	١ر٩	٢ر٩
سكان الريف :						
الجزائر	٢ر٧	٤ر٦	٤ر٦	٥ر٠	٧ر٢	٧ر٣
تونس		١ر٧	١ر٨	٢ر٠	٣ر١	٣ر٣
مراكش			٤ر٦	٥ر٦	٨ر٠	٩ر٤

الجدول ٤ ب ـ النسب السنوية للنمو الديمغرافي (٪)

	النمو الديمغرافي الاجمالي			التمدين		
	الجزائر	تونس	مراكش	الجزائر	تونس	مراكش
١٨٨٠ ـ ١٩١٠	١ر٧	—	—	٢ر٠	—	—
١٩١٠ ـ ١٩٢٠	٠ر٤	١ر٢	—	٢ر٠	٢ر٠	—
١٩٢٠ ـ ١٩٣٠	١ر٤	١ر٥	١ر٢	٢ر٥	٢ر٥	ر٢
١٩٣٠ ـ ١٩٥٥	١ر٨	٢ر٠	٢ر١	٢ر٥	٣ر٠	٥ر٠
١٩٥٥ ـ ١٩٦٤	١ر٤	١ر٤	٢ر٢	٤ر٠	٣ر٥	٣ر٢

سوف نلاحظ التسارع المنتظم للنمـو الديمغرافي حتى عام ١٩٥٥ (ما عدا ما يخص فترة الحرب العـالمية الاولى بالنسبـة للجزائر ولفترة ما بين ١٩٢٠ ـ ٣٠ ، وهو مـا يفسره تباطؤ

---

(٤) التجمعات السكانية التي يزيد تعدادها عن ٢٠ر٠٠٠ نسمة .

الاستيطـــان الاوروبي الذي زاد على العكس ، ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٠ ، من حدة النمو الاجمــالي للسكان ، وحركة هجرة الجزائريين الى فرنسا التي بدأت عام ١٩٢٠) ، بما أن نسب الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٤ قـد خفضت منهـا هجرة المستعمرين من الجزائر وتونس •

سوف نلاحظ أيضا التسارع ، الذي لا يقل انتظاما ، والذي شهده التمـــدين حتى عام ١٩٥٥ ، لا سيما في مراكش ، هذا التسارع الذي يتدارك سريعا تـــأخره منذ عام ١٩٣٠ • هنـا ايضا تفسد نُسب فترة ١٩٥٥ ـ ١٩٦٤ اللعبة المركبة لهجرة المستعمرين (الاقل كثافة في مراكش) ولاستبدالهم بعنـاصر اسلامية جديدة (وهو استبدال فظ وجماعي في الجزائر) •

النزوحات الداخلية والهجرة :

ان سكان المغـــرب الريفيين موزعون بصورة سيئة جدا ، لاسبـاب تاريخية : فثمة المناطق الجبلية التي يسكنها مزارعون بربر وهي كثيفة السكان ، بحيث يتراوح العدد بين مئة ومئتين نسمة في كل كيلومتر مربع في منطقـــة القبـايل ، وثمة في الغالب ثلاثون نسمة في الكيلومتر المربع في بلاد شلاح Chleuh وفي الريف ، بينما الكثير من السهول في المنطقة المتوسطية ، الخصيبة من حيث امكاناتها ، والتي يجتازها البدو المعربون، لم تكن مسكونة بصورة أفضل مما هي الحال في السهول العليـا لمنطقة السهوب •

من هنا فقد شهدنا مع الاستعمار حـركة واسعـة للنزوحات الداخلية نحو أراضي الاستعمـــار ، من مثل سهول السبو في

مراكش ، وسهول منطقة وهران ومتيجه وبونـه في الجزائر ، وأخيرا سهل المجردة في تونس • عمـوما كـان الطـلب لليـد العاملة ، في تلك الاراضي المستثمرة جيدا ، شديدا جدا. حيث أن الكرمة والحمضيات ، وبواكير الخضار والفـاكهة تؤمن في الهكتار الواحد معيشةشغيلة أكثر عددا بأربع مرات الى عشر مما تفعل زراعة الحبوب • قدم جزءا من هذه اليد العاملة تحضير البدو في المناطق المعنية أو المجاورة لها ، لكن جزءا مهما قدمـه نزوح الجبليين (القبايل في منطقـة الجـزائر ، وفي منطقتي قسنطينه وتونس الشمالية ، الريفيون والقبـايل في منطقـة وهران ، الريفيون والشلاح في سهول السبو) • هذا الجزء هو اما نهائي أو موسمي •

ان النزوح نحو المدن ذاتالنمو السريع غذاه كذلك الجبليون البربر : شلاح وريفيون في مراكش ، قبايل في الجزائر • أما في تونس فقد قدم القسم الاهم القرويون الماهرون في الساحل البحري كثيف السكان - يضاف الى هذه النزوحـات النهـائية للشغيلة ، نزوحات مجموعات التجـار الصغيرة : كبني مـزاب Les Mozabites الجزائريين ، والجربيين التونسيين (٥) ، والسوسيين (٦) والفاسيين (٧) المراكشيين •

هذه النزوحات الداخلية هي الى حد بعيد في أصل ثانيموجة

---

(٥) ان بني مزاب ، وهم مجموعة سكانية صغيرة في الجنوب الجزائري . وسكان جزر جربا في تونس ، هم تجـار ماهرون (سمانون ، الخ) ينزحون الى المدن ، لكنهم يتركون عائلاتهم غالبا في مناطقهم الاصلية • ينتمون جميعا الى البدعة العبادية •

(٦) شلاح وادي سوسه •

(٧) تجار من مدينة فاس •

تعريب للمغرب ، قائمة حاليا • رأينا ان المدن وحدها هي التي تعربت ، حتى القرن الحادي عشر • ان غـزوات البدو العرب عربت تدريجيا ، من القرن الحادي عشر الى القرن الرابع عشر، تونس كلها ، والجزائر الغربية ومراكش الشرقية بالاضافة الى مراكش الاطلسية ، مضفيـــة على الاريـاف المغربية مظهرها الحالي، بينما بقيت مراكش الجبلية والجزائر الشرقية تتكلمان لغة البربر • أطلق الاستعمار موجة جديدة من التعريب، هكذا في المدن الكبرى نسي السكان من أصل بربري ، وهم الاكثرية غالبا (الشلاح في الدار البيضـــاء ، والقبـــايل في الجزائر المدينة) ، تقاليدهم القروية • ان الحـركة الوطنية والسطوة التي تتمتع بها اللغة العربية منذ الاستقلال ـ كانت العربية لغة ثقافة كبرى ، بينما لم تصبح اللغة البربرية كـــذلك ـ جعلتا الحركة أقوى وأشد ، هذه الحـركة التي ربما ستمتد سريعا ، بفعل تعريب التعليم الابتدائي ، الى الجبال من أصل بربري • نلاحظ في الفترة الحالية أن اللغة البربرية التي كانت اختفت من تونس قبل الاستعمار بكثير لم يعد يتكلمها الا ٣٠ ٪ مـن الجـــزائريين (نصف سكـــان الريف تقريبـا) و ٤٠ ٪ من المراكشيين (ثلثا الريفيين تقريبا) • ان الدار البيضـــاء كما الجزائر المدينة هما بؤرتا تعريب • رغم أنهما مدينتان بربريتان من حيث أصل سكانهما ، فهما تتحـــولان بسرعـة الى مدينتين عربيتين كبريين • ان مراكش التي كانت على الدوام عاصمة لبربر الاطلس والمدينة التقليدية الكبرى الوحيدة التي أنشأها هؤلاء السكان ، هي الاستثناء الوحيد •

لقد ابتدأت الهجرة الى الخارج (فرنسا ، وأكثر فأكثر بلدان أوروبا الصناعية الغربية) حوالي عام ١٩٢٠ ، لكنها لم تصبح

يوما مهمة الا بالنسبة للجزائريين • نجد حاليا أكثر من ٦٠٠ ألف من هؤلاء مهاجرين في فرنسا وبلجيكا والمانيا •

٢ ـ نمو الانتاج الزراعي :

في بلدان المغرب ، كما في كل المنطقة شبه الاستوائية غير المروية ، تتوقف المحاصيل على سقوط غير منتظم اطلاقا للمطر وتتراوح من مقدار الى ضعفيه ، وأحيانا الى ثلاثة أضعافه ، من سنة لأخرى •

الجزائر :

تطور انتاج الحبوب تقريبا بانتظام ما بين عام ١٨٥٠ وعام ١٩١٠ ، بنسبة ١،٧ ٪ في السنة ، منتقلا من ٥،٢ الى ١٨،٨ مليون كنتال • منذ عام ١٩١٠ ، توقف هذا الانتاج عند رقم يتراوح بين ٢٠ و ٢١ مليون كنتال • بدأ استثمار الكرمة على نطاق واسع حوالي عام ١٨٨٠ ، وانتقلت المساحات المغروسة من ٤٠ الف هكتار في تلك الفترة الى ٤٠٠،٠٠٠ هكتار تقريبا حوالي عام ١٩٤٠ • ان انتاج الخمر تضاعف خلال الستين سنة المشار اليها ثماني مرات ، الا انه بقي منذ عام ١٩٣٥ شبه مستقر عند رقم يتراوح بين ١٥ و ١٨ مليون هكتوليتر • اذا كانت زراعة الحبوب تعود الى التقليد المغربي ، والكرمة الى الاستعمار ، فان المستقبل لغراسة الاشجار المثمرة الغنية (كالحمضيات على وجه الخصوص) ، وللبواكير والزراعات الصناعية (التبغ والقطن) • بدأ انتاج الحمضيات حوالي عام ١٩٢٥ وقد تزايد حتى عام ١٩٤٠ وفقا لنسبة مئوية تبلغ ٣٪، ثم بعد الحرب العالمية الثانية وفقا لنسبة ٩ ٪ • تضاعف انتاج

البطاطا ثلاث مرات بين عـامي ١٩١٠ و ١٩٥٥ ، مـع تسارع شديد بدءا بعام ١٩٤٥ ، أما إنتاج التبغ فقد انتقـل من ١٠٠ الف كنتال عام ١٩١٠ الى ٢٢٠ ألف كنتـــال عام ١٩٥٥ • ان المنتجات الزراعية الاخرى (زيت الزيتون والتين والبلح) هي اما راكدة أو متهافتة : هكذا هبط انتاج الزيت من ٣٠٠،٠٠٠ هكتوليتر عام ١٩١٠ الى ٢٠٠،٠٠٠ عام ١٩٥٥ •

ان قطعان الغنم والماعز يخضـع تعدادهـا كذلك الى تبدلات واسعة ، فسنة جفاف يمكن أن تؤدي الى فقدان نصفها • حوالي عام ١٨٥٠ ، قدر عدد الاغنام بثلاثة ملايين رأس • ومنذ عام ١٩٣٠ يقف هذا العدد عند ستة ملايين ونصف مليون رأس •

ان نسبة نمو الانتاج الزراعي والمواشي ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٥٥ هي نسبة ضئيلة جدا ـ ١،٥ ٪ سنويا ـ دون نسبة نمو السكان التي بلغت ١،٨ ٪ • ان ما هو أكثر تعبيرا أيضا هو أن هذه النسبة خفت كثيرا في الفترة الاخيرة من وجود الاستعمار، بينما تسارع ، على العكس ، النمو الديمغـرافي ، وهذا رغم الجهد لادخال مضاربات جديدة بأحجام واسعة •

تونس :

بالنسبة للحبوب ، كان النمو منتظمـا تقريبا (١،٧ ٪ في العام بين سنتي ١٩١٠ و ١٩٥٥) ، بحيث انتقل الانتاج من ٣ الى ٧،٣ مليون كنتال • كان انتاج زيت الزيتون أكبر انجـاز لتونس المستعمرة: بعد ثمانية ملايين زيتونة عام ١٨٨٠ أصبح العدد ٢٧ مليونا عام ١٩٥٥ • ان غرس الزيتون ، لا سيما في منطقة صفاقس ، قام به مزارعون تونسيـون ، على أساس أن

المستعمرين لم يهتموا به كثيرا · بلغت النسبة المتوسطة للنمو السنوي لانتاج الزيت ٢،٥ ٪ بين عامي ١٩١٠ و ١٩٥٥· أما زراعة الكرمة لاجل انتاج النبيذ فبدأت في تونس عام ١٨٩٠، وتسارعت في العشرينات بالغة أوجها في عام ١٩٢٣، وبالتحديد ٥١ ألف هكتار · في الوقت الحالي ، تبلغ المساحات المغروسة ٣٥ ألف هكتار يتراوح الانتاج بين ١،٣ مليون ومليوني هكتو ليتر وفقا للسنوات · كما الحال في الجزائر ، تطور انتاج الثمار والخضار ، لا سيما في السنوات الاخيرة من وجود الاستعمار (وبالنسبة لتونس أيضا ، منذ الاستقلال) · ثمة الان مليونا كعب حمضيات و ١١ مليون شجرة مثمرة أخرى (مشمش ، لوز ، وتين ، الخ·) ، بعد ٤٠٠،٠٠٠ كنتال من الاثمار حوالي عام ١٩٥٥ ، أصبح الانتاج ٨٠٠ ألف كنتال في السنوات الاخيرة · في المرحلة ذاتها انتقل انتاج البطاطا من ٢٥٠،٠٠٠ الى ٤٠٠،٠٠٠ كنتال ، وانتاج الخضار (أرضي شوكي ، بندورة ، فليفلة ، الخ·) من مليوني كنتال الى ثلاثة ملايين ·

ان تونس هي ـ على عكس الجزائر ، ومثل مراكش ـ بلد صيد مهم ، لا سيما صيد الطون (في عرض رأس بون)، والاسفنج (في خليج قابس) · انتقلت منتجات الصيد من ٤٧٠٠ طن سنويا بين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٥ الى ٩٠٠٠ طن بين ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠ و ١٠،٣٠٠ لفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ · ان التجهيزات التي امتلكتها في السنوات الاخيرة سمحت بقفزة جديدة الى الامام ، حيث جرى الانتقال من ١٥٧٠٠ طن عام ١٩٦٠ الى ٣٨٥٠٠ طن عام ١٩٦٢ · بالمقابل انتقل قطيع الغنم

من ٢،٣ مليون رأس عام ١٩٣٨ (السنة المتوسطة) الى أربعة ملايين ، حوالي عام ١٩٦٠ (في السنة المتوسطة أيضا) ٠

اذا عبرنا عن كل ذلك بأسعار ١٩٥٥ ، فان قيمة الانتاج في الزراعة وتربية المواشي والصيد قد انتقلت من ٢٦ مليار فرنك قديم عام ١٩١٠ الى ٦٨ مليارا حوالي عام ١٩٥٥ ، أما ايقاع نمو الانتاج الزراعي لفترة ١٩١٠ ـ ١٩٥٥ فكان ٢ ٪ سنويا٠ هكذا فان الانتاج الزراعي بالرأس ، بالنسبة لمجمل فترة ١٩١٠ ـ ١٩٥٥ يكون قد زاد اذاً فقط ٢٠ ٪ ٠ مع أن الامر لا يتعلق هنا الا بتحسين متواضع جدا ، فان المقارنة مع الجزائر هي لصالح تونس بوضوح : فالانتاج الزراعي بالرأس في الجزائر سجل نقصا بالنسبة لمجمل الفترة ١٨٨٠ـ١٩٥٥ مقداره ٢٠٪، وهو أمر مهم ٠ عندما نعرف ان امكانات تونس الزراعية ليست أفضل من امكانات الجزائر ، يمكن التساؤل لماذا هذا التطور المتعاكس ٠ هنا يفرض تفسير محدد نفسه : ان تونس التي جرى استعمارها متأخرا قد استفادت من الشطط الطويل للاستثمار الاستعماري الزراعي في الجزائر ٠ نعرف مثلا ان انتاج النبيذ أو الزراعة الحديثة للحبوب في منطقة نصف جافة قد لقيا أصناف الفشل قبل أن يتم تركيز التقنيات الحديثة (تبريد سلافة العنب ، الزراعة الجافة ٠٠) ٠ ان تنمية تونس، تماما كاستيطانها الاوروبي الذي حصل بعد ثلاثين سنة من حصوله في الجزائر ، انما تمت ضمن شروط افضل وبصورة أسرع ، بحيث كان للضغط الديمغرافي ، المتعاظم بسرعة في البلدين ، آثار أقل شؤما في تونس مما في الجزائر ٠ سوف نجد ظاهرة من النوع ذاته بالنسبة لمراكش ٠

مراكش :

ان انتاج الحبوب السنوي المتوسط لمنطقة الانتداب الفرنسي ارتفع من ٢٠ مليون كنتال حوالي سنة ١٩٣٠ الى ٣٠ تقريبا في نهاية الاستعمار ٠ بالنسبة لكل المنتجات الزراعية الاخرى، اصبح النمو ، الذي بدأ عام ١٩٣٠ ، نموا سريعا بعد عام ١٩٤٨ ٠ هكذا فان المساحات المغروسة بالكرمة ارتفعت من ١٠ الاف هكتار عام ١٩٣٠ الى ٥٥ الفا عام ١٩٥٥ ، بحيث ان نسبة نمو انتاج النبيذ ارتفعت من ١٪ سنويا بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٤٨ الى ١٠٪ بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٥ ٠ حدث الامر ذاته بالنسبة للحمضيات والبواكير التي كان نموها سريعا جدا بدءا بعام ١٩٤٨ : ارتفعت مساحة الارض المغروسة بالحمضيات من ٥ الاف هكتار عام ١٩٣٥ (بداية الانتاج الاوروبي) الى ٥٢ الفا عام ١٩٥٨ ، وتضاعف الانتاج ثلاث مرات خلال السنوات العشر ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٨ ٠

بفضل مراعي مراكش الغنية ، فان ماشية هذا البلد شهدت تحسنا اسرع بكثير مما كانت الحال في الجزائر وفي تونس ٠ ارتفع عدد الاغنام المراكشية من ثمانية ملايين رأس حوالي عام ١٩٣٠ الى ١٣ مليونا عام ١٩٥٥ ٠ اما بالنسبة لصيد الاسماك فقد بدأ حوالي عام ١٩٢٥ ، بالغا ١٠ الاف طن عام ١٩٣٠ ، و ٣٠ الف طن عام ١٩٣٨ ، ثم تنامى سريعا جدا بدءا بعام ١٩٤٨ بالغا ٩٠ الف طن عام ١٩٤٩ و ١٤٠ الف طن عام ١٩٥٨ ٠

هكذا ارتفع مؤشر الانتاج الزراعي بين عامي ١٩٢٠

و ١٩٣٠ من ٤٣ الى ٦١ (علـــى اساس ١٠٠ عام ١٩٥٨) ، مظهرا تناميا مقداره ٣،٥٪ سنويا ، بينما كان هذا النمو بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٥٥ بمقدار ٢،١٪ . بمـــا ان نمو سنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٤٠ قد تباطأ بفعل الازمة (٢٪ سنويا كحد وسط) واتسمت سنوات الحرب بتراجع في الانتاج ، فان نمو سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥ بلغ مقداره ٣،٥٪ سنويا . يتعلق الامر هنا بنسب اكثر ارتفاعا بكثير من تلك التي عـرفتها تونس . مع ذلك ، وبسبب النمو الديمغرافي الشديد ، فان مؤشر الانتاج الزراعي على اساس الرأس قد ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٢٠ الى ١١٧ عام ١٩٣٠ ، والى ١١٥ فقــط عـــام ١٩٥٥ . بعكس الجزائر ، وهي مستعمرة كان نموها يلهث منذ عدة عقود ، فان نمو مراكش كان يتسارع ايضا منذ عام ١٩٤٨ . عام ١٩٥٥ ، كانت مراكش ، المستفيدة من تفاوت زمني قدره ثلاثون عاما بالنسبة لتونس ، في حالة توسع كلي .

٣ ـ نمو الانتاج الصناعي :

استخراج المعادن

ان استخراج الحديد في الجزائر ، التي تعـــد منتجة مهمة لهذا المعدن ، بدأ حوالي عام ١٨٨٠ ، وبلغ عام ١٩٢٠ مقدار مليون طن ، وعام ١٩٣٠ مقدار ٢،٢ مليون طن . ان استخراج معدن الحديد ، جد الحساس بالنسبة للظروف ، يصل حاليا الى ٣،٤ مليون طن . اما استخراج الفوسفات ، الاقل اهمية ، فقد تبع تطورا موازيا تقريبا . بدأ استثماره حوالي عام ١٩٠٠ وبلغ اوجه عام ١٩٢٥ (٩٠٠ الـف طـن) . لـكن منذ ذلك

التاريخ يسير المعدن المذكور في طريق النفاد وينحدر انتاجه سريعا (عام ١٩٦٠ : ٧٠٠ الف طـــن) • ان استثمار الفحم الحجري في الجنوب الوهراني بدأ حوالي عام ١٩٢٠ ، لكنه لم يبلغ ابعادا مرموقة الا اثناء الحرب، لكون الجزائر لم تعد قادرة اذاك على استيراد الفحم (١٩٤٣ : ١٢٥،٠٠٠ طن) • بلغ الانتاج عام ١٩٥٥ ، وهو غير مربح ، ما يناهز ال ٣٠٠ الف طن ، لكنه تراجع مذاك بصورة سريعة (١٩٦٠ : ١٠٠،٠٠٠ طن)• تقف نسب النمو اذا عند٦،٨٠٪ في العام بالنسبة للفترة الكبرى ما بيـن ١٩١٠ ـ ١٩٣٠ ، مقابـل ١،٣٪ وحسب ، بالنسبة للفترة ما بين ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥ •

في تونس،يلاحظ ان نمو استخراج المعادن الخام (الحديد، الرصاص والفوسفات التي بدأ استخراجها على التوالي حوالي عام ١٩٠٠ ، ١٩٠٥ و ١٩٦٥) هو نمو قوي حتى عام ١٩٢٥، ثم استقر ، او تراجع في سنوات الازمة والحرب • اما بالنسبة لانواع السوبرفوسفات ، فقد كان النمو سريعا ما بعد الحرب ، حتى عام ١٩٥٢ • بلغ انتاج معدن الحديد ذروته عام ١٩١٥، وهو في حال الانتكاس منذ عام ١٩٥٥ (يصل حاليـا الى ٨٠٠ الف طن) • وبلغ انتاج الرصاص ذروته عام ١٩٢٥ ، ثم بلغ الذروة ذاتها مجددا عام ١٩٥٥ ، وهو يتطور ببـطء مذاك (حاليا ٢٠٠ الف طن) • ان الحد الاعلى لانتاج الفوسفات تم عام ١٩٣٠ (٣،٣ مليون طن) • كانت تونس اذاك في الصف الثاني بين المنتجين العالميين • حوالـي عام ١٩٦٠ كانت في الصف الرابع ، بعد الولايات المتحدة والاتحـاد السوفياتي ومراكش • عام ١٩٥٥ ، لم يقدم هذا المعدن ، وهو اقل غنى

بكثير من الصنف المراكشي ، الا مليوني طن · كانت نسبة نمو الانتاج المنجمي خلال الفترة الكبـــرى ١٩١٠ ـ ١٩٢٠ مــا مقداره ٣،٥٪ سنويا ·

تعد مراكش اضخم منتج مغربي للفوسفات،وبنسبة كبيرة· هذا الانتاج الذي يتم في المنطقة الجنوبية ، والذي انطلق عام ١٩٢٥ ، بلغ حده الاقصى لما قبل الحرب عام ١٩٣٠ ، ثم تطور بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٨ بوتيرة متسارعة مقدارها ١٪ في العام ، بحيث بلغ الانتاج ٦،٥ مليون طن عام ١٩٥٨ · ارتفع انتاج معدن الحديد (المنطقتان الشمالية والجنوبية) من ٣٠٠ الف طن عام ١٩٢٠ الى ١،١ مليون عام ١٩٣٨ (الحد الاقصى لما قبل الحرب) و ١،٥ مليون عام ١٩٥٨ · تماما كمــا الحال مع انتاج الحديد ، نلاحظ ان انتــاج المعــادن غير الحديدية (الرصاص والزنك والكوبالت) والمانغنيز جـد حساس ازاء الظروف · كانت مراكش تنتج عام ١٩٣٠ ما مقداره ٨٠٠٠ طن من المعادن غير الحديدية و ١٦ الف طن من المانغنيز ، وعام ١٩٤٥ ، ١٨،٠٠٠ من الاولى و ٤٥ الف طن من الثاني ، وعام ١٩٥٥ ، ما مقداره ٢٠٨،٠٠٠ طن من المعادن غيــر الحديدية و ٤١١،٠٠٠ طن من المانغنيز · كان انــتاج منـــاجم الفحم الحجري المراكشية ، وهي مربحة اكثر مــن الجزائرية ، يبلغ ١٤٠،٠٠٠ طن عام ١٩٣٨ (الحد الاقصى لمـــا قبل الحرب) و ٥٠٩،٠٠٠ عام ١٩٥٨ · اما انتاج النفط الذي انطلق عام ١٩٥٠ فبلغ حـده الاقصى عـــام ١٩٥٥ (١٠٢،٠٠٠ طن) وتراجع مذاك (١٩٥٨ : ٧٤ الف طن) ·

ان نمو الانتاج المنجمي للسنوات ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥ يبلغ ٧٪

سنويا ، وهو ما يعطي ، اذا اخذنا بالاعتبار سنوات الازمة والحرب ، ١٢٪ بالنسبة للسنوات العادية ٠

صناعات التحويل والحرف

كان الانتاج الصافي لصناعة التحويل الكبرى ، للحرف التقليدية وللحرف الحديثة ، وللصناعة الصغيرة ، يقارب ما مقداره ٢١٠ مليار فرنك قديم عام ١٩٥٥ ، محسوبة بالنسبة للبلدان الثلاثة مجتمعة ٠

يقدّر على العموم ان الحرف التقليدية كانت تؤمن العمل لربع السكان العاملين في المدن في بدء الاستعمار ، اي انها كانت تؤمن معيشة ما يقرب من ٥٠ الف شخص في الجزائر عام ١٨٨٠ و ٢٥ الفا في تونس حوالي عام ١٩١٠ و ١٠٠ الف في مراكش حوالي عام ١٩٢٠ ٠ ان انتاج هذه الحرف الذي تراجع الى حد بعيد بسبب منافسة المنتجات الصناعية المستوردة يشهد الان حالة ثبات ، اذا لم نقل انحسارا ٠ اما الحرف الحديثة والصناعة الصغيرة فقد ارتفع انتاجهما مما ثمنه ٥ مليارات فرنك (بسعر عام ١٩٥٥) في الجزائر عام ١٨٨٠ ، ومليارات في تونس عام ١٩١٠ ، و ٦ مليارات في مراكش عام ١٩٢٠ ، الى ما ثمنه ، على التوالي بالنسبة للبلدان الثلاثة ، عام ١٩٥٥ ، ٢٥ مليارا و ٨ مليارات و ٢٤ مليارا ٠

ان صناعة التحويل الكبرى في المغرب متأخرة جدا ، لا سيما في تونس ، حيث لا تقدم الا نصف الانتاج الحرفي والصناعي مقابل الثلثين في الجزائر ومراكش ٠ كانت تقريبا غير موجودة حتى عام ١٩٤٥ ، وقد تطورت قليلا بعد الحرب

مباشرة • بالنسبة لمراكش ، تمت استثمارات مهمة نسبيا ما بين عـامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣ ، لا سيمـا في الصناعـة الغذائية (محفوظات ، سكر ، وعجائن غذائية) والميكانيكـا الخفيفة • تضاعف الانتاج الصناعي في تونس مـا بيـن عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٩ مرتين ونصفا • اما في الجزائر فوصلت نسبة النمو الصناعي مـا بيـن ١٩٤٨ و ١٩٥٤ الى ٦،٦٪ سنويا • هذه « الازدهارات الصناعية » في المغرب كانت قصيرة المدى • منذ عام ١٩٥٣ ، استقر الانتاج المراكشي عند حـده ، ولم يزد الانتاج التونسي لفتـرة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠ الا بوتيرة ٦،٠٪ سنويا ، وهي اقل بأربع مرات مما في الزراعـية • ان النسب السنوية للنمو الاجمالي للانتاج الصناعي والحرفي ، وقد كانت ضعيفة جدا حتى عام ١٩٣٠ (في الجزائر ، ١،٢٪ من ١٨٨٠ الى ١٩١٠ ، ثم ٣،١٪ من ١٩١٠ الى ١٩٣٠ ، في تونس ٣٪ من ١٩١٠ الى ١٩٣٠ ، وفي مراكش ٢٥٪ من ١٩٢٠ الى ١٩٣٠)، تسارعت فيما بعد ، ووصلت في فتـرة ١٩٣٠ ــ ١٩٥٥ إلى ٤،٧٪ في الجزائر ، و ٣،٨٪ في تونس و ٥،٨٪ في مراكش• رغم النسب التي تبدو في الظاهـر مرتفعـة بالنسبة للفترة الاخيرة ، فقد كانت النتائج في الواقـع هزيلـة حوالى عام ١٩٥٥ ، بما ان نقطة الانطلاق لعام ١٩٣٠ كانت ضعيفة جدا• حوالي عام ١٩٥٥ ، لم تكن الصناعة الكبيرة تقدم بعد الا ١٠٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي في الجزائر وفـي مراكش ، و ٥٪ في تونس • رغم المظاهـر التـي يقدمها « الازدهار الصناعي » المراكشي في السنوات ١٩٤٨ ــ ١٩٥٣ ، فان هذا البلد لم يكن يبدو عام ١٩٥٥ افضـل حظـا بكثير من جاره الجزائري ، الا انه بقي متقدما بشكل ملحوظ علـى تونس •

تنجم هذه المظاهر ، دون شك ، عن سرعة « الاستدراك » الذي برهنت عليه مراكش ، في هذا الميدان كما في ميادين اخرى ، وعن حداثة صناعاتها • تشكل الصناعات الزراعية والغذائية، وبعض الصناعات الآلية ، ومواد البنــاء ، الميادين الوحيدة للانتاج الصناعي الحقيقي • بعض الحقول التقليدية للصناعة الخفيفة ، من مثل النسيج، هي قليلة التقدم• لم تكن توجد اي صناعة اساسية جدية عند نهاية الاستعمار •

عرفت صناعة الكهرباء نسبا عالية بشكل خاص ، في علاقة بعملية التمدين بوجه خاص • هكذا كانت في الجزائر بمقدار ٥٪ سنويا قبل عام ١٩٣٠ ، و ٧٪ من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٣٩ (ارتفعت من ١٥٠ مليون ك•و•س الى ٢٧٨ مليونا) ، و ١٠٪ من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ (ارتفعت من ٣٣٠ الى ٨٧٨ مليون ك•و•س) • في تونس ، كانت النسبة ٤٪ قبل عام ١٩٣٩ (انتاج عام ١٩٣٩ : ٧١ مليون ك•و•س)، و ٩٪ بين ١٩٤٥ و ١٩٥٥ (حصل ارتفاع من ٩٠ مليونا الى ٢٢٠ مليون ك•و•س) • اما مراكش التي لم يكن انتاجها بذي بال قبل عام ١٩٢٥ ، فقد ادركت مستوى الجزائر عام ١٩٣٩ (وصل الانتاج الى ٢٧٠ مليون ك•و•س) وسجلت نسبة نمو مقدارها ١٧٪ بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٥ (حصل ارتفاع من ٣٤٠ الى ١٧٢٣ مليون ك•و•س) • كان جزء مهم جدا من الطاقة الكهربائية تمتصه ، حوالى عام ١٩٥٥ ، وجهات الاستعمال المنزلية والاضاءة العامة : كان استهلاك التيار ذي التوتر المنخفض يمثل ٣٠٪ من الاستهلاك الاجمالي في مراكش ، و ٣٦٪ في الجزائر و ٤٠٪ في تونس •

ان نشاط البناء والاشغال العامة هو بالتأكيد مرتبط بصورة وثيقة بمستوى التثميرات (بناء المساكـــن ، الابنية الادارية واشغال البنية التحتية) ٠

٤ ـ التطور الاجمالي للانتاج ولبنية القاعدة المادية للاقتصاد :

لقد تطور الانتاج الصناعي الاجمالي (مناجـــم ، طاقة ، صناعات تحويل ، بناء) اذا ، من حيث الحجم ، وفقـا للجدول الآتي رقم ٥ :

الجدول ٥ ـ الانتاج الصناعي (بمليارات الفرنكات عـــام ١٩٥٥)

	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
الجزائر	١٧	٣٠	٤٤	٦٠	١٧٠
تونس		١٢	١٩	٢٣	٤٥
مراكش			٢٥	٤٢	١٨٢

توحي هذه الارقام بنسب نمو سنوية تبلغ ٣،١٪ فيالجزائر خلال فترة ١٨٨٠ ـ ١٩٥٥ (مقابل ١،٥٪ بالنسبـة للزراعة في الفترة ذاتها)، ٣،١٪ في تونس خلال فترة ١٩١٠ـ١٩٥٥ (مقابل ٢٪ بالنسبة للزراعة) و ٦٪ في مراكش خلال فتـرة ١٩٢٠ ـ ١٩٥٥ (مقابل ٢،٦٪ بالنسبة للزراعة) ٠

هكذا تطورت القاعدة المادية للنشـــاط الاقتصادي بصورة واسعة خلال الفترة الاستعمارية ، علـــى اساس ان الصناعة تطورت بصورة اسرع بكثير مـــن الزراعـة ٠ ارتفعت حصة الصناعة في الجزائر من ١٨٪ مـــن الانتاج المـــادي (زراعة

وصناعات) عام ١٨٨٠ الى ٤٥٪ عام ١٩٥٥ ، لكن نسبة النمو الاجمالي للانتاج المادي (١،٨٪ سنويا) لم تكن اعلى من النمو الديمغرافي ٠ في تونس ، بدا ان التطور كان اقل سوءا ٠ كان الانتاج المادي غير الزراعي يمثل بالتأكيد ، منذ عام ١٩١٠ ، ٣٢٪ من مجمل الانتاج المادي (بلغ ٤٠٪ عـام ١٩٥٥) ، لان العمل الحرفي كان اكثر تطورا على وجـه الخصوص في تلك المحمية التي ترث من تاريخها مـا قبـل الاستعماري حضارة مدينية اكثر غنى ٠ الا ان النمو الاجمالي للانتاج المادي (٢،٦٪ سنويا) بالنسبة لفترة ١٩١٠ ـ ١٩٥٥ ، يبدو بوضوح اعلى من النمو الديمغرافي (وهو ١،٧٪ سنويا) ٠ وكما سبق وقلنا بصدد الزراعة ، فان تونس تستفيد من تجارب الاستعمار في الجزائر ٠ اما في مراكش ، فكان الانتاج غير الزراعي (ولا سيما الحرفي) يمثل في البدء ، عام ١٩٢٠ ، ٢٠٪ من الانتاج المادي الاجمالي (سـوف يبلغ ٤٥٪ عـام ١٩٥٥ ، كما في الجزائر) ، وذلك للاسباب ذاتها التي رأيناها بالنسبة لتونس ٠ تخطت هنا نسبة النمو الاجمالي للانتاج المادي (٣،٦٪ سنويا) نسبة النمو الديمغرافي تخطيا واضحا (٢٪) ٠

في نهاية هذا التطور ، تبدو البنية الاجمالية للانتاج المادي متقاربة في البلدان الثلاثة ، حيث ان مراكش اجتازت في ٣٥ سنة الطريق الذي اجتازته تونس في نصف قرن ، والجزائر في قرن من الاستعمار ٠ سوف نلاحـظ ان الزراعة والصناعة في البلدان الثلاثة كانتا تتوازنان بشكـل ملمـوس حوالى عام ١٩٥٥ ، وان مجمـل الانتاج المنجمـي والطاقي والبناء ، في القطاع غير الزراعي ، كان ما زال يمثل تقريبا القيمة ذاتهـا التي كان يمثلها مجمل الانتاج الحرفي وانتاج صناعة التحويل،

حيث ان الاخير بقي غير منظور اجمالا ٠

يلاحظ ان الانتاج المادي بالرأس هـــو اضعف في تونس (٢٩،٠٠٠ فرنك) ممـــا فـــي البلدين الاخرين (٣٩،٠٠٠ فرنك) ٠ اذا كانت الجزائر تستفيد من الاستيطان الاوروبي فيها ، الاكثر اهمية ، ومن استعمارها الاكثر قدما ، ومراكش من امتيازاتها الطبيعية ، فان تونس تأخذ ، في مجمل المغرب ، صورة النسيب الفقير ٠

يعكس النمو الاجمالي للقطاع الثـــالث التجيـــر المتنامي للاقتصاد ، واستهلاك الخدمات من جانب السكان الاوروبيين ، وهو استهلاك متنام ايضا (الجدول ٦) ٠

الجـدول ٦ ٠ نموالقطاع الثالث

	١٨٨٠ القيمة (بالمليارات)	٪	١٩٥٥ القيمة (بالمليارات)	٪	مؤشرات ١٩٥٥ / ١٨٨٠	نسب النمو السنوية
الجزائر :						
الانتاج المادي	٩٥	٦٠	٣٨٠	٥٨	٤٠٠	١ر٨ ٪
القطاع الثالث	٦٢	٤٠	٢٦٩	٤٢	٤٣٢	٢ر٠ ٪
الانتاج الداخلـي غيـر الصافي	١٥٥	١٠٠	٦٥٠	١٠٠	٤٢٠	١ر٩ ٪
تونس :	١٩١٠		١٩٥٥		١٩٥٥ / ١٩١٠	
الانتاج المادي	٣٨	٥٣	١١٣	٥٧	٢٩٨	٢ر٦ ٪
القطاع الثالث	٣٣	٤٧	٨٦	٤٣	٢٦٢	٢ر٤ ٪
الانتاج الداخلـي غيـر الصافي	٧٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٢٨٦	٢ر٥ ٪
مراكش :	١٩٢٠		١٩٥٥		١٩٥٥ / ١٩٢٠	
الانتاج المادي	١٢٢	٦٥	٤٠٧	٦٤	٣٣٤	٣ر٦ ٪
القطاع الثالث	٦٧	٣٥	٢٣٤	٣٦	٣٥٠	٣ر٧ ٪
الانتاج الداخلـي غيـر الصافي	١٩٠	١٠٠	٦٤٠	١٠٠	٣٣٦	٣ر٧ ٪

(مليار فرنك قديم ١٩٥٥)

لا يبدو اذا ان القطاع الثالث قد ازداد بسرعة اكبر من سرعة القاعدة المادية للاقتصاد (الزراعي والصناعي) : ليس فرق مقداره اقل من ١٠٪ بذي بال • يبدو بالمقابل غير قابل للنقاش ان القطاع الثالث ازداد بسرعة اكبر مما حصل على مستوى الزراعة ، واقل مما على مستوى الصناعة (بما فيه استخراج المعادن والبناء) • كانت محركات النمو خلال الفترة الاستعمارية الزراعة الاوروبية قبل كل شيء (تنمية اراضي الاستعمار) ، والبناء والاشغال العامة (لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية) ، وعلى درجات مختلفة حسب البلدان والفترات ، استخراج المعادن وتجهيز وسائل النقل • ان صناعة التحويل ، حتى في مراكش بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تلعب الا دورا متواضعا في هذا النموذج من التطور الاستعماري المميز • لا ريب ان هذين السببين ـ ركود الزراعة التقليدية (الاسلامية) وغياب التصنيع ـ يفسران ان النمو الاجمالي بقي متواضعا ، رغم الاستيطان الاوروبي وانجازات مهمة على مستوى البنية التحتية ، وان زيادة الانتاج على اساس الرأس كانت ضعيفة جدا (الجدول ٧) مع الاخذ بالحسبان النمو الديمغرافي •

الجدول ٧ ـ نسب النمو السنوية

	الجزائر ١٨٨٠ ـ ١٩٥٥	تونس ١٩١٠ ـ ١٩٥٥	مراكش ١٩٢٠ ـ ١٩٥٥
الزراعة	٥ر١ ٪	٠ر٢ ٪	٦ر٢ ٪
الصناعة	١ر٣ ٪	١ر٣ ٪	٠ر٦ ٪
الخدمات	٠ر٢٪	٤ر٢ ٪	٧ر٣ ٪
الانتاج الاجمالي	٩ر١ ٪	٥ر٢ ٪	٧ر٣ ٪
السكان	٦ر١ ٪	٨ر١ ٪	٠ر٢ ٪
الانتاج على اساس الرأس	٣ر٠ ٪	٧ر٠ ٪	٧ر١ ٪

٥ ـ تطور الاقتصاد الخارجي :

ان تطور الصادرات والواردات من حيث الحجم يظهر في الجدول ٨ ·

الجدول ٨ ـ الصادرات والواردات (بالمليارات على أساس ١٩٥٥)

الجزائر :				
	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٣٠	١٩٥٥
الصادرات	٣١	٦٨	١٢٧	١٦٥
النسبة المئوية للانتاج المادي	٣٢ ٪	٤٠ ٪	٥٠ ٪	٤٤ ٪
الواردات	٣١	٦٨	١٢٧	٢٤٠
تونس :				
	١٩١٠		١٩٣٠	١٩٥٥
الصادرات	١٧		٣٩	٤٤
بالمئة للانتاج المادي	٤٤ ٪		٥٢ ٪	٣٩ ٪
الواردات	١٤		٣١	٦٥
مراكش :	١٩٢٠		١٩٣٠	١٩٥٥
الصادرات	١٠		٢٢	١٢٧
بالمئة للانتاج المادي	٨ ٪		١٢ ٪	٣١ ٪
الواردات	٢٣		٧٢	١٩٥

حوالى عام ١٩٥٥ ، كان الميزان التجاري للبلدان الثلاثة في حالة عجز شديد : لم تكن الصادرات تمثل الا ٧٠٪ من واردات الجزائر وتونس ، و ٦٥٪ من واردات مراكش · كان الوضع مختلفا جدا قبل الحرب · كان ميزان الجزائر التجاري يومئذ شبه متوازن ، مع تقلبات ظرفية ، واخرى ناجمة عن اسباب مناخية تقريبا · كان عجز ما بعد الحرب ناجما بصورة اساسية عن تدفق الرساميل المخصصة لتمويل اشغال البنية التحتية المنفذة في اطار الخطط الفرنسية · في تونس ،كانت الصادرات

تغطي في المتوسط ، قبل الحرب ، ٨٠ ٪ من الواردات • أما في مراكش فبقي الميزان التجاري لسنوات ١٩١٥ ـ ١٩٣٨ في حالة عجز شديد • لم تكن الصادرات تمثل عام ١٩٢٠ وعام ٩٣٠ الا ثلث الواردات • موّل هذا العجز التجاري تدفق الرساميل الخاصة الذي سمح بتنمية سريعة للمحمية الفتية • ربما تميز ظاهرة من هذا النوع كذلك الفترات الاولى من تنمية الدولتين المغربيتين الاخريين : فترة ١٨٥٠ ـ ١٨٨٠ بالنسبة للجزائر وفترة ١٨٨٠ ـ ١٩١٠ في تونس ، التي تواصلت بوتيرة بطيئة حتى عام ١٩٣٠ تقريبا • لكن منذ عام ١٨٨٠ بالنسبة للجزائر ، و ١٩١٠ بالنسبة لتونس ، أصبح تدفق الرساميل الخاصة قليل الحجم • مذاك صار يمول مجموع التثميرات الخاصة الوفر الخاص لدى الاوروبيين وتمويل المشاريع الذاتي •

تمثل الصادرات نسبة مئوية متنامية من الانتاج المادي، ويعكس ذلك تتجير الاقتصاد المتنامي • هذا صحيح بشكل خاص بالنسبة لمراكش ، التي انطلقت بصورة متأخرة ، والتي كان تقدمها أسرع مما في البلدين الاخرين • منذ عام ١٩٣٠ أدى الركود ، أو على الاقل التقدم البطيء للزراعة الاستعمارية في الجزائر وتونس الى خفض هذه النسبة • في نهاية الفترة، حوالي عام ١٩٥٥ ، كانت درجة تتجير الاقتصاد في هذين البلدين ، التي أصبحت متقدمة في بداية الفترة (حوالي ١٨٨٠ في الجزائر و ١٩١٠ في تونس) ، لا تزال على حالها ، متقدمة باستمرار بالنسبة للوضع في مراكش •

٥ ـ تطور النفقات العامة

١ ـ بنية النفقات العـامة وتمويلها عام ١٩٥٥

اذا استبعدنا النفقات العسكـرية الاجنبية (٤٥ مليارا في الجزائر ، ١٦ في تونس و ٥٠ في مراكش) فان بنية النفقات والايرادات العامة لعام ١٩٥٥ تبرز في الجدول ٩ ٠

الجدول ٩ ـ بنيةالنفقات العامة لعام ١٩٥٥ (بمليارات الفرنكات)

	الجزائر	تونس	مراكش
الانتاج الداخلي غير الصافي	٦٥٠	٢٠٠	٦٤٠
النفقات الادارية :			
العمل :			
الاملاك والخدمات	٣٣	٨	١٧
الاجور	٨٠	٢٦	٥٩
التحويلات	٨٨	١٤	٥٩
التجهيز :			
الادارات	٤٧	١٢	٣٠
اعانات التجهيز	١٠	٥	١
التمويل :			
موارد محلية :			
ضرائب	١٢٢	٤٣	٨٠
ضرائب مستقلة ، الخ :	٥١	٣	١٤
مساعدات خارجية	٧٥	١٧	٣٨
مساعدات مالية محلية	١٠ (٨)	٢	—

كان مجمل النفقات المدنيـة الجـارية بحصر المعنى (شراء املاك وخدمات وأجور) يمثل ١٧ ٪ من الانتـاج الداخلي غير الصافي في الجزائر وتونس ، مقابل ١٢ ٪ في مراكش ٠ أما الموارد المالية بحصر المعنى فكانت تصل في الجزائر الى ١٩ ٪ من

---

(٨) ومنها ٦ مليارات مقتطعة من فائض الميزانيات السابقة ٠

الانتاج ، وفي مراكش الى ١٣ ٪ • ان حصة الضرائب غير المباشرة مهيمنة في البلدان الثلاثة : تمثل ٥٨ ٪ من الايرادات الجزائرية و ٧٢ ٪ من الايرادات التونسية • هذه الحصة هي أقل في الجزائر حيث الضرائب على الدخل ــ التي كان يدفعها الاوروبيون وحدهم ، الى حد بعيد ــ المماثلة للضرائب المجبية في فرنسا ، كانت أكثر ارتفاعا مما في المحميتين • ان الوضع القانوني العالمي لمراكش ، واعفاء الواردات الجزائرية الاتية من فرنسا من الرسوم الجمركية ، يفسران كذلك اللامساواة في العبء الضريبي غير المباشر من بلد لآخر • بصورة عامة ، يلاحظ ان العبء الضريبي ، تماما كما النفقات الادارية الجارية ، أخف بكثير في مراكش ، مما في البلدين الاخرين •

ليست نفقات التحويلات الاجتماعية مهمة الا في الجزائر (٦٨ مليارا مقابل ٣ في تونس و ٨ في مراكش) حيث كان يوجد نظام ضمان اجتماعي متطور • ان الاعانات للمشاريع (٩ مليارات في الجزائر ، ٣ في تونس و ٥ في مراكش) ضخمة ، لا سيما في قطاع النقل العام • الدين العام (١١ مليار في الجزائر ، ٨ في تونس و ٨ في مراكش) ثقيل ، لا سيما فى تونس • ليست الايرادات الناجمة عن المشاريع العامة (٣ مليارات في الجزائر ، ٣ في تونس و ١٤ في مراكش) ضخمة الا في مراكش ، بفضل أرباح مصلحة الفوسفات الشريفية على وجه الخصوص •

نجد في البلدان الثلاثة أن الاعانات الخارجية ذات شأن، وهي تغطي على الاقل مجمل نفقات التجهيز •

ان بنية النفقات الجارية تعكس الطبيعة الاستعمارية للنظام

الاداري ، كما يظهر ذلك الجدول ١٠

الجدول ١٠ ـ تقسيم الانصبة القطاعيـــة للنفقات العامة عام ١٩٥٥

النفقات المدنية العادية :	الجزائر المجموع	٪	تونس المجموع	٪	مراكش المجموع	٪
الادارة العامة	٥٥	٣٨	١٤	٣٥	٣٢	٣٥
القضاء ، الشرطة ، الامن	٢٥	١٨	٨	٢٠	٢٠	٢١
التربية ، الصحة ، الخدمات الاجتماعية	٤١	٢٨	١١	٢٨	٢٦	٢٨
الخدمات الاقتصادية	٢٣	١٦	٧	١٧	١٥	١٦
المجموع	١٤٤	١٠٠	٤٠	١٠٠	٩٣	١٠٠

النفقات الاخرى :	الجزائر	تونس	مراكش
نفقات عسكرية	٤٥	١٦	٥٠
دين عام	١٣	٨	٨
مخصصات الضمان الاجتماعي	٤٤	ـ	ـ
المجموع العام	٢٤٦	٦٤	١٥١

(بمليارات الفرنكات القديمة)

ان الادارة العامة والامن، حتى معاستبعاد النفقاتالعسكرية الفرنسية والاميركيـــة التي كـانت تجيب عــلى متطلبات استراتيجية تتخطــى الاطــار المغربي ، يمتصان اكثر من نصف النفقات الجارية • يتجلى تدخل الدولة الاقتصادي ، المتواضع، عبر الادارة التقليدية للمصــالح المركزية للــزراعة والاشغال العامة ، وللمصالح البلدية (مصلحة الطرق ، الخ) ، والاعانات المقدمة لمصلحة سكة الحديد الواقعة تحت عجز ، وذلك بصــورة شبه حصرية • ليس من تدخل واحد ذي بال ، بهدف التصنيع •

ان نفقات التجهيز تعبر عن الواقع ذاته : فهي تتناول البنية التحتية (الطرق ، المرافىء ، المطارات ، سكك الحديد، الطاقة)، والتجهيز الاداري والاجتماعي ، والهيدروليات الزراعية، دون اهتمام محسوس بالصناعة ٠

٢) نمو النفقات العامة أثناء الاستعمار

يمكن أن نشير ، فيما يخص النفقات العامة لسنوات مختارة، الى المقادير التي يقدمها الجدول ١١ ٠

الجدول ١١ ـ تطور النفقات العامة(بالمليارات حسب قيمتها عام ١٩٥٥)

	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
الجزائر :					
النشاط المدني					
املاك وخدمات	٥	١١	١٤	١٥	٣٣
اجور	١٣	٢٦	٣٣	٣٦	٨٠
تحويلات	٤	٧	٩	١٠	٨٨
تجهيز	٦	١٠	١٠	١١	٥٧
مجموع النفقات العامة	٢٨	٥٤	٦٦	٧٢	٢٥٨
(٪ الانتاج)	٪١٨	٪١٩	٪٢٩	٪٢٧	٪٤٠
تونس		١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
النشاط المدني					
أملاك وخدمات		٢	٣	٤	٨
اجور		٦	٩	١١	٢٦
تحويلات		٢	٢	٣	١٤
تجهيز		١	٢	٢	١٧
مجموع النفقات العامة		١١	١٦	٢٠	٦٥
(٪ الانتاج)		٪١٦	٪١٧	٪١٦	٪٣٣
مراكش			١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
النشاط المدني					
أملاك وخدمات			٤	٧	١٧
اجور			١٥	٢٥	٥٩
تحويلات			٤	٦	٢٥
تجهيز			٦	٧	٣١
مجموع النفقات العامة			٢٩	٤٥	١٣٢
(٪ الانتاج)			٪١٥	٪١٦	٪٢١

حتى الحرب العالمية الثانية ، لم يكن مجموع النفقات العامة، بما فيه التحويلات والتجهيز، يشكل الا نسبةمعتدلة من الانتاج: من ١٧ الى ١٩ ٪ في الجزائر ، من ١٦ ٪ الى ١٧ بالمئة في تونس ، ومن ١٥ الى ١٦ بالمئة في مراكش • كانت الموارد الضريبية المحلية كافية آنذاك لتمويل تلك النفقات بأكملها • كانت التقاليد السائدة في ذلك الحين تحول في كل حال دون أنماط تمويل أخرى • كان مسموحا فقط باللجوء ـ استثناء ـ الى الاستدانة ، المدفوعة حسب الاصول في سوق باريس المالية بسعر تلك الفترة ، من أجل تمويل التثمير • كانت الموازنات موازنة باعتبار التقلبات الظرفية والطوارىء التقريبية •

لم تعد كذلك ، ولم يعد يمكنها أن تكون كذلك ، دون عون خارجي مهم بعد الحرب العالمية الثانية • لم يكن بامكان الماليةأن تلحق في الواقع بالتزايد السريع لنفقات العمل ، ولا بالاحرى أن تمول تثميرات البنية التحتية الضخمة المستخدمة منذ عام ١٩٤٧ • ان التمويل الكامل أو شبه الكامل للموازنات التجهيزية عن طريق الاموال العامة للتثمير المنشأة ضمن اطار الخطط الفرنسية ، وتحمّل الموازنة المتروبولية أعباء خدمات ذات شأن،كانا الشكلين اللذين تلبستهما هذه المساعدة الخارجية ابان العقد الاخير من الاستعمار • كان تزايد النفقات أشد في الجزائر المستوعبة اداريا ـ حيث جاءت موارد ضريبية مستقلة مهمة تكمل ، بشكل اكتتابات اجتماعية ، الموارد الضريبية وتعوض النفقات الجديدة للتحويلات الاجتماعية • لقد بقي عبء النفقات العامة أخف نسبيا مما فيمراكش، بفضل دينامية المحمية الفتية ونمو اقتصادها الاسرع •

٧ ـ التثميرات : بنيتها ، تطورها وفعاليتها

تطورت التثميرات الثابتة غير الصافية كما يشير الى ذلك الجدول ١٢ ٠

الجدول ١٢ ـ التثميرات غير الصافية (بالمليارات حسب قيمتها عام ١٩٥٥)

الجزائر	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
المساكن المدينية	٣	٥	٨	١٠	٢١
البنية التحتية	٥	٩	٩	١٠	٤٧
الزراعة الاستعمارية	٩	١٩	٢٦	٢٦	٢٧
الصناعات ، الخ	١	٥	٧	٩	٣٠ الى ٥٠
المجموع	١٨	٣٨	٥٠	٥٥	١٢٥الى١٤٥

تونس :	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
المساكن المدينية	١	٢	٣	٨
البنية التحتية	١	٢	٢	١٢
الزراعة الاستعمارية	٤	٦	٨	٧
الصناعات ، الخ	٣	٣	٤	٥الى٧
المجموع	٩	١٣	١٧	٣٢الى٣٤

مراكش :	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
المساكن المدينية	٤	١١	٢٤
البنية التحتية	٥	٦	٣٠
الزراعة الاستعمارية	٥	٨	١٥
الصناعات ، الخ	٥	١٣	٤٠الى٦٠
المجموع	١٩	٢٨	١٠٩الى١٢٩

لقد ارتفع مجموع التثميرات الثابتة غير الصافية في الجزائر من ١٢ ٪ الى ١٥ ٪ من الانتاج في فترة ١٨٨٠ـ١٩٤٠ الى ٢٣ بالمئة حوالي عام ١٩٥٥ (٢١ ٪ ، مع استثناء النفط) ٠ ارتفع في تونس من ١٣ الى ١٤ ٪ لفترة ١٩١٠ ـ ١٩٤٠ الى ١٧ ٪ حوالي عام ١٩٥٥ ٠ أما في مراكش فارتفع من ١٠ بالمئة

الى ١٥ بالمئة لفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ الى ١٩ بالمئة حوالي عام ١٩٥٥ ·

تعدلت بنية تلك التثميرات ابان التطور · كانت حصة الزراعة تتناقص في كل مكان ، من ٥٠ الى ٢٠ ٪ من التثميرات في الجزائر بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٥٥ . ومن ٤٥ الى ٢٢ ٪ في تونس (١٩١٠ ـ ١٩٥٥) ، ومن ٢٦ الى ١٣ ٪ في مراكش (١٩٢٠ ـ ١٩٥٥) · بالمقابل ، فان حصة التثميرات الاخرى الأنتاجية بصورة مباشرة (صناعة ، استخراج معادن ، تجارة، خدمات ، نقل ، طاقة) زادت من ٥ الى ٣٠ ٪ في الجزائر (١٨٨٠ ـ ١٩٥٥) ، ومن ٢٦ الى ٥٢ ٪ في مراكش (١٩٢٠ ـ ١٩٥٥) ، حيث مثلت النسبة الاكبر ، بينما تناقصت في تونس من ٣٣ ٪ الى ١٩ ٪ (١٩١٠ ـ ١٩٥٥) ، حيث كانت التثميرات المنجمية اصبحت جد مهمة في هذا البلد ، حوالي عام ١٩١٠ · أما تثميرات البنية التحتية والاسكان فكانت تمثل ٤٤ ٪ من المبلغ الاجمالي في الجزائر عام ١٨٨٠ مقابل ٥٠ ٪ عام ١٩٥٥ ، وهي نسب بلغت على التوالي ٢٢ ٪ و ٦٠ ٪ في تونس في عامي ١٩١٠ و ١٩٥٥ ، و ٤٧ ٪ و ٤٥ ٪ في مراكش في عامي ١٩٢٠ و ١٩٥٥ · في كل مكان اذن ، كانت حصة التثميرات غير الانتاجية مرتفعة جدا ، وهو ما ساهم الى حد بعيد في متوسط الفعالية الضعيف على مستوى التثميرات ·

ان التناقص المنتظم للفعالية الكلية للتثميرات يبدو غير قابل كثيرا للنقاش · في الجزائر ، كانت تثميرات تمثل في المتوسط ١٣ ٪ من الانتاج تؤمن قبل الحرب العالمية الثانية نسبة نمو تبلغ ٢ ٪ (مُعامل رأسمال : من ٦ الى ٧) ، بينما

توجب ، حوالي عام ١٩٥٥ ، تثمير اكثر من ٢٠ ٪ من الانتاج للحصول على النتيجة ذاتها من حيث النمو (معامل رأسمال : ١٠ ٪) • في تونس ، ارتفع معامل الرأسمال من قيمة مقدارها ٥ الى ٦ قبل الحرب الى ٧ تقريبا حوالي عام ١٩٥٥ ، وفي مراكش من ٣ـ٤ الى ٥ـ٦ • ان الظـــروف الطبيعية ليست الاسباب الوحيدة لهذه الفروقــات الشــديدة من بلد لآخر (هكذا فمن الطبيعي في مراكش الاكثر غنى من جارتيها أن تكون فعــالية التثميرات أكثر ارتفاعا) • تفسر بنيـــة هذه التثميرات أن تكون الفعالية الكلية للتثميرات ضعيفة جدا في الجزائر حيث المقاييس على صعيد البنية التحتية كانت مقاييس متروبولية ، قليلة التكيف مع امكانات الاقتصاد (وحاجاته الحقيقية) • أن تكاليف التمدين ـ ولا سيمــا اقامــة سكــان أوروبيين ـ كما الكراهية المبدئية لتصنيع حقيقي للمغرب ، تفسر عموما هزال النتائج حين تقارن بالجهد الذي مولتــه الدول الثلاث ، وبعد الحرب ، فرنسا •

٨ ـ تحويل البنى الاقتصادية :

يبدو ذلــك بوضوح في الجدول ١٣ •

الجدول ١٣ ـ بنية الناتج الداخلي غير الصافي (بمليارات ١٩٥٥)

الجزائر	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
الزراعة ، تربية المواشي الصيد	٧٨	١٣٨	١٦٢	١٩٤	٢١٠
المناجم	٠	٤	١٠	١٤	١٩
الصناعات ، الحرف	١٢	١٧	٢٣	٣١	٩١
الطاقة	٠	١	١	٢	١٣
الاشغال العامة البناء	٥	٨	١١	١٣	٤٧

النقل (٩)	١	٥	٨	١٢	١٦
التجارة	٢٩	٥١	٦٥	٨٢	١٣٧
الخدمات غير الادارية (١٠)	٣٢	٥٩	٦٢	٧٥	١١٦
الاجور الادارية (١١)	١٣	٢٦	٢٣	٣٦	٨٠
الناتج الداخلي غير الصافي (سعر السوق)	١٧٠	٢١٠	٢٧٥	٤٦٠	٧٣٠

تونس (١٢) :	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
زراعة، تربية، مواشي صيد	٢٦	٣٦	٥٠	٦٨
مناجم	٦	١٠	١٢	٩
صناعة ، حرف	٥	٧	٩	٢٢
طاقة	٠	٠	١	٣
بناء ، اشغال عامة	١	٢	٣	١١
نقل	٣	٥	٧	٦
تجارة	١٠	١٤	٢١	٣٩
خدمات غير ادارية	٢٠	٢٢	٢٤	٤١
اجور ادارية	٦	٩	١١	٢٦
ناتج داخلي غير صاف (سعر السوق)	٧٥	١٠٥	١٤٠	٢٢٥

مراكش (١٢)	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
زراعة، تربية، مواشي صيد	٩٧	١٣٧	٢٢٥
مناجم	٠	٨	٤١
صناعات ، حرف	١٩	٢٣	٩٨
طاقة	٠	١	٨
بناء ، اشغال عامة	٦	١٠	٣٥
نقل	١	٤	١٥
تجارة	٢٤	٣٧	١١٤
خدمات غير ادارية	٤٢	٥٢	١٠٥
اجور ادارية	١٥	٢٥	٥٩
ناتج داخلي غير صاف (سعر السوق)	٢٠٥	٢٩٥	٧٠٠

---

(٩) سلع فقط ٠

(١٠) بما فيه نقل مسافرين ٠

(١١) لمدنيين وحسب ٠

(١٢) الملاحظات ذاتها التي حول الجزائر ٠

ان حصة الانتاج الابتدائي الزراعي والمنجمي تناقصت في البلدان الثلاثة الى حد بعيد ، من ٤٦ الى ٣١٪ من الناتج الداخلي غير الصافي في الجزائر ، ومن ٤٣ الى ٣٤ ٪ في تونس ، ومن ٤٧ الى ٣٨ ٪ في مراكش ، في الفترات ذاتها المذكورة أعلاه ٠

اذا كانت حصة ما يدعى عادة القطاع الثـــاني قد ازدادت اجمالا ازديادا كبيرا ، فان حصة الصنــاعة بحصر المعنى بقيت هزيلة ـ لا بل تافهة حتى الحرب العالمية الثانية ٠ حوالي عــام ١٩٥٥ ، بلغت حصة صناعة التحويــــل الكبرى ٨ ٪ فقط من الناتج في الجزائر ، ٥ ٪ في تونس و ٩ ٪ في مــراكش ٠ ان النمو السريع للقطاع الثاني حتمه الى حد بعيد في كل حال تطور انتاج الكهرباء وبناء المســـاكن (وهما مرتبطـــان بالتمدين وبالاستيطان الاوروبي) كما الاشغال العامة ٠ على مستـوى البنية التحتية : ارتفعت حصة الطاقة والبناء والاشغـال العامة من ٣ الى ٨ ٪ من الناتج في الجزائر ، ومن ٢ الى ٦ ٪ في تونس ، ومن ٣ الى ٦ بالمئة في مراكش ٠ وزادت حصة الانتاج في القطاع الثالث بنسب أضعف من نسب القطاع الثاني ٠

آخذين بالاعتبار الخدمات الادارية ، ارتفعت حصة الانتاج الثالث من ٣٤ ٪ الى ٤٨ ٪ من الناتج الداخلي غير الصافي في الجزائر ، وانخفضت من ٥٢ الى ٥٠ بالمئة في تــونس ، بينما ارتفعت من ٤٠ ٪ الى ٤٢ ٪ في مراكش ٠ لكن القطاع الثالث تطور قبل الثاني الذي لم يكن نموه فظا الا ابان السنوات العشر الاخيرة من الاستعمار ٠ حوالي عام ١٩٣٠ ، لــم تــكن حصة القطاع الثاني قد أصبحت بعد أفضل مما في بدايــات التنمية الاستعمارية للمغرب : كانت تدور حول رقم ١٠ ٪ من الناتج

غير الصافي في الجزائر (وسوف ترتفع الى ٢١ ٪ في عام ١٩٥٥) ، كما في تونس (مقابل ١٨ ٪ عام ١٩٥٥) ، وحول ١٢ بالمئة في مراكش (مقابل ٢٠ بالمئة عام ١٩٥٥) ٠

ان الجدول ١٤ يقدم لنا دلائل indicateurs تطور الانتاجيات المقارنة للزراعة ، والنشاطات غير الزراعية ٠

الجدول ١٤ ـ الناتج على اساس الراس (٥٠٠٠ فرنك بقيمة ١٩٥٥)

	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥
الجزائر :					
الناتج الزراعي على أساس الرأس	٢٩	٣٠	٣٥	٣٩	٢٩
الناتج غير الزراعي على أساس الرأس	١٨٥	١٩٠	١٩٠	١٩٠	٢١٠
الناتج الكلي على اساس الرأس	٥٣	٥٧	٦٦	٧٢	٧٥
تونس :					
الناتج الزراعي على اساس الرأس		١٥	٢٠	٢٥	٢٢
الناتج غير الزراعي على أساس الرأس		٢٤٠	٢٣٠	٢٢٠	٢٠٠
الناتج الكلي على اساس الرأس		٤٠	٥٠	٥٨	٥٨
مراكش :					
الناتج الزراعي على اساس المرأس			٢١	٢٥	٢٨
الناتج غير الزراعي على اساس الرأس			١٨٠	٢٢٠	٢٠٠
الناتج الكلي على اساس الرأس			٣٩	٤٧	٦٧

ان النمو السريع للناتج الزراعي على اساس الرأس ـ على الاقل حتى عام ١٩٣٠ تقريبا في الجزائر وفي تونس ـ لا يعكس تحسنا عاما لانتاجية العمل في الزراعة ، لكن فقط

الحصة المتعاظمة للزراعة الاستعمارية ذات الانتاجية العالية ، فيما تبقى انتاجية القطاع التقليدي راكدة ، لا بـل منحدرة ، تحت تأثير الكثافة السكانية الريفيـة • هكـذا فان المتوسط الجزائري مرتفع اكثر من التونسي حيث الزراعة الاستعمارية تلعب ، بالمقارنة ، دورا اكثر تواضعا • حوالي نهاية الفترة ، وسواء في الجزائر او في تـونس ، يلاحـظ ان تبـاطؤ تقدم الزراعة الاستعمارية ، مضافا الى تفاقم التطور الديمغرافي ، حتّما هبوطا في الانتاج الزراعي المتوسط على اساس الرأس• ان مدخول الزراعة التقليدية في مراكش ، البلد الاكثر غنى بالطبع ، هو افضل بشكل محسوس مما في الجزائر وفي تونس• تفسـر دينامية الزراعـة الاستعماريـة ، التي تواصلـت حتى السنوات الاخيرة من الاستعمار ، الا يكون حصـــل هبوط في الانتـاج علـى اسـاس الـرأس خـلال الفتـرة ــ الثـانوية الاخيرة • Sous - Perioue

يبدو ان الناتج غير الزراعي على اساس الـــرأس كان في البدء اكثر ارتفاعا في تونس • اما في الجزائر وفي مراكش فيبدو ان هذا الناتج بقي راكدا تقريبا طيلة الفتـــرة المشار اليها • لا بل تناقص في تونس • نجم ذلك الى حد بعيد عن كون الانتاج المنجمي ، المضمَّن في حساب الانتاج غيـر الزراعي ، وصل الى مستوى مرتفع نسبيا في تونس عـام ١٩١٠ ، وغير ذي بال في البلدين الاخرين ، في بداية الفتـرة • لكن ، ثمة ايضا ، لم يكن توزيع هـذا المدخـول غيـر الزراعي متكافئا اطلاقا • ان تفوق الانتاجية المتوسطة للنشاطات غير الزراعية (وهي اقوى ست مرات من انتاجية الزراعة) ناجم عن تركيز الاستيطان الاوروبي في المناطق المدينية • مـن هنـا فان نمو

الاستيطان الاوروبي المديني قد ترافق بالتأكيد مع تناقص الدخل غير الزراعي الاسلامي على اساس الرأس ، كجواب على الضغط الديمغرافي والبطالة المتعاظمة ٠

ان تطور بنية التوازن العام الذي يميز الاقتصادات المغربية يظهر في الجدول رقم ١٥ ٠

الجدول ١٥ ـ التوازن الاقتصادي العام (بالمليارات قيمة ١٩٥٩)

الجزائر :	١٨٨٠	١٩١٠	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥	مؤشرات ١٩٥٥/١٨٨٠
الناتج الداخلي غير الصافي	١٧٠	٣١٠	٣٧٥	٤٦٠	٧٣٠	٤٢٠
+ الصادرات	٣١	٦٨	٩٢	١٢٧	٢٤٠	٧٧٠
ـ الواردات	٣١	٦٨	٩٣	١٢٧	١٦٥	٥٣٠
= اموال جاهزة	٧٠	٣١٠	٣٧٥	٤٦٠	٨٠٥	ـ
استهلاك عام	١٨	٢٧	٢٧	٥١	١١٣	٦٣٠
استهلاك خاص	١٣٤	٢٢٥	٢٧٨	٣٥٤	٥٤٤	٤٠٥
تثميرات	١٨	٢٨	٥٠	٥٥	١٤٨	٨٢٥
تونس :						
الناتج الداخلي غير الصافي		٧٥	١٠٥	١٤٠	٢٢٥	٣٠٠
+ الصادرات		١٤	٢٠	٣١	٦٥	٤٥٥
ـ الواردات		١٧	٢٨	٣٩	٤٤	٢٦٠
= اموال جاهزة		٧٢	٩٧	١٣٢	٢٤٦	ـ
استهلاك عام		٨	١٢	١٥	٣١	٤٩٠
استهلاك خاص		٥٥	٧٢	١٠٠	١٨٢	٣٣٠
تثميرات		٩	١٣	١٧	٣٣	٣٧٠

مراكش :	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٥٥	مؤشرات ١٩٥٥/١٩٢٠
الناتج الداخلي غير الصافي	٢٠٥	٢٩٥	٧٠٠	٣٤٠
+ الصادرات	٣٣	٧٢	١٩٥	٥٩٠
ـ الواردات	١٠	٢٣	١٢٧	١٢٧٠
= واموال جاهزة	٢٢٨	٣٤٤	٧٦٨	ـ
استهلاك عام	١٩	٣٢	٧٦	٨٦٠
استهلاك خاص	١٩٠	٢٧٤	٥٧٣	٤٠٠
تثميرات	١٩	٣٨	١١٩	٦٢٥

ثمة تشابهات عميقة في تطور البلدان الثلاثة ٠

في المرحلة الاولى من الاستعمار قفزت الصادرات قفزة خارقة الى الامام ، ثم مال الوضع الى الاستقرار وتوازى تطور الصادرات مع تطور الانتاج ٠ هذه المرحلة الاولى من الاستعمار تقع قبل عام ١٨٨٠ في الجزائر ، وبين ١٨٨٠ و ١٩١٠ في تونس ، وقد تواصلت حتى عام ١٩٥٥ في مراكش ٠ هكذا نفهم ان يكون تقدم الصادرات في الجزائر حصل على وتيرة ٢،١٪ سنويا . من عام ١٩١٠ الى عام ١٩٥٥ ، مقابل ٥،٢٪ بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٨٠ ، و ٢،٧٪ بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٠ ٠ كذلك الحال في تونس حيث هبط نمو الصادرات من ٥،٨٪ سنويا بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٠ الى ٢،٣٪ لفترة ١٩١٠ ــ ١٩٥٥ ٠ اما في مراكش فهذه النسبة بلغت ٨،٨٪ لفترة ١٩٢٠ ــ ١٩٣٠ و ٦،٨٪ لفترة الخمس والعشرين سنة اللاحقة ، من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٥٥ ٠ هكذا تواصلت في هذه البلاد «التنمية الاستعمارية» ما بعد عام ١٩٣٠، وواصلت الصادرات نموها بعد ذلك التاريخ بصورة اسرع مما فعل الانتاج ٠

انطلاقا من درجة معينة من النضج ، لحق نمو الواردات اجمالا بنمو الصادرات ، ثم اتجه الى ان يصبح اسرع ٠ في الجزائر ، تم بادىء ذي بدء من عام ١٨٥٠ الى عام ١٨٨٠ وفقا لوتيرة ٥،٢٪ سنويا ، ثم من ١٨٨٠ الى ١٩١٠ وفقا لوتيرة ٢،٧٪ ، وفيما بعد ، وحتى الحرب العالمية الثانية ، وفقا لوتيرة اكثر بطءاً بكثير ، لا بل موقوفة عمليا ، تماما كما نمو الانتاج انطلاقا من ازمة الثلاثينات ٠ كانت الحركة موازية في

تونس : فقد تم نمو الواردات مـن ۱۸۸۰ الى ۱۹۱۰ بوتيرة ٥،٣٪ سنويا ، وبعد عام ۱۹۱۰ وحتى الحرب العالمية الثانية بنسبة اكثر بطءأ بكثير، اوقفتها الازمة هي الاخرى· مراكش وحدها شكلت من وجهة النظر هذه حالة خاصة ملفتـة للنظر : كان ميزانها التجاري في حالة عجز شديدة على الدوام · رأينا اسباب ذلك : ان تدفق الرساميل الخاصة ، وهو تدفق مهم على وجه الخصوص في هذا البلد الذي سمح لـه بأن يستدرك في اقل من ۳۰ عاما تأخره بالنسبة لدولتي المغرب الاخريين ، قد امن تغطية ذلك العجز ·

سوف ننتظر لما بعد الحرب العالمية الثانية لنجد انفسنا ازاء عجز دائم وعميق للميزان التجاري في البلدان الثـلاثة معاً ، التي لم تعد صادراتها تدفع الا ٦٥ الى ٧٠٪ من الواردات ·

هذا العجز الجديد يتناسب مع انطلاقة التثميرات ــ لا سيما للتثميرات العامة على مستوى البنيـــة التحتية ــ والنفقات العامة المتعلقة بالعمل · خـلال السنوات العشــر الاولى بعد الحرب تضاعفت التثميرات من حيث الحجم ثلاث مرات تقريبا في الجزائر وفي مراكش ، ومرتين في تونس · اما النفقات العامة ، فتضاعفت اكثر من مرتين خلال العقد ذاتـه · كانت الاقتصادات المحلية حتى الحرب العالمية الثانيـة قـادرة تقريبا على ان تمول لوحدهـا تطـور تثميراتها وادارتها ، علما ان مراكش قد تلقت دعما ملموسا تمثل برساميل خاصة فرنسية · بالمقابل فان تمويل جزء مهم من التثميرات ونفقات العمل بعد الحـرب تحملـت عبئـه الحاضـرة الاستعمارية · ان الفعالية الضعيفة للتثميرات هي في اصل ذلك الفساد التدريجي للنظام الاقتصادي الاستعماري ·

الفصل الثاني

تحويل المجتمع المغربي

سوف ندرس على التوالي بنية التوزيع الاجتماعي للدخل في نهاية الاستعمار (حوالي ١٩٥٥) ، مميزين العالم الريفي عن العالم المديني ، والمسلمين عن غيرهم ، ثم التطور التاريخي لهذه التفريعات خلال الفترة الاستعمارية ·

١ ـ توزيع الدخل القومي حوالى ١٩٥٥

يتصف مغرب العهد الاستعماري من ناحية توزيع الدخل القومي بانعدام تكافؤ شديد بين الاوروبيين والمتأوربين من جهة ، والمسلمين من جهة اخرى ، اكانوا مدينيين او ريفيين ، وانعدام تكافؤ عظيم في توزيع الدخل الريفي بين المستعمرين والمسلمين ، وبصدد الاخيرين ، بين فلاحين فقراء وفلاحين اغنياء ، وانعدام تكافؤ عظيم ايضا بين المدينيين الاوروبيين والمتأوربين من جهة والمسلمين المدينيين من جهة اخرى ، وعلى مستوى اهالي البلاد ، بين الشرائح الغنية والشرائح الفقيرة ·

اذا اضفنا انه ، كلما تقدمت التنمية الاستعمارية ، تنامى انعدام التكافؤ دون ريب ، حيث افاد التقدم الاقتصادي بصورة

حصرية شرائح السكان الاكثر يسرا ، لا سيما المستعمرين يمكن استنتاج ان المغرب هو من وجهة النظر الاجتماعية متمايز بصورة شديدة ، ان انعدام التكافؤ الواضح بين مجمل السكان الاوروبيين من جهة ومعظم اهالي البلاد الاصليين ، من جهة اخرى ، اخفى زمنا طويلا التمايزات الشديدة بين مختلف الطبقات الاسلامية ٠ ان الحركة القومية ، بتشديدها على الظاهرة الاولي ساهمت في ترويج اسطورة التمايز الضئيل داخل المجتمع الاسلامي ٠ ان مشكلة الاستيطان الاوروبي فقدت اليوم اهميتها ، والمجتمع المغربي يقف في مواجهة مشكلاته الاجتماعية الحقيقية ٠

يبين لنا الجدول رقم ١ توزيع الدخل عام ١٩٥٥ ٠

الجدول ١ ـ توزيع الدخل عام ١٩٥٥

	الجزائر		تونس		مراكش	
	السكان	الدخل	السكان	الدخل	السكان	الدخل
غير المسلمين	١ر٠	٢٩٨	٢ر٠	٩٠	٧ر٠	٢١٤
المسلمون						
العاملون في الزراعة	٥ر٣	١١٧	٣ر٢	٥٢	٦ر٣	٢٠٤
العاملون في غير الزراعة	٤ر٣	٢٢٢	٣ر١	٦٨	٤ر٣	٢٢٦
المجموع	٧ر٩	٦٣٧	٩ر٢	٢١٠	٤ر١٠	٦٤٤

(السكان : بملايين الاشخاص ـ الدخل : بمليارات الفرنكات)

كان الدخل على اساس الرأس لدى غير المسلمين اذأ ، في نهاية الاستعمار ، بمقدار ٣٠٠،٠٠٠ فرنك قديم ٠ بلغ دخل المزارعين المسلمين ـ بما فيهم الملاكون العقاريون

المتعيبون (*) ـ ٢٢،٠٠٠ فرنك في الجزائر وتونس . و ٣٢ الف فرنك في مراكش • اما دخل المسلمين غير المزارعين فكان ٦٥،٠٠٠ فرنك في الجزائر وفـي مراكش ، مقابل ٥٥،٠٠٠ فرنك في تونس •

كانت حصة غير المسلمين في البلدان الثلاثة مرموقة : ٤٧٪ من الدخل في الجزائر ، و٤٣٪ في تونس و٣٣٪ في مراكش• اما دخل السكان المسلمين المشتغلين بالزراعة ، وكانوا يمثلون اكثر من نصف السكان مع ذلك (٥٥٪ في الجزائـر ، ٦٠٪ في تونس ومراكش) ، فقد بلغ ١٨٪ في الجزائر و٢٥٪ فيتونس و ٣٢٪ في مراكش، وكانت الميزات الطبيعية للبلد الاخير في اصل دخله الزراعي الاعلى مرة ونصف على اساس الرأس مما كانت الحال في جاريه •

لن يدهش احد ان يكون دخل المسلمين غيـر المشتغليـن في الزراعة اعلى في المتوسط في مراكش وفي الجزائـر ممـا فى تونس (الفرق بمقدار ١٥ الى ٢٠٪) ، اذ ان هـذا البلد اكثر تأخرا من البلدين الاولين من حيث التطور الصناعي •

التفريع الاجتماعي Stratification Sociale في الارياف المغربية حوالى ١٩٥٥

أ ـ الجزائر

ان توزيع الدخل الزراعي عام ١٩٥٥ بين مختلف الطبقات الاجتماعية يظهر في الجدول رقم ٢ •

(*) ـ المتغيبون Absentéistes اي الذين يستغلون ارضهم عبر الوكلاء (م)

الجدول ٢ ـ تفريغ المجتمع الريفي الجزائري عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠ وحدة)	الدخل الكلي (بالمليارات)	الدخل على اساس الرأس (٠٠٠ فرنك)
عمال			
دائمون	١٠٠	١٠	١٠٠
مؤقتون	٥٠٠	٢٤	٤٠ ـ ٦٠
مستثمرون مسلمون			
صغار (أ)	٢١٠	١٣	٦٠
متوسطون (ب)	٢١٠	٤٢ (١)	٢٠٠
كبار (ج)	٥٠	٢٨	٥٦٠
أراضي استعمار		٩٣	
المجموع	١٠٧٠	٢١٠	المتوسط حسب العائلة المسلمة : ١١٠

أ ـ مستثمرون لاقل من ٣ هكتارات في منطقة التل ولاقل من ١٠ هـ في منطقة السهوب ٠

ب ـ مستثمرون لـ ٣ الى ١٠هـ في التل و١٠ الى ٥٠هـ في السهوب ٠

ج ـ مستثمرون لاكثر من ١٠هـ في التل و٥٠هـ في السهوب٠

عام ١٩٥٥ ، كان العمال وصغار المستثمرين المسلمون (الذين لا يستغلون يدا عاملة مأجورة) يشكلون بمجملهم ٧٥٪ من السكان الزراعيين ويتلقون ٤٠٪ فقط من الدخل الزراعي للسكان المسلمين (حوالى ٢٢٪ من دخل الجزائر الزراعي) ٠

ضمن هؤلاء السكان، ثمة نخبة من ١٠٠ الف عامل، مستخدم كامل وقته في اراضي الاستعمار،تحصل علىدخل مرتفع نسبيا:

---

(١) يطرح منها حوالى ٧ مليارات تدفع للاكين غير مستثمرين ٠

١٠٠ الف فرنك سنويا (على اساس عائلة بمعدل ٥ أشخاص)، اعلى من ذلك الذي يحصل عليه صغار المستثمرين المسلمون ، الذين تصل نسبتهم الى ٢٢٪ من السكان الزراعيين في البلاد ، ويحصل الواحد منهم على ٦٠ الف فرنك سنويا على اساس العائلة · ثمة ادنى من البروليتاريا الزراعية الدائمة جمهور واسع يجمع حوالي ٥٠٪ من السكان العاملين في الزراعة ، المحوّلين الى ما يشبه وضع البروليتاريا ، المستثمرين أحيانا بصورة استطرادية قطع ارض صغيرة جدا ، المساء استخدامهم طيلة ٦ اشهر من العام ، هذا الجمهور يشكل الجيش الاحتياطي للعمال الموسميين في الاراضي التي يستثمرها المستعمرون ولدى المستثمرين المسلمين المتوسطين والاغنياء · ان دخلهم هزيل جدا ـ من ٤٠ الى ٦٠ الف فرنك سنويا ، على اساس العائلة ـ وهو يعكس بؤسا يفاقمه التكاثف السكاني عاما بعد عام ·

ثمة طبقة ريفية مسلمة متوسطة، تضم ٢٢٪ من سكان البلاد العاملين في الزراعة ، وتستفيد من دخل يبلغ ثلاثة الى خمسة اضعاف دخل الجماهير الريفية الشعبية ، اي ما يناهز ٢٠٠ الف فرنك للعائلة ·هذه الطبقة تستخدم بصورة منتظمة العديد من العمال الزراعيين وتحصل على ٣٦٪ من دخل المسلمين الزراعي ، او ٢٠٪ من دخل الجزائر الزراعي ·

يضاف الى ذلك طبقة مستثمرين مسلمين اغنياء تحصل ، رغم كونها قليلة العدد (٢،٥٪ من اليد العاملة الزراعية في البلاد ، لكن ٥٪ من السكان الزراعيين) على ٢٤٪ من دخل المسلمين من الزراعة (١٣٪ من دخل الجزائر الزراعي) ·

تستخدم هذه الطبقة ، تماما كالمستثمرين الاوروبيين في الاراضي الاستعمارية ، يدا عاملة مأجورة مهمة • ان دخلها المتوسط ، مع انه يبدو في الظاهر متواضعا ــ ٥٦٠ الف فرنك للعائلة ــ يتمايز بوضوح ، ضمن ظروف البؤس في الارياف الجزائرية ، عن دخل الجماهير الفقيرة الغفيرة •

ب ــ تونس •

عام ١٩٥٥ ، كان العمال الزراعيون المأجورون ، الذين يمثلون ٣٧٪ من السكان الزراعيين ، يحصلون في تونس على حوالى ١٥٪ من الدخل الزراعي • فمن اصل ١٣٥ الف عامل زراعي ، ثمة حوالي ٢٥ الف عامل دائم يحصلون على دخل مقداره ١٢٠ الف فرنك سنويا للعامل الواحد ، و١١٠ آلاف عامل موسمي ومياوم يتراوح الدخل السنوي للواحد منهم بين ٥٠ و ٨٠ الف فرنك • يقترب كثيرا من وضع هؤلاء المعيشي مستوى معيشة الثمانين الف مستثمر صغير (من هكتار الى ٣ هكتارات في التل والساحل البحري ، ومن ٢ الى ١٠ هـ في منطقة السهوب) يشكل العمال الزراعيون المأجورون (وهم غالبا صغار مالكين) وصغار المستثمرين ، ٦٠٪ من مجموع السكان الزراعيين ويحصلون على ٢٥٪ من الدخل الزراعي •

اما شريحة المستثمرين المتوسطين ، وعدد وحداتها ١٠٥،٠٠٠ عائلة تمثل ٢٩٪ من السكان الزراعيين وتحصل على دخل مقداره ١٥٠ر٠٠٠ فرنك سنويا العائلة ، فتحوز ٢٢٪ من دخل البلاد الزراعي •

ثمة أخيرا شريحة مستثمرين مسلمين أغنياء ، تشكل ١٢٪

من السكان الزراعيين ، منطوية هي الاخرى على تمايز شديد داخلها ، وهي تحصل على ٣٠٪ من الدخل الزراعي (٤٥٠ الف فرنك للعائلة) ٠

ان الجدول رقم ٣ يعطي صورة عن معطيات التفريع الاجتماعي في الارياف التونسية عام ١٩٥٥٠

الجدول ٣ ـ تفريع المجتمع الريفي في تونس عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠ وحدة)	الدخول الكلية (بالمليارات)		الدخول للرأس (٠٠٠ فرنك)
عمال				
دائمون	٢٥	٢		١٢٠
موسميون	١١٠	٧		٦٠ ـ ٧٠ ،
مستثمرون مسلمون				
صغار	٨٠	٧		٩٠
متوسطون	١٠٥	١٥ (٢)		١٥٠
كبار	٤٥	٢٠		٤٥٠
أراضي الاستعمار	—	١٦		—
المجموع	٣٦٥	٦٨	المعدل على أساس العائلة المسلمة :	١٤٠

ان تونس تعاني من الكثافة السكانية الريفية اقل مما تعاني الجزائر (ليس في تونس مناطق مشابهة لمنطقة القبائل) ٠ من هنا متوسط الدخل للعائلة المسلمة الاكثر ارتفاعا في تونس (١٤٠٫٠٠٠ فرنك مقابل ١١٠٫٠٠٠ فرنك في الجزائر) ، ومستوى الاجور الزراعية الاعلى (ذو المؤشر البالغ ١٢٠) ، ونسبة الشرائح الفقيرة الاقل (٦٠٪ من مجمل السكان الزراعيين في تونس مقابل ٧٥٪ في الجزائر) ، وبالمقابل ،

(٢) من حيث ينبغي ان نطرح حوالى ٤ مليارات تدفع لماكين غير مستثمرين ٠

النسبة الاعلى من الشرائح المتوسطة (٢٩٪ من مجمل السكان الزراعيين في تونس مقابل ٢٢٪ في الجزائر) والغنية (١٢٪ من السكان الزراعيين في تونس مقابل ٥٪ في الجزائر) ٠ الا ان البنية الاجتماعية في تونس تبدو ، هي الاخرى ، شديدة التمايز ٠

ج ـ مراكش

ان الفلاحين المراكشيين يتمتعون بظروف طبيعية افضل مما في البلدين المغربيين الاخرين ٠ فكثافة السكان الزراعيين تبلغ في مراكش ٧٤ر٠ شخص في الهكتار المزروع (٣ر٦ مليون من المزارعين على ٥ر٨ مليون هكتار) مقابل ٧٩ر٠ في الجزائر و ٥٨ر٠ في تونس ٠ ان مراكش واقعة اذا ، من وجهة النظر هذه ، بين الجزائر ذات الارياف كثيفة السكان وتونس التي تعاني في الظاهر من الكثافة السكانية فى الريف اقل مما هي الحال بالنسبة للدولتين المغربيتين الاخريين ٠ ان فلاحي مراكش المسلمين يتمتعون بامتيازين ازاء فلاحي تونس والجزائر : نسبة أقل من الاراضي المزروعة نصف الجافة (١٠٪ في مراكش مقابل ٣٠٪ في الجزائر وتونس) واتساع أقل لاراضي الاستعمار (١٢٪ من الاراضي المزروعة في مراكش مقابل ٤٠٪ في الجزائر و١٨٪ في تونس) ٠ مع ذلك فان توزع الفلاحين المراكشيين ، تماما كما في الجزائر وفي تونس ، ما يزال يحمل آثار تاريخ بائس ، فالجبال التي يتكلم سكانها لغة البربر اكثر كثافة سكانية من السهول التي ما زالت متروكة الى حد بعيد للرعاة المعرَّبين ، حتى في المنطقة

المتوسطية • تتمتع مراكش اذا بظروف طبيعية افضل ، لا من حيث الواقع الحالي بل بالاحرى من زاوية الامكانات •

حوالي عام ١٩٥٥ ، ومن اصل دخل زراعي قدره٢٢٥ مليارا كانت أراضي الاستعمار تنتج ٢٦ مليارا ، منها ٢١ مليارا من الدخول الصافية وخمس مليارات بشكل أجور •

فيما نلاحظ ان حصة الانتاج الاوروبي في الانتاج الكلي للبلاد اكبر في الجزائر وفي تونس من حصة اراضي الاستعمار من المساحة الاجمالية المزروعة (٥٨٪ مقابل ٤٠٪ في الجزائر، و٣٠٪ مقابل ١٨٪ في تونس) ، فان الحصتين متشابهتان في مراكش (١٢٪) • انالمكانة الاهم نسبيا التي تحتلها فيمراكش زراعة الكرمة او زراعة الاشجار المثمرة ، تفسر هذه الفروق • ان المتوسط الافضل للانتاجية بالهكتار لدى الفلاحين المسلمين، الذين يتمتعون بظروف طبيعية افضل ، يمارس تأثيرا بالاتجاه ذاته •

ان الثروة العظمى للبلاد ، اذا قورنت بالحال في الجزائر وفي تونس ، تعبر عن نفسها بمتوسط دخل للعائلة اعلى في مراكش • لكن المركزة الاشد لملكية الارض تظهر تأثيراتها على توزيع هذا الدخل •

وهكذا فان السكان الفقراء في مراكش (عمالا ومحاصّين ومالكين صغارا) يمثلون نسبة اقل من مجمل السكان الزراعيين في البلاد (٤٩٪ مقابل ٧٣٪ في الجزائر و٦٠ في تونس) ، بينما الشرائح الوسطى اعظم عددا (٤٣٪ منالسكان الزراعيين في مراكش مقابل ٢٢٪ في الجزائر و٢٩٪ في تونس) • مع

ذلك فان متوسط دخل هاتين الشريحتين هو تقريبا ذاته الموجود في البلدين الاخرين • تجري الامور اذا كما لو كانت امتيازات مراكش الطبيعية تعود بالفائدة بصورة شبه حصرية على الشرائح الغنية ، قليلة العدد (٨٪ في مراكش مقابل ٥٪ في الجزائر و١٢٪ في تونس) ، التي يبلغ متوسط دخلها في مراكش ضعفي دخل نظيراتها في الجزائر وفي تونس • ان شريحة كبار الملاكين المسلمين ، تماما كما في تونس ، لا بل اكثر ، هي شريحة مفتوحة جدا ، وهو ما يزيد من حدة التمايزات الاجتماعية في الارياف المراكشية • يبين الجدول رقم ٤ شكل توزيع الدخل الزراعي عام ١٩٥٥ •

الجدول ٤ ـ تفريع المجتمع الريفي

	عدد العائلات (٠٠٠ وحدة)	الدخول الكلية (بالمليارات)		الدخول بالعائلة (٠٠٠ فرنك)
عمال ومحاصون	٤١٥	٢٩		٧٠
ملاكون مسلمون :				
صغار	١٠٠	١١		١١٠
متوسطون	٤٥٠	٨٧		٢٠٠
كبار	٨٥	٧٧		٩٠٠
اراضي الاستعمار	—	٢١		—
المجموع	١٠٥٠	٢٢٥	المعدل على اساس العائلة المسلمة :	١٩٠

د ـ اراضي الاستعمار

ان قصة اراضي الاستعمار قديمة في الجزائر وفي تونس • فقد حاولت فرنسا في القرن التاسع عشر ان توفر للاستعمار الاستيطاني قاعدة ريفية صلبة عن طريق تركيز مزارعين على قطع ارض صغيرة ، وقد كان ذلك عهد « الاستعمار

الرسمي » • فشل هذا المشروع وسرعان ما قضى تركيز الملكية على آثار ذلك العهد •

حوالي عام ١٩٥٥ ، لم يعد هنالك اكثر من ٢٠ الف مزارع فرنسي في الجزائر ، من بينهم ٦٤٠٠ مالك لاكثر من مئة هكتار ، بحوزتهم ٨٧٪ من اراضي الاستعمار (بمعدل ٣٧٠ هكتارا للاستثمارة) • كانت هجرة الاوروبيين فظة لدرجة ان مجمل اراضي الاستعمار تقريبا كان قد انتقل عام ١٩٦٢ الى اشراف « لجان الادارة » التي شكلتها نواة العمال الزراعيين الدائمين السابقين • أضفت مراسيم آذار ١٩٦٢ الشرعية على تكوين الاستثمارات الجماعية التي تديرها لجان الادارة تلك •

في تونس ، كان هنالك عام ١٩٥٥ خمسة آلاف مستثمر أوروبي (١٤٠ هكتارا كمعدل للمستثمر الواحد ، تماما كما الحال في الجزائر) ، من بينهم ألفان يملكون أكثر من مئة هكتار (أي ٦٠٠ ألف هكتار في المجموع) • بيعت مئات الالاف من الهكتارات ، ما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٤ ، بأثمان بخسة أغلب الاحيان ، لمالكين تونسيين جدد ، ولا سيما للبورجوازية المدينية المتغيبة (*) • ان مصادرة الارض لقاء تعويض، لحساب الدولة ، بقرار من حكومةتونس عام١٩٦٤، تحاشت أنتتواصل سيرورة تضخيم الملكية الكبرى التونسية للملاكين المتغيبين • هكذا تم وضع الاراضي المؤمسة بتصرف التعاونيات مشكلة نواتها •

لم تجرب فرنسا في مراكش الاستثمار الرسمي الاستعماري

(*) ــ absentéiste اي التي تستثمر أرضها عن طريق وكلاء (م)

للارض • كان هناك في المنطقة الجنوبية ، حوالي عام ١٩٥٥، ما يقارب الـ ٤١٠٠ مستثمر (بمعدل ٢٥٠ هكتارا للاستثمارة)، من بينهم ٩٠٠ ملاك لاكثر من ٣٠٠ هكتار ، يملكون ٦٠٠ الف هكتار • كانت الملكية اذأ أكثر تركيزا مما في الجزائر وفي تونس • لم يكن في الشمال الا بضع مئات من الاستثمارات الاسبانية تغطي حوالي ٣٠ الف هكتار • ان أراضي الاستعمار، التي هددتها جديا بالمصادرة في احدى المراحل ـ عام ١٩٦٠ ـ حكومة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، حصلت مذاك على ضمانات من الملك الحسن الثاني • مع ذلك أعيد الحديث منذ عام ١٩٦٥ ، بصورة عرضية ، عن اصلاح زراعي يتناول اراضي الاستعمار ، المصادرة لحساب الدولة لقاء تعويض • بانتظار ذلك ، حولت حبيا لملاكين مراكشيين كبار متغيبين ملكية مساحات ضخمة ، وان كان ذلك بقي طي الكتمان •

التفريع الاجتماعي للسكان المدينيين في المغرب حوالي عام ١٩٥٥

أ) الجزائر :

ان الجدولين ٥ أ و ٥ ب يعطيان صورة عن هذا التفريع عام ١٩٥٥ لكل من السكان المسلمين وغير المسلمين •

عام ١٩٥٥ كان عدد السكان المسلمين غير الزراعيين يقدر بـ ٣،٤ مليون نسمة ، بينهم ٤٦٠،٠٠٠ من العاملين (مع استثناء المساعدين العائليين) لا أكثر ، أو شخص عامل لكل ٧،٤ من الاشخاص • حتى لو أخذنا بالحسبان المساعدين العائليين

الذين يمكن تقديرهم بمئة ألف شخص كحد أقصى (ثمة ١١٨ ألف حرفي وتاجر صغير مسلم) ، فهذا لا يمثل الا شخصا عاملا واحدا لستة من السكان • مع اعتبار عمل الاحـــداث (وهم غفيرو العدد ، لا سيما بين المساعدين العائليين ، لكن كذلك بين العمال والمستخدمين : من مئة الى مئـــة وخمسين الفا) ، يمثل هذا راشدا ذكرا عاملا على ثمانية أو تسعة اشخاص • والحال أنه ، استنادا للمعطيات الديمغرافية ، ثمة راشد ذكر ، تقريبا، قادر على العمل ، على ستة من السكان • هكذا فان ما بين ربـــع السكان غير الزراعيين أو ثلثهم محكـــوم عليهم بالبطالة شبه الدائمة • يضاف الى ذلك أن جمهور العمـــال اليدويين (١٤٠ ألف شغيل) مستخدمون بصورة غير متســـاوية ، لا سيما في الاشغال العامة والبناء (٧٥ الف عامل يدوي) ، بسبب الطابع الموسمي للعمل على وجه الخصـــوص • ان قـــوة العمل غير المستخدمة هـــي اذاً ضخمة وهـــي تتخطى على الارجح ثلث قوة العمل غير الزراعية •

ان مجموع العمال المستخدمين يبـــلغ ٢٢٥ ألف شغيـــل (ما يقرب من ٥٠ ٪ من اليد العاملة المستخدمـــة) بينهم ١٤٥ ألف عامل يدوي ، و ٥٥ ألف عامل موصوف و ٢٥ ألف عامل منزلي (اناث) • ما يقرب من ٤٠ ألف عـــامل تستخدمهم مؤسسات صغيرة من النموذج الحرفي و ١٦٠ ألف عامـــل تستخـدمهم المشاريع الكبرى من النموذج الرأسمالي • يبلغ متوسط دخـل هذا الجمهور العمالي ١٥٠ ألف فرنك للعـامل سنـويا ، وهي موزعة بصورة غير متكافئة وفقا للفئات (تصـل الى ١٠٠ ألف فرنك بالنسبة لعمال البناء والمنـــازل والى ٢٠٠ ألف فرنـك

بالنسبة للعمال المثبتين للمؤسسات الكبرى والصغرى) ٠

ان جمهور صغار المستخدمين والموظفين ، ويبلغ تعدادهم ٩٠ ألفا (٢٠ ٪ من اليد العاملة المستخدمة) يحصلون على مداخيل أعلى ، تتراوح بين ٢٠٠ ألف بالنسبة لمستخدمي التجارة بالمفرق والخدمات، و ٣٠٠ ألف فرنك بالنسبة لمستخدمي المؤسسات الكبرى ، و ٤٠٠ ألف فرنك بالنسبة للموظفين الصغار ٠

هذه الدخول المتوسطة هي بالنسبة ذاتها لدخول أصحاب الحرف وصغار التجار واصحاب المهن الحرة والكادرات الوسيطة، وعدد هؤلاء حوالي ١٣٥ ألفا (ما يقرب من ٣٠ ٪ من اليد العاملة المستخدمة ، يبلغ متوسط دخل الواحد منهم ٢٧٠ ألف فرنك) ٠

ثمة أخيرا شريحة صغيرة جدا من الكادرات العليا وأرباب العمل (بين سبعة وثمانية آلاف) الذين يحصلون على الارجح على مداخيل تصل الى مليون أو مليون ونصف المليون سنويا ٠

الجدول ٥ ـ ٤ ـ تفريع السكان المدينيين المسلمين في الجزائر عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠٠)	النسبة ٪	متوسط الدخل (٠٠٠ فرنك)	مجمل الدخل (بالمليارات)	النسبة ٪
١ ٠ عاطلون عن العمل	(١٥٠ الى ٢٣٠)	(٢٥ الى ٣٣)	صفر	صفر	صفر
٢ ٠ عمال :					
صناعة كبرى	٨٥	١٨ر٥	٢٠٠	١٦	١٥ر٠
صناعة صغرى	٤٠	٨ر٧	٢٠٠	٨	٧ر٥
عمال بناء	٧٥	١٦ر٥	١٠٠	٨	٧ر٥
خدم	٢٥	٥ر٥	١٠٠	٣	٢ر٨
مجموع ٠٢	٢٢٥	٥٠	١٥٠	٣٥	٣٣

	العدد	النسبة	متوسط الدخل	الدخل الاجمالي	نسبته ٪
٣ . مستخدمون :					
في التجارة بالجملة	١٥	٣ر٢	٣٠٠	٣	٢ر٨
في التجارة بالمفرق	٤٥	٩ر٨	٢٠٠	٩	٨ر٥٠
في الادارات	٣٠	٦ر٥	٤٠٠	١٢	١٦ر٥
مجموع ٣ .	٩٠	٢٠ر٠٠	٢٧٠	٢٤	٢٣ر٠٠
٤ . حرفيون :					
في الصناعة الصغيرة	٣٥	٧ر٦	٣٠٠	١٠	٩ر٥
في تجارة المفرق	٨٣	١٨ر٠	٢٥٠	٢١	١٩ر٨
مهن حرة	١٠	٢ر٢	٣٠٠	٣	٢ر٨
كادرات وسيطة	٧	١ر٥	٤٠٠	٣	٢ر٨
مجموع ٤ .	١٢٥	٣ ٠	٢٧٠	٢٧	٣٥
٥ . كادرات عليا وأرباب عمل	من ٧ الى ٨	.	من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠	١٠	٩
المجموع العام	٤٦٠	١٠٠	٢٣٠	١٠٦	١٠٠

بالنسبة لسكان أوروبيين غيــر زراعيين عددهم ٨٨٠ ألف شخص عام ١٩٥٥ ، كان هنالك ٣٠٥ آلاف شخــص عامل ، أي شخص على ٣،٥ . بعكس السكان المسلمين لا يعاني السكــان الاوروبيون عمليا من البطالة .

الجدول ٥ ب ــ تفريع السكان المدينيين غير المسلمين في الجزائر عام ١٩٥

	العدد (٠٠٠)	النسبة	متوسط الدخل (٠٠٠ فرنك)	الدخل الاجمالي (بالمليارات)	نسبته ٪
١ . عمال :					
صناعة كبرى	٥٩	١٩ر٢	٤٠٠	٢٤	٨ر٤
صناعة صغرى	٢٠	٦ر٥	٥٠٠	١٠	٣ر٥
خدم	٩	٢ر٩	٢٠٠	٢	٠ر٧
مجموع ١ .	٨٨	٢٩	٤٠٠	٣٦	١٣
٢ . مستخدمون					
تجارة بالجملة	١٥	٤ر٩	٥٠٠	٧	٢ر٥

تجارة بالمفرق وخدمات	٣٣	٨ر١٠	٥٠٠	١٧	٠ر٦
ادارات	٣٢	٥ر١٠	٦٠٠	١٩	٧ر٦
مجموع ٢٠	٨٠	٢٦	٥٢٠	٤٣	١٥
٣ ٠ أرباب مؤسسات صغرى					
صناعات	٢٥	٨ر٢	١٢٠٠	٣٠	٥ر١٠
تجارات	٣٢	٥ر١٠	٨٠٠	٢٦	١ر٩
مهن حرة	١٣	٤ر٢	٢٠٠٠	٢٦	١ر٩
كادرات وسط	٤٤	٤ر١٤	١١٠٠	٤٤	٤ر١٥
مجموع ٣٠	١١٠	٣٦	١١٥٠	١٢٦	٤٤
٤ ٠ طبقات غنية :					
كادرات عليا	١٧	٥ر٣	٣٠٠٠	٥١	٩ر١٧
ارباب عمل	١٠	٣ر٣	٣٠٠٠	٣٠	٥ر١٠
مجموع ٤٠	٢٧	٩	٣٠٠٠	٨١	٢٨
المجموع العام	٣٠٥	١٠٠	٩٥٠	٢٨٦	١٠٠

ان البنية الاجتماعية للسكان الاوروبيين مختلفة جدا عن بنية السكان المسلمين ٠ يبلغ متوسط دخل الاشخاص العاملين من الاوروبيين أربعة أضعاف دخل نظائرهم من المسلمين، بينما يتفوق دخل الشرائح الاكثر حرمانا على متوسط دخل المسلمين٠ ان انعدام التكافؤ في التوزيع هو تقريبا من الدرجة ذاتها ٠٠ فعلى مستوى الشعبيين ، يحوز النصف الاكثر فقرا ثلث الدخل، ويحصل الـ ٥٠ ٪ من ذوي الدخل المتوسط على ٦٠ ٪ من الدخل ، والعشر الاكثر يسرا على ٣٠٪ ٠ ان البورجوازية الاوروبية الحقيقية قليلة العدد الى حد بعيد : تضم ٢٧ ألف عائلة تقريبا ، أي أقل من ١٠ ٪ من السكان الاوروبيين٠ ليست البروليتاريا غائبة عن الساحة (٢٩ ٪ من السكان) ٠ اندخلها

أدنى، تماما كما دخل البورجوازية الجزائرية من أصل أوروبي، من دخل الفئات المقابلة لها في فرنسا ٠

ينبغي أن نضيف الى دخول المقاولين الفرديين- من أوروبيي الجزائر دخول الشركات والمؤسسات العامة ــ حوالي ٣٥ مليارا ــ التي كانت أرباحها تعود الى الوكلاء والمدراء والمساهمين الجزائريين أقل مما الى الرأسمال الفرنسي الكبير الذي كان يمارس الرقابة عليها ٠

ب) تونس :

ان الجدولين ٦ أ و ٦ ب يبرزان التفريع على مستوى السكان المسلمين والسكان من أصل أوروبي ، حوالى عام ١٩٥٥ ٠

عام ١٩٥٥ ، كان يضم السكان المسلمون غير الزراعيين حوالى ١،٣ مليون من الاشخاص ، من بينهم ٢١٠،٠٠٠ من السكان العاملين ــ مع استثناء المساعدين العائليين ــ و ٢٥ الى ٥٥ ألف عاطل عن العمل كليا (من ١٠ الى ٢٠ ٪ من السكان غير الزراعيين الراشدين الذكور) ٠ يبدو اذاً أن المبلغ النسبي من البطالة كان أخف في تونس مما في الجزائر ٠ الا ان النسب ومتوسط الاجور كانت هي ذاتها تقريبا ٠

الجدول ١٦ ـ تفريع السكان المدينيين المسلمين في تونس عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠)	متوسط الدخل (٠٠٠ فرنك)	الدخول الاجمالية (بالمليارات)
١ ٠ عمال :			
صناعة كبرى	٦٨	٢٠٠	١٢
صناعة صغرى	١٢	٢٠٠	٢
بناء	٣٠	١٠٠	٣
خدم	٨	١٠٠	١
مجموع ١٠	١١٨ (٥٦٪)	١٦٠	١٧ (٣٨٪)

٢ مستخدمون :				
تجارة بالجملة	٦		٣٠٠	٢
تجارة بالمفرق	١٩		٢٠٠	٤
ادارات	١٠		٤٠٠	٤
مجموع ٠٢	٣٥	(١٧٪)	٣٠٠	١٠ (٢٢٪)
٣ شرائح وسطى :				
حرفيون	١٠		٣٠٠	٣
تجار صغار	٣٥		٢٥٠	٩
مهن حرة	٣		٦٠٠	٢
كادرات وسيطة	٥		٤٠٠	٢
مجموع ٠٣	٥٢	(٢٥٪)	٣٠٠	١٦ (٣٥٪)
٤ شرائح عليا	٢ الى ٣	(١٪)	١٠٠٠ الى ١٥٠٠	٢ الى ٤ (٥٪)
مجموع عام	٢١٠	(١٠٠٪)	٢١٠	٤٥(١٠٠٪)

يمثل جمهور العمال ٥٦٪ من اليد العاملة المستخدمة، ربعهم تقريبا من العمال اليدويين المـــوسميين المشتغـــلين في البناء والاشغال العامة · أما جمهور المستخدمين وصغـــار الموظفين (١٧ ٪ من اليد العاملة المستخدمة) فيحصلون ، لا سيما بفضل رواتب الوظيفة العامة ، على متوسط دخل أعلى بكثير من دخل الأولين · تحصل الشرائح المتوسطة من الحرفيين وصغار التجار والكادرات الوسيطة التي تمثل ٢٥ ٪ من السكان العاملين، على دخل مساو تقريبا لدخل المستخدمين · ان الشرائح الميســورة، المتكونة من الكادرات العليا ومن أرباب المؤسسات الكبرى، هي تقريبا قليلة العدد بقدر ما هي الحال في الجزائر ·

هؤلاء السكان ــ الاقل عددا مما في الجزائر ــ يبدون كذلك

أقل « عمالية » • تظهر بنيتهم نقاط شبه عميقـــة ببنية سكان الجزائر •

الجدول ٦ ب ـ تفريع السكان المدينيين غير المسلمين في تونس عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠)	متوسط الدخل (٠٠٠ فرنك)	مجمل الدخول (بالمليارات)
عمال	١٦ (٢١٪)	٤٠٠	٦ (٨٪)
مستخدمون	٢١ (٢٧٪)	٥٣٠	١١ (١٥٪)
شرائح وسيطة	٣١ (٤٠٪)	١١٥٠	٣٦ (٤٩٪)
شرائح عليا	٨ (١١٪)	٣٠٠٠	٢١ (٢٩٪)
المجموع	٨٠ (١٠٠٪)	٩٥٠	٧٤ (١٠٠٪)

يشتغل نصف العمال تقريبـا في المؤسســات الكبرى حيث يشكلون عادة نخبة العمال الموصوفين (١٠ ٪ من عمال الصناعة الكبرى) ، كما الحال مع العمال الاوروبيين الكثر في المؤسسات الصغيرة • تمارس ٣٠٠٠ امرأة العمل في المنازل • ثمة حوالى ٢٠ الى ٢٥ ألف مستخـــدم ، ثلثهم في الادارة ، حيث يشكلون تقريبا ٤٠ ٪ من الموظفين الصغار • يشكل غير المسلمين أيضا نسبة عالية من مأجوري التجارة والخدمات (حوالي الثلث) • يمكن الحديث عن ١٢ ألف كـــادر متـوسط تقريبا (أكثر من نصفهم في الادارة) من غير المســلمين ، أي أكثر من ضعفي المسلمين ، و ١٥ ألف حرفي وتاجر صغير و ٤٠٠٠ صاحب مهنة حرة • أي أن الشرائح المتوسطة الاوروبية والاسرائيلية تعـد ٣٠ ألف عائلة، مقابل ٥٠ ألف عائلة وحسب بالنسبة للمسلمين، متوسط دخلها أدنى بكثير (الربع تقريبـــا) • في الاخير، تتكون الطبقات الاوروبية الميسورة من خمسة آلاف من الكادرات العليا (غالبيتهم العظمى في الادارة على وجه الخصوص) وألف

رب عمل لمؤسسات كبرى· يضاف الىدخول الاوروبيين الشخصية هذه دخول الشركات ، أي حوالي سبعة مليارات ·

تماما كما الجزائر ، كانت تونس تمثل اذاً في نهاية الفترة الاستعمارية كل أمارات مستعمـــرة استيطـــانية : لم يــكن الاوروبيون يحتلون فيها كلمراكز الادارة في الدولةوالاقتصاد وحسب ، بل كانوا يشكلون أيضا الجمهـــور الاوســع للشغيلة الموصوفين (*) أو حتى نصــــف الموصوفين · رغــم الاسطورة القانونية للمحمية ، كانت تونس مستعمـــــرة حقيقية وكانت ادارتها بين أيدي الاوروبيين بصورة شبه كلية · ان الهجــرة التدريجية للاوروبيين والاسرائيليين بدءا من عام ١٩٥٦ بدلت البنى المدينية بصورة عميقة ، وأكثر مما حدث في الجزائر، لا سيما أن « نخبة مضادة » ، معدة بصورة أفضل ، متحدرة اجمالا من شرائح بورجوازية صغيرة ، ومن أوساط تجار ميسورين ، ومن الملكية الريفية الكبيرة ، كانت مستعدة لتشكل البديل ·

٣ ـ مراكش :

لم يكن التفريع الاجتمــاعي في مراكش حوالي عام ١٩٥٥ مختلفا في بناه الاساسية عن ذلك الذي يميز البلدين الاخرين، كما يدل على ذلك الجدولان ٧ أ و ٧ ب ·

الجدول ١٧ ـ تفريع السكان المدينيين المسلمين في مراكش عام ١٩٥٥

	العدد	النسبة ٪	متوسط الدخل	المداخيل الاجمالية	نسبتها ٪
	(٠٠)	(٪)	(٠٠٠ فرنك)	(بالمليارات)	

(*) ـ الشغيل الموصوف qualifiè اي الذي يتمتع بمهارات تميزه عـن العمال اليدويين العاديين (م) ·

عاطلون عن العمل			٢٠ الى ٨٠		
اعمال ثابتة					
عمال	٣٠٠	٥٠	١٥٠	٤٦	٣٢
مستخدمون	١٠٦	١٨	٢٥٠	٢٧	١٩
شرائح وسطى	١٨٣	٣٠	٢٧٠	٤٩	٣٤
شرائح ميسورة	١١	٢	٢٠٠٠	٢٢	١٥
المجموع	٦٠٠	١٠٠	٢٤٠	١٤٤	١٠٠

الجدول ٧ ب ـ تفريع السكان المدينيين غير المسلمين في مراكش عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠)	النسبة (٪)	متوسط الدخل (٠٠٠ فرنك)	المداخيل الاجمالية (بالمليارات)	نسبتها (٪)
عمال	٤٢	٢١	٤٥٠	١٩	٨
مستخدمون	٤٩	٢٥	٦٠٠	٢٩	١٢
طبقات وسطى	٧٧	٣٩	١٢٥٠	٩٥	٤١
شرائح عليا	٢٧	١٤	٣٥٠٠	٩١	٣٩
المجموع	١٩٥	١٠٠	١٢٠٠	٢٣٤	١٠٠

يضم الجمهور العمالي الاسلامي ١٥٠ ألف عامل في المؤسسات الكبرى و ٥٥ ألفا في الصغرى ، و ٧٠ ألف عامل يدوي في قطاع البناء و ٢٥ ألف عامل منزلي ٠ يمثل ذلك ٥٠٪ من اليد العاملة ويحصل على دخل يتراوح بين مئة ومئتي ألف فرنك للعامل ، سنويا ، وفقا للفئة التي ينتمي اليها ٠ يضم جمهور المستخدمين المسلمين ٢١ ألف مأجور في المؤسسات الكبرى ، و ٦٢ ألفا في التجارات الصغيرة و ٢٣ ألف موظف مدني صغير ٠ يحصلون على متوسط دخل قدره ٢٥٠ ألف فرنك ، وهو تقريبا دخل الشرائح الوسطى التي تضم ١٦٣ ألف حرفي وتاجر صغير ، و ١٠ آلاف صاحب مهنة حرة ورجل دين و ١٠

آلاف كادر وسيط • كان هنالك تقريبا ٥ آلاف من الكوادر العليا المسلمة و ٦ آلاف مقاول فردي ذي شأن •

نلاحظ اذأ ان متوسط الدخول لم يكن يختلف عما كانت الحال في الجزائر وتونس ، باستثناء الحال مع الشرائح العليا، حيث الدخول اكثر ارتفاعا •

أما متوسط دخول غير المسلمين فكان أعلى بـ ١٠٪ من دخول نظرائهم الجزائريين والتونسيين ، وأعلى بـ ١٥ ٪ بالنسبة للكوادر العليا (١٧ ألف شخص) وأرباب العمل (١٠ آلاف شخص) •

قلب هذا البنية رأسا على عقب تطور السنوات العشر الاخيرة ، وذلك بصورة أبطأ وأقل عمقا مما في الجزائر وتونس •

٢ ـ تطور البنية الاجتماعية خلال الفترة الاستعمارية

لم يكن المجتمع المغربي التقليدي عشية الاستعمار الفرنسي موحدا ولا مندمجا في كل عضوي واحد ، الا بصورة خفيفة • كان يقدم بالاحرى صورةمجتمعات ثلاثة منعزلة نسبيا: المجتمع المديني ، ومجتمع المزارعين الجبليين الحضريين ، ومجتمع الرعاة البدو ونصف البدو • ثلاثة مجتمعات لم تكن تقيم فيما بينها الا علاقات ضعيفة ، وغالبا عدائية •

المجتمع المديني

لقد ورث المجتمع المديني من العصر العربي القديم احتقارا عميقا للارياف • ان المدن ، وهي قبل كل شيء مدن للعلم

والدين ، كانت كذلك مراكز الانتاج الحرفي والتجارة، تجارة بعيدة كبرى مع مدن أخرى في المشرق العربي والسودان، أكثر مما مع الريف القريب • الا أنه كان هنالك، رغم ذلك ، وعلى الدوام ، حد ادنى من المبادلات مع الارياف القريبة• في تلك الضواحي الزراعية التي يقدم بستانيوها للمدينة الخضار والثمار تمارس الوصاية الوثيقة للملاكين العقاريين المدينيين، أكانوا تجارا أو موظفين • تختفي هذه الوصاية ما أن يجري الابتعاد عن المدن • هناك الجماعات القروية ، وهي في معظمها من البربر ، تعيش في جبالها حرة ومستقلة •

هذا الاستقلال للمجتمعين ، المديني والريفي ، يشارك المغرب فيه المشرق السوري ، المختلف الى حد بعيد في ذلك عن وادي النيل حيث كان المجتمع الريفي على الدوام ، ومنذ العهود السحيقة، خاضعا كليا لابناء المدن من الملاكين العقاريين، ولدولتهم • لذلك ، ففي حين كانت الارياف المصرية قادرة على تأمين الغذاء لمدن ضخمة جدا ، وعلى أن تقدم لها فوائض بكميات كبيرة قابلة للتصدير (كانت مصر واحدا من اهراءات روما ، ثم الامبراطورية العربية) ، لم تستطع الارياف المغربية أن تقدم يوما الا عونا متواضعا للمدن الكبرى في شمالي افريقيا • كان على هذه المدن أن تتكل أكثر على مبادلاتها الخارجية ، وأن تصدر منتجات حرفية لتدفع تكاليف وارداتها المعيشية • طالما كانت اسبانيا اسلامية والامبراطورية العربية متماسكة ، كانت الاندلس ومصر توفران تلك الاقتصاديات الزراعية المتجِّرة Commercialisèes التكميلية • لكن بعد استعادة اسبانيا (من العرب) واستقرار الاتراك في المشرق، لم

تتأخر مدن المغرب في الذبول، بفعل عجزها عن اخضاع البلدان الجبلية حيث لجأت الزراعة ، والتي بقيت متغلقة على اقتصادها القائم على الاكتفاء الذاتي • ففي الغــرب ، وفي مــراكش بالذات ، سمحت التجارة الكبرى ، عبر الصحراء ، مع السودان (احتل المراكشيون تومبوكتو في القرن الســادس عشر) التي كانت تعود على مراكش بذهب بامبوك ، سمحت بضمان حيــاة أفضل • أما الى الشرق ، فقد استطاعت كــذلك تونس ، بفضل موقعها الجغرافي الذي كان يسهل التبــادل مــع مصر ، وبفضل قدرتها على اخضاع زراعة تونس البحــرية (مناطق بنزرت ــ تونس ورأس بون) ، أن تمد في وجودهــا • الا أن الانحطاط المديني كان فعالا في الوسط ، في الجزائر •

ان المدن الجديدة ، التي نشأت ابان الاستعمار ، بقيت ، مع كونها تتمتع ببنية مختلفة كليا ، قليــــلة الارتباط بالارياف، طــالما استمر اقتصاد الاكتفاء الــذاتي مغلقــــا لدى الجبليين البربر •

يتعلق الامر في كل حــــال بمدن اجنبية ــ فرنسية بصورة رئيسية • حوالي عام ١٩٥٥ ، كان هنــالك لا أكثر من مليوني اوروبي أو اسراتيلي متأورب بشكـــل سريع ، وذلك من أصل عشرة ملايين نسمة لا يعيشون على الزراعة فيما يخص مجمل المغرب • اذا أخذنا المدن ، التي تضم ٥،٨ مليون نسمة ، فقــد كانوا يمثلون فيها ما يقرب من ثلث السكان • ينبغي أن نشيــر كذلك الى كون السكان الاوروبيين يحظون باستخدام جيد، فثمة ٥٨٠ ألف وظيفة (*) غير زراعية لمليون و٨٤٥ ألف غير مسلم

(*) ــ الوظيفة هنا بمعنى العمل بشكل عام emplol (م) •

غير مزارع، أي وظيفة لكل ثلاثة سكان • على نقيض ذلك، فان السكان المسلمين غير الزراعيين يعانون من سوء استخدام شديد، ذلك ان هناك فقط ١،٢٧٠،٠٠٠ وظيفة ثابتة لـ ٨،١٠٠،٠٠٠ شخص ، أي وظيفة واحدة لكل ٦،٤ سكان • حتى مع حسبان واقع ان العائلات المسلمة أغزر انجابا للاطفال ، وان النساء يشتغلن أقل خارج المنزل ، فهذا يمثل بطالة بنيوية شبه دائمة لـ ١٥ الى ٢٠ ٪ من السكان الذكور الراشدين ، وهي بطالة كثيفة بوجه الخصوص في الجزائر • هكذا اذا ، كان يشغل غير المسلمين وظيفة من ثلاث ، عند نهاية المرحلة الاستعمارية، وهي نسبة عالية جدا تعكس طابع الاستعمار الاستيطاني للمغرب • يتعلق الامر بالاضافة الى ذلك بأفضل الوظائف ، ويبلغ متوسط الاجر فيما يتعلق بالوظائف لغير المسلمين مليون فرنك سنويا ، بينما لا يصل الى أكثر من ٢٣٠،٠٠٠ فرنك بالنسبة للمسلمين • من أصل دخل غير زراعي بلغ ٩٦٥ مليارا تقريبا حوالى عام ١٩٥٥ لم يحصل المسلمون ـ وعددهم ٨،١ مليون ، بأيديهم ١،٣ مليون وظيفة ـ الا على ٢٩٥ مليارا ، بينما حصل غير المسلمين ـ ١،٨ مليون ـ على ٥٩٠ مليارا، والشركات والمؤسسات العامة على ٨٠ مليارا •

في نهاية الاستعمار ، كان المجتمع المديني حديثا الى حد بعيد من حيث بنيته ، المتمايزة على الطريقة الفرنسية •

كان يضم المجتمع غير الاسلامي ١٥٠ ألف عامل (٢٥ ٪ من اليد العاملة الاوروبية) ، و ١٥٠ ألف مستخدم صغير . و ٢٢٠ ألف حرفي . وتاجر صغير ، وصاحب مهنة حرة وكادر وسيط (٣٨ ٪ من الوظائف) ، وما يناهز الـ ٦٠،٠٠٠ عائلة (نحو

١٢ ٪ من السكان) لكادرات عليا وأصحاب مؤسسات مهمة نسبيا • ان الدخول ، كما البنية ، هي هنا مشابهة لتلك التي في فرنسا المتروبولية : ٤٠٠ ألف فرنك قديم للعامل ، و ٥٣٠ ألف للمستخدم الصغير ، و ١،٢٠٠،٠٠٠ للشرائح الوسطى وثلاثة ملايين للشرائح العليا • لكن هذا المجتمع يشبه ، أكثر ، مجتمع فرنسا القرن التاسع عشر مما مجتمع العقد الاخير : القليل جدا من المؤسسات الكبرى الحقيقية ، والكثير من المؤسسات الصغرى والوسطى • هكذا بين الـ ١٢٥ ألف عامل ، ٨٥ ألفا فقط يتجمعون في وحدات معتبرة هنا كبيرة ، لكنها في الواقع صغيرة ووسطى على أساس المقاييس الفرنسية المتروبولية ، فيما يعمل ٤٠ ألفا في مؤسسات عائلية صغيرة جدا • كذلك الامر ، فان ٣٠ ألف مستخدم فقط يشتغلون في البيوتات التجارية الكبرى ، والبنوك ، الخ ، بينما ثمة ٦٠ الف مستخدم في المؤسسات العائلية الصغيرة • ان الشرائح الوسطى هي ذاتها مشكّلة لغاية ٥٠ ٪ من حرفيين وتجار صغار • أما الشرائح العليا ، فصورتها باهتة ، على مستوى الدخل ، ازاء نظيراتها المتروبولية • ان الجدول ٨ يصور بنية هؤلاء السكان غير المسلمين بالنسبة للمغرب كله •

الجدول ٨ ـ تفريع السكان المدينيين غير المسلمين في المغرب عام ١٩٥

	العدد	المداخيل (بالمليارات)
عمال :	١٥٠ر٠٠٠	٦٠
من بينهم :		
في المؤسسات الكبرى	٨٥ر٠٠٠	
في مؤسسات صغيرة	٤٠ر٠٠٠	
في المنازل	٢٥ر٠٠٠	
مستخدمون	١٥٠ر٠٠٠	٨٠

من بينهم :		
في المؤسسات الكبرى	٣٠ر٠٠٠	
في مؤسسات صغيرة	٦٠ر٠٠٠	
في الادارات	٦٠ر٠٠٠	
شرائح وسطى :	٢٢٠ر٠٠٠	٢٦٠
من بينهم :		
حرفيون ، صغار تجار	١١٠ر٠٠٠	
اصحاب مهن حرة	٢٥ر٠٠٠	
كادرات وسيطة في الاقتصاد والادارة	٨٥ر٠٠٠	
شرائح عليا :	٦٠ر٠٠٠	١٩٠
المجموع	٥٨٠ر٠٠٠	٥٩٠
مداخيل الشركات والمؤسسات العامة		٨٠
المجموع العام للدخل الاوروبي غير الزراعي		٦٧٠

كان المجتمع الاسلامي المديني كذلك ، عند نهاية الاستعمار، حديث البنية الى حد بعيد • يشهد على ذلك توزيع اليد العاملة والدخل الذي ينتج عن الوظائف غير الزراعية للسكان المسلمين، وهو ما يظهر في الجدول رقم ٩ الذي يتناول المغرب ككل حوالي عام ١٩٥٥ •

الجدول ٩ ـ تفريع السكان المدينيين المسلمين في المغرب حوالي عام ١٩٥٥

	العدد (على اساس وحدات	المداخيل (بالمليارات)
عمال:	٦٥٠	٩٨
من بينهم :		
في مؤسسات كبرى	٣٠٠	
في مؤسسات صغيرة	١١٠	
عمال بناء	١٧٥	
خدم	٦٠	
مستخدمون :	٢٣٠	٦١
من بينهم :		

في مؤسسات كبرى	٤٠	
في مؤسسات صغيرة	١٢٠	
في الادارات	٦٠	
شرائح وسطى :	٣٧٠	١٠٢
من بينهم :		
حرفيون	٩٠	
تجار صغار	٢٢٠	
اصحاب مهن حرة	٢٥	
كادرات وسيطة	٢٥	
شرائح عليا :	٢٠	٣٥
المجموع	١٢٧٠	٢٩٥

أكثر من نصف هذه اليد العاملة هم من العمال : ثمة ١٨ ٪ من المستخدمين الصغار ، و ٢٩ ٪ من الشرائح الوسطى ، و ٢٪ فقط من الشرائح العليا · ان الوظائف الموروثة من التقليد المديني قبل الاستعماري ، المقصورة مذاك على « الحرف الفنية التقليدية » لا تقدم عملا لاكثر من ٦ الى ٧ ٪ على الاكثر من السكان العاملين غير الزراعيين · كل الوظائف الاخرى هي من النموذج « الحديث » ·

ان الاجور هي هنا أقل مما تحصل عليه الفئات الاجتماعية الاوروبية المماثلة : ١٥٠ الف فرنك للعامل (١٠٠ الف لعامل البناء و ٢٠٠ الف للعمال المهرة)، ٢٧٠ الف فرنك للمستخدمين والشرائح الوسطى ، و ١،٧٠٠،٠٠٠ للشرائح العليا · ان هذه الاخيرة هي في كل حال ضئيلة العدد : ٢٠ الف شخص كحد أقصى ، نصفهم تقريبا من الكوادر العليا المأجورة على مستوى الاقتصاد والدولة ، لا سيما في المحميات ، والنصف الثاني بورجوازية تجارية · هذه الاخيرة هي أيضا جد متواضعة ولا

يمكن مقارنتها ببورجوازية بلدان أخـــرى ذات مستوى تطور مماثل ، كمصر والهند ، الخ٠

كل المجتمع المديني يعيش متمحورا حول ذاته وحول فرنسا٠ ان مبادلاته مع الارياف محدودة ، ما عدا مع اراضي الاستعمار التي زراعتها موجهة نحو التصريف التجــاري بصورة كلية ٠ تلعب المدينة بالنسبة لهذه الاخيرة وظائف الوسيط مع فرنســا المستوردة ، التــي تقــدم بالمقابل مــواد وتجهيزات ، وأسمدة ومنتجات مصنعة للاستهلاك الجاري مخصصـــة لماجــوري هذه الزراعة المحدثة ٠ ان المدينة تجبي من نــاتج تــلك الاراضي الضريبة ، وهوامش تجارية ضخمة ، ودخـــل الملاكين الكبار المستغلين ، المتغيبين بصورة واسعة ٠ لا تتوصل الى ان تقتطع من ناتج الزراعة التقليدية الا ضريبـــة أكثر تواضعا بكثيــر وهوامش تجارية غير ذات بال من حيث الحجم الاجمالي ، مــن ا كثرة ما تبقى زراعة الجبــليين غير مندمجـــة في الدورات الاقتصادية الحديثة ، ومـــا يبقى الريف ، بالتالي ، مستهلكــا صغيرا للمنتجات المصنعة ٠ بالمقابل، فهي لا تقدم لتلك الارياف الا القليل من الخدمات ، على أساس ان أرباح الادارة والخدمات الاجتماعية هي قبل كل شيء ، وبمعظمهـــا ، مخصصة للمــدن بالذات ٠ لذا ليس صحيحا ، الى حد ما ، القول ان المدن ، وهي امتداد في مستعمرة الحاضرة الاستعمارية ، تعيش متوجهة الى حد واسع نحو هذه الاخيرة ونحو ذاتها ، بصورة مصطنعة قليلا وطفيلية بالنسبة لداخل البلاد ٠

ان داخل البلاد هذا اكتسب هو الاخر بنية مزدوجة: فأراضي الاستعمار التي تغطي ٤،٤ مليون هكتار (مقابل ١٤،٨ مليون

هكتار للاراضي الاسلامية المزروعة) تنتج ثلث انتاج المغـرب الزراعي : حوالي ١٦٥ مليارا مقابل ٣٤٠ للاراضي الاسلامية.

المجتمع الريفي :

لم يكن المجتمع الريفي التقليدي متجانسا . كـان الجمهور الاوسع من السكان الريفيين مؤلفا من المزارعين الحضريين في الجبال ، الذين كانوا يدافعون بشراسة عن حرياتهم التقليديـة وأراضيهم واستقلالهم القروي المحـدود ، منظمين أنفسهم في طوائفهم القروية. ان الملكية الخاصة العائلية للارض المزروعة، ضمن تلك الطوائف ، تأسست على قاعدة صلبة منذ قرون . لم يفعل العرب اكثر من الاعتراف بالامر الواقع ، واصفين مجموع تلك الاراضي بـ « المِلك » (الملكية الخاصة) . بقيت بالمقابل الغابات والمراعي ملكية جماعية للقرية . على هـذه القاعدة ، شقت طريقها لا مساواة في الظروف. لكن التوازن الديمغرافي حدَّ ، حتى فترة قريبة ، من اتساع هذه التمايزات الطبقية . لذا يحتفظ المجتمع البربري في الجبـــال بطابع جد مساواتي وديمقراطي ، كما الحال مع كل مجتمعـــات صغـار الفلاحين الاحرار . ان ادارة الامور المشتركة عن طريق مجلس المشايخ Conseil des anciens حيث تمثل كل عـائلة بصوت واحد ، طبعت حتـى أيامنا هـذه مـزاج المزارعين البربر وطبعهم : الانضباط مقبول فقط حين يكون موافقا عليه بحرية ، ويحـد من الفردية روح العائلة ، التضامن القروي والحس المحلي على حدود المدن ، لا سيما في تونس البحرية ، في الـ « دِيـر dir » المراكشي لمدينة مراكش ، حول فاس ومكناس. كان

هذا المجتمع الريفي قد وقع تحت وصاية الملاكين العقــاريين المدينيين ، انحط ، فقـَد سماته البربرية وتقاليد الديمقراطية القروية ، تعـَّرب أغلب الاحيان (الا في منطقة مراكش)・ كان المزارعون هناك ، المنكفئون الى الوضع البائس للمحاصين على أساس الخمس ، يعيشون نصف قنانة فعليـــة ، بينمـا تتجمع الملكية ، الموزعة بصورة غير متكافئة اطلاقا ، في أيدي التجــار الاغنياء وذوي الجاه، الذين يكافئهم الحاكم ، بهذا الشكل، على خدماتهم ・

كانت القبائل العربية أو المعـَّربة ، المؤلفة من بدو السهوب وانصاف البدو ، أقل عددا من السكان المزارعين الحضريين ، على أساس ان ناتج تربية المواشي الهزيـــل لا يسمح اطلاقــا بتجنب المجاعات المتواصلة ・ الا أنها كانت ذات جبروت سياسي・ فبما أن قبائل البدو كانت منظمة عسكريـــا بصــورة أفضل، وتعرف غالبا كيف تتحالف مع المدن لاخضـــاع ونهب مزارعي الجبال ، فهي مسؤولة الى حد بعيد عن الانحطـــاط المتواصل للزراعة في شمالي افريقيا منذ القرن الحـــادي عشر ・ كانت المجتمعات البدوية تجهل الملكية الخـــاصة للارض ، التي تبقى « أرضـــا » ، أي مجال عبور جماعيا ・ الا أن الثروة ـ وهي هنا قطعان الماشية ـ مركزة بصورة شديدة بين أيدي شيوخ القبائل، وعلى هذه القاعدة تشكـَّل نمط مجتمعات يهيمن ، من أواسط آسيا وحتى المحيط الاطلسي ، مرورا بشبـــه الجزيرة العربية وبالمشرق السوري ـ العراقي ، على كل العالم الاسلامي ، وقد جرى وصفه بال « الاقطاعية البدوية »・ اكتسب عامة الناس هنا طبعا قائما على الخضوع ، اذ ان الحـــرية والفردية متروكتان

للشيوخ الذين يحتكرون السلطة السياسية والثـروة المادية هؤلاء الشيوخ chefs يسيطرون بلا هـوادة على المناطق الزراعية الصغيرة المحصورة في منطقـة مرورهم : الواحات الصحراوية والقصور التي يجهل المزارعون فيهـا ، وهم نصف أقنان نصف عبيد ، امتيازات أحرار القبائل ٠

عدَّل الاستعمار بصورة عميقـة ظـروف هذا التوازن التقليدي ٠ أولا في الاراضي الواسعة المنمَّاة mises en valeur في المنطقة المتوسطية التي تشكلت فيها ثلاثون ألف استثمـارة حديثة ضخمة ، وتكونت بروليتاريا ريفية من ٤٧٠ الف عامل زراعي ٠ من اصل ٢،٥ مليون عائـلة زراعيـة تمثل هذه البروليتاريا اذأ حوالى ٢٠٪ مـن اليـد العاملة الزراعية ٠ ان أصولها متنوعة ، فهنا جبليون بربر طردهم الضغط الديمغرافي من قراهم ، وهناك رجال قبائل نصف بدو ، يسيرون في طريق التحضر ٠ ثلث هؤلاء العمال تقريبا ـ ١٥٠ الفا ـ هم عمـال دائمون ويحصلون نسبيا على أجور جيدة (١٠٠ ألف فـرنك كمعدل) ٠ أما الاخرون ، من ميـاومين وموسميين ، فينتمون الى الشرائح الاكثر حرمانا في الامة ٠

حتى الاراضي الاسلامية تغيرت بشكل عميـق ٠ ان الضغط الديمغرافي ، وهو عنصر مفسد جديد ، حمل قبائل كاملة مـن أنصاف البدو على الانخراط في الزراعة الحضرية : هكذا امتد ميدان زراعة الحبوب الى العديد من منـاطق السهوب المعدة أساسا لرعاية المواشي ٠ غالبا ما أصبح الشيوخ القدامى ، هنا، ملاكين كبارا بينما تحول رجال القبائل الى بروليتاريين أو الى وضع محاصِّين نصف أقنان ٠ حتى في مناطق البربر الجبلية ،

تفاقم انعدام المساواة مع النمو الديمغرافي · أخيرا ، يسمح السّلم الاستعماري بشكل ملكيات اسلامية غنية جديدة في المنطقة المتوسطية ، في محاذاة أراضي الاستعمار · اكتسب بورجوازيون وموظفون مدينيون أراضي جيدة ، ذات مساحات متنوعة ، يشتغلها غالبا ، تماما كما أراضي الاستعمار ، عمال زراعيون ، وأحيانا محاصون ، وفقا للتقاليد المرعية · في نهاية هذا التطور ، بدت بنية المجتمع الريفي المسلم اذأ عديمة المساواة الى حد بعيد ، كما يظهر من الجدول رقم ١٠ المتعلق بعام ١٩٥٥ بالنسبة لكامل المغرب ·

الجدول ١٠ ـ توزيع الدخل في المغرب حوالي عام ١٩٥٥

	العدد (٠٠٠)	الدخول (بالمليارات)
١ · أراضي الاستعمار :		
مستثمرون اوروبيون	٣٠	١٣٠
عمال زراعيون	٤٧٠	٣٤
مجموع ١·	٥٠٠	١٦٤
٢ · الاراضي الاسلامية :		
شرائح فقيرة	١٠٧٠	٧٠
شرائح وسطى	٧٦٥	١٤٤
شرائح ميسورة	١٨٠	١٢٥
مجموع ٢·	٢٠١٥	٣٣٩
المجموع العام	٢٥١٥	٥٠٣

من اصل ٢.٥ مليون من العائلات المسلمة ، ثمة اذا ١،٥ مليون (الثلثان) من العائلات الفقيرة التي لا يتجاوز دخلها المتوسط ٧٠ الف فرنك سنويا · حوالي ٥،٠ مليون من هذه

العائلات تشتغل الـ ٤،٤ مليون هكتار من اراضي الاستعمار ٠ مليون من العائلات عمال زراعيون ، او مستأجرون للارض او محاصصون يعملون في الاراضي الاسلامية ، او مستثمرون صغار (اقل من ٣ هكتارات في المنطقة المتوسطية و ١٠ هكتارات في مناطق السهوب) ٠ مجمل هذه الاستثمارات الصغيرة لا يمثل في كل حال الا ٨٩٠ الف هكتار ، او ٦٪ من الاراضي الاسلامية ٠ حوالي ٣٠٪من الفلاحين المسلمين ينتمون الى الشرائح الوسطى التي تستثمر ٣ الى ١٠ هكتارات في المنطقة المتوسطية ، و ١٠ الى ٥٠ هكتارا في السهوب ، اي ما مقداره الاجمالي ٦،١٤٠،٠٠٠ هكتار (٤١٪ من الاراضي الاسلامية) ، تؤمن لهم دخلا متوسطا يبلغ ٢٠٠،٠٠٠ فرنك للعائلة ٠ اخيرا ، ٧٪ هم من اغنياء المستثمرين الذين يملكون ٥٣٪ من الاراضي الاسلامية (٧،٧٠٠،٠٠٠ هـ) ـ مقسمة الى استثمارات تبلغ مساحة الواحدة منها ١٠ هكتارات في المنطقة المتوسطية و ٥٠ هكتارا في المناطق نصف الجافة ، ويبلغ تعدادها ١٨٠،٠٠٠ ـ تضمن لهم متوسط دخل مقداره ٧٠٠،٠٠٠ فرنك ٠

التكوين التاريخي للمجتمع الكولونيالي

توحي الارقام بأن المجتمع الكولونيالي تكوّن بسرعة عظيمة بعد الاحتلال وانه اتخذ شكله النهائي تقريبا ، عام ١٨٨٠ في الجزائر ، وعام ١٩٠٠ في تونس ، وفي مراكش عام ١٩٢٠ ٠ بعد ذلك ، لم يعد هذا المجتمع الفرنسي في افريقيا الشمالية يفعل اكثر من النمو عدديا ، دون ان تتطور بنيته كثيرا ٠ بصورة ما ، كان هذا مجتمعا مصابا بالتحجر ، مختبئا وراء نظام

حمـــاية Protectionnisme يجري السعي لتبريره بالظروف الخاصة بالـ « مستعمرة » • هذا هـو السبب فـي ان التحليل كشف لنا حوالى عام ١٩٥٥ بنية فرنسية اقرب الى بنية القرن التاسع عشر ،مما الى بنية فرنسا المتروبولية في المرحلة ذاتها • ان المجتمع الاسلامي المديني يظهر كذلك . منذ البدء . كجزء لا يتجزأ من هذا المجتمع الفرنسي في شمال افريقيا: في تلك المدن الجديدة ، التي يقـف وراء انشائهـا الاستعمـار والاستيطان الاوروبيان ، للمسلمين وظائـف محـددة يقومون بهـا . وهم يشغلون ثلثي الوظائف : كل الوظائف الدنيا تقريبا • لا يهم ان كانت نشأت المدن الاستعمارية من لا شيء او ما يشابه ذلك ، من مثل الدار البيضاء ، والجزائر ، ووهران ، وبونه ، او ان تكون نمت على اساس حواضـر تقليديـة مهمـة ، كفـاس ومكناس ومراكش وتونس او صفاقس • في هذه المدن الاخيرة ، سرعان ما سيظهر انحطاط انماط الحياة التقليدية التي ستنكفيء وراء اسوار المدينة Médina ، وسيكون بديهيا اكثر بقدر ما سنرى الاحياء الجديدة ـ الاحياء الاوروبية ومدن الصفائـح ـ تمتد ما وراء جدران المدينة القديمة • اما المجتمع الريفي الاسلامي، فقد تطور بالتأكيد ، لا سيما تحت تأثير الضغـط الديمغرافي الذي سيزيد من حدة التمايزات ويجبر الكثير من انصاف البدو على ان يتحضروا ، لكن دون ان تتغير بنيته حقا • لـذا سنجد انفسنا في نهاية الفترة الاستعمارية ، على هذا الصعيد ايضا ، ازاء مجتمع جد متحجر •

ان نتيجة هذا النموذج من التطور هي الركود النسبي، لا بل احيانا نقص الدخل بالرأس على مستوى السكان المسلمين• كل

شيء يحصل كما لو أن النمو الاقتصادي الذي لا جدال فيه لم يعد بالفائدة عمليا الا على الاوروبيين الذين يسمح لهم ، اولا وعلى وجه الخصوص ، بنمو عددي كبير ، وبالتالي ، بتحسين للدخل بالرأس ٠

هكذا نلاحظ ان دخل مستثمري الزراعة الكولونيالية ارتفع ـ على اساس اسعار عام ١٩٥٥ الثابتة ـ من ٣٠ مليارا في الجزائر عام ١٨٨٠ الى ٩٣ مليارا حوالى عام ١٩٥٥ ، ومن ٤ مليارات في تونس عام ١٩١٠ الى ١٦ مليارا عام ١٩٥٥ ، ومن اقل من ٠،٥ مليار في مراكش عام ١٩٢٠ الى ٢١ مليارا عام ١٩٥٥ ، بينما قفز دخل الزراعة الاسلامية، في الفترات ذاتها، من ٤٨ الى ١١٧ مليارا في الجزائر ومن ٢٢ الى ٥٢ مليارا في تونس ، ومن ٩٧ الى ٢٠٤ مليارات في مراكش ٠ مع حسبان زيادة عدد السكان المسلمين الزراعيين بين التآريخ ذاتها (يمثل هؤلاء السكان ٧٥ الى ٨٠٪ من السكان الريفيين) ، يكون الدخل على اساس الرأس قد بقي ثابتا اذا في الجزائر (من ٢٢ الى ٢٤ الف فرنك بالرأس) ، وزاد بنسبة ٣٥٪ في تونس (منتقلا من ١٧ الى ٢٣ الف فرنك بالرأس) ، و ٢٠٪ في مراكش (مرتفعا من ٢٧ الى ٣٢ الف فرنك) ٠ يتعلق الامر هنا بتحسن متواضع ، ادنى بكثير من ١٪ سنويا ، متوزع بصورة غير متكافئة اطلاقا ، ومعدوم عمليا في الجزائر حيث الضغط الديمغرافي اشد ٠ في نهاية الاستعمار ، كان متوسط الدخل الزراعي الاسلامي ، على امتداد المغرب بمجمله ، لا يتجاوز ٢٧ الف فرنك ٠

تطورت الدخول غير الزراعية بشكل ملموس بالصورة

ذاتها ، كما يظهر ذلك الجدول ١١ (بالمليارات على اساس سعر عام ١٩٥٥) ٠

الجـدول ١١ ـ تـوزع الدخل غير الزراعي ـ التطور التاريخي

	الجزائر		تونس		مراكش	
	١٨٨٠	١٩٥٥	١٩١٠	١٩٥٥	١٩٢٠	١٩٥٥
دخول غير زراعية :						
بشركات	٦	٣٥	٢	٧	٤	٤٠
مسلمون	٢٤	١٠٦	١٥	٤٥	٥٠	١٤٤
غير مسلمين	٥٢	٢٨٦	٢٦	٧٤	٤٢	٢٣٤
المجموع	٨٢	٤٢٧	٤٣	١٢٦	٩٦	٤١٨

مع حسبان زيادة السكان المسلمين غير الزراعيين ، يكون الدخل بالرأس قد بقي ثابتا في الجزائر ، بالنسبة للمسلمين (٣٠ الف فرنك سنويا) ، وزاد ٢٠٪ في تونس (مرتفعا من ٢٨ الى ٣٥ الف فرنك) وفي مراكش (مرتفعا من ٣٥ الى ٤٢ الف فرنك) ٠ في نهاية هذا التطور ، يكون متوسط دخل المسلمين غير الزراعيين ، بالنسبة لكل المغرب ، بمقدار ٣٦ الف فرنك بالرأس ٠ ثمة ايضا ، ظهرت نتائج الضغط الديمغرافي في الجزائر اكثر مما في البلدين الاخرين ٠

اما بالنسبة للدخل غير الزراعي للسكان غير المسلمين ، الذي كان في نهاية التطور الاستعماري يصل الى ٣٢٠ الف فرنك بالرأس ، فقد كان يصل في الجزائر ، حوالى عام ١٨٨٠ ٢٠٠ الف فرنك بالراس ، كما في تونس حوالى عام ١٩١٠ وفي مراكش حوالى عام ١٩٢٠ ٠ في بداية الاستعمار ، كانت نسبة اليهود المغاربة بين السكان غير المسلمين عالية جدا ،

وهؤلاء السكان قريبون ، من حيث نمط حياتهم ودخولهم ، من السكان المسلمين • لذا يمكن ان نؤكد ان دخل الاجانب بالرأس لم يزد الا قليلا اثناء فتـرة الاستعمار ، بنسبة اقـل مـن ١٪ سنويا ، بينما كان جزء مهم من تحسين دخل غير المسلمين، على اساس الرأس ، ناجما عن الاوربة européanisation السريعة لاوساط اليهود المغاربة الذين ارادوا وعرفـوا واستطاعوا ان يتكيفوا مع العالم الجديد ، افضل مما فعل المسلمون •

ابان الاستعمار ، زادت حصة الدخـل غيـر الاسلامي اذا ، مرتفعة من ٥٥ الى ٥٦٪ فيالجزائر بين عامي ١٨٨٠ و١٩٥٥، ومن ٤٦ الى ٥٠٪ في تونس بين عامي ١٩١٠ و ١٩٥٥ ، ومن ٢٤ الى ٦٢٪ في مراكش بيـن عامـي ١٩٢٠ و ١٩٥٥ ، كما يظهر من الجدول رقم١٢ (بالمليارات على اساس قيمة ١٩٥٥)•

الجدول ١٢ ـ التطور التاريخي لتوزيع الدخل الكلي

	الجزائر		تونس		مراكش	
	١٨٨٠	١٩٥٥	١٩١٠	١٩٥٥	١٩٢٠	١٩٥٥
دخول المسلمين	٧٢	٢٢٣	٣٧	٩٧	١٤٧	٣٤٨
الدخول الاخرى(٣)	٨٨	٤١٤	٣٢	٩٧	٤٦	٢٩٥
المجموع	١٦٠	٦٣٧	٦٩	١٩٤	١٩٣	٦٤٣

يمكن ان نستنتج ، من جهة ، دون اي مخاطر ، انه سرعان ما اتخذ المجتمع الكولونيالي شكله شبه النهائي ، بعد الاحتلال. ومن جهة اخرى ان النمو الاقتصادي للمغرب المستعمر قـد عاد بالفائدة بصورة شبه حصرية على الاوساط غير الاسلامية التي سمح بأوربتها (فيما يخص اليهود المغاربة) وبنموها عدديا •

(٣) دخول غير المسلمين والشركات •

الفصل الثالث

ولادة القومية الحديثة
من الاصلاحية الحديثة
الى الحركة الاستقلالية

كانت البنى الاقتصادية والاجتماعية في كل من البلدان المغربية الثلاثة في نهاية الاستعمار ، حوالي عام ١٩٥٥ ، متقاربة جدا كما رأينا • رغم القوام القانوني المختلف لمحافظات الجزائر الفرنسية ولمحميتي مراكش وتونس ، فقد كان الاستعمار الاستيطاني مهيمنا في كل مكان: يستولي على أفضل الاراضي، يشرف كليا على الصناعة والتجارة الكبيرة ، يقدم كل الكادرات التقنيين ، ويدير فعليا كامل المغرب مباشرة • تبقى مع ذلك اختلافات ضئيلة ناجمة في قسم منها عن التاريخ القديم ، ما قبل الاستعماري ، لكن خصوصا عن فترة حدوث الاستعمار • لن تظهر فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى صعيد المؤسسات السياسية ، بل ستؤدي كذلك الى تاريخ مختلف للحركة الوطنية ، حتى الاستقلال على الاقل •

الماضي التاريخي : من الفتح العربي الى الاستعمار الفرنسي (١) ٠

ان التاريخ ما قبل الاستعماري للمغرب يبرز تماثلا عميقا من قابس الى أغادير ، ومن تونس الى فاس ، مطبوعا بتقلبات العلاقات بين المجموعات الاجتماعية الثلاث التي تشكل سكان المنطقة : الجماعات الريفية للفلاحين الجبليين البربر ، والقبائل البادية العربية او المعربة ، وسكان المدن ٠ انطبع هذا التاريخ بتناوب ممالك منظمة وممركزة ومراحل فوضى ٠ لم تكن سلطة الممالك المركزة ، المنظمة عن طريق سكان المدن ، تفرض نفسها فعليا على الفلاحين الجبلين الا بصعوبة، وكان عليها لاجل ذلك ان تلجأ غالبا الى القبائل البادية ٠ هذه القبائل لم تتأخر في الاستفادة من وضعها ، وباكتساحها الزراعة أنضبت المورد الذي تعيش منه الدولة المركزة، لقد أزفت اذاك ساعة تفكك تلك الدولة ٠ منذ القرن الرابع عشر ، كان ابن خلدون ، وهو يفكر في التكرار الظاهر لتاريخ المغرب ، يتخيل تفسيرا سوسيولوجيا عقلانيا لهذه الظاهرات ٠ هذا الرسم البياني schéma البسيط جعله اكثر تعقيدا تداخل ما لا يقل عن اربعة عناصر دائمة في تاريخ المغرب من الفتح العربي حتى الأستعمار الفرنسي٠ ينبغي باديء ذي بدء تذكر الجذب الشديد الذي مارسه على المغرب المشرق العربي ، وهو المركز المشع للفكر الاسلامي من القرن التاسع الى القرن الحادي عشر ٠ في ظل امبراطورية الخلفاء الامويين ، ثم العباسيين ، العربية ، وفي تلك

١ ــ ك ٠ أ ٠ جوليان ، تاريخ افريقيا الشمالية ، الجزء الثاني ، بايو ، ١٩٦١ ٠ كزافييه دي بانهول ، الاسس الجغرافية لتاريخ الاسلام ، فلا ماريون ، ١٩٦٨ ٠

المقاطعات البعيدة عن المركز التي شكلتها بلدان المغرب ، سوف يدافع عن « الحضارة » ابناء المدن ، ولا سيما نخبهم الحاكمة ، بيرقراطيات البلاط العربية او المعربة · سيكون التعبير الايديولوجي عنها هو المعتزلية العقلانية التي ترى في العقل الينبوع الاساسي للمعرفة ، دينية كانت او علمية · أما الجماهير الريفية البربرية فكانت تواجهها بديانة مختلفة ، ملونة بأرواحية (*) animisme الجدود ، تتناسب معها الصوفيـــة الشعبية لاخويـــات المرابطين marabouts والصوري المالكي le formaliste malikite

ان الصراع الايديولوجي ، الذي يعبر عن صراع ثقافات وحضارات بقدر ما يعبر عن صراع طبقات ، جـــرى تفسيره غالبا على انـــه صراع شعوب : عرب ضد بربر · الا ان اطروحة « العداء » بـين العرب والبربـــر التي قدمهـــا مؤرخـــو الاستعمار الفرنســـي وسوسيولوجيوه هي أطروحة قابلة للنقاش كثيرا · ان الكثير مـن قبائل البربر قد تعربت على امتداد القـــرون ، تعرب الكثير مـن الزعمـــاء والسلالات مـــن اصل بربري ، والكثير مـــن المغامرين القادمين من المشرق العربي أثروا في المغـــرب · لم ينظر الريفيون الذي بقوا على بربريتهم الى العروبة ، يوما من الايام ، على انهـا قوة معادية ، بل على العكس كمثال ثقافي · لقد ظلت الايديولوجية العربية التقليدية ، خلال قرون عديـــدة ، الايديولوجية المهيمنة في المغرب · انها والحالة هذه ، سوف تنقل ، هنا كما في امكنة اخرى من المشرق العربي ، والتركي والفارسي ، ذكـــرى بداوة العهود الاولى ، التي ستبقى قيمها مثـــالا للجميع ، حتى لابناء المـــدن المتحضرين · هـــذا التناقض العميق بين الحاجات الموضوعيـــة للجماهير الريفيـــة الحضريـــة والسكان المدينيين ، وايديولوجيتها

(*) مذهب حيوية المادة القائم على الاعتقاد بأن الروح هي مبدأ الفكـــر والحياة العضوية في آن معا (م) ·

المشبعة بداوة ، يفسر وطء الحضارة العربيـــة في المغرب كما في المشرق· سوف يعبر عن نفسه، لا بعداوة حقيقية بين البربر والعرب، بل باستمرار « البربرية » في شمالي افريقيا · أخيرا ، ان تداخـل التهديد الخارجي ، كعنصر اخير سيلعب دوره على وجه الخصوص بدءا بالقرن الرابع عشر ، حين تكون اوروبا بدأت تتفوق علـــى المشرق ، سوف يـؤدي الى اندفاعـــات لرد فعل شعبي متلبسـة بالايديولوجية البسيطة لاسلام متعصب وبدائي ، سوف تقود المغرب الى الانطواء على ذاته ، عازلة اياه في الوقت ذاته عن اوروبـــا الفاتحة وعن مشرق في عز انحطاطه ·

لقد بقي تاريخ المغرب ، حتى القرن الثالث عشر ، متشابكا مع تاريخ المشرق العربي · بدأ الفتح العربي عام ٦٧٠ ، حين أسس عقبة بن نافع القيروان ، كموقع مسلح في وجـه بيزنطة والاوراس البربري وانتهى عام ٧٠٥ مع وصول موسى بن نصير الى المحيط الاطلسي · سوف تتواصـــل الملحمة في اسبانيـا ، حيث سيسحق طارق مملكة القوط الغربيين عام ٧١١ ويصل الى أواسط بـــلاد الغال ، الى بواتييه ، عام ٧٣٢ · في افريقيا ، سوف ينضم علـى الفور السكان المدينيون ، المتعبون من الفوضى التي تبعت الغزوات الفاندالية والحروب البيزنطيـة ، وهنا كما في المشـرق في القرون الاولى الاسلامية ، سوف نجد انفسنا امام نوع من البعث المشرق للامبراطورية الرومانية · الا ان السكان المدينيين الذيـن لم يقعوا تحت التأثير الروماني الا قليلا والذين عادوا مع الغزوات البربرية الى تنظيمهم البربري القديم ـ الاكثر حرية ـ سوف يقاومون : لقد استدارت الجيوش العربيـــة حـــول المرتفعات الاكثر صعوبـة ، كالاوراس ، التي قاومتهم فيها مـدة طويلـة ملكتها الاسطوريـة ، الكاهنة ·

تجلى العداء البربري منذ القرن الثالث عشر عن طريق بدعـة

الخوارج · كان تقشفها ونزعة المساواة لديها يعبران عن معارضة الابتزازات المالية للبيرقراطية المدينية العربية ، التي كان ترفها وابهتها يثيران الاستنكار · ان الحركة الخارجية ، المنكفئة الى جبال الاوراس وجنوبي تونس والتفيللت tafilelt المراكشي، تستمر الى ايامنا هذه في الجربه Djerba والمزاب M'zab· لقد انشأ الخوارج من هاتين المنطقتين ممتكتين تيوقراطيتين ـ زهديتين ، مملكة تاهرت Tahert في الجنوب الجزائري والتونسي ، ومملكة سيجيلمازا Sijilmasa في جنوبي مراكش، اللتين بقيتا قائمتين اكثر من قرن من الزمن· في هذه المملكة الاخيرة ، توصل صالح ، نبي البربر ، الى تأليف قرآن بلغته الأم ·

على العكس من ذلك ، فحول المدن المزدهرة في الشمال ، تأسست في القرنين التاسع والحادي عشر ، مملكتان معربتان ، هما مملكة الادارسة التي أنشأت مدينة فاس ، وقد اقامها ادريس بن عبد الله ، سليل صهر النبي ، علي ، ومملكة الأغالبة ، التي أسسها في الافريقية حاكم عربي هو ابراهيم بن الأغلب · هذه الطائفة الاولى من السلالات ، سوف يزيلها ابتداء بالقرن العاشر الفاطميون الذين قامت سلالتهم ـ الشيعية ـ التي اسسها عبيد الله ، اللاجيء من المشرق ، والذي تم اعلانه مهديا عام ١٩١٠ ، بفرض وحدة المغرب ككل ، للمرة الاولى في التاريخ ، قبل الانطلاق لفتح مصر · لقد انهك الفاطميون أنفسهم في المغرب ، طيلة قرن من الصراعات ضد الاتجاهات المبعدة عن المركز centrifuges للفلاحين البربر الذين توصلوا في القرن الحادي عشر الى تحقيق النصر وتأسيس المملكة البربرية في تونس ، والمملكة الحمادية في منطقة الجزائر ومنطقة قسنطينة والممالك الزينية zenètes في مراكش وتلمسان · من أجل سحق هذه الانبعاثات البربرية ، أرسل

الفاطميون في وجههم ، انطلاقا من القاهرة ، قبائل بني هلال وبني سليمان العربية التي وسعت في القرن الحادي عشر ، بشكل ملموس ، مناطق البداوة ٠

تبع ذلك محاولتان لاعادة بناء ممالك كبرى ٠ محاولة المرابطين، وهم سلالة من البربر قدمت في القرن الحادي عشر من ضفاف السنغال البعيدة ، التي وحدت لمدة من الزمن مراكش واسبانيا ، ثم محاولة الموحدين التي قامت بها الجماعة التي اسسها **ابن تومرت** في الاطلس المراكشي ، والتي وحدت كل المغرب في القرن الثاني عشر قبل ان تتفكك في القرن اللاحق مخلية المكان لثلاث سلالات دامت اكثر من ثلاثة قرون ، حتى العصور الحديثة ، سلالة الحفصيين في تونس ، وعبد الوديد في تلمسان ، والمرينيين Mérinides في فاس ٠ لكن هذا هو الانحطاط ، هنا كما في مجمل العالم العربي : فالعلم والتجارة في تقهقر ، والفكر الفلسفي الصوري والهزيل أصبح دينا ، لا تدوم الامبراطوريات ، مع انها ساعدت على ان تنتشر ، على الاقل في مراكش ، الحضارة الاندلسية المزدهرة ٠ كان المغرب قد اكتسب منذ ذلك العصر السمات التي حافظ عليها حتى الاستعمار الفرنسي : ارياف اكتسحتها البداوة ، وجبال كثيفة السكان ومتمردة ، مدن متجهة بأنظارها الى الخارج ودين شعبي وصوري مطبوع بالمالكية وبالاخويات المرابطية Maraboutiques ، ايديولوجية زهد تتناسب معه ، وسلطة فعلية ضعيفة جدا للسلطة المركزية ٠

زادت حدة هذه السمات في العصر الحديث وتكون الوجه النهائي للبلدان الثلاثة ٠ احتل الاتراك الجزائر وتونس ٠ لمدة من الزمن ، رأينا جمهوريات منظمة بهدف القرصنة ، في القرن السادس عشر ، تضمن الازدهار احيانا لمدن تونس وبنزرت وبجايه Bougie والجزائر ووهران وهوناين Honeîn ٠ في

الجزائر على وجه الخصوص ، اعلن المغامر خير الدين (بربروس) . مؤسس الوصاية ، ولاءه للسلطان العثماني ، وبعد ان تم تعيينه بيلرباي عام ١٥١٦ ، أسس الدولة الجزائرية ٠
كان القرن السابع عشر عصر القرصنة الذهبي وقد بلغ عدد سكان مدينة الجزائر مئة الف نسمة في ذلك العصر ، بالاضافة الى ما بين ٢٥ و ٣٥ الف أسير ٠ استطاعت قدرة أوروبا البحرية ، في القرن الثامن عشر ، أن تحد من نشاط القراصنة المتجمعين في طوائف (طائفة الرياس Raïs) ٠ كان على الميليشيا الأنكشارية L'odjaq والملكية الانتخابية للدايات Deys الذين كانوا يحكمون العاصمة ان تنكفئا الى استثمار داخل البلاد ٠ لم تتوصلا الى ذلك كليا ، وقد كان النقص الذي عانت منه حامياتهم يضطرهم لنشدان التحالف مع قبائل بدو « المخزن » ، وذلك لاستنزاف الفلاحين العصاة ٠ الامر ذاته حصل في تونس الواقعة هي الاخرى تحت حكم الوصاية التي امتلأ تاريخها بصراعات البايات في وجه الدايات الذين كانوا يقودون فصائل الانكشارية ٠ ان السلالة الحسينية وحدها ، وكانت شبه مستقلة تجاه الباب العالي بفضل امتيازها الوراثي ، حاولت القيام بتحديث محدود ٠ ان الاتراك لم يدخلوا مراكش ٠ بعد سقوط المرينيين عام ١٩٦٥ وسقوط غرناطة في نهاية القرن الخامس عشر ، اقام المسيحيون ، الذين استعادوا مبادرة الهجوم ، على سواحل البلاد : الاسبانيون في طنجة وسبتة ومليلة ، والبرتغاليون في مزغان وآسفي Safi واغادير ٠ لم تتوصل سلالة الوطاسيين Wattasides الضعيفة الى اخراجهم ، الا ان يقظة الاسلام الشعبي سمحت لقادة سوسه الاتقياء بأن يحتلوا فاس ويؤسسوا السلالة السعدية Saadienne التي دام حكمها قرنا ، وبأن يواجهوا البرتغاليين بعنف ويقاوموا الاتراك ، لا بل بأن يمضوا لفتح
البرتغاليين بعنف ويقاوموا الاتراك ، لا بل بأن يمضوا لفتح
السودان ٠ ان السلالة العلوية التي خلفتهم في القرن السابع عشر ،

والتي ما تزال تحكم الى اليوم ، جاءت مرة اخرى من الجنوب الصارم · ان ابهة العاصمة الجديدة ، مكناس ، التي اسسها عي نهاية القرن مولاي اسماعيل ، لا ينبغي ان تنسينا انطواء السلطه المركزية على نفسها ، وافتقارها وضعفها ، هذه السمات التي استمرت حتى الحماية الفرنسية ·

يمكن القول في نهاية هذا التاريخ انه لا توجد أمم ثلاث . مراكشية وجزائرية وتونسية ، بالمعنى الحديث للكلمة · نلاحظ في كل من البلدان الثلاثة ان مناطق الانفصال المتسعة ، والمقاومات المحلية الشديدة ، والشعور بالانتماء الى جماعة اسلامية كبرى، أو على الاقل عربية ، هي الامة ، بالاضافة الى البربرية التي تشارك فيها المنطقة بأسرها ، تعيق تكوين وعي قومي · بيد ان ثمة بلدانا ثلاثة متمايزة ـ حدودها غير ثابتة بالتأكيد ، سوف تتكون في اطارها امم المغرب الحديثة ·

الفتح الاستعماري الفرنسي (١٨٣٠ ـ ١٨٨١ ـ ١٩١٢)

دخل كل من هذه البلدان الثلاثة بدوره في الامبراطورية الكولونيالية الفرنسية ، الجزائر منذ عام ١٨٣٠ ، وتونس عام ١٨٨١ ومراكش عام ١٩١٢ ·

ان نزول الفرنسيين في الرابع من تموز ١٨٣٠ على سواحل مدينة الجزائر نجم عن ضرورات السياسة الداخلية الفرنسية · كان العصر قد تخطى الامبراطوريات الكولونيالية للفترة المركنتيلية للرأسمالية البضاعية الخاصة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر · لكن لم يكن اصبح بعد عصر اعادة تكوين الامبراطوريات الكولونيالية الحديثة وتقسيم افريقيا ، وهو ما لن يحصل الا بعد ذلك بنصف قرن · كان على العكس عصر طفرة الرأسمالية

الليبرالية في اوروبا ، وكان اكتساب المستعمرات يبدو عبئا اكثر منه مكسبا · لا ريب أن ذلك كان جزئيا وراء تردد فرنسا طويلا في سياستها الجزائرية · ان التمرد الوطني الذي قاده الامير عبد القادر هو وحده الذي اضطرها الى مواصلة فتحها · لكن جرى السعي عام ١٨٣٧ وراء مساومة ، بموجبها تعترف فرنسا بسلطة الامير على الداخل وتكتفي « بالاحتلال الساحلي » (الجزائر ، بجاية ، بونة ، وهران ، بليدا وميديا) · ان الاستعمار الذي تم تكليف العسكريين به ، كانت تحركه مع ذلك ديناميته الخاصة به · فالجنرال بوجو Bugeaud الذي عين حاكما عام ١٨٤٠ ، واصل القتال ضد عبد القادر الذي لم يهزم الا عام ١٨٤٧ · تطابت « التهدئة » بعد ذلك ما يناهز ربع قرن : فمنطقة القبايل Kabylie الكبرى لم تستسلم الا عام ١٨٥٧ ، بينما بقيت الصغرى الى عام ١٨٦٤ ، تواصلت الانتفاضات زمنا طويلا ، لا سيما في بلاد البربر (تمرد مقراني Mokrani عام ١٨٧١) ، ولن تنجز التهدئة ويستتب الفتح الا عام ١٨٨٠ ، بعد نصف قرن من الحرب شبه الدائمة ·

في كل حال بقيت فرنسا زمنا طويلا لا تعرف ما تفعله بالجزائر، تأرجحت بين حلم اقامة محمية ، او « مملكة عربية » عميلة ، والاستعمار الاستيطاني · ان فرنسا عودة الملكية كانت ما تزال جد عسكرية وريفية ، لم تكتسب الشخصية البورجوازية بشكل عميق · لم يتخيل ضباطها ، لا سيما بوجو ، غير ابادة السكان الاصليين ، كما فعل الاوروبيون مع سكان اميركا الاصليين ـ أو على الاقل ابعادهم الى الجبال والصحراء ـ واستيطان السهول عن طريق فلاحين فرنسيين · اجبرت تلك السياسة الجزائريين على نضال يائس من اجل الحياة ، هو الذي يفسر حدة المعارك · لكنها لم تنجح في جذب ما يكفي من المعمرين ، في عصر كان يمتص خلاله

التمدين في فرنسا فائض السكان الريفيين ، وهو فائض خفيف في كل حال ، بفعل اعادة التوزيع الواسعة للارض وانشاء ملكيات صغيرة تدريجيا اثر الثورة الفرنسية · عام ١٨٦٠ ، تخلى نابوليون الثالث عن الاستعمار الاستيطاني وعمل على استحداث سياسة كبرى عرفت باسم سياسة « المملكة العربية » · اما الجمهورية الثالثة فعادت عام ١٨٧١ ، وذلك نهائيا ، الى سياسة الاستعمار ، وهو ما سهله الاسكان الغفير لالزاسيين ولورانيين ·

ترددت ادارة المستعمرة الجديدة طويلا بين صيغ متعددة ، عسكرية أو مدنية ، « دمجية » ـ مباشرة ـ أو لا · عام ١٨٧١ . كان اختيار نظام مدني نهائيا ، تماما كما منظور « الدمج » · فلنفهم جيدا أن الامر لم يتعلق اذاك الا بدمج متدرج ، كلما عرف السكان الاهليون ان يصيروا « فرنسيين حقيقيين » بالمعنى الثقافي للكلمة : لم تكن ايديولوجية العصر تتصور حضارة اخرى غير الحضارة الاوروبية · كان أول اجراء في هذا الاتجاه ما مثله مرسوم كريميو منذ عام ١٨٧١ ، وهو الذي يمنح المواطنية الفرنسية ليهود الجزائر · لكن تناقض النظام ـ بالاضافة الى سذاجاته حول امكان « نزع عروبة » الجزائر ـ كان ينجم عن المعارضة المتعاظمة التي واجهه بها المعمرون منظور الدمج هذا · والحال أن عدد المعمرين وقدرتهم كانا يتعاظمان بلا انقطاع · جرى تسهيل تحويل الاراضي لحسابهم ، وقد منحتهم ، عام ١٨٨٢ ، سياسة « الالحاق rattachement كل امتيازات مواطنين من ديمقراطية اوروبية ، بينما بقي المسلمون خاضعين لنظام « الادارة الاستعمارية indigénat · بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٢ ، حصلت الجزائر على المؤسسات التي عاشت في ظلها حتى عام ١٨٤٧ ، ومن سماتها الاستقلال المالي وتقوية سلطات الحكام ·

خدمت التجربة المكتسبة في الجزائر استعمار فرنسا لتونس ومراكش · جرى الاحتفاظ بهدف الاستعمار الاستيطاني الزراعي . بالنسبة للمحميتين : لا ينبغي ان ننسى ابدا الطابع الريفي للمجتمع الفرنسي حتى مرحلة حديثة جدا · لكن الهدف العبثي المتمثل بـ « ابادة السكان الاصليين » أصبح في خبر كان · سمحت كذلك صيغة الحماية بتخطي الصعوبات التي كان يخلقها المعمرون ــ وهم مواطنون فرنسيون على ارض فرنسية ــ في الجزائر · ظلوا في تونس وفي مراكش أجانب ، ذوي امتياز ومحميين ، بالتاكيد ، لكن اجانب مع ذلك ، غير قادرين اذا على مواصلة ازعاج سياسة المقيم العام résident général ، الحاكم الفرنسي الفعلي · الا ان صيغة الحماية لم تفسر كمعادل لادارة غير مباشرة للبلدين : فوراء ستار وطني indigène أدارت المحميتين ادارة فرنسية ادارة فرنسية مباشرة ، تماما كما في الجزائر ، لكنها كانت اكثر استقلالا في الاوليين ــ نظريا على الاقل ــ عن ضغط المعمرين، واكثر تبعية لباريس · ان الحلم ذا النزعة المركزية وهو حلم الادارة الفرنسية منذ الثورة ، اذا لم يكن حلم الملكية المطلقة ، بقي في مركز البناء بمجمله ، ربما بصورة اكثر بروزا في المحميتين مما في الجزائر ·

أقيم نظام الحماية في تونس عام ١٨٨١ · ان البايات التونسيين ، المنفتحين على العالم الخارجي ، شعروا طيلة القرن التاسع عشر بالخطر القادم نحوهم ·

ان احمد باي (١٨٣٧ ــ ٥٥) ، ومحمد باي (١٨٥٥ ــ ٥٩) ومحمد الصادق باي (١٨٥٩ ــ ٨١) ، والوزير خير الدين (١٨٧٣ ــ ٧٧) ، قد اعتقدوا ، تماما كما فعل محمد علي وخلفاؤه في مصر . أن بامكانهم تجنب الاستعمار عن طريق تحديث البلاد · ينبغي أن ننسب لهذه الروح ميثاق عام ١٨٦١ الذي بضمانه للحريات

الاساسية ولمساواة الجميع امام القانون ، كان عليه ان يؤدي نظريا الى الغاء امتيازات الاوروبيين ـ نظام الامتيازات es، capitulations وهو ما يظهر تماما هدف العمدية القومي الذي كان يتوخاه الاصلاحيون . وقفت الدول الكبرى دون ذلك . لقد نشل في نهاية المطاف تحديث تونس ، الذي عمدت اليه ، من فوق ، ارستقراطية ضعيفة ، لكونه بقي سطحيا ، الا انه كان مكلفا ، وقد ادى هذه المرة الى تمرد شعبي قاده علي بن غداهم Ghedahoum ، عام ١٨٦٤ ، في وجه زيادة الضرائب ، وانشاء لجنة مالية دولية مؤلفة من فرنسيين وانكليزيين وايطاليين عام ١٨٦٩ . لم يعد مصير تونس يتوقف الا على اتفاق الدول العظمى : هذا الاتفاق تم عام ١٨٧٨ ، في مؤتمر برلين ، بين فرنسا وبريطانيا العظمى ، وهو ما سمح لفرنسا بوضع ايطاليا امام الامر الواقع ، وبفرض الحماية على الباي (معاهدة باردو : ١٨٨١ واتفاقيات مارسا Marsa ١٨٨٣) بذريعة حوادث حدود . في الواقع أنه تحت مظاهر ادارة غير مباشرة ، تم تنظيم ادارة مباشرة . كان المقيم العام الفرنسي (كان مرتب النظام بول كادبون. المقيم العام من عام ١٨٨٣ الى عام ١٨٨٦) يرأس حكومة مؤلفة في جوهرها من المدراء الكبار للمصالح الادارية (الداخلية ، المالية ، الاشغال العامة ، الخ .) ومن بعض الوزراء التونسيين ـ من حيث الشكل لانه كان « يعاونهم » مستشارون فرنسيون . على المستوى المنطقي régional والمحلي ، كان « المراقبون المدنيون » ـ وهم فرنسيون ـ أو « مأمورو القضايا البلدية indigènes في الاقاليم العسكرية ، يديرون البلاد من وراء ستار القادة caides والشيوخ التقليديين . كان مجمل هذا النظام يستعيد تقليد « المكاتب العربية » التي يديرها العسكريون في الجزائر . ان « مجلس تونس الكبير » ، الذي خلف عام ١٩٢٢ «المؤتمر الاستشاري» الذي انشىء عام ١٨٩٦ ، تالف ، كما « المفوضيات المالية » الجزائرية ، من

فرعين ، احدهما فرنسي ، منتخب بالاقتراع العام ، والاخر بلدي مؤلف من ممثلين معينين أو منتخبين من جانب هيئات ضيقة وفقا لصيغ متنوعة ٠

لقد اخرت تقلبات التوازن الدولي استعمار مراكش الى عام ١٩١١ : كانت تلك المملكة تعيش منطوية على ذاتها منذ قرون ٠ لم يكن السلطانان مولاي عبد الرحمن (١٨٥٩ ـ ٧٢) ومولاي الحسن (١٨٧٣ ـ ٩٤) يتخيلان في كل حال وسائل دفاع اخرى ٠ لكنهما لم يستطيعا منع الانكليز من الحصول عام ١٨٥٦ على اتفاق تجاري ملائم ، ومؤتمر مدريد من منح الاجانب عام ١٨٨٠ حق اكتساب ملكيات في مراكش ٠ لقد حاول خلفهما مولاي عبد العزيز، بعد وزارة صاحب القدرة با ـ أحمد (١٨٩٤ ـ ١٩٠٠) ، القيام بعملية تحديث وفق ما كان رائجا في تلك الفترة ٠ هذه العملية ادت ، كما في مصر وتونس ، الى استنفاد الخزينة ، والى حدوث اضطرابات ، واجبرت مولاي عبد العزيز على ان يستدين عام ١٩٠٤ من كونسورسيوم للبنوك الفرنسية (وقد استولى أقوى تلك البنوك ، مصرف باريس وهولاندا ، على كامل اقتصاد البلاد بصورة تدريجية) ٠ في السنة ذاتها ، أدى الوفاق الحبي الى تصفية المنافس البريطاني بينما أزال مؤتمر الجزيرة لعام ١٩٠٦ المنافس الالماني وفتح اقتصاد البلاد للفرنسيين ٠ ان مولاي حافظ ، وقد اصبح سلطانا منذ عام ١٩٠٩ ، استنجد عام ١٩١١ بالجيش الفرنسي لمواجهة تمرد القبائل ، وذلك قبل ان يتنازل عن السلطة لشقيقه مولاي يوسف ٠ انتهزت فرنسا الفرصة لاجبار السلطان على توقيع معاهدة حماية عام ١٩١٢ ، بعد أن عوضت على المانيا في الكونغو ، فيما استحوذت اسبانيا على الريف وعلى منطقة افني ووضعت طنجه تحت الادارة الدولية ٠ كان النظام الذي أرساه المارشال ليوتي مشابها كليا لذلك الذي تمت تجربته في

تونس : مقيم عام وحكومة مدراء فرنسيين ، هيئة مراقبين مدنيين ومأمورين لشؤون السكان الاصليين ، لكن حتى معادل مجلس كبير أو مفوضيات مالية · الا أنه فيما كان احتلال تونس جد سهل ، فان احتلال مراكش كان عسيرا : انفجر الكفاح المسلح مجددا في الريف بعد الحرب العالمية الاولى ، حتى عام ١٩٢٧ ، ولم يتم احتلال الجنوب نهائيا الا عام ١٩٣٤ ·

المصالح الاقتصادية الفرنسية في المغرب (٢) ·

كانت مقاصد الاستعمار الفرنسي في أفريقيا الشمالية لا تتغير من بلد لاخر : انها الاستعمار الاستيطاني الزراعي ، بالاضافة إلى ما يلازمه من انشاء مدن فرنسية ادارية وتجارية · ضمن هذا المنظور الاساسي ، اصبحت الكرمة المحصول الرئيسي لاراضي الاستعمار ، لا سيما في الجزائر ، تليها الحبوب ، لا سيما في مراكش ، وزراعات البقول والثمار الغنية · الا أنه ، تبعا لتطور الرأسمالية الفرنسية ، اكتسبت الشركات الصناعية الكبرى ، لا سيما المنجمية منها ،وعلى وجه الاخص الشركات المالية الكبرى ، وزنا خاصا أساسيا ، فيما تم منذ نهاية القرن التاسع عشر ، في القطاع الزراعي الكولونيالي بالذات ، استبدال الاشكال القديمة لاستثمار صغار الملاكين الاستعماري ، بالاشكال المتناسبة مع رأسمال زراعي كبير ، وثيق الارتباط بالرأسمال المالي المسيطر ·

(٢) لاكوكست (اي) ، نوشي (أ) وبرينان (أ·) ، الجزائر ، ماض وحاضر، المنشورات الاجتماعية ، ١٩٦٠ · بول صباغ ، تونس المنشورات الاجتماعية، ١٩٥١ · عياش (أ) ، مراكش ، المنشورات الاجتماعية ١٩٥٦ ·

في مراكش بالتأكيد ، وضعت هذه الاشكال المتطورة من الاستثمار الاستعماري موضع التنفيذ بالصورة الاكثر نظامية ، لان الثروات المنجمية في البلاد كانت تتلاءم معها ، ولانه لم يكن حائل الاستثمار الاستعماري الصغير موجودا ، كما لان فرنسا بالذات كانت في تلك الفترة اكثر تطورا على الصعيدين المالي والصناعي مما في زمن فتح الجزائر · ان وضع المجموعات المالية يدها على الاقتصاد الحديث في مراكش تحقق دفعة واحدة منذ ارساء الحماية · ان القطاع المنجمي هو المثال على ذلك الاكثر دلالة · لانه اذا كانت **مصلحة الفوسفات الشريفية** تابعة للقطاع العام ، فان شركة السوبر فوسفات والمنتجات الكيمائية في مراكش (مجموعة كوهلمان) تنتج السوبر فوسفات · أن مناجم الزنك الغنية ، والرصاص ، والمانغنيز ، والكوبالت والحديد هي من نصيب **مناجم زليجه** Zellidja (بناوريا Peunaroya ومجموعة مورغان) ، **والاستورية** l'Asturienne للمناجم (المجموعة البلجيكية) ، ومناجم عولي d'Aouli (روتشيلد ومصرف باريس) ، وشركة تيمفونت ــ تيرامين **ومناجم** أبو عرفه (مصرف باريس) ، **والشريفية للدراسات المنجمية** (مصرف الاتحاد الباريسي ــ ميرابو) ومناجم **عازر** Azzer **اومنيوم الافريقي** الشمالي) · يشرف مصرف باريس وهولاندا أيضا على انتاج **مناجم الفحم الحجري** الافريقية الشمالية ، **والشريفية للنفط** ، ويمتلك احتكار الكهرباء وسكك الحديد · ان الصناعات الخفيفة المقامة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥٥ هي كذلك من منشآت الرأسمال الكبير المتروبولي ، لا سيما على صعيد المحفوظات (سوبيكيه ، أو ليدا ، أميو ، الخ) ، والميكانيك (مؤسسات كارنو وفورج دو باس ايندر) ، والورق (لاسللولوز دو ماروك : رون ــ بولنك ومصرف الاتحاد الباريسي) ، والسكر (مصافي سان لويس ، ليبودي ،

الخ ·) والتبغ (مصرف باريس ومصرف الهند الصينية) ، والترابة (مجموعة لافارج) والمنسوجات ، الخ · على مستوى الزراعة الاستعمارية بالذات ، تعاظمت اهمية مجموعات منسحبة من الهند الصينية ، بعد الحرب العالمية الثانية (مؤسسة الهند الصينية للزراعات الاستوائية ، كاوتشوك الهند الصينية ، الخ ·) ·

بالنسبة لتونس ، الاكثر فقرا ، والمستعمرة في تاريخ اكثر قدما ، فقد وضعت اليد عليها في البدء مجموعات مقيمة في الجزائر · اذا كان المزارعون من السكان الاصليين هم الذين يقدمون الزيتون، فان الرأسمال الفرنسي الكبير هو الذي يشرف على المكابس ، والامر ذاته بالنسبة للاستثمارات المنجمية للفوسفات والحديد والمعادن غير الحديدية ، حيث تبرز اسماء **شركة مناجم وسكة حديد قفصه** (التي تشرف عليها المجموعات ذاتها التي تشرف على مقتا الحديد Mokta el Hadid في الجزائر) ، **وشركة جبل مديلا** (مصرف باريس) ، وبيير فيت ــ قلعة جرده Kalaa-Djerda (بيشيناي) ، **ومناجم جبل ــ جريصا** (مقتا الحديد ــ ماليه ــ فرن ، الخ ·) ، وبينارويا ، **والاستورية** للمناجم ، الخ · ثلاثة أرباع شبكة الخطوط الحديدية مؤجرة لمجموعة تحت اشراف مصرف باريس ، ولمجموعة تومسون ــ هوستون التي تشرف على مجمل انتاج الكهرباء تقريبا · ان الصناعات التونسية ، الاقل تطورا من صناعات البلدين الاخرين ، انشأتها جميعا المجموعات ذاتها : **شركة لافارج للترابة ، مؤسسات ج · ج كارنو ، مجموعة ويندل ، اير ليكيد** ، الخ · قدمت اراضي الاستعمار امكانات جديدة أيضا لرأسمالية الجزائر الزراعية الكبيرة : أفضل مثال على ذلك **شركة المزارع الفرنسية في تونس** ·

لقد كانت الجزائر الميدان المفضل للرأسمالية الزراعية الكبيرة · ان **الحقول** الكبيرة (الحقول الجزائرية : مصرف الهند

الصينية ، حقل عين ريغادا : الشركة الجزائرية ، حقول كيرويس ، ومتيجه ولاتراب La Trappe وشركـــة شابو دو جندارم : بورجو ، مزرعة الشليف : مصـــرف باريس ، الاتحـــاد الباريسي ، مجموعة فرن ، الخ ٠) تشرف فيها على سوق النبيذ ، والحلفـــاء (مجموعة بلاشيت وسينيا) ، والفلين (مصرف الاتحاد الباريسي)، الخ ٠ ان مجموعة مقتا الحديد المنجمية (مصرف الاتحاد الباريسي، بون ــ آ ــ موسون ، روتشيلد) تشرف على استثمـــار الحديـــد ، وتشرف شركة فوسفات قسنطينه (اتحاد المنـــاجم) على استثمار الفوسفات ، ومصرف الاتحـــاد الباريسي وبينارويـــا (دو ويندل ، روتشيلد ، بيشيناي وميرابو) على الرصاص والزنك ٠ ان انشاء شركات نفطية فرنسية وعالمية حصل في فترة لاحقة للمرحلة التـــي نحن بصددها ٠ أما الصناعة الجزائرية المقامة اثناء الحرب ضمن ظروف اقل ملاءمة من ظروف مراكش، فهي لهذا السبب أقل تركيزا، مع أنها تحت اشراف المجموعات ذاتها : شركة لافارج للاسمنت ، ليه لامينوار دو هافر ، مؤسسات ج ٠ ج كارنو او الشركة الجزائرية للمنتجات الكيماوية والاسمدة (مصرف الاتحاد الباريسي ، سان غوبين ، الخ ٠) [*]

ان الوسائل والسياسات التي استخدمتها فرنسا متشابهة جدا بين بلد وآخر ، وذات مظاهـــر قانونية متقاربـــة : ادارة مبـــاشرة صارمة ، محاولة احتـــواء ثقافي ، دعـــم مقدم لاستعمـــار « بيض صغار petits blancs » متجمعين في مدن فرنسية ، انكار الحقوق السياسية الاكثر بدائية للسكـــان الاصليين ٠ ان النتـــائج الاقتصادية والاجتماعية لهـــذه السياسة هي التي كانت موضـــوع التحليلات انفة الذكر ٠

ان تاريخ الحركة القومية مختلف في كل بلد من البلدان الثلاثة عنه في البلدين الآخرين حتى تاريخ حديث · لقد لعب عامل الزمن هنا دورا حاسما · ففي الجزائر ، انصرم اكثر من قرن بين فترة عبد القادر وانتفاضة عام ١٩٥٤ : مضى بين القومية القديمة والقومية الحديثة زمن ميت طويل جدا · كان الانتقال أسرع في تونس ، فقد تكونت القومية الحديثة عبر القطع مع القومية القديمة ، قطع ـ حدث بين الحربين ـ بين أناس كانوا يعرفون بعضهم بعضا · اما في مراكش ، فنظام الحماية حديث لدرجة ان جيل القومية القديمة يعيش حتى ايامنا هذه ، ولم يحدث القطع الا بعد الاستقلال (٣) · لا يمكن النظر الى شكل نظام الحماية هو الآخر نظرة استهانة ، لأنه سهل الحفاظ على بنى قديمة ـ حتى ولو كانت مفرغة من مضامينها ـ مثل مخزن باي تونس وسلطان مراكش ، بينما جرى تدمير مخزن عبد القادر ونسيانه كليا · وراء هذه الاشكال تبرز كذلك بنى اجتماعية مختلفة بما يميزها من فروق ، بعضها عن البعض الآخر : اختفت الارستقراطية العقارية الجزائرية منذ زمن بعيد ـ تحت ضربات عبد القادر اكثر مما تحت ضربات الاستعمار ، في كل حال ـ بينما تدعمت على العكس ارستقراطية مراكش على يد الاستعمار ، أما حالة تونس فبين بين · حتى لو فقدت هذه البنى اليوم اهميتها ازاء الصعود السريع للبورجوازية الصغيرة ، في البلدان الثلاثة على السواء ، فقد طبعت الحركة القومية زمنا طويلا · أخيرا ، ان القوام القانوني سوف يحدد مواقف سياسية مختلفة تجاه فرنسا في الفترة الاخيرة ، فترة ما قبل الاستقلال ·

---

(٣) حاك بيرك ، المغرب بين حربين ، لوسوي ١٩٦٢ ·

الجزائر : من حرب عبد القادر الى انتفاضة عام ١٩٥٤ (٤)

ينقسم تاريخ القومية الجزائرية ، بصورة افضل من تاريخ الحركات في المحميتين ، الى فترات عدة : من عام ١٨٣٠ الى عام ١٨٧٠ ، ومن ١٨٧٠ الى ١٩٢٠ ، ومن ١٩٢٠ الى ١٩٥٤ ، ومن عام ١٩٥٤ وصاعدا ٠

أول فترة هي فترة القومية القديمة ٠ لا يمكن لاحد بالطبع ان يعرف ما كان يمكن ان يكون موقف الشعب والطبقات القائدة الجزائرية لو ان فرنسا عرضت عام ١٨٣٠ على الداي نظام حمايتها٠ الا ان انهيار حكومة الوصاية ومبادرة الجيش الفرنسي الى حرب الابادة ، منحا تلك الفترة القديمة ميزات خاصة لا نجدها في اي مكان آخر بالنسبة للجيل الاول من الحركة القومية في العالم العربي ٠ بمواجهة القدرة العسكرية الفرنسية لم يكن بوسع النخب المدينية الحائرة ان تتخيل حلا آخر غير الهرب ٠ كانت هجرتها جماعية : الاف اللاجئين الجزائريين اقاموا في مراكش (لا سيما في تطوان ، وفي سوريا وتركيا ، تناقص عدد السكان المسلمين في المدن الجزائرية الرئيسية خلال ثلاثين او اربعين عاما ، بدءا من عام ١٨٣٠ ٠ حين ادعى ايديولوجيو الاستعمار الفرنسي فيما بعد ان الجزائر ـ على نقيض تونس ومراكش ـ ليست أمة ، ولا حتى دولة ، توصلوا الى ان يقنعوا حتى مثقفين جزائريين : كان العمود الفقري للأمة الجزائرية قد تحطم ، اختفت نواته المركزية ولم يكن للسكان المدينيين الجدد اية علاقة بهذا الماضي المنسي ٠ طبعا كان هناك «مقاومون» بين النخب المدينية : يشهد على ذلك حمدان خوجا،

---

(٤) مصطفى الاشرف ، الجزائر ، أمة ومجتمع ، ماسبيرو ١٩٦٥ ٠ اندري نوشي ، ولادة القومية الجزائرية ١٩١٤ ـ ١٩٥٤ ، منشورات مينوي ١٩٦٢ ٠

سكرتير مخزن الداي ، وسي سعدي اللذان استخدمهما عبد القادر كسفيرين له لدى فرنسا ، وربما لدى دول كبرى غيرها ٠ لكنهم اختفوا دون ان يتركوا اية آثار ، بمقدار ما انتكست الجزائر في بدايات القرن العشرين على الصعيد الثقافي : لم يكن في فجر القرن الجديد اكثر من عشرة الاف تلميذ مسلم ، بينما تم اغلاق المدارس القرآنية التي كانت عديدة قبل الاحتلال الفرنسي ٠ بالنسبة لقسنطينة ، حيث لم تبلغ هجرة النخب المدينية تلك المبلغ ، كان الانبعاث « البورجوازي » للقومية في نهاية القرن اكثر بروزا ٠ أما الفلاحون ، فلم يكن امامهم من سبيل للهرب : في مواجهة خطر الابادة ، قبلت الارياف الجزائرية ان تخوض حربا على امتداد خمسين عاما كلفت ملايين الضحايا ٠ علينا ضمن هذا المنظور بالذات ان نثمن عملية التجديد التي قام بها الامير عبد القادر ٠ متحدرا من الوسط المتواضع لرجال القانون في قصبات صغيرة ـ كان ابنا لـ « عالم » ـ لم يرمز الامير الى المقاومة الاقطاعية الجزائرية : على العكس من ذلك ، فقد تبنى الاقطاعيون الجزائريون اجمالا موقف تعاون مع الجيش الفرنسي ، آملين ان ينقذوا هكذا امتيازاتهم : الكثير منهم كوفئوا في كل حال على خدماتهم بمنحهم قطع أرض ٠ كان عبد القادر قائد مقاومة فلاحية ٠ لما كان بتصرفه ١٥ الف جندي نظامي في وجه جيش فرنسي من ٩٠ الف رجل مدربين ومجهزين بأسلحة حديثة ، فقد اقتنع سريعا بضرورة خوض حرب غوار ٠ في الوقت ذاته ، توصل الى معاقبة الخونة وتحطيم الاقطاعيين وبناء دولة جديدة حقيقية ، اكثر حداثة في الكثير من المظاهر من مخزن الدايات القديم ٠ ان التأطير الذي قدمته الاخويات الدينية قدم لهذه الدولة وسيلتها الرئيسية لتعبئة الجماهير ٠ لكن خلال انتفاضة عام ١٨٧٠ ، وفي حين كان الفلاحون محرومين من قيادتهم ، فقد ذهبوا ، لوحدهم ، اكثر بعدا وشكلوا لجان مقاومة منتخبة ، « الشرطية les chartia »

ان الفترة من ١٨٧٠ الى ١٩٢٠ هي بالتأكيد الاكثر قتامة في التاريخ الجزائري • ان الفلاحين ، الذين هزموا ، تم اخضاعهم لابتزازات اقطاع جديد ، من أصل اداري ، خلقه الاستعمار حين تراجع هذا عن حملات الابادة : ان البشاغه Bachagas والقادة Caïds الذينكانوا « بني نعم (*) » الادارة قبل ان يصبحوا متعاونين مع الجيش الفرنسي بعد عام ١٩٥٤ ، حصلوا على ثروتهم وسلطتهم من ذلك العهد • كان على الفلاحين ان يخوضوا اذاك لوحدهم نضالا يوميا ضد اغتصاب المعمرين لاراضيهم • عن طريق تضامنهم توصلوا بعض الاحيان الى الحد من الاضرار التي سببها القرار ـ المشيخي لعام ١٨٦٣ ، الذي كان يسمح بتفكيك الاراضي الجماعية واغتصابها • لقد لجأت الوطنية الى الريف • ان القومية المدينية التي كانت تبعث شيئا فشيئا ، بالكثير من الحياء ، كانت ما تزال تجهل كليا مقاومة الريفيين الصامتة : أول المحتجين في المدن لم يفهموا أن ما هو جوهري في الاعتداء العميق على الشعب الجزائري يكمن هنا ، في توسيع اراضي الاستعمار والتحول بالفلاحين الى حالة المجاعة • ظلوا منشغلين بمشكلاتهم الخاصة بهم كمدينيين من الدرجة الثانية • ان أسبقية القومية الريفية الفلاحية بالنسبة للقومية المدينية البورجوازية هي ظاهرة لا نجدها في مراكش ولا في تونس • فمواقف النخب المدينية الجديدة كانت في البداية خانعة • عام ١٨٧١ امتنع أعيان قسنطينة علنيا عن التضامن مع الفلاحين المتمردين وأبدوا اخلاصهم لفرنسا • لكن العدوان الثقافي اضطرهم الى الرد: بدا الحقل الديني الميدان الاكثر حساسية والاكثر خطورة في الوقت ذاته • ان الانبعاث الديني الذي افتتحه الشيخ عبد القادر مجاوي

(*) الـ « beni oui-oui » هم الموافقون على كل ما يطلب منهم • (م)

والشيخ حمدان لونيسي ، ثم بن باديس ، Madjaoui
والسلفية ، والذي ألهمه الانبعاث الذي بدأه في المشرق الافغاني ومحمد عبده ، ظل مدة طويلة خجولا ولم يجرؤ على البروز على المستوى السياسي الا بعد الحرب العالمية الاولى · ظل كذلك سطحيا جدا ، عاجزا عن ان يهضم حقا الروح العلمية الحديثة التي مجدها · ان انعدام فعالية حركة النخب المدينية يفسر أن مطالبته لم تتجاوز الشعار العبثي ، لكونه غير واقعي ، عنينا شعار « التمثل أو الدمج assimilation · هكذا كانت العقود الاولى من القرن الجديد مطبوعة في المدينة بالتحريض حول مشاريع فرنسية لارساء التجنيد في الجزائر: لم يرفضه الاعيان الجزائريون، لكنهم ارادوا مقايضته بالمواطنية الفرنسية . بالالحاق الصرف والنهائي للجزائر بفرنسا ، مع تحفظ هزيل يتعلق بالمحافظة على نظام احوال شخصية اسلامي · ان الصحيفتين القوميتين ، الرشيدي و الاسلام ، دافعتا عن هذا الطرح عام ١٩١٢ ، كما فعل عام ١٩٢٠ الامير خالد ، حفيد عبد القادر والضابط الفرنسي ، أو حتى فرحات عباس حتى انتفاضة عام ١٩٥٤ · نفهم كيف اعتقد المعمرون في مثل هذه الحال بامكانية ان يحكموا الجزائر لوحدهم ، فيما كانوا يرون في الحاضرة مضايقة لشهوتهم اكثر مما حماية · عام ١٨٧٠ ، بمناسبة انهيار الامبراطورية ، هددوا بالانفصال عن الحاضرة ، كما فعلوا كذلك عام ١٩٦٠ ـ ٦١ · انهم هم الذين فرضوا في باريس نوعا من اللامركزية الادارية والمالية لمصلحتهم ، وافشلوا كل المحاولات ، حتى الحيية منها بالغ الحياء لدمج السكان الاصليين ، ولا سيما مشاريع التجنيد ·

ان الفترة الثالثة ، من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٥٤ هي فترة تطور الحركة ، التي كانت ما تزال مدينية ، عاجزة عن اعادة الارتباط بالجماهير الريفية ، من القومية المعتدلة والمتعاونة الى

الراديكالية: وهو تطور مواز لتطور القوميتين التونسية والمراكشية٠ مثل القومية المعتدلة في البدء الامير خالد ، الذي تم انتخابه في الانتخابات البلدية لعام ١٩٢٠ على اساس برنامج دمج كلي ٠ لكن عمدت الادارة الى الغاء انتخابه ، والذي أعاد الكرة عام ١٩٢٢ عن طريق عريضة للرئيس ميلران ٠ القومية المذكورة حركت كذلك فدرالية المنتخبين من سكان الجزائر الاصليين، المؤسسة عام ١٩٢٧، والتي طالب اعضاؤها بتمثيلهم في البرلمان الفرنسي ٠ كانت تلك أيضا قومية فرحات عباس ، المولود عام ١٨٩٩ ، رئيس جمعية الطلاب الجزائريين المسلمين ، الذي ناضل في ذلك الحين من أجل الدمج ٠ من موقعه كمستشار عام في صطيف ، من عام ١٩٣٣ الى عام ١٩٣٦ ، وكصحفي مجاهد ، نادى في صحيفة **الجزائري الفتى**، كما في صحيفة **الوفاق** l'Entente باخلاصه لفرنسا ٠

ابتداء من عام ١٩٣٠ ، تجرأ العلماء على تنظيم انفسهم بقيادة ابن باديس ٠ تخطت حركتهم الاطار الديني البحت لمن سبقوهم ، لان شعارهم : « تعلموا » ـ والمقصود : باللغة العربية ـ كان مغزاه الرفض الجازم للسماح بـ « نزع الثقافة » القومية ٠ تحت تأثيرهم، عاد مثقفون ينكبون على الدراسة ، وقد كتب توفيق المدني ، الذي نشر **تاريخ الجزائر** عام ١٩٣٢ : « الاسلام ديني ، والعربية لغتي ، والجزائر وطني » ٠ كانت جذور موقف راديكالي موجودة منذ عام ١٩٢٣ في **النجمة الافريقية الشمالية** ، التي شكلها في ذلك التاريخ ، في أوساط العمال المهاجرين في منطقة باريس ، أحد أولئك العمال ، مصالي الحاج ، المولود في تلمسان عام ١٨٩٨ ٠ يصف المؤرخ الجزائري مصطفى الاشرف Lacheraf النجمة الافريقية الشمالية (ن٠ أ٠ ش) بالشكل التالي : « ماركسية سطحية ، جزائرية عاطفية ، واسلام مختصر » ٠ لا يمنع شيء ان يكون تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يتبنى اذاك مواقف أممية صريحة ، سمح لـ ن٠ أ٠ ش

بالاشتراك في مؤتمر بروكسل للرابطة ضد الاضطهاد الكولونيالي ، عام ١٩٢٧ ، وبالمطالبة فيه للمرة الاولى باستقلال الجزائر وبالاصلاح الزراعي ٠

سرعان ما انهال القمع على مجمل الحركة ٠ منذ عام ١٩٢٠ ، رفض المعمرون ، المنظمون حول مؤتمرات منتخبي (بفتح الخاء) الجزائر الفرنسيين ، اكثر الاصلاحات حياء باتجاه توسيع المواطنية الفرنسية (مثلا قانون ١٩١٩) ، وطالبوا بالاستقلال لحسابهم الخاص وحدهم ٠ ازاء اتساع المظاهرات التي نظمتها ن٠ ا٠ ش عام ١٩٣٤ مع الشيوعيين تحت راية عبد القادر الخضراء والحمراء وعلى انغام النشيد الاممي ، وبحجة حوادث طارئة في قسنطينية ، حظرت الادارة تنظيمات المعارضة وعمدت الى عمليات توقيف وسجن اعتباطية ٠ هل عدلت حكومة الجبهة الشعبية التي وصلت الى السلطة في فرنسا عام ١٩٣٦ في هذا الوضع ؟ كلا ٠ ان مشروع بلوم ـ فيوليت لتوسيع حق الانتخاب ليطال « بعض فئات السكان الاصليين » كان قد اصبح متخطى ، حتى في نظر المعتدلين الذين كانوا يطالبون ، مجتمعين في مؤتمر اسلامي جزائري عام ١٩٣٦ ، بالدمج الكلي مع تحفظ حول الحفاظ على نظام الاحوال الشخصية ٠ من ذلك التاريخ ، حصل القطع بين ن٠ ا٠ ش والشيوعيين ٠ فهؤلاء الاخيرون ، الذين تنظموا في البدء في فدرالية جزائرية للحزب الشيوعي الفرنسي (ح٠ ش٠ ف) ، انطلاقا من عام ١٩٢٤ . اصبحت الحزب الشيوعي الجزائري (ح٠ ش٠ ج) عام ١٩٣٥ ، تطوروا من دعم شعار الاستقلال الى شعار « الامة في طور التكوين » عن طريق اندماج العناصر العربية ـ البربرية والمعمرين الفرنسيين، مقدمين المتطلبات الفرنسية لتكتيك الجبهة الشعبية على متطلبات اممية الفترة السابقة ٠ مذاك اصطف ح٠ ش٠ ج مع المعتدلين ضد ن٠ ا٠ ش ، التي اصبحت عام ١٩٣٧ الحزب الشعبي الجزائري

المطالب بـ « برلمان جزائـــري منتخب دون تمييز مـــن جانب كل المسلمين والمعمرين » · جـرى استقبال مندوبي المؤتمر الاسـلامي بتحفظ ، سواء من جانب حكومة الجبهة الشعبية التي لم تقدم لهم أي وعد ملموس ، أو مـــن جانب ح· ش· ف· ان التأثير المتعاظم للحزب الشعبي الجزائري في اوساط الجماهير ، وفشل مفاوضات باريس دفعــا اذاك المعتدليــن الى ان يذهبـوا أبعد ، فيتخلوا عن المنظور الدمجي المعترف بكونه « مستحيلا »، وذلك ليطالبوا مع ابن باديس ، عام ١٩٣٧ ، بنظام حمايـــة ، أو ليوضحوا ، تمامـا كما الاتحاد الشعبي الجزائري لاكتساب حقوق الانسان والمواطن الذي اسسه فرحات عباس عام ١٩٣٨ ، ان « الالحاق لا يعني الدمج » · لكن القمع كان قد عاد مجددا ، جرى التخلي عن مشروع فيوليت وتم حل الحزب الشعبي الجزائري ·

ابان الحرب العالمية الثانية ، لم تشعر القومية الجزائرية بالميل للتعاون مع المحور ، كما فعل البعض اثناء الحرب العالميـة الاولى ازاء الدول المركزيــة les puissances centrales ذلـك ان الالمان تركوا حرية التصرف الكاملة لحكومـة فيشي في الجزائر ، ورفض الماريشال بيتان عريضة من فرحات عباس تطالب بالاصلاح الزراعي ، وألغى انتخابه عام ١٩٤١ ، كما استحصل على حكـم شديد بحق مصالي الحاج · ان الاتصالات بممثل الولايات المتحدة، مورفي ، بعد انزال الحلفاء في تشرين الثاني ـ نوفمبر من عــام ١٩٤٢ ، لم تؤد الى شيء ملموس ، كما ان الديغوليين ، المنشغلين بدسائسهم الداخلية ـ بين ديغوليي الجزائـــر ، وديغوليي لندن ـ والمهتمين بالحفاظ على الامبراطورية ، لم يقدمـوا ضمانات أكثر · اذاك اتخذ فرحات عباس المبادرة ، في عـــام ١٩٤٣ ، ونشر بيان الشعب الجزائري الذي لا يطالب بالاستقلال ، لكن بـ « اشـــتراك الجزائريين المسلمين في حكم بلادهم » · في ايار ـ مايو ١٩٤٥ ،

استتبعت مظاهرات ضخمة قمعا شديـــدا ، لا سيما في صطيف : جرى الحديث عن ٤٥ الف قتيل ٠ في الوقت ذاته ، جرى اختصار الاصلاحات الموعود بهـــا الى توسيع ضئيـل للمواطنية الفرنسية أما تنظيم عــام ١٩٤٧ ، فــاذا كــان يقيم جمعية جزائرية مؤلفة من هيئتين منتخبتين بالاقتراع العام ، فهو لا يمنح آي ســلطة حقيقية لهذه الجمعية اذ بقي الحاكم العام كلي القدرة ٠ كان ذلك أقل ممـــا طالب به الحزبان القوميان الرئيسيان ، اتحـــاد اصدقـــاء البيان الجزائري (ا٠ ا٠ ب٠ ج) الذي اسسه فرحات عباس ، والحركـة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية ، وهو الاسم الجديد للحزب الشعبي الجزائري ٠ ان الحزب الاول ، مدفوعا بروح شبيهة جـدا بتلك التي كانت تحرك الدستور الجديد التونسي ، حـــاول عبثا ان يدفـــع فرنسا الى القبــول بمبدأ جمهوريـــة جزائريـــة مستقلــة ومشاركة ، بينمـــا وضع الثاني شرطـــا مسبقـــا هو الاعتراف بالسيـــادة الجزائريـــة ٠ ان حـــزبي اليسار الفـــرنسيين ، الحزب الاشتراكـــي الفرنسي والحــــزب الشيوعـــي الفرنسي (ح٠ ش٠ ف) ، لم يدعما الحركة القومية الجزائرية الا بالكثير من الميوعة ٠ منذ عام ١٩٤٧ ، اعتبرت الحكومات اليمينية ، التي تعاقبت في فرنسا ، النقاش مقفلا ٠ كـــــان تاريخ الجزائر حتى عام ١٩٥٤ تاريخ تعاقب انتهاكات لتنظيم عــــام ١٩٤٧ ، وانتخابــات مزورة ومقاطعة ، وموجات قمع ٠ ذبل ١٠ ا٠ ب٠ ج شيئا فشيئا خلال تلك الفترة ، وضعفت حظوته ، بينما فقد ح٠ ا٠ ح٠ د (الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية) ، الخاضع لقيادة مصالي الحاج الاكثر فأكثر شخصية وتحايلا ، فقد طابعه الشعبي ، وتبقرط واتخذ مظاهر اكثر اتساما بكثير بالبورجوازية الصغيرة ٠ أما ح٠ ش٠ ج فدفع ثمن اخلاصـــــه لــ ح٠ ش٠ ف٠ واصبح اكثر فأكثر حزبـــا مقصورا على الشرائح الشعبية من السكان الاوروبيين ٠

عام ١٩٥٣ ـ ٥٤ ، انفجرت الازمة داخل ح٠ أ٠ ح٠ د ٠ وقد كان يتواجه فيها اتجاهات ثلاثة ٠ الاتجاه المصالي الذي كان يولي ثقته بالقائد ، والاتجاه المركزي الذي كان يريد اعطاء اللجنة المركزية الدور القائد ، واتجاه اللجنة الثورية للاتحاد والعمل (ل٠ ث٠ ا٠ ع) ، الذي لم يكن يحكم لاحد من خصميه ، وكان يأخذ عليهما طريقتهما في العمل ، العمل السياسي في الشرعية ، التي كانت تبدو له ميالة الى ان تجعل من ح٠ ا٠ ح٠ د حزبا « بورجوازيا صغيرا » ٠ ان ل٠ ث٠ ا٠ ع٠ ، المؤلفة من قدامى المنظمة الخاصة (م٠ خ) التي كونتها في السابق ح٠ ا٠ ح٠ د٠ ، كانت تمجد الانتفاضة : كان ذلك عصر الهزيمة العسكرية الفرنسية في ديين بيين فو٠ ٠ تأسست ل٠ ث٠ ا٠ ع في آذار ـ مارس ١٩٥٤ على يد تسعة اعضاء قدامى في م٠ خ ، هم : بن بولعيد ، ديدوش مراد ، العربي بن مهيدي ، بو ضياف ، بيطاط ، بلقاسم كريم ، خيضر ، آية احمد وبن بللا ٠ وقع على الدعوة الى انتفاضة اول تشرين الثاني / نوفمبر وعلى تأسيس ج٠ ت٠ ج اثنان وعشرون شخصا هم : فيما يخص منطقة قسنطينة ، كل من مهيدي العربي ، بن بولعيد مصطفى ، بيطاط رابح ، بو ضياف محمد ، زرهوط يوسف ، بن طوبال لخضر Lakdar ، بوصوف عبد الحفيظ ، بن عودة بن عبد الملك رمضان ، ملاح رشيد ، بو علي سعيد ، حبشي عبد السلام ، نشاتي محمد ، سويداني بو جمعة باجي مختار ، وفيما يخص منطقة الجزائر l'Algérois ديدوش مراد ، بو عجاج زبير بلوزداد عثمان ، مرزوقي محمد ، وبالنسبة لمنطقة وهران بو شايد بلحاج ـ وقد انضم اليهم جميعا كريم بلقاسم وبن بللا ٠ كانت الصفحة قد قلبت : قطعت القومية الراديكالية مع الروح المعتدلة للمرحلة السابقة ، واعادت الارتباط بتراث عبد القادر ، عن طريق تفجير الانتفاضة الفلاحية ٠

تونس : البورقيبية (٥)

في تونس ، انحازت الحركة الوطنية الحديثة ، شيئا فشيئا من مواقف معتدلة الى مواقف اكثر جذرية ، دون ان يحصل في الحقيقة قطع في اي وقت من الاوقات · يضاف الى ذلك انه لم يكن للحركة الوطنية الحديثة سوابق شعبية كما الحال في الجزائر ·

ان العام ١٩٣٤ ، الذي شهد تأسيس الحبيب بورقيبه لحزب الدستور الجديد ، لا يشكل حقا قطعا راديكاليا ، . بل مجرد مرحلة من التطور · لقد تكونت منذ نهاية القرن التاسع عشر حركة الشبان التونسيين ، التي أسسها مثقفرن تحديثيون modernistes

منبثقون عن الاوساط الارستقراطية والبورجوازية · ولقد بقي برنامجهم ، تماما كما اسم تنظيمهم ، « تطوريا » : يتعلق الامر بقوميين وطنيين كانوا يعتقدون في ذلك الحين بالامكانية الوحيدة لتنظيم الحماية ـ لكنهم لم يترددوا عام ١٩١١ في التعبير (بمناسبة الحرب الايطالية ـ التركية) عن تعاطفهم مع ليبيا ، وهو ما ادى الى حل حزبهم ويعتقدون لذلك ان عليهم ان يقيموا الوحدة الوطنية حول رمز الوطن الذي يمثله الباي · لكنهم كذلك تحديثيون حازمون يتمنون ان تتبنى تونس دستورا ليبراليا ، وجمعية وطنية منتخبة ، وحكومة مسؤولة وادارة ذات كفاءة ، بحيث يبرهن ذلك عن عدم فائدة الادارة الفرنسية الموازية القائمة « بالاشراف » · هذا ولقد اصطدمت تلك الروح بتقليدوية الاوساط البايوية beylicaux لكن كان ثمة اعتقاد آنذاك بأنه لا يتعلق الامر الا بمشكلة « أجيال » دون رؤية المصالح الاجتماعية وراء تلك التقليدوية التي تترافق

(٥) ميشال زيرافا . تونس ، دار بتيت بلانيت ، لوسوي . ١٩٥٥ · جان لاكوتور . خمسة رجال وفرنسا ، لوسوي ·

بسهولة بقبول نظام الحماية · الا ان الحركة الوطنية ابتعدت تدريجيا عن النظام الملكي البايوي المتحجر · ان تأسيس الحزب الليبرالي الدستوري عام ١٩٢٠ ، **حزب الدستور** ، كرس انبعاث تلك الحركة بعد الحرب العالمية الاولى ، تحت تأثير الشيخ عبد العزيز الثعالبي · لقد دفع جو تلك الفترة ، وأصداء حركات المشرق ، في مصر وسوريا ، بالباي **ناصور** Naceur للاصطفاف مدة من الزمن خلف الراية الوطنية · كانت التنازلات الهزيلة التي قدمتها فرنسا (خلق **مجلس كبير** منتخب جزئيا ، لكن من دون صلاحيات) كافية لنزع سلاح الحركة ردحا من الزمن · ففي تلك الفترة بالذات ، بدأ يسطع نجم الشاب حبيب بورقيبه ، المولود عام ١٩٠٣ في موناستير في عائلة **ضباط** · خاض بورقيبة المعركة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٣ في صحيفة **لابرس** . وفي **صوت التونسي**. وفي **العمل التونسي** ، على جهتين : ضد الجيل القديم لحزب الدستور وضد الحركة الشيوعية الوليد · ان المجموعة التي كان يقودها مع محمود مطري ، داخل حزب **الدستور** ، والتي كانت الادارة تعمل على عزلها ، اخذت المبادرة بالقطيعة عام ١٩٣٤ وبتأسيس حزب **الدستور الجديد** · ان الحزب الجديد ، بتشديده على التحديث ، وعلى «استبدال النظام الاستبدادي بنظام دستوري» جذب الجيل الجديد وحول حزب الدستور القديم الى نادي عجزة انطفأ بهدوء · لكن البرنامج بقي « سياسيا » صرفا ، دون الاشارة، من قريب او بعيد ، الى المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى. من مثل مصير اراضي الاستعمار ، والاصلاح الزراعي ، واشراف فرنسا على الاقتصاد · كان بورقيبه يشعر ، الى يساره ، بأن حركته تتعرض لمضايقة الحزب الشيوعي التونسي ، الذي تأسس عام ١٩١٩ · لكن هذا الاخير بقي ، كما حرب الدستور ، حزبا مدينيا على وجه التحديد ، اذ ان غياب نضالات فلاحية تواكب الفتح الكولونيالي ، جعل انغراسه في الارياف أصعب بكثير ، مع ان

الاصلاح الزراعي كان جزءا من برنامجه · ومن جهة اخرى ، لم تكن النقابات العمالية ـ الاتحاد العام للعمل C. G. T ـ تعني الا العمال الاوروبيين ، حيث أن الاتحاد العام التونسي للعمل C. G. T. T ، الذي أسسه العمال التونسيون عام ١٩٢٤ . قد تم حله بسرعة كبيرة · بعد أن كان بورقيبة عرضة للاحقات بين عامي ١٩٣٤ و ١٩٣٦ ، استفاد من فترة الجبهة الشعبية لتنظيم حزب الدستور وخلق الاتحاد التونسي العام للعمل U. G. T. T ـ وهو من عمل فرحات حشاد · المبادرة الاخيرة عادت عليه بعداء الجبهة الشعبية التي لم تقم ، من جانبها ، بأي اصلاح في تونس ، وسرعان ما عاود القمع مترافقا مع توقيف القائدين الدستوريين بن يوسف وبن سليمان منذ عام ١٩٣٨ · حاولت دول المحور لفترة من الزمن ان تجتذب بورقيبة الى جانبها · فقد اطلق الالمان سراحه ونقلوه الى روما عام ١٩٤٣ ، وهناك استقبلته الحكومة الايطالية بطنين ورنين واقترحت عليه تشكيل حكومة في المنفى · لكن كان السيف قد سبق العذل ، فالمحور نزلت بهالهزيمة ، اما بورقيبة فرفض العرض ، وما أن عاد الى باريس حتى اتصل بالديغوليين لكنه ، وقد خيبته فرنسا المحررة التي لم تقدم هي الاخرى أي اصلاح ، ذهب الى المنفى ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٩ · حاول في تلك الفترة ان ييمم شطر المشرق ، فزار القاهرة واستقبلته الجامعة العربية · في الوقت ذاته أقام علاقات ودية وثيقة مع العديد من الاوساط الغربية ، ولا سيما الاميركية منها · وما ان عاد بورقيبة الى تونس حتى تجاوز مرحلة وحدد استراتيجية لتطور تونس نحو الحكم الذاتي الداخلي ، فالاستقلال · وافقت فرنسا على التفاوض · وكان على حكومة شنيك Chenic ان تعد التطور نحو الحكم الذاتي الداخلي ، بمشاركة من حزب الدستور · لكن حين رفضت فرنسا في كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٥١ مطلب انتخاب برلمان تونسي ، تشدد حزب الدستور في

مواقفه • عادت سياسة القمع عام ١٩٥٢ فمنع انعقاد مؤتمر حزب الدستور ، وجرى توقيف بورقيبة وحتى المعتدل شنيك •

في بداية عام ١٩٥٤ ، وللمرة الاولى في تاريخ تونس الحديثة خرج العنف الى المسرح : شكل الفلاحون مجموعات مسلحة ثائرة، هي الفلاغة Fellagha ، وذلك حول مبادرات غير واضحة • أصبحت أراضي الاستعمار بحاجة الى حماية الدبابات ، ولم تكن « عمليات التمشيط » - لا سيما في رأس بون - لتبلغ أهدافها • ان مانديس فرانس الذي تولى رئاسة الحكومة بعد هزيمة ديين بيين فو سارع الى اطلاق سراح بورقيبة وتوقيع الاتفاقات الفرنسية التونسية لعام ١٩٥٥ • كانت تلك الاتفاقات تهيىء الحكم الذاتي الداخلي • وافق بورقيبة عليها بينما وجد صالح بن يوسف ، الذي قام بمهام أمين عام حزب الدستور في غياب « المجاهد الاكبر » أن من الضروري مواصلة الكفاح المسلح حتى نيل الاستقلال • ان هيبة بورقيبة ، وربما كذلك خوف « البورجوازيين التونسيين » أمام حركة الثورة الفلاحية ، هما اللذان انتصرا : ففي مؤتمر حزب الدستور في تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٥٥ ، تمكن بورقيبة بدعم من الاكثرية ، من ازاحة خصمه من الطريق ،وفي ٢٠ اذار - مارس ١٩٥٦ ، منحت فرنسا تونس استقلالها •

مراكش : من حرب الريف الى عودة محمد الخامس (٦)

ان تاريخ الحركة الوطنية المراكشية يقدم بضع خصائص مميزة بالنسبة لتاريخ الحركة في البلدين الاخرين •

---

(٦) ف • مونتاي ، مراكش ، بتيت بلانيت ، لوسوي ، ١٩٦٢ • ج • لاكوتور ، خمسة رجال وفرنسا ، المرجع ذاته •

لم يكن احتلال مراكش عملية سهلة ، وهو ما يتشابه فيه مع احتلال الجزائر ، بينما يختلف عن احتلال تونس : فبين عامي ١٩٠٧ و ١٩٣٥ ارتفعت خسائر الفرنسيين في مراكش الى ٢٧ الف قتيل و ١٥ الف جريح ٠٠ لم تكن قد مضت تسع سنوات من عمر نظام الحماية حتى قامت انتفاضة فلاحية واسعة تهز اسسه : ففي عام ١٩٢١ ، كانت قبائل البربر ، في أنوال ، بالريف الاسباني ، تسحق، بقيادة عبد الكريم ، القوات الاسبانية ٠ ولم يستطع المستعمرون هزيمة الانتفاضة الا عام ١٩٢٦ ، بعد أن هددت فاس ، حيث كان يحلم عبد الكريم بأن ينادى به سلطانا ، وذلك تحت الضربات المشتركة لجيش فرنسي مؤلف من ٧٢٥ الف رجل وجيش اسباني من مئة الف ٠ ان ذكرى هذا الكفاح المسلح الفلاحي ، بقيادة زعيم تقليدي ، لكن شعبي ومستنير ، من أجل الاستقلال الوطني وفي الوقت ذاته من أجل تحديث المغرب ، قد طبعت بقربها الحركة الوطنية المعاصرة ٠

تكمن الخاصية الثانية في ان الحركة الوطنية الحديثة المدينية ، التي ظهرت بشائرها للمرة الاولى عام ١٩٣٤ ، قد اصطفت، تماما كسابقتها الريفية ، خلف النخب التقليدية في البلاد التي اضطلعت بقيادتها غير المجادل فيها حتى الاستقلال ٠ ان عملية القطع لم تحصل الا بعد الاستقلال ٠ لا ريب ان هذا هو النتيجة المركبة لقرب نظام الحماية وللتأثير الاعظم في مراكش الذي مارسته الارستقراطية العقارية الكبرى ـ وقد دعمها الاستعمار في كل حال٠ يبقى ان هذه المجموعة الخاصة من الظروف وجهت الحركة نحو قومية « خالصة » ، أي خالية ، لا فقط من مطالب اجتماعية ، بل كذلك من مطالب تتعلق بالمؤسسات الديمقراطية ، كما الحال في تونس ٠

في الواقع ان أولى مطالبات الحركة الوطنية كانت ، هنا كما

في الامكنة الاخرى ، مطالبات على قدر من الحياء · لم تكن لجنة العمل المراكشية تسعى عام ١٩٣٤ وراء اكثر من ترتيب لنظام الحماية · انشقت اللجنة عام ١٩٣٧ الى جناح ملكي ، هو الحزب الوطني ، بقيادة علال الفاسي ، وجناح « برلماني » ، هو الحركة الشعبية بقيادة الوزاني · اذا كانت تونس شهدت انتصار الجناح البرلماني ، فلم يحصل الشيء ذاته في مراكش · ان الحركة « الديمقراطية » ، المفتقرة الى قاعدة اجتماعية متماسكة بقيت ذات تأثير سطحي وانتهت الى فقدان طابعها الخاص · عام ١٩٤٣ ، بعد المقابلة التي تمت في عرفه Arrfa بين السلطان وروز فلت ، تأسس حزب الاستقلال ، ذو الاسم المعبر ، الذي اجتذب حول السلطان وعلال الفاسي واحمد بلفريج اناسا من أصول اكثر تواضعا بكثير من مثل مهدي بن بركة وعبد الرحمن بن عبيد · ان الحزب الديمقراطي للاستقلال الذي أسسه الوزاني وبن جلون عام ١٩٤٦ ، والذي تحول الى الحزب الديمقراطي الدستوري عام ١٩٥٦ لم يستقطب في يوم من الايام العدد ذاته من الانصار وانتهى الى ان يصير واحدا من القوى المعتدلة ، لا بل عن يمين حزب الاستقلال ·

ان الحزب الاخير بدأ ، منذ عام ١٩٤٤ ، يطالب في بيان مدو باستقلال مراكش ، تشجعه على ذلك نتائج مؤتمر عرفه والوعود الاميركية · ففي خطاب برنامجي القاه السلطان محمد الخامس في طنجة عام ١٩٤٧ ، تبنى السلطان مطلب الاستقلال · لقد خلف سيدي محمد بن يوسف ، المولود عام ١٩١٠ ، والده مولاي يوسف في عام ١٩٢٧ · بعد فترة وصاية قصيرة ما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٠ بدأ يمارس بنفسه وظائف السلطان · ان خطاب طنجة ، والتقارب الفرنسي ـ الاميركي الذي تلا اخراج الحزب الشيوعي الفرنسي من التحالف الحكومي في باريس ، أعطيا الاشارة لبدء القمع · هكذا

فشلت مفاوضات السلطان في باريس عام ١٩٥٠ ، مع ان الملك كان مستعدا للقبول بحدود لاستقلال بلاده ولجعلها دولة عميلة لفرنسا ٠ رفعت القضية المراكشية عام ١٩٥١ الى الامم المتحدة ، وجرى حل حزب الاستقلال ، وخلع السلطان في آب ـ اغسطس من عام ١٩٥٢، ثم نفي واستبدل بسيدي محمد بن عرفه ، وكان عجوزا مطيعا ٠

لقد علقت سلطات نظام الحماية الكثير من الامال على القبائل البربرية لدعم الاستعمار الفرنسي٠ منذ عام ١٩٣٠ فرض العسكريون على البلاد « الظهير (*) البربري » الذي أنشأ في المنطقة البربرية محاكم عرفية مكلفة ببعث الحق البربري القديم وباخراج المحاكم غير العربية من دائرة التأثير المتعاظم للحق الاسلامي ٠ كانت تلك محاولة ضالة ، تنطلق من تفسير تبسيطي لتاريخ مراكش المتصور كتاريخ صراع دائم بين « العرقين » العربي والبربري ٠ لم يتم التعلم من انتفاضة الريف ٠ كانت السياسة الفرنسية في المنطقة البربرية تقوم على تحويل زعماء القبائل التقليديةالى اقطاعيين كبار، ملاكين لا تيفو نديين ٠ ولقد اكتسب نظام الحماية هذا الدعم غير المشروط لمجموعة من الشخصيات كان في طليعتهم باشا مراكش . الغلاوي Le Glaoui

اتخذ النضال الوطني اذاك اشكالا متنوعة : تظاهرات سياسية في المدن ، محاولة اغتيال بن عرفه عام ١٩٥٣ ، تكوين مجموعات عمل سرية ـ من مثل **المنظمة الاستقلالية السرية ، والهلال الاسود،** الى يسارها ، الخ ٠ الذي تجذر بسرعة اكبر تحت التأثير المزدوج للتدخل في حركة الطبقة العاملة والفلاحين ٠ ان الطبقة العاملة المغربية ، المخرومة من الحق النقابي ، الاكثر بدائية ، والاكثر حداثة وتركزا من الطبقة العاملة في البلدين الاخرين ، تكشفت اكثر

---

*) الظهير : هو مرسوم سلطاني في المغرب (م) ٠

تسيسا وجذرية · لما كان الحزب الشيوعي المراكشي ، غير الشرعي، المتشكل في تلك الفترة بقيادة علي يعته ، يظهر بمظهر « الاعتدال » اذ يقوم بالتذكير من دون انقطاع ، تحت تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي ، بالمطامع الاميركية في مراكش ، فان التكتل اليساري في حزب الاستقلال ذا الاصول البورجوازية الصغيرة ، هو الذي اضطلع بقيادة الطبقة العاملة · ان تدخل المجتمع الريفي كان من عمل جيش التحرير الذي تشكل في الريف والاطلس الاوسط بين القبائل البربرية التي كانت ملحمة عبد الكريم ما تزال حية في ذاكرتها · لقد دفع ابتداء حرب الغوار ، عام ١٩٥٤ ، فرنسا الى اعادة تحريك المفاوضات مع محمد بن يوسف الذي استقبل استقبال الأبطال لدى عودته في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٥٥ ، بعد ان وافقت فرنسا على مبدأ الاستقلال · ان حكومة ائتلاف من حزب الاستقلال والحزب الديمقراطي للاستقلال ، برئاسة سي بقاعي ، تفاوضت من أجل الاستقلال الذي تم اعلانه في ٢ اذار ـ مارس ١٩٥٦ · بعد ٤٤ عاما من الحماية ، كانت مراكش قد تحولت كليا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان ظروف تاريخها جعلتها تستعيد استقلالها دون ان يتم اقل تحديث في مؤسساتها · كانت مراكش ما تزال عام ١٩٥٦ في ظل ملكية مطلقة : العديد من المشكلات كان ما يزال ينتظر الحل ·

الجزء الثاني

ازمـــة الاستعمار
ونزع الاستعمار

الفصل الرابع

الجزائر

من الانتفاضة الفلاحية
الى الاشتراكية الوطنية

اولا : تطور الاقتصاد الجزائري من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٤

ان العقد الاول الذي تلا مباشرة الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ـ ١٩٥٤) مطبوع بنسب نمو مرتفعة بالنسبة لفترة ١٩٣٠ ـ ١٩٤٥ ، عائدة على وجه الخصوص الى اعادة تنشـيط الانتاج الزراعـي واستخراج المعادن اللذيـن تأثرا كثيرا بالحـرب ، والى متابعـة سيرورة تصنيع انطلقت أثناء الحرب ، والى اطلاق أعمال بنيـة تحتية مهمة في اطار خطط التنمية الفرنسية . كانت النسب السنوية لنمو الزراعة والصناعة بين عـامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤ بمقدار ١٠ ٪ بالنسبة للاولى ، ومـا بين ٨ و ٩ ٪ بالنسبة للثانيـة . تضاعـف مستوى التثميرات في البنية التحتية ثلاث مرات ونصفا بالقيمـة الحقيقية نسبة الى ما قبل الحرب . لذا فانه اذا كانت نسبة نمـو الناتج الداخلي غير الصافي جد ضعيفة في ما يخص مجمل فتـرة ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥ ـ بمقدار ٨ر١ بالمئة سنويا ـ فقد كـانت تتراوح بين ٥ر٣ و ٤ بالمئة هي الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ .

حوالى عام ١٩٥٠ استعادت الصادرات مستواها العادي ، ثم تنامت بالتوازي مع نمو الانتاج ، مع الاخذ بالحسبان سنـوات

« الاستدراك » ، نحصل على نسب نمو مرتفعة تتراوح بين ٩ و١٠٪ سنويا بالنسبة لحجم الصادرات من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٤ ، أما الواردات فقد تضاعفت تقريبا بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٥٥ ،بسبب التنامي السريع للتثميرات ، وبفعل النفقات الأدارية والتموين ، بينما بقيت الصادرات عند المؤشر ١٣٠ ٠

ما أن مرت سنوات « الاستدراك » (١٩٤٧ ـ ١٩٥٠) حتى صارت نسبة النمو في السنوات الاخيرة التي سبقت حرب الجزائر (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) بمقدار ١ر٣٪ سنويا ٠ باعتبار النمو الديمغرافي الشديد (٢ر٢ بالمئة) ، لا تترك هذه النسبة الكثير من أجل تحسين مستوى المعيشة : كانت الفجوة بين المتروبول والمستعمرة تتعمق ٠

بالمقابل ، كانت نسبة التراكم مرتفعة جدا ٠ فقد بلغت ٢٩ بالمئة في الفترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٤ ٠ معنى ذلك معامل Coefficient رأسمال مرتفع بصورة استثنائية اذ يبلغ ٤ر٩ ٠ كانت الفعالية الهامشية للتثميرات من أضعف الفعاليات التي يمكن مصادفتها في التاريخ ، من دون ادنى شك ٠ يظهر ذلك الى أي حد يمكن لتثميرات في البنية التحتية ان لا تؤدي ، ضمن ظروف التخلف ، الا لتأثيرات هزيلة على النمو ٠ لا ريب ان ذلك عائد الى الاسباب التي تفعل ضمن الاتجاه ذاته في بلدان المغرب الاخرى ، لكن تفعل ، هنا ، بقوة اكبر بكثير : الكثير من التثميرات في البنية التحتية التي ليست على مستوى البلاد (« الجزائر ، هي فرنسا ») وبنى اجتماعية جد متفاوتة (لا سيما بفعل التفرع الثنائي بين جزائريين واوروبيين) تكبح التأثيرات المستتبعة تثميرات ٠

ثانيا : الحرب وتطور الاقتصاد الجزائري من عام ١٩٥٤ الى عام ١٩٦٢ ٠

في الظاهر ، لا يبدو ان حرب الجزائر خففت من سرعة

النمو في سنوات ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ • في الواقع ان البنى قد قلبها رأسا على عقب التأثير المركب للحرب ولتطور القطاع النفطي (تثميرات ضخمة من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٦١ . ثم صادرات بدءا بعام ١٩٥٩) ، واخيرا . انطلاقا من عام ١٩٥٩ ، تثميرات « خطة قسنطينة » •

١ ـ تطور القطاع النفطي

طبعت فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦١ تثميرات ضخمة جدا في مجال البحث عن النفط والغاز الصحراويين واستثمارهما ، لم تعط كامل نتائجها الا بعد الاستقلال ، ابتداء بعام ١٩٦٣ ، حين تخطت صادرات النفط ٢٥ مليون طن •

ابان مرحلة الانشاآت ، ومن أصل ٦٦٨ مليارا من النفقات التجهيزية (تنقيبات ، أنابيب ، انشاءات متعلقة بالتنقيب) ، أنفق ٢٩٥ مليارا محليا (شراء منتجات محلية : ١٦٠ مليارا ، اجور موزعة محليا : ١٣٥ مليارا) ، والباقي منتجات مستوردة (١٥٣ مليارا ، أو معاد تصديرها لتمويل انفاقات خارجية (٢٢٠ مليارا) • هكذا اذا ادى التجهيز النفطي ، بالتأكيد ، الى تأثيرات محثة Induits مهمة على الاقتصاد الجزائري نشط بواسطتها بعض القطاعات ، اما مباشرة عن طريق الطلب على منتجات قام هو بتحريكه أو بصورة غير مباشرة ، عن طريق كتلة المداخيل التي تسمح بتوزيعها •

بالمقابل ، فان هذه الاثار المحثة أكثر انخفاضا بكثير في فترة السير العادي للعمل • هكذا نجد انه بالنسبة لصادرات اجمالية مقدارها ٦٣٥ مليارا بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣ ، بلغت النفقات المحلية ١٤٨ مليارا وحسب ، من بينها ٥٠ مليارا من الاستهلاكات الوسيطة لمنتجات محلية ، و ٨٨ مليارا من الضرائب والاتاوات ، و ١٠ مليارات كأجور محلية • تشكل النفقات الاخرى تسربات

Fuites بالنسبة للجزائر : ٥٠ مليارا من الاستهلاكات الوسيطة لمنتجات مستوردة و ٤٣٨ مليارا من المداخيل المصدرة غير الصافية ٠

ان معنى الدفق الصافي للرساميل ينقلب سريعا : كان منذ عام ١٩٦١ سلبيا بالنسبة للجزائر وخلال ثلاث سنوات من الاستثمار ، ألغى جزر الدخول غير الصافية المصدرة المد السابق للرساميل القادمة لتمويل تجهيز القطاع النفطي ٠

٢ ـ تنفيذ خطة قسنطينه (١٩٥٩ ـ ١٩٦٢) ٠

انطلاقا من عام ١٩٥٩ ، مارس عنصر ثالث تاثيره على تطور البلاد الاقتصادي ، أنه الخطة الخمسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي (١٩٥٩ـ ٦٤) المسماة خطة قسنطينه ٠ جرى وقف تنفيذها في أواسط سنتها الرابعة ، بحلول استقلال الجزائر (تموز / يوليو ١٩٦٢) ٠

بدأ التخطيط الاقتصادي في الجزائر خلال الحرب ٠ عام ١٩٥٥ ، ركزت لجنة مالية « منظورات عشرية » ٠

ارتفعت المساعدة الفرنسية الصافية (رصد الميزان التجاري) بصورة تدريجية ،خلال عشر سنوات ، من ١٣٥ مليارا الى ٢٧٠ مليارا (المعدل السنوي ٢٠٠ مليار) ، فيما ارتفعت التثميرات من ٢٧٠ الى ٥٤٠ مليارا (المعدل السنوي ٤٠٠ مليار) ٠ ان نسبة التثمير تماما كما نسبة النمو المأخوذتين بالحسبان (٧٪ سنويا) وصلتا الى حد مثير وجرت مقارنتهما بشكل ايجابي بالنسب في البلدان الشرقية ٠ لم يكن يتعلق الامر باقل من جعل الجزائر تتخطى تاخرها حيال اوروبا في جيل واحد ٠ الا أنه كان ينبغي ان تموّل فرنسا الجهد في هذا السبيل بشكل واسع وسخي ، مما كان ليسمح للاستهلاك الجزائري بالنمو بالسرعة ذاتها التي ينمو بها

الانتاج · يفسر ذلك كيف ان بنية التوازن العام في نهاية فترة العشر سنوات كانت ما تزال على ما كانت عليه في سنة الانطلاق : بقيت التبعية للخارج على القدر ذاته من الاهمية ، لان نمو الجزائر لم يتم تصوره كمركز ذاتيا autocentré ، بل كنمو مقاطعة فقيرة ضمن الكل الاوروبي · كان يقال آنذاك ان الجزائر ستكون آخر مقطورة Wagon لاوروبا ، أي بما يشبه تقريبا جنوبي ايطاليا · لم تكن عقيدة dogme الجزائر فرنسية موضع نزاع ولا مجالا للتفحص الجدي ·

ان تقنقراطيي خطة الجزائر تبنوا الفرضية المتفائلة القائلة بأن التمرد سينطفيء ، وأن المليارات التي كانت فرنسا تبتلعها لاغراض عسكرية ستتحول في مهلة عامين الى دعم اقتصادي فعال للجزائر · كانوا يفكرون باقناع المقاولين الفرنسيين الصغار في الجزائر بالتخلي عن سلوكهم المالتوسي Malthusien والدخول في لعبة « الاقتصاد المتفق عليه » · لقد كان وهما ايضا، من دون شك ، هدف التكوين السريع لبرجوازية اسلامية ، جريئة وديناميكية ، يكون بامكان البرجوازية الفرنسية في الجزائر أن تتشارك معها بصورة وثيقة ، وشبه أخوية · تم في خطة قسنطينه ، بما يدعو للفضول ، تصور آليات تسمح للعناصر الاكثر ذكاء ونشاطا – لا سيما لدى القبايل – بالارتفاع تدريجيا من الحرف النسيجية الى المؤسسة الصغيرة ، معيدة هكذا تاريخ قرن تاسع عشر فرنسي ممثلن Idéalisé بحد ذاته وجد مبتعد غالبا عن الواقع ، دون الخشية من أن تتولى الظروف الموضوعية، لا سيما عقيدة dogme رفض الحماية الجمركية التي كان الدمج الفرنسي – الاوروبي للجزائر يستتبعها ، احباط كل تلك الآمال · ثمة في النهاية وهم اخير هو ذلك المتعلق بتوزيع « عادل » لارباح التقدم الاقتصادي ، تلك الارباح التي لم تعد حتى

ذلك الحين ، وفقا لقوانين حركتها الخاصة بها ، بالفائدة الا على الاستعمار الاوروبي على وجه الحصر ·

ان ما تبع ذلك من احداث أعطى البرهان على درجة اللاواقعية التي كانت تطبع جو مكاتب الخطة · ومع ذلك ، فان التكنوقراطيين كانوا يتابعون دراساتهم ، مصمين آذانهم عن هتافات الجزائر فرنسية ، ثم منظمة الجيش السري (O. A. S)، تماما كما عن انفجارات « الارهاب الاسلامي » ·

كوليد اخير لسيرورة الاعداد تلك الاكثر فالاكثر دقة ، تم الاعلان عن الخطة الخمسية (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤) المسماة خطة قسنطينة ، بلسان الجنرال ديغول ، في تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٨ · كان يتعلق الامر بأول جزء من تنفيذ « المنظورات العشرية » · مع قيام الجمهورية الخامسة ، بدا كما لو ان تقنقراطيي الجزائر انتصروا أخيرا على المقاومات السياسية المالتوسية للـ « أقدام السوداء » (*) ، كما بدا حلم تطوير متسارع للجزائر في الاطار الفرنسي ـ الاوروبي ، يصفي في الوقت ذاته الانتفاضة و « الاستعمار القديم » ، كما لو كان في متناول اليدين· كانت خطة قسنطينه ترمي في الوقت ذاته لايقاظ الارياف التقليدية (« انبعاث البلاد ») وتصنيع الجزائر (« توسيع الجزائر الحديثة ») · لكن عند الانتقال الى التنفيذ ، تحول ذلك الى مجرد كاريكاتور ، كما الحال مع العديد من الامور في الجزائر في ذلك الحين · ان « انبعاث البلاد « renaissance du bled والأصلاح الزراعي الصغير (الذي تناول ٢٥٠ الف هكتار فلم يكن ليتصدى للمشكلة الاساسية المتمثلة ب ٧ر٢ مليون هكتار من

(*) أو pieds noirs ، وهو تعبير استخدام للاشارة الى اوروبيي الجزائر (م) ·

اراضي الاستعمار) اللذين نفذهما الجيش ، اصبحا « عملية اعادة التجميع » ، وهي احدى العمليات الاكثــر كلفة ، التـــي أملتها اهتمامات اكثر استراتيجية منها اقتصادية ، وقد كانت نتيجتهـــا الرئيسية « تشريد » مئـــات الآلاف مــــن الريفيين وانحطاط عميق للزراعة · لم تحدث معجزة التصنيع ، اذ كانت الرساميل الفرنسية في الحاضرة تخشى المستقبل · كانـــت نفقات البنيـــة التحتيـة تتواصل في ذلك الحين على الوتيرة المتوقعة ، بينما كانـــت تضيق قاعدة الاقتصاد المادية · كانت الحرب تتواصل ايضا ، فيما تنتظر على الدوام « ربع ساعتها الاخير » · في خاتمة الحركة ، عـــام ١٩٦١ ـ ٦٢ ، كانت انعدامات التوازن اكثر حدة مما في أي وقـت مضى : لقد تغلب الواقع السياسي على خطط التكنوقراطيين ·

٣ ـ موازنة أزمة نهاية الاستعمار

فوق الاتجاهات العميقة لحركة الاقتصاد الجزائري التـــي تطبع الفترة التي سبقت الحرب مباشرة (ركود الزراعة ، متابعـة حركة تصنيع ، تثميرات ضخمة في البنية التحتية) ، تراكمت بين عامي ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ آثـار الحرب (نفقـات ادارية ونمو "محث" لنشاطات طفيلية غالبا : نقـــل ، تجـــارة ، خدمـــات اصلاحات الية ، الخ ·) ، والتطـور النفطي وخطـة قسنطينـه (قفزة جديدة الى الامام للتثميرات بدءا من عام ١٩٦٠) · تتكلم المؤشرات علـــى نفسها وتبين كيف فعلت كل تلك الآثار فعلها بيـــن عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٧ ، ثم تكتسب غالبا طابعا اكثر احتداما من عام ١٩٥٧ الى عام ١٩٦١ · ان نمو نفقات الحـــرب ، والتثميرات النفطية وذات العلاقة بالبنية التحتية ، وتطور بعض القطاعات الذي أدت اليـــه النفقات العسكرية ، كل ذلك كان وراء نمو خارق للواردات · ان الطابع الطفيلي لهذا النموذج من النمو قد فضحه تطور الاستهـلاك

الخاص المدني ، الذي ارتفع من ٤٥٠ مليارا عام ١٩٥٤ الى ٥٢٠ عام ١٩٦١ ، وهو ما يمثل ، اذا حسبنا النمو الديمغرافي وتطـور الأسعار ، انخفاضا مقداره ٢٥٪ · يصوّر الجدول رقم ١ هـــذا التطور ·

الجدول ١ ـ تطور الاقتصاد الجزائـري بين عامـــي ١٩٥٤ و١٩٦١ ·

	١٩٥٤	١٩٦١	مؤشرات
	(بالمليارات	الجارية)	١٩٦١ ـ ١٩٥٤
الناتج الداخلي غير الصافي :			
النفط	٥	٢٠١	٤٠٠٠
الانفاقات العسكرية	١٤	٢٢٠	١٥٧٠
نشاطات اخرى	٦٥٩	١١٤٧	١٧٦
+ واردات :			
القطاع النفطي	٢	٤٠	٢٠٠٠
واردات اخرى	٢٢٣	٤٦٨	٢١٠
ـ صادرات :			
نفط	صفر	١٥١	—
صادرات اخرى	١٥٦	١٨٢	١١٧
أموال جاهزة	٧٤٧	١٧٤٣	—
استهلاك خاص :			
مدني	٤٥٠	٥٢٠	١١٥
عسكري	١١	١٤٧	١٣٣٠
استهلاك عام :	١١٤	٦١٢	٥٢٨
تثميرات ثابتة :			
نفط	١٠	١٢١	١٢١٠
قطاعات اخرى	١٤٩	٣٣٣	٢٢٣
مخزونـــات :	١٣	pm	—

في الواقع ان اعوجاجات ضخمة ظهرت ونمت في اطـــار

هذا التطور الذي لا تعطي الأرقام عنه ابدا الا فكرة جزئية جدا · ان الظاهرة المترتب عليها الكثير من النتائج على المدى الطويل ، والتي سوف تضغط على الكفة السلبية من الميزان في الجزائر المستقلة ، هي « اقتلاع » مئات الآلاف من الفلاحين · ان «تجميع» القرى الذي تم تدشينه عام ١٩٥٧ ، والمعد لتحطيم شبكات دعم ج·ت·ج (جبهة التحرير الجزائرية) اقتلع جزءا كبيرا من الفلاحين من أرضهم وتقاليدهم ، دون ان يقدم لهم نمط حياة جديدا ، مع الاخذ بالحسبان للمحيط الذي جرت فيه العملية · أصبحت قرى التجميع انواعا من معسكرات الاعتقال ، وتحول سكانها الى مشردين ، بينما اختفت تقريبا نشاطات الانتاج المعتادة · فضل ربع مليون من البؤساء ان يهربوا من البلاد ، حين امكن لهم ذلك ، وقد استقبلتهم مخيمات أقيمت لهم في تونس ومراكش · ان هبوط الانتاج الزراعي ومستوى المعيشة كان مأساويا حقا بالنسبة لمئات الآلاف من العائلات · معظم تلك العائلات لم تعد بعد الأستقلال الى قراها المهدمة ، بل مضت لتقيم في المدن بعد هجرة الاوروبيين · بالمقابل ، فان بعض الفئات ، لا سيما المدينية منها ، المسلمة احيانا ، لكن الاوروبية أغلب الاحيان ، قد استفادت من النشاط المكثف لبعض القطاعات المرتبطة مباشرة بالنفقات العسكرية وبتثميرات خطة قسنطينه ، وزادت مداخيلها بنسب محسوسة ·

لقد إرتفعت النفقات الادارية العادية من ١١٤ مليارا عام ١٩٥٤ (١٩٪ من الانتاج) الى ٦١٢ في عام ١٩٦١ (٥٢٪ من الانتاج) · طبعا ، نجمت تلك الزيادة الضخمة بصورة شبه كلية عن النفقات العسكرية ، التي ارتفعت من ٢١ مليارا عام ١٩٥٤ الى ٤٢٠ مليارا عام ١٩٦١ ، بينما بقيت النفقات المدنية للعمل

بالمعنى الدقيق للكلمة بحدود ١٦ ـ ١٧٪ من الانتاج (وهي نسبة بنيوية تميز الجزائر حوالى عـام ١٩٥٥) ٠ ان التثميرات الثابتة غير الصافية قد ارتفعت من ١٥٩ مليارا عام ١٩٥٤ (٢٧٪ من الانتاج) الى ٤٦٤ عام ١٩٦١ (٣٩٪ من الانتاج) ، منهـا ٢٠٠ لاشغال البنية التحتية (مقابل ٢٨ عام ١٩٥٤) ٠ لقد تناقضت التثميرات الانتاجية خارج قطاع النفط ، بصـورة شديدة ، اذا اخذنا بالاعتبار القيمة الفعلية : لا شك بين ٥٠ و ٦٠٪ ، وهو ما يتوافق حتى مع بداية الغاء التثميـر ٠ ان الزيـادة الاجمالية للتثميرات عائدة اذا بصورة كلية الى النفط والاشغال العامة في البنية التحتية ٠

تلك كانت المحركات الاساسية الثلاثة للتطور الفعلي بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٦١ : النفقات العسكرية ، ونفقات القطاع النفطي والنفقات العامة للبنية التحتية ٠ ان الامر هو هكذا أبعد ما يكون عن توقعـات خطة قسنطينه : عـام ١٩٦١ ، لـم يكن السلام قد عاد الى الجزائر ، ولم تكن قد بدأت حركة التصنيع التي توقعتهـا الخطة ٠ على العكس من ذلـك ، فقد بدأت ترتسم موجة الغاء للتثمير ٠ جرى عام ١٩٦١ تصدير اكثر من ٨٥٪ من الادخار ، بمقابل ٢٦٪ عام ١٩٥٤ ٠ ان تمويل فرنسا للنفقـات الضخمة غير المنتجة مثل صـادرات النفط سمحت لهـروب الرساميل الجماعية هذا ان يحدث دون صعوبة في اطار التنظيم المالي للمنطقة الحرة ٠ ليس ثمة اذا من امكانية للمقارنة بين التطور الفعلي لسنوات ١٩٥٤ ـ ٦٢ والتطور الذي توقعتـه مشاريع فِرق équipes خطة الجزائر ٠

ثالثا : الزعزعة الفظة للبنى الجزائرية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣) والتطور الحديث للجزائر المستقلة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) ٠

حازت الجزائر على استقلالها ضمن ظروف استثنائية فـي

افريقيا : حرب طويلة ومدمرة (خسارة عسكرية ومدنية مهمة ، اقتلاع الجماهير الريفية ، الهجرة ، هبوط الانتاج الزراعي ، الخ ٠) ، ثم هجرة فظة للمعمرين (في خلال ستة اشهر ، ما يقارب اربعة اخماس الاوروبيين ، اي اكثر من ٨٠٠ ألف شخص ، من بينهم كل الكادرات التقنية تقريبا في البلاد) ، الخ ٠ ولقد بلغ انخفاض الانتاج ، بالقيمة الحقيقية ، في عام ١٩٦٢، بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٦٠ ، ما يناهز الـ ٣٥ ٪ ٠ فيما كان حصاد ١٩٥٩ رديئا جدا ، في مجال انتاج الحبوب (٥ر١٧ مليون كنتال) وذلك لاسباب مناخية وفي الوقت ذاته سياسية (نتائج « عمليات التجميع ») ، فان مواسم عام ١٩٦٢ (٢٢ مليون كنتال) وخصوصا عام ١٩٦٣ (٩ر٢٥ مليون كنتال) كانت جيدة بشكل خاص ، وذلك لاسباب مناخية ، كما لاخرى تتعلق بنجاح حملة الحراثات التي اضطلعت بها الدولة في خريف عام ١٩٦٢ ٠ بالمقابل ، ورغم ظروف مناخية جيدة ، فان موسم النبيذ تأثر كثيرا من الرحيل الفظ للعمال المتخصصين الاوروبيين ٠ ان تدهور انتاج الكروم ، الذي فاقمة اختلال الدارات Citcuits التجارية ، قد انتهى بانخفاض الانتاج بمقدار الثلث تقريبا : من ٤ر١٨ الى ٦ر١٢ مليون هكتوليتر عام ١٩٦٣ ٠ بلغ انخفاض الانتاج حدا كبيرا ايضا على مستوى الخضار الطازجة (انخفاض بمقدار ٢٥٪) والزراعات الصناعية (انخفاض بمقدار الثلثين) ، بينما بدا ان زراعة الحمضيات لم تتأثر ، بالمقابل ، بالاختلال الذي تلا رحيل المعمرين الفظ ، حيث ان النمو وصل الى ٩٪ بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٣ ٠ أما قطعان الضأن فانخفض عددها بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٦٣ نسبة الى عام ١٩٥٩ ٠ وانخفض انتاج صناعات التحويل ، على اساس الاسعار الجارية ، من ١٥٢ مليارا عام ١٩٥٩ الى ١٢١ عام ١٩٦٣ ٠ بالمقابل ، لم يؤثر في الانتاج المنجمي والنفطي حصول

الجزائر على الاستقلال : من حيث الحجم ، كان انتاج معدن الحديد وانواع الفوسفات وفقا للمؤشر ٩٧ عام ١٩٦٣ . اذا اعتبرنا الاساس ١٠٠ عام ١٩٥٩ ٠ ان الانحطاط المنتظم لانتاج الفوسفات سابق للاستقلال وناجم عن نفاذ الاحتياطي ٠ اما انتاج النفط والغاز ، فقد تطور بوتيرة سريعة جدا خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ٦٤ ٠ لقد كان انتاج الكهرباء والماء ، من حيث الحجم ، في عام ١٩٦٣ ، عند المؤشر ٨٨ (الاساس ١٠٠ عام ١٩٥٩)٠ان نشاط البناء والاشغال العامة وثيق الصلة بحجم التثميرات ٠ لقد انخفضت هذه بصورة فظة بعد الاستقلال ، الذي وضع حدا لتنفيذ التثميرات العامة في البنية التحتية التي توقعتها خطة قسنطينه . وهبطت من ٣٦٦ مليارا عام١٩٥٩ (منها ١٤٢ بالنسبة للنفط) الى ٨٣ عام ١٩٦٣ (منها ١٥ بالنسبة للنفط) ٠ كان نشاط النقل عام ١٩٦٣ عند المؤشر ٧٧ ، والخدمات عند المؤشر ٥١ ، وذلك على اساس ١٠٠ لعام ١٩٥٩ ٠ ان القيمة التي اضافتها التجارة انخفضت من ٢٨٥ مليارا عام ١٩٥٩ الى ١٩٥ عام ١٩٦٣ ٠

كان انخفاض التثميرات اكثر فظاظة اذا من انخفاض الانتاج : من ٤٦٤ مليارا عام ١٩٦١ وصلت الى ٨٤ مليارا عام ١٩٦٣ ، بالاسعار الجارية ، بما فيها النفط ، وقد انخفضت من ٣٢٣ الى ٦٩ مليارا في الفترة ذاتها ، مع استبعاد النفط ٠ كان مقدار التثميرات غير الصافية (٨٤ مليارا) عام ١٩٦٣ ادنى من مقدار الاهتلاكات amortissements وحدها (١١٢ مليارا) ٠ انخفضت حصة التثمير غير الصافي من ٣٠٪ من الانتاج عام ١٩٥٩ الى ٩٪ عام ١٩٦٣ ٠

ان الانفاقات العامة لعمل الدولة الجزائرية والاقضية والمحافظات ، قد ارتفعت عام ١٩٦٣ الى ٢٨٢ مليار فرنك قديم

(عشرات ملايين الدينارات الجديدة) ، امـا نفقـــات الجيش الفرنسي فبلغت ٦٤ مليارا ، ونفقات العون التقني الخارجي ٤٢ مليارا ، فيما بلغت نفقات السفارات والاجهزة الاجنبية الاخـرى ٢٥ مليارا • وصلت الايرادات المالية الى ٢٣٧ مليارا من بينهـا ٣٠ قدمها القطاع النفطي (ضرائب ومتوجبات) • كان العجـــز الجاري للادارات الجزائرية اذا بمقدار ٢٨ مليارا • أما نفقـات موازنة التجهيز التي تم تنفيذها فعليا عام ١٩٦٣ فقد ارتفعت الى ٤٤ مليارا ، بينما بلغت المســاعدة الخارجـــية (التي تلقاها الصندوق الجزائري للتطويـــر (ص•ج•ت) لهـــذه الغاية ٥٦ مليارا ، واستخدمت الخزينة الرصيد البالغ ١٢ مليارا لتغطيـــة النفقات العادية • ان النفقات الادارية – مع استثناء نفقـــات الجيش الفرنسي والسفارات ، وحساب المساعدة التقنية – قـــد بلغت ٣١٢ مليارا ، أو ما نسبته ٣٣٪ من الانتاج الداخلي غيـــر الصافي ، ويمثل ذلك دون شك نسبة مئوية مهمة جدا • طبعا لـم تكن الايرادات الضريبية وغير الضريبية لتغطي تلك النفقـــات : ان الايرادات غير تلك المحتسبة من النفط تمثل ٢٠٧ مليارات ، أو ٢٧٪ من الانتاج ، مع استثناء النفط ، وهي نسبة مئوية قصـــوى لا يمكن تخطيها على الارجح • رغم اسهام الايرادات النفطية فان العجز العام بقي خطيرا جدا ، بمقدار /٧٥/ مليارا ، او ٢٤٪ من النفقات الادارية الجارية • نجم عن ذلك ان المداخيل التي وزعتها الادارة عام ١٩٦٣ على العائلات بلغت ٢٣٧ مليارا (٣٢٪ مـــن المداخيل الموزعة) مقابل ٥٩٤ مليارا فقط بالنسبة للمداخيل التي وزعها الاقتصاد الانتاجي • اضيف الى هـــذه النفقات العادية مساهمات للخزينة في الاقتصاد (٣٦ مليارا)، علـى اساس إن هذه قد حلت محل المصاريف العاجزة عن الوفاء •

مع ذلك فان تمويل عمليات الخزينة ، رغم أهميته ، لم يكن

ذا طبيعة تضخيمية ، بفضل المساعدة الخارجية الضخمة التـــي حصلت عليها الجزائر عام ١٩٦٢ : وتقدر بـ ١٤٥ مليارا ، أو ما يقارب ١٦٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي ، وقد خصص منها ثلثاها تقريبا للعمل الجاري · ضمن هذه الظروف ، فان اعانات السوق المالي للخزينة،كانت في النهاية جد متواضعة (١٠مليارات)· ان الدعم الخارجي لم يغط فقط كليا نفقات التجهيز والعجز الجاري، بل سمح كذلك بتغطية ٧٢٪ من اعانات الخزينة للاقتصـــاد (٢٦ مليارا على ٣٦) ، التي كانت تمولها في العادة المصارف ، مـــن موارد السوق المالي ·

ان واقع كون تمويل العجز العام ذا طبيعـة غير تضخيمية ، ربما يفسر الثبات النسبي للاسعار بين عامـــي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ ؛ رغم خلل الواردات التجارية · لا يمكن ان يقال الشيء ذاتــــه بالنسبة لعام ١٩٦٤ · منذ النصف الاول لعام ١٩٦٤ ، اصبح على المصرف المركزي ان يحل محل الدعم الخارجي المصاب بالعجـز ، وقد بدأت سيرورة تضخمية خطيرة ، ربما كانت في اساس ارتفاع الاسعار في صيف عام ١٩٦٤ ·

لقد بلغ تخفيض الواردات الذي تلا تخفيض الانتاج والتثميرات ـ ٤٠ ٪ بالاسعار الجارية ، لان الواردات هبطت من ٥٦٣ مليـارا عام ١٩٥٩ الى ٣٣٦ عام ١٩٦٣ ـ كان اشد من تخفيض الانتاج ، فقد هبطت حصة الواردات في الامـــوال الجاهـــزة الاجماليـــة (انتاج + واردات) من ٣٤ الى ٢٦ ٪ · وقد حدثذلك رغم حفظ النفقات العامة ـ الحاثة للواردات بوضوح ـ عند مستوى عـــال جدا · بالمقابـل انخفضت الصـــادرات غير النفطيـة (من ١٧٢ الى ١٤٥ مليارا بالاسعار المعروفة) بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٣ ·لذا ، مع الأخذ بالحسبان الصادرات النفطية (٨ مليارات عام ١٩٥٩ ، و ٢١٢ عام ١٩٦٣) ، فان وضع الميزان التجاري قد انقلب لصالح

الجزائر ، عام ١٩٥٩ ، وكان ينطـوي على عجـز مقداره ٣٨٣ مليارا • عام ١٩٦٣ حقق فائضا مقداره ٧٦ مليارا • ان الانكماش العميق للواردات والتزايد الشديد لصادرات النفط ، والانكمـاش الخفيف عام ١٩٦٣ للصادرات الاخرى ، بالاضافة الـى المساعدة الخارجية الاساسية والتقديمات المهمة للشغيلة المهاجرين والادارات الخارجية (الجيش الفرنسي والسفارات) تفسر كيف ان تصديرات رساميل ذات شأن امكن تمويلها بسهولة ، وان تكون المتلكـات الخارجية للبنك المركزي قد زادت بمقدار ٢٢ مليارا عام ١٩٦٣ وهو اذن متناقض •

ان الاستهلاك الخاص الكلـي انخفض من ٩٢٨ مليـار متداولا عام ١٩٥٩ الى ٧٤٤ عام ١٩٦٣ • لكن مع الاخذ بالحسبان هجرة الاوروبيين ورحيل العسكريين الذين كان يصل استهلاكهم الـى ٤٩١ مليارا عام ١٩٥٩ ، ورغم زيادة للاسعار بلغت ١٤٪ بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٣ ، فان الاستهلاك الخاص لدى المسلمين قد ازداد • ان مستوى الاستهلاك المتوسط للمسلمين ، بعد ان تناقص كثيـرا مع احتدام الحرب (التجميع ، الخ •) ، قد استقر ، كما يبدو ،مع نهاية الاعمال القتالية • لكن الامر يتعلق هنا برقم « متوسط » ، لا ينطوي في النهاية على الكثير من المعنى،لان مصدرا جديدا لأنعدام المساواة بين الجزائريين قد ظهر فجأة مع حلول كادرات اسلاميـة محل الكادرات الفرنسية القديمة •

أن السنوات التي تلت ـ من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٧ ـ لـم تأت بتغييرات اساسية • تواصل على الارجح هبوط الانتاج عـام ١٩٦٤ ، واستقر عام ١٩٦٥ ، فيما بدأ مرحلة ازدهار بطيء ، منذ ذلك الحين ، واكب في افضل الحالات النمو الديمغرافي • يبدو ان انتاج الحبوب قد استقر مع ان من الصعب قول ذلك بالنسبة لفترة جد قصيرة ، والامر ذاته يقال بالنسبة للخمر أيضا مع ان الجزائر

لقيت مذ ذاك صعوبات في تسويق انتاجهـــا في فرنسا · الا ان قطعان الضأن قد أعيد تكوينها وبدا تطور الزراعات الغنية أكيدا · بدأ نوع من الازدهار الصناعي عام ١٩٦٥ وقد كان للشروع بالعديد من المشاريع الصناعية والتي كانت توقعتها خطة قسنطينه ـ مجمع فولاذ عنابه (٤٠٠ الف طن فولاذ) ، بتروكيمياء وأسمدة الجزائر وأرزو Arzeu (٣ ملايين طن من النفـــط المصفى ، ١٫٥ مليار م٣ من الغـــازات المسيلة ، ٢٠٠ مليون م٣ من الغـــاز المعالج في مصنع الاسمدة) والاتحاد الصناعي للنسيج في **تيزي أوزو** (١٠ الاف طن من المنتجـــات النهائية) ـ وموّلتهـــا بلدان مختلفة في الشرق وفي الغرب ، بعض التـــأثيرات الجاذبـــة على النشاط المحلي ·

ان تنفيذ تلك المشاريع الصناعية المختلفة والأزدهار قد انتهيا برفع نسبة التثمير التي كانت تتراوح بيـــن ١٢ و ١٥٪ من الانتـــاج الداخلي غير الصافي · بقيت النفقات العامة عند مستوى مـــرتفع جدا ، مع أنها قد استقرت من حيث الحجم · ان تزايد الصادرات النفطية ، وحجم المساعدة الخارجية وتثبيت الواردات ، قد سمحت ضمن تلك الظروف للجزائر بأن تراكم ، رغم الصعوبات التي كانت تجد نفسها ازاءها ، ممتلكات خارجيـــة مهمة . جرى تحويل قسم منها الى ذهب في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ · وقد تـــواصل مع ذلك ازدياد الاسعار بوتائر متفاوتة · بحيث بلغ عام ١٩٦٤ ـ ٦٥ حـــدا عاليا نسبيا ، بفعل السياسة التضخميـــة التي اعتمدها المصرف المركزي ، الذي هرع لنجدة الخزينة · كانت تلك الفترة الاصعب في حياة الجزائر الجديدة · انطبعت بسقوط بن بلا الذي جرى تحميله مسؤولية الفوضى الماليـــة · مذ ذاك بقي التضخم خفيفـــا ونجـــم ارتفاع الاسعار على وجه الخصوص عن ازدياد الضغط المـــــالي غير المباشر ·

عام ١٩٦٨ ، انهت الادارة الجزائريـــة تركيـــز خطـــة اولـــى

للتطوير الثلاثي (١٩٦٨ ـ ٧٠) ، معدة لتهيئة ظروف الفترة الخمسية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ٠

الاشتراكية الجزائرية وتكوين نخبة وطنية من النموذج الاداري

ان الخاصتين الاساسيتين لعام ١٩٦٣ وللسنوات اللاحقة ، بالمقارنة مع السنوات السابقة ، هما الهبوط الفظ لمستوى النشاط والتزايد النسبي المهم للنفقات العامة ٠ واذا كان مستوى الانتاج قد انخفض بنسب قوية ، فان القطاع الثالث، على وجه الخصوص، الطفيلي الى حد بعيد ، هو الذي عانى من الانخفاض الاشد ٠ اذا اخذنا بالاعتبار الظروف الصعبة بشكل خاص ، والرحيل الفظ لمجمل الكادرات التقنية في البلاد تقريبا ، والخلل الاداري ، الخ ٠ فان خفضا لمستوى الانتاج لا يبدو غير متوقع ولا كارثيا بحد ذاته ٠ في الواقع ان رد فعل الشعب الجزائري اثناء صيف وخريف عام ١٩٦٢ كان رائعا من جوانب عديدة : فحملة الحراثات ، مهما بلغت تكاليفها ، أمنت حصادا جيدا من الحبوب ، وقد شكل ذلك نجاحا عظيما للجزائر الجديدة ٠ ان انكماش النشاط الصناعي لم يكن مثيرا للقلق بحد ذاته ، لانه لم يخلق الأختلال التقني ، وصعوبات النقل ونقص التخزينات في المواد الاولية أعناق اختناق عديدة وحسب ، بل فرضت نفسها كذلك سريعا عودات الى اوضاع سابقة ، بفعل اختفاء سوق تصريف المنتجات الاوروبية ، وطرحت مشكلات تقنية واقتصادية صعبة اضافية ٠ هذا وتدل التجربة التاريخية لبلدان اخرى انه اذا اجتمعت ظروف اجتماعية وسياسية ملائمة ، فليس مستحيلا حينذاك تخطي هذه الصعوبات الانتقالية واعادة تسيير ماكنة اقتصادية معالجة بفظاظة تسييرا طبيعيا في خلال سنوات ٠

في الواقع أن السبب الحقيقي للقلق ناجم عن تطور النفقات العامة ٠ فيما كان الانتاج عام ١٩٦٣ ، بالاسعار المعروفة ، عند

المؤشر ١٦٠ (الاساس ١٠٠ عام ١٩٥٤) ، فان النفقات الجارية لعمل الدولة كانت عند المؤشر ٣٣٠ ، مع استبعاد التحويلات الاجتماعية ، بما فيها معاشات « المجاهدين » القدامى · أن تكون الجزائر ورثت عام ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ جيشا كان بعدده الذي بلغ حوالى ١٢٠ الف رجل واحدا من اقوى الجيوش في افريقيا ، فقد كان ذلك يبدو محتوما · لكن ان يظل ذلك الجيش يكلف المبالغ ذاتها (رواتب مرتفعة نسبيا ، عادات تبذير ، الخ : ربما ٨٠ الى ١٠٠ مليار ، دون حساب التسليح (١) ، أي ١٠٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي) انما يهدد بخفض كبير لامكانات التطوير التطوير الاقتصادي للبلاد · انه لمن المقلق أيضا ، وبالمقدار نفسه ، أن تكلف الخدمات الادارية المدنية في الجزائر عام ١٩٦٣ ، دون حساب معاشات المجاهدين ، حوالي ٢٤٠ مليارا (٢) ، أي ضعفي أكلاف الادارة الفرنسية المدنية لعام ١٩٥٤ ، مع الاخذ بالاعتبار تطور الاسعار · هل تفلت الجزائر من المشكلة المأساوية التي عانت منها القارة الافريقية بمجملها : الاحتفاظ بعد الاستقلال بالنفقات العامة غير المنتجة عند مستوى مرتفع جدا لا بل زيادة تلك النفقات زيادة أساسية بحجة « الادارة الفرعية » ؟

ان التطور المختل والمفرط للنفقات العامة غير المنتجة يؤدي الى ظهور اختلالات خطيرة ، جديدةً ، في توزيع الدخل بين الجزائريين ، تضاف الى ذلك الاختلالات التقليدية الموروثة من الاستعمار · طبعا ، لا يبدو ان الاستهلاك الاجمالي للجزائريين قد نقص ، على الاقل بالنسب الكافية لجعل ذلك بديهيا ، حيث أن هبوط الانتاج قد ترافق برحيل الاوروبيين · الا أنه من الممكن ،

---

(١) ان الرقم الرسمي لهذه النفقات غير معروف ·
(٢) يضاف اليها ٣٠ مليارا من الدعم التقني الاجنبي ·

لا بل المرجح ان تكون ظهرت اختلالات مهمة في توزيع الدخل بين الجزائريين : حلول كوادر جديدة محل المعمرين القدامى ، صعوبات غذائية اقليمية ، بطالة مدينية ، الخ ٠

ان الجدول ٢ يعطي صورة عن البنية الجديدة لتوزيع الدخل، حوالى ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ ٠

الجدول ٢ ــ توزيع الدخل في الجزائر حوالي ١٩٦٣ ــ ٦٤٠

المجتمع المديني (الاسلامي)	العدد (٠٠٠)	متوسط اجور (دينارات)	دخول (بملايين الدينارات)
الاقتصاد :			
عمال	٣٠٠	٣٠٠	٩٠
مستخدمون	١٠٠	٢٥٠	٣٥
حرفيون صغار تجار ، الخ	١٨٠	٣٠٠	٥٥
كادرات	٢٥	٦٠٠	١٥
ادارات :			
مدنية	١٨٠	٦٠٠	١١٠
عسكرية	١٢٠	٦٥٠	٧٠
المجموع :	٩٠٥	٤٠٠	٣٧٥
المجتمع الزراعي			٢٥٥
مصادر اخرى للدخول :			
سكان غير مسلمين			٦٠
ادارات اجنبية			٩٠

تحويلات ادارية :

معاشات المجاهدين	٣٠
مخصصات اخرى	٦٠
شغيلة جزائريون مهاجرون	٥٠
مجموع الدخول الموزعة	٩٢٠

اعمـــال :

ضرائب مباشرة	٢٥
استهلاك	٧٥٠
ادخـار	١٤٥

ان الدخل الموزع الناجم عن الزراعة هو ذاته الذي كان قبل الاستقلال (٢١٠ مليارات بقيمة عام ١٩٥٤ تقريبـــا) ، حيث ان الدخول القديمة لاراضي الاستعمـــار (حوالي ١٠٠ مليـــار) قد استرجعتها الى حـد بعيد لجـــان الادارة التي شكلتهـــا على تلك الاراضي أنوية عمال دائمين قدامى · ان القانون يحدد في الواقع لشغيلة القطاع المدار ذاتيا تعويضات شهرية مضمونة تمتص عمليا كامل دخل المشروع تقريبـــا · الا ان الدخـــل الموزع في الزراعـــة ، المعادل بشكل اجمالي لناتج هذه الزراعة قبل الاستقلال ، قد تناقص بشكل ذريع · ان عجز الزراعة الحديثة قد تحملت عبئه في النهاية الخزينة ، التي مثل جزء مهم من اعانتها (٤٠ مليارا) معـــادل اعانة توازن· هكذا فان الدولة هي التي تحملت في النهاية التعويضات rémunérations الزائدة عن الحد في القطاع المدار ذاتيا ·

أما المداخيل الموزعة في المجتمع المديني ، فقد كانت ، بالقيم المعروفة ، لا تزيد ولا تنقص عما كانت الحال عليه عام ١٩٥٥، حيث ان الجزائريين احتلوا بشكل منظم المراكز الشاغـرة التـي تركها المعمرون (الجدول ٣) ·

الجدول ٣ ـ تطور توزيع الدخل غير المزراعي في الجزائر من ١٩٥٥ الى ١٩٦٢ ٠

	العدد (٠٠٠)	التعويضات المتوسطة (٠٠٠ فرنك قديم)	الدخول الاجمالية (بالمليارات)
١٩٥٥ :			
اوروبيون	٣٠٥	٩٥٠	٢٨٦
مسلمون	٤٦٠	٢٣٠	١٠٦
مجموع	٧٦٥	٥٠٠	٣٩٢
١٩٦٢ :			
مسلمون	٩٠٥	٤٠٠	٢٧٥

لقد تم استبدال العمال الاوروبيين بعدد مقابل (حوالي ٠٠٠ر٩٠ عمل جديد للمسلمين) ، الا ان خفض نشاط الاشغال العامة والبناء حكم بالبطالة على ٥٠ الى ٦٠ الف عامل يدوي ، بحيث ان عدد الوظائف العمالية للمسلمين قد ارتفع من ٢٢٥ الى ٣٠٠ الف فقط ٠ ان معدل التعويض (او الاجر) قد تحسن جدا بفعل بطالة الفئات التي تحصل على ابخس الاجور (عمال البناء اليدويون) وترقية العمال الاكثر تميزا qualifiés والافضل وضعا الذين حلوا محل الاوروبيين في المراكز التي بقيت شاغرة ٠ كذلك فان كل مراكز المستخدمين التي تركها الاوروبيون شاغرة في التجارة والخدمات ، كما ثلثي المراكز التي تركها الحرفيون وصغار التجار ، احتلها جزائريون ٠ هذا ولقد ارتفع عدد المستخدمين المسلمين من ٦٠ الى ١٠٠ الف ، وعدد التجار الصغار والحرفيين من ١٣٠ الى ١٨٠ الفا ٠ وتحسنت التعويضات المتوسطة بفعل الترقيات في قطاع المشاريع الكبرى على مستوى التجارة والخدمات ، كما حصل ايضا في الصناعة والنقل ٠ بخـف

الى تلك الاعداد من العمال والمستخدمين الجدد عشرة الاف كادر جديد (ثلث المراكز التي تركها الاوروبيون شاغرة) . تماما كما بالنسبة لزراعة أراضي الاستعمار القديمة ، اذا كانت المشاريع المدينية ، لا سيما مشاريع القطاع المدار ذاتيا ، قد وزعت مداخيل معادلة لما كانت توزعه قبل الاستقلال ، فان العجز الذي ادى اليه خفض مستوى النشاط قد غطته وسائل مرتجلة : الغاءات للتثميرات désinvestissements وتسليفات للخزينة لصالح املاك مفقودة . في الوقت ذاته جندت المصالح الادارية ما يناهز ١٥٠ر٠٠٠ موظف مدني ، والجيش ١٢٠ر٠٠٠ رجل .

ان المداخيل والتحويلات التي وزعتها الادارة - حوالى ٢٧٠ مليارا - قد اتخذت اذا بمجموعها اتساعا غير منتظر .

اجور ادارية :

موظفون مدينون (١٨٠ر٠٠٠ عمل)	١١٠ مليارات
عسكريون (١٢٠ر٠٠٠ عمل ؟)	٧٠ مليارا

تحويلات :

معاشات المجاهدين	٣٠ مليارا
مخصصات اجتماعية اخرى	٦٠ مليارا
المجموع :	٢٧٠ مليارا

يضاف الى هذه المداخيل والتحويلات التي تتحملها الدولة الاعانات الخفية للقطاع المدار ذاتيا ، التي يمكن تقدير قيمتها ب ٤٠ مليارا ، والمداخيل المستخلصة من الغاءات التثمير التي تمثل قيمتها على الاقل ٤٠ الى ٥٠ مليارا اضافيا .

هكذا اذا فان تحليل الوضع في السنوات الاخيرة يوحي بالاتساع الخارق لظاهرة الاستبدال ، التي تخطت على الارجح كل

التوقعات . حوالي ٤٥٠٫٠٠٠ عمل جديد تم توفيرها هكذا خارج الزراعة : ١٨٠٫٠٠٠ عامل ، ومستخدم ورب عمل صغير وكادر في الاقتصاد المديني (لا سيما في القطاع المدار ذاتيا) ، ١٥٠٫٠٠٠ موظف مدني و ١٢٠٫٠٠٠ عسكري . يتعلق الامر هنا بشرائح جديدة كانت حتى ذلك الحين ، بالاضافة الى الـ ١٠٠ الف عامل الذين شكلوا نواة الادارة الذاتية الزراعية ، المستفيدة الوحيدة من الخطة الاقتصادية لمرحلة الاستقلال ولهجرة المعمرين .

هل ان الزيادة الضخمة في عدد الوظائف emplois غير الزراعية – الذي ارتفع من ٤٦٠٫٠٠٠ الى ٩٠٥٫٠٠٠ – خففت على الاقل من عبء البطالة المدينية ؟ لا يبدو ذلك . ان عدد السكان المدينيين المسلمين قد ارتفع في الواقع من ١٫٦ مليون الى ٣٫٤ مليون عام ١٩٦٣ وارتفع عدد السكان غير الزراعيين من ٣٫٤ الى ٥٫٢ مليون ، وذلك مع الاخذ بالحسبان عدد السكان الريفيين غير الزراعيين (١٫٨ مليون عام ١٩٦٣ كما عام ١٩٥٥ ، او ٢٥٪ من السكان الريفيين الذين بقي عددهم ٧٫١ مليون) . ان نسبة الاستخدام تحسنت اذا قليلا : عمل ثابت بالنسبة لستة اشخاص عام ١٩٦٣ مقابل واحد على سبعة عام ١٩٥٥ . لكن عدد العاطلين عن العمل لم يتناقص ابدا على الارجح : بقي يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ الف شغيل .

ان اتساع ظاهرة الاستبدال غير المنظمة هذه قد انقص بنسب قوية قدرة البلاد على الادخار ، وبالتالي امكاناتها للتطوير في المستقبل . كانت الجزائر المستعمرة بلادا بلغت ، كما سبق ورأينا ، مستوى من الانتاجية بحيث كان بامكانها قبل الحرب ان تمول استثمارات ضخمة عن طريق الادخار المحلي وحسب . كان يمكن، نظريا ، لادارة فعالة ومنسقة ان تحول الى الدولة قسما مهما من مداخيل المعمرين المتوارين ، وهو ما كان يسمح بتمويل عملية

التطوير · كان طبيعيا بالتأكيد أن يؤدي الاختفاء الفظ للكادرات التقنية الى انخفاض في فعالية الادارة . لكن انضافت الى هذه الصعوبات الموضوعية الاثار المشؤومة لاستبدال فوضوي في القطاع المدار ذاتيا ، ولتضخيم مفرط لعدد الادارِيين · هكذا تمت خسارة امكانات ضخمة · ان هبوط الادخار المحلي هو من وجهة النظر هذه التعبير المرَضي عن الصعوبات اللاحقة التي كان على الجزائر ان تواجهها · هكذا كانت الادارة الجارية للبلاد في عام ١٩٦٣ قد اصبحت تحت عجز كبير (٧٥ مليارا) وصار ادخار المشاريع التي خارج القطاع النفطي (١٧ مليارا) أدنى من الاهتلاكات amortissements الضرورية للحفاظ على الطاقات الانتاجية · ان ادخار العائلات بالذات ، وهو كبير في الظاهر (١٤٣ مليارا) يتأتى اذا استثنينا ادخار الاوروبيين (٤٠ مليارا)، من أرباح ظرفية وتصفيات بغاية تصدير الرسميل اكثر من الفائض الجاري للدخل العادي عن استهلاك الجزائريين · لذا فان هذا المورد من « الادخار المزيف » يهدد بالنضوب سريعا . هو والمادة التي تولده ·

كان الوضع اكثر مدعاة للقلق بالنسبة لمستقبل البلاد اذ ان الادارة بدأت منذ عام ١٩٦٣ « تتعلم الانفاق » · عام ١٩٦٢ ، كانت الادخارات الجارية المتوقعة وادخارات التثمير هي الاخرى ، ما تزال غير منفذة ، لا لنقص في الوسائل المالية ـ كانت تعوّض عنها مساعدة فرنسية سخية ـ بقدر ما لنقص في الدربة الادارية (بطء المكاتب ، الخ) ·

ان استقرار stabilisation الثورة الجزائرية . وارتقاء « نخبة » جديدة كبيرة العدد ، وانتفاخ النفقات العامة الخطر والفوضوي ، كانت قد اصبحت ممكنة خلال السنوات ١٩٦٢ ـ١٩٦٤ بفعل اتساع المساعدة الفرنسية· لقد قدمت هذه الاخيرة عام ١٩٦٣،

حسبما رأينا حوالى ١٥٠ مليارا • طبعا ، اذا انطلقنا من وجهة النظر الفرنسية ، فان العملية كانت تبدو أقل كلفة بقدر مـــا كانت على الارجح ثمن الحفاظ على النظام ، وبالتالي ، ثمـن متابعـة استثمـار نفط الصحراء وحريـة التحويلات (بصورة كليـة حتى تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٦٣) • وفي نهايـة المطـاف ، حتى التحويلات الخاصـة باتجـاه فرنسا (٢٧٠ مليارا) ، والغـاء التثميرات ، قد تغلبت على المساعدة الفرنسية العـامة • ومع ذلك فـان هذه المساعدة العامـة الخارجيـة هي التي اعطت الخزينـة الجزائريـة الشعور بيسر كبير ، وسمحت لها بـالانخراط ، دون مواجهة صعوبات مباشرة ، في سياسة انفاقات عديمة التبصر •

لا يبدو لنا غير شرعي ان نتساءل اذاك لا اذا كانت الجـزائر اشتراكية (٣) ، بل اذا كانت منخرطة في طريق مختلف حقـا عن طريق البلدان الاخرى ذات الاتجاه الدولتي * étatiste في افريقيا • ان مراسيم آذار/ مارس ١٩٦٣ التي تفتح الطـريق الى التأميمات وتضفي الشرعية على صيغ الادارة الذاتية لم تتلاف ، لا بل قوّت على العكس ، تكوين نخبـة وطنيـة ، ذات امتيازات، من النموذج الاداري • اذا كانت هذه قد اصبحت غير مبالية بمصالح الجماهير الريفية والمدينية الواسعة ، واذا كانت تتملك ، عن طريق الدولة ، جزءا عظيم الضخامة من الدخل القومي ، فان اعادة بناء restructuration الاقتصاد والمجتمع في الجزائر قد بلغت الاهداف الوطنية التي كانت الثورة الجزائرية تضعها نصب عينيها ، بمعنى انها قامت بتصفية استعمار اجنبي استيطاني قديم،

---

(٣) ج • شاليان ، هل الجزائر اشتراكية ؟ ماسبرو ، ١٩٦٤ •

(*) فليسمح لنا بتعريب Etatiste لتصبح « الدولتي » تمييزا لها عن الدولي International (م) •

الا انها اقفلت في الوقت ذاته ـ ولوقت طويل ـ الطريق امام تطور اقتصادي سريع · والحالة هذه ، فانه بدون التطور السريع المشار اليه ، تهدد اشكال التنظيم الاجتماعي ذات التوجه الاشتراكي بأن تفقد أي مضمون ، وان تبقى كلمات فارغة ، لاننا نعتقد ان بنـاء إشتراكيا حقيقيا لا يمكن ان يتم انجازه على قاعدة مادية بائسة ·

الحاصل ان نهضة الاقتصاد الجزائري تمر بـاصلاح كبير سياسي ـ اداري · ان التقشف ، والاقتصار على اعـادة توازن الموازنة ، وعلى ادارة للقطاع المدار ذاتيا اكثر طبيعية ، لن يكونـا كافيين على الارجح · ينبغي التمكن من التصدي للمصالح المتشكلة الى الآن ، وذلك لاتاحة الفرصة للدولة كي تعبىء الموارد الضرورية لتمويل تطوير سريع للقطاعات الاكثر فقرا ، والاكثر تخلفا ، التي تنطوي على احتياطيـات التقدم الممكنـة والاكبـر قدرا والتي تهـم الجماهير الاوسع من الشعب الجزائري ·

الفصل الخامس

تـونس

من الليبرالية الاقتصادية الى الدولتية الدستورية (*)

اولا ٠ تطور اقتصاد تونس من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥٦ ٠

ان تطـور اقتصـاد تـونس في السنوات العشر الاولى بعد الحرب يتكشف عن العديد من اوجه الشبه مع تطور اقتصاد الجزائر ٠ ينطبع هذا التطور في الواقع بنسب نمو مرتفعة نسبيا ، تتراوح بين ٥ر٣٪ و ٤٪ سنويا لفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦ ، بينما لم تزد هذه النسبة لمجمل فترة ١٩٣٠ ـ ٥٥ عن ٥ر٢٪ ، اي انها كانت اعلى بقليل من نسبة النمو الديمغرافي التي بلغت ٨ر١٪ ٠ لقد عرف الانتاج الزراعي والاستخراج المنجمي بعد الحرب مباشرة نسب استدراك مرتفعة جدا ، تماما كما كانت الحال بالنسبة للجزائر ، وللاسباب ذاتها ٠ عاد الانتاج الزراعي حوالى عام ١٩٥٠ الى مستواه العادي ، ثم بدا يتقدم بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ نحو نسبة افضل مما كانت عليه قبل الحرب ، هي ٢٪ سنويا ٠

(*) نسبة الى حزب الدستور (م) ٠

ازداد الاستخراج المنجمي بشدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٢. ثم ركد لا بل اتجه نحو الانحدار ، نتيجة لاستنفاد الاحتياطي ، وهو لم يستعد ابدا أرقامه القياسية لما قبل الحرب ٠

لقد بدأت حركـة تصنيع ، وزاد الانتـــاج الصناعي بوتيرة تراوحت بين ٣ و ٥٪ سنويا ، تماما كما كانت الحال قبل الحـــرب (معدل ١٩٣٠ ـ ١٩٥٠ : ٤٪) ٠

ان نشاط البناء والاشغال ، الذي يحدده بشكل وثيق مستوى التثميـــرات ، حقق ، كمـــا في الجزائـر ، قفـــزة الى الامـــام حوالى ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ ٠ ارتفعت التثميرات غير الصافية من ١٢ ٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي (مستوى ما بين ١٩٣٠ و١٩٤٧) الى ١٥٪ حوالى عام ١٩٥٥ ٠

اذا بدا أن نمو التجـارة والخدمات كان موازيا اجمـالا لنمو الناتج الداخلي غير الصافي ، فان نمو الخدمات الادارية المدنيـة كان اسرع بكثير : ارتفعت حصة الادارة المدنية من الناتج الداخلي غير الصافي من ٨٪ (مستوى ما بين ١٩٣٠ و ١٩٤٧) الى ١٢٪ حوالى عام ١٩٥٥ ٠ خلال السنوات العشر الاولى التي تلت الحرب، حققت الخدمات الأدارية والاجتماعية ، لا سيما التعليم ، تقدمـــا محسوسا ٠ ارتفعت نسبة انتساب الاطفـــال المسلمين الى التعليم الابتدائي ، ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٧ ، من ١٠ الى ٣٠٪ ٠

ان تزايد الصادرات في الفترة ما بين ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥ كـــان سريعا جدا ، كما في الجزائر ، مع العلم أن مستوى ما بعد الحرب مباشرة كان ما يزال غير طبيعي اطلاقـــا ٠ لكن ما أن مرت فتـــرة الاستدراك تلك ، حتى عاد التزايد بطيئا ، شبه تافـــه ٠ ان حجم الصادرات عام ١٩٥٥ ، الذي كان عند المؤشر ١٣٤ (بأساس ١٠٠ عام ١٩٤٧) لم يكن يتخطى المؤشر ١١٣ (بأساس ١٠٠ عام ١٩٣٠)٠

لكن هذا النمو الذي يجب أن ننسبه الى حد بعيد ، بالتأكيد ، لحركة التثميرات والانفاقات الادارية ، أصبح غير منتظم ، وحقق ، تماما كما هذه الاخيرة ، قفزتين مظتين ، الاولى حوالى عام ١٩٤٧ والثانية حوالى ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ ٠

كانت تونس في السنوات الاخيرة من نزع الاستعمار التي سبقت الازمة التي فتحتها حرب الجزائر ، متصفة اذا ، من وجهة نظر التراكم ، بوتيرة جعلت البلاد واقعة ، على هذا الصعيد ، بين الاكثر حرمانا من بلدان افريقيا المتخلفة المفتقرة للثروات الطبيعية٠ مع ذلك ، فان وتيرة النمو بقيت ضعيفة جدا بحيث لم يكن ممكنا ، اذا اخذنا بالحسبان النمو الديمغرافي السريع نسبيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ان تتضاءل المسافة بين تونس والبلدان المتطورة ٠ يعني ذلك فعالية هامشية اجمالية للتثميرات جد متواضعة ، وأكثر ضعفا مما كان يمكن لها ان تكون لو ان ظروفا أخرى (توجه التثميرات ، توزيع الدخل القومي ، الاصلاحات الاجتماعية ، الخ) ٠ قد تم استيفاؤها ٠

كانت النسبة المتوسطة للتثمير اثناء فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ (نسبة التثمير غير الصافي الى الانتاج الداخلي غير الصافي) حوالي ٥ر١٧٪ ٠ سوف نرى ان نسبة التراكم هذه قد انهارت خلال سنوات « ازمة » اعادة البناء التي تلت الاستقلال (١٩٥٦ ـ ١٩٥٩) وأنها استعادت حوالى عام ١٩٦٠ مستواها السابق ٠ مع ذلك فان جهد التثمير هذا ، المهم في الظاهر ، لم يعط الا نتيجة رديئة : نسبة نمو تبلغ ٥ر٣٪ ٠ يستتبع ذلك معامل Coefficient رأسمال (حاصل قسمة الزيادة المحثة للانتاج بفعل التثمير الحاث) مرتفعا : بقيمة ٥ ٠ قام العديد من الاقتصاديين بتحليل اسباب هذا الضعف في فعالية التثميرات ٠ باختصار : الكثير من التثميرات غير المنتجة ، لا سيما على صعيد البنية التحتية ، وهي احيانا مشهدية

spectaculaires ، لكنها قليلة الريعية · لا تصنيع ثقيل ، ولا حتى خفيف ، على مستوى جدي · توجيه التثميرات غير المنتجة بشكل شبه حصري نحو قطاع التصدير · محيط سياسي واجتماعي مناهض للتقدم الاقتصادي (لا اصلاحات بنيوية ، الخ) · ليس معامل الرأسمال اضعف عادة في البلدان المتخلفة منه في البلدان المصنعة تصنيعا عاليا · انه غالبا اكثر ارتفاعا في الزراعة الكولونيالية منه في الصناعة ، حتى صناعة البلدان المتقدمة : في اغلب الاحيان يتم تصور التقدم الزراعي في الاقتصادات الكولونيالية كمتطلب لانجازات مائية hydrauliques ضخمة ، بينما يجري اهمال التقدم الزراعي المنتشر diffus الذي يتطلب ثورة في السلوك الاجتماعي ، ويستتبع اصلاحا عميقا للبنى · ان الوزن النوعي الخاص للتثميرات الادارية والاجتماعية، غير المنتجة او قليلة الأنتاج ، هو اثقل بكثير في المحيط الكولونيالي مما كان يمكن ان يكون لو أنه أمكن استخدام مناهج أقل بيروقراطية تلجأ اكثر الى التنظيم السياسي للجماهير ·

عند نهاية المرحلة الاستعمارية ـ ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ ـ بلغت النفقات العامة ، بما فيها التحويلات ، مستوى مرتفعا جدا : ٣٠٪ من الناتج الداخلي غير الصافي (٢٥٪ ، بدون التحويلات)· كان توجهها « كولونياليا » بصورة نموذجية : ان النفقات السلطوية تتفوق وتبلغ اجمالا ٦٠٪ من النفقات الكلية : عام ١٩٥٣ ، على سبيل المثال ، حوالى ٣٢ مليارا (من بينها ١٢ مليارا من النفقات العسكرية) لنفقات عامة مقدارها ٥٤ مليارا (للانفاقات على الاجور والمشتريات الجارية لاموال وخدمات و١٣ مليارا للتحويلات) · كانت الموازنة الفرنسية تتحمل عبء ٢٢٪ من هذه النفقات الجارية ، على اساس ان البزل ponction الضريبي غير كاف (وهو يمثل ١٤٪ من الناتج غير الصافي ، كما

في الجزائر) • يضاف الى هذا العجز في العمل الاداري تمويل فرنسا لتثميرات مهمة على مستوى البنية التحتية : حوالـــى ١٢ مليارا تمثل ٤٥٪ من التثميرات غير الصافية الثابتة والكلية •

كان عجز الميزان التجاري ، بالنسبة لتلك المرحلة الاخيرة من الاستعمار ، ١٨ مليارا في العام تقريبا • هذا العجز ، مضافا اليه الارباح والأدخار المصدّر ، التي يبلغ معدلها ١١ مليارا في العام (٧٪ من الناتج الداخلي غير الصافي) ، تغطيها بشكل رئيســـي المساعدة العامة الفرنسية (١٢ مليـــارا للتجهيـــز و١٧ لتغطية النفقات الجارية ، من بينها ١٫٢ مليارا للنفقات العسكرية) ، وبشكل فرعي تدفق الرساميل الخاصة الفرنسية الى الداخل (٥ مليارات تقريبا في العام) الذي يقدم حوالى ربع تثميرات المشاريع •

ثانيا ـ نزع الاستعمـــار التدريجي عن الاقتصاد التونسي (١٩٥٦ ـ ١٩٦٢) •

افتتح استقلال تونس عام ١٩٥٦ مرحلة ازمة عميقة دامـــت ثلاث سنوات أو أربع • ظهرت هنا ظاهرات شبيهة بتلك التـــي وصفناها عند الحديث عن الجزائر ، رغم ان حجمها اخف بكثيـــر ووتيرتها اكثر بطءا بكثير • مع الرحيـــل التدريجـــي للمعمريـن وللكثير من اليهود التونسيين فقدت البلاد نسبة مهمة من كادراتها: سوف يصاب الانتاج بالركود طيلة ثلاث سنوات او اربع ـ لا بـل أنه شهد انحدارا بالتأكيد ـ وسيكون الانخفـاض فـــي التثميرات فظا ويعود ذلك لهرب الرساميل ولعدم القدرة على المراقبة حتـــى خلق عملة وطنيـــة (١) • ولكــن مع بدء الرقابــة على الصرف في

(١) كان الدينار التونسي حين خلقــه في تشرين الاول / اوكتوبر ١٩٥٨ ، يعادل الف فرنك فرنسي قديم • لم يجر خفض قيمته مع خفض قيمــة الفرنك الفرنسي فـــي كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٨ ، وحافظ خـــلال ست سنوات على قيمة تعادل ٧ر١١ ف•ف ، ثم خفضت قيمته: بنسبة ٢٠٪ في ايلول / سبتمبر ١٩٦٤ . وهو يساوي حاليا ٧ر٩ ف•ف •

تشرين الاول/اوكتوبر ١٩٥٨ • نرى ان الحكومة الدستورية اكتفت في البدء بمشاهدة الاحداث ، وبقيت مكتوفة اليدين امام انحطاط الوضع تدريجيا : جرت شيئا فشيئا مراجعة فلسفة الرئيس الحبيب بورقيبة الاقتصادية وفلسفة حزبه : ان تدخل الدولة فيالاقتصاد ، الذي بدأ خجولا جدا ، أخذ يتسع تدريجيا •

حوالى عام ١٩٦٠ ، كان الوضع قد أعيد تقريبا الى نصابه وارسيت قاعدة صلبة لانطلاقة جديدة • كانت سنة ١٩٦٠ سنة اعداد اول خطة للتطوير • دشنت تطور تونس في طريق تزعم انها اشتراكية ، وضعت المحمية القديمة شيئا فشيئا على سكة قريبة من تلك التي سارت عليها الجزائر الجديدة المستقلة ، التي دخلت المسرح المغربي بصورة فظة عام ١٩٦٢ •

١) ان السنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ تسجل أزمة النظام الكولونيالي وصعوبات تونس المستقلة الشابة • انخفض حجم تثميرات المشاريع من ١٥ مليارا (المعدل السنوي لفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) الى ٤ مليارات عام ١٩٥٧ • تفاقم هرب الرساميل وبلغ عام ١٩٥٧ قيمته القياسية (٣٦ مليارا) • كانت السلطات التونسية الفتية ، المحرومة من الرقابة على العملة والصرف ، تلاحظ وهي عاجزة هذا الهرب الجماعي للرساميل • خلال سنوات الازمة ، كان التحسن في الميزان التجاري واضحا جدا : لم يتجاوز العجز عام ١٩٥٧ ، ٩ مليارات وتغطية الواردات بالصادرات ٨٥٪ • لكن هذا « التحسن » لا ينجم عن توسع في الصادرات ، التي انخفضت على العكس (كانت تمثل ، عام ١٩٥٧ ، ٢٢٪ من الانتاج مقابل ٢٥٪ عام ١٩٥٣) ، بل عن تقلص شديد للواردات(٢٦٪ من الانتاج عام ١٩٥٧ مقابل ٣٦٪ عام ١٩٥٣) • هذا التقلص في الواردات ناجم قبل كل شيء عن انهيار التثميرات الخاصة • انخفضت التثميرات غير الصافية من ٣٢ مليارا عام ١٩٥٣ (منها ٢٠ مليارا

من تثميرات المشاريع) ، اي ١٩،٥٪ من الانتاج ، الى ١٩ مليارا عام ١٩٥٧ (منها ٤ مليارات فقط للمشاريع) ، اي ٧ر٧٪ من الانتاج • فضلا عن ذلك ، تبين ان هذا التحسن في الميزان التجاري والمساعدة العامة الخارجية (٤٤ مليارا عام ١٩٥٧) غير كافيين لمواجهة هرب الرساميل ، وقد اضطرت تونس في تلك الفترة الى استهلاك جزء مهم من ممتلكاتها الخارجية (٦ مليارات عام ١٩٥٧) • ازاء تفاقم الوضع ، فرضت الرقابة على الصرف عام ١٩٥٨ •

فرض نزع الاستعمار نفسه شيئا فشيئا برحيل المعمرين الجماعي وبوقف المساعدة الفرنسية • بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٠ نقص عدد المعمرين الى النصف،وانخفض بمقدار الخمس بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٣ • كان هؤلاء يتركون عموما أراضيهم التي شكلت ادارتها ، التي تولتها الدولة أغلب الاحيان ، نواة القطاع العام الجديد ، سريع التوسع : انتقل تدريجيا هكذا ٦٠٠ر٠٠٠ هكتار من افضل الاراضي من ايدي المعمرين الى ايدي القطاع الخاص التونسي او الدولة الجديدة (٢) • ان الايقاف الفظ للمساعدة الفرنسية ، التي كانت تمثل عام ١٩٥٧ ما يقرب من ١٥٪ من الناتج الداخلي غير الصافي ، رغم انه حلت محلها مساعدة اميركية مهمة، ورحيل حوالي ١٢٠٠٠ موظف فرنسي (٣) ، اجبر الادارة على احداث اصلاحات كانت تفرض نفسها للاقتراب من توازن مقبول لعملها•شيئا فشيئا ادمجت تلك التدابير المرتجلة في مذهب سياسي

(٢) ــ صادرت الدولة التونسية خلال صيف ١٩٦٤ بشكل نهائي (لقاء تعويض) أراضي اخر المعمرين الاجانب •

(٣) ــ بعد المواقف التي اتخذتها الحكومة التونسية في النزاع الجزائري•

جديد٠ان الدولة التونسية، التي ارادت نفسها ليبرالية على الصعيد الأقتصادي لعدم اخافة المعمرين ، تحولت ، رغما عنها ، الـــى دولة «تدخلية » ثم ، شيئا فشيئا « اشتراكية » ٠ ومن اجل ايقــاف هرب الرســاميل ، جـــرى اصـــــدار عملة وطنيـــة ، فرضت الرقابة عــــلى الصـــرف وانشىء نظام مصرفي وطنـــي (٤) ٠ من اجل تلطيف رحيل الاوروبيين ، انشئـــــت مكاتـــب تتجيــــر Commercialisation ، وشركات وطنية للاستيراد والتصدير ، الخ ٠ وشيئا فشيئا ، انتقل هكذا قسم مهم من التوزيع الى اشراف الدولة ٠ ان التخلي الرسمـــــــي عـــــن المذهب الليبرالي ، وتبني خطة تطوير (اول خطة على ٣ سنوات : ١٩٦٢ ـ ٦٤) ، ثم اختيار مذهب سياسي يــــدعي الاشتراكية ، تشكل المرحلة الاخيرة من هذا التطور ، المكرس في مؤتمر بنـــزرت الذي عقده حزب الدستور عام ١٩٦٤ ، هذا الحزب الذي استبـدل اسمه مذاك باسم الحزب الإشتراكي الدستوري ٠

٢) ـ بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٠ ، أعيد تدريجيا تسيير الماكنة الاقتصاديـــــة ٠ انتقــل الناتج الداخلي غير الصافي ، بالاسعــار الجارية ، من ١٨٩ مليار فرنك قديم عام ١٩٥٣ و ٢٨٥ عام ١٩٥٧ الى ٣٤٠ عام١٩٦٠(٥)،لكن النمو بقي ثابتا:٥ر٣٪سنويا بين عامي

---

(٤) ـ تطور بنية النظام المصرفي ٠ الوضع عام ١٩٦٣ : كانت المصــارف التونسية (ثمانية مصارف) تمثل ٥٠٪ من موازنة مجمل البنـوك ، مقابل ٥٠٪ للمصارف الاجنبية (وعددها ١٠) ، التي كانت وحدهـا في السوق عام ١٩٥٧ ٠ مصارف دولة (٤) : ٣٠٪ من الموازنة ، مقابل ٧٠٪ للمصارف الخاصة (وعددها ١٤) ٠

(٥) ـ اصبح يتم التعبير عن المجموعات القيمية agrégats بدينارات جديدة (الدينار يساوي ١٠٠ فرنك قديم) ٠

١٩٥٩ و ١٩٦٢ (وتيرة الفترة الاستعمارية الاخيرة ١٩٥٠ ـ ٥٥).
بعد فترة ركود مرتبطة باعادة بناء البلاد (١٩٥٦ ـ ٥٩) ٠ تم الحصول على هذا الازدهار بفضل بدء تنفيذ برنامج مهم للتثميرات العامة في البنية التحتية ، اكثر مما بفضل انطلاق القاعدة الزراعية والصناعية ٠ ارتفعت التثميرات غير الصافية من ٧٪ من الناتج الداخلي غير الصافي عام ١٩٥٧ الى ١٥٪ عام ١٩٦٠ ، مستعيدة مستواها لعام ١٩٥٣ ٠ لكن بينما كانت التثميرات الادارية تمثل عام ١٩٥٣ . ٤٤٪ من القيمة الاجمالية للتثميرات (١٢ مليارا على ٢٧) ، أصبحتتمثل عام ١٩٦٠ نسبة ٥٤٪ (٣١ مليارا على ٥٨) ٠

رغم جهد تقشفي ، بقيت الانفاقات الادارية الجارية عند مستوى مرتفع ، مقداره ٢٠٪ من الناتج الداخلي غير الصافي لعام ١٩٦٠ ٠ الا ان بنيتها تعدلت بصورة عميقة ٠ اذا استثنينا الجيش الفرنسي ، هبطت انفاقات الادارة العامة ، على الشرطة والعدل والدفاع ، من ٤٨٪ عام ١٩٥٣ الى ٣٥٪ عام ١٩٦٢ ،بينما ارتفعت انفاقات الخدمات الاجتماعية (التربية والصحة) من ٢٧٪ الى ٣٥٪ ٠ ان الانجازات الضخمة التي حققتها تونس في مجال التعليم هي من ايجابيات هذا النمو السريع للانفاقات العامة ٠ ارتفع عدد تلامذة المدارس الابتدائية من ٢٤٥ الفا عام ١٩٥٥ الى ٤٣٥ الفا عام ١٩٦٠ (٤٦٪ من التردد الى المدارس) والى ٦٢٧ الفا عند ابتداء عام ١٩٦٤ الدراسي ، بحيث تامن منذ ذلك التاريخ التعليم للجميع في القاعدة ٠ اذا كان يمكن الكلام على « تقويم اداري » redressement ، فذلك اذا بتعابير جد نسبية ٠ من جهة ، لان نمو الانفاقات الادارية بعد الاستقلال كان في تونس اقل فظاظة مما في العديد من الدول الافريقية الاخرى (لا سيما في الجزائر) ٠ من جهة اخرى ، وخاصة ، لان رفعا

للبزل الضريبي قد تمت المبادرة اليه بشجاعة وفعالية ، بالتوازي مع نمو النفقات • جرت في الواقع زيادة العبء الضريبي وغير الضريبي بنسب كبرى : ٢٣٪ من الناتج الداخلي غير الصافي عام ١٩٦٠ (مقابل ١٨٪ عام ١٩٥٣) • ضمن هذه الشروط ، سمحت موازنة عمل الدولة بأن يخصص لتمويل التثميرات حوالى ١٢ مليون دينار عام ١٩٦٠ •

ادى استئناف التثميرات الى زيادة سريعة في الواردات ، التي ارتفعت قيمتها الى ٨١ مليون دينار عام ١٩٦٠ ، بينما بقيت الصادرات راكدة : ٥٣ مليونا عام ١٩٦٠ • من حديد ، غطت الصادرات ٦٥٪ فقط من الواردات •

ان انحسار الارباح والادخار المحلي ، تواصل ، رغم الرقابة على الصرف ، في قسم كبير منه بأشكال غير شرعية • مع ذلك لم يعد يمثل عام ١٩٦٠ الا ٤ ملايين ، أو ١١٪ من الادخار المحلي (مقابل ٣٠٪ عام ١٩٥٣) • بدا ان هرب الرساميل في السنوات ١٩٥٧ ـ ٥٩ قد توقف الى حد بعيد • في السنة ذاتها ارتفعت المساعدة الخارجية ، المقصورة على دعم عام ، الى ١٨ مليونا ، او ما يقارب ٦٪ من الانتاج غير الصافي ، منها ٣ ملايين مخصصة لعمل الدولة و١٥ مليونا للتجهيز • الا ان هذه المساعدة بدت غير كافية لتغطية العجز التجاري وتحويل الارباح ، وقد كان ثمة حاجة الى استدرار قروض خارجية ذات اجل قصير (بمقدار ٥ ملايين عام ١٩٦٠) • اذا كان التقويم redressement بالنسبة لسنوات أزمة النظام الكولونيالي جد واضح ، فان الوضع بقي سريع العطب وبقيت التبعية للخارج شديدة بقدر ما كانت عليه في الفترة الاستعمارية •

نزع الاستعمار : معنى واهمية

من الدستور الجديد الليبرالي الى الاشتراكية الدستورية

عشية بدء تنفيذ اول خطة للتطوير في تونس كانت البنية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد ، المستقلة منذ اربع سنوات وحسب ، مختلفة جدا عما كانت عليه تحت نظام الحماية ٠ في ظرف سنوات قليلة كان حوالى نصف السكان غير المسلمين قد هاجروا، بينما ارتفع عدد السكان المسلمين المدينيين من ٥٠٠ الف شخص تقريبا حوالى عام ١٩٥٥ الى ٨٠٠ ألف تقريبا عام ١٩٦٠ (ليصل الى مليون عام ١٩٦٤) ٠ ان مقارنة الوظائف emplois الثابتة غير الزراعية التي كان يشغلها المسلمون حوالي عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٠ تسمح بقياس مدى التغييرات الطارئة على البنية الاقتصادية ولا سيما الاجتماعية في تونس (الجدول رقم ١) ٠

الجدول ١ ـ وظائف دائمة غير زراعية لمسلمي تونس في اعوام ١٩٥٥ ـ ٦٠ (بالآلاف) ٠

اقتصاد :	١٩٥٥	١٩٦٠
عمال	١١٨	١٥٠
مستخدمون	٢٥	٧٠
حرفيون،تجار صغار ، الخ ٠	٥٠	١١٠
كوادر	٥	٩٥
ادارات تونسية	١٢	٨٠
المجموع :	٢١٠	٤٢٥

أما الأعمال التي يشغلها غير مسلمين ، فقد انخفض عددها في الفترة ذاتها بمقدار النصف ، اذ اصبح ٣٥ الفا عام ١٩٦٠ بعد أن كان ٨٠ الفا عام ١٩٥٥ .

في كل من قطاعات الصناعة والنقل ، من جهة ، والتجارة والخدمات من جهة اخرى ، احتل ما يقارب الستين الف تونسي مسلم (٣٠ الف عامل و ٣٠ الف مستخدم) عشرة الاف او خمسة عشر الف مركز تركها شاغرة رحيل العمال والمستخدمين الأوروبيين أو اليهود التونسيين . الامر ذاته يقال بالنسبة لرحيل ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ الف حرفي وتاجر صغير ، وبين ٣ و ٥ الاف كادر في مجال الاقتصاد ، حيث ان ذلك قد افسح في المجال لحوالي ٣٠ الف مقاول تونسي مسلم و ٥ الى ١٠ الاف كادر . كما ان نمو عملية التمدين خلق وظائف اضافية لما يقارب الـ ١٥ الف مستخدم و ٣٠ الف حرفي وتاجر صغير ، من المسلمين ، الخ . اخيرا ، ان سياسة التونسة Tunisification والتوظيف التي اتبعتها الحكومة سمحت للادارة بامتصاص حوالى ٦٠ الف موظف مسلم اضافي .

ان سياسة التوظيف هذه كانت معدة لامتصاص البطالة المدينية التي كانت تتعاظم مع التمدين بفعل الركود النسبي للاقتصاد. حازت هذه السياسة نجاحا لا جدال فيه ، خصوصا انها تدعمت بفتح مشاغل بطالة chautiers de chomage استوعبت العاطلين عن العمل الريفيين اكثر مما الاتين من التجمعات السكنية الكبرى ، وكانت تشغل عام ١٩٦٠ ، بهذه الطريقة ، ١٨٠ الف راشد . بما أن عدد السكان المسلمين غير الزراعيين كان قد ارتفع من ٣ر١ مليون حوالى عام ١٩٥٥ الى مليونين حوالى عام ١٩٦٠ ، فان نسبة الاعمال الثابتة غير الزراعية ارتفعت من عمل لكل ستة

اشخاص حوالى عـــام ١٩٥٥ الى عمـــل لكل ٧ر٤ تقريبا حوالى عام ١٩٦٠ .

ان الجدول رقم ٢ يعطي صورة عـــن بنيـة تـوزيع الدخل عام ١٩٦٠ .

الجدول رقم ٢ : بنية توزيع الدخل في تونس عام ١٩٦٠ .

	العدد (٠٠)	معدل الاجور (بالدنانير)	المداخيل الاجمالية (بملايين الدينارات)
المجتمع المديني الاسلامي			
اقتصاد :			
عمال	١٥٠	١٥٠	٢٢
مستخدمون	٧٠	١٧٠	١٢
حرفيون وتجار صغار	١١٠	٤٥٠	٤٩
كوادر	١٥	٦٠٠	٩
ادارات	٨٠	٤٢٠	٣٤
المجموع	٤٢٥	٣٠٠	١٢٦
المجتمع الزراعي			
موارد مداخيل اخرى :			
السكان غير المسلمين			٢٣
الادارات الأجنبية			١٢
التحويلات الادارية :			
مشاغل بطالة			٨
اعانات ، الخ			٢٠
شغيلة مهاجرون ، سياحة			٣
مجموع المداخيل الموزعة			٢٨٠

ان مجموع المداخيل والتحويلات التي وزعتها الادارات التونسية (اجور . مشاغل بطالة واعانات متنوعة) ، ومقدارها ٦٦ مليون دينار ، . تمثل ٢٣٪ من المداخيل الموزعة ٠

رغم هذه الزيادة القوية في الاستخدام ضمن كل القطاعات ، لا سيما في القطاعات الثالثية ، اكانت ادارية او غير ادارية ، فقد بقي الانتاج راكدا ٠ فالمنتجات الزراعية الرئيسية لم تتقدم ، باستثناء الصيد البحري ٠ الامر ذاته يقال عن استخراج المعادن الذي كان يتجه اجمالا الى الانحدار (بسبب نفاد الاحتياطي) كذلك بقي النمو الصناعي ضعيفا جدا ، الا بالنسبة لمعامل المحفوظات (بفضل انجاز بعض المشاريع الكبرى : مصنع الاسمدة ومصنع محفوظات الطون ، على وجه الخصوص) ٠ ان نموذج تطور تونس المستقلة ، على الاقل حتى عام ١٩٦٢ تقريبا ، شبيه اذا بنموذج الجزائر للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥ ، من حيث يتميز بزيادة سريعة جدا للاستخدام المديني الاسلامي ، لا سيما في الادارة والخدمات ، وهي زيادة لم يصاحبها اقلاع نمو القاعدة المادية الزراعية والصناعية للاقتصاد ٠ لماذا اذا نتجرأ على وصف هذا التطور في تونس بأنه « تقويم redressement اقتصادي واداري ، بينما رفضنا هذا الوصف ، حتى الان، مطلقا على اعادة بناء الاقتصاد والمجتمع الجزائريين ؟ ربما كان علينا ان نمنح الجزائر مهلة أطول ، لا سيما ان المشكلات فيها اكثر حدة وان رحيل الاوروبيين كان فيها اكثر فظاظة ، وذلك قبل تقدير نتائج الاستقلال الاقتصادية والاجتماعية ٠ على كل حال ، لم يتم تقويم الوضع في تونس الا بعد أربع سنوات من التردد ، وأول عام على وجود الجزائر الجديدة كان عام ١٩٦٣ ٠

الا أن التاريخ يجهل الاخلاق ٠ ولانه كان على الجزائر أن تواجه مشكلات اكثر حدة ، فان التوجهات ذاتها التي لم تمنع في

تونس نوعا من التقويم الاقتصادي هددت بان تؤدي بـالجزائر الى حالة ركود دائم وانحطاط تدريجي للنظام الاقتصادي ·

ان عدد الاعمال غير الزراعية التي اصبح يشغلها مسلمون في تونس ، كما في الجزائر ، بعد الاستقلال ، قد تضاعف مـرتين تقريبا ، لكن تضاعفها في الجزائـر تحقق في ظرف سنتين ، بينما تم في تونس في ظرف اربع سنوات او خمس · في تونس كمـا في الجزائر ، كان القطاع الثالثي ، ولا سيمـا الادارة ، هما اللـذان استوعبا الجزء الاكبر من الشغيلة الجدد · ارتفع عدد الموظفيـن المسلمين في الجزائر من ٣٠٫٠٠٠ حوالى عام ١٩٥٥ الى ٣٠٠٫٠٠٠ عام ١٩٦٣ (موظفون مدنيون وجنود) ، وفي تونس من ١٢ الفـا عام ١٩٥٥ الى ٨٠ الفا عام ١٩٦٠ · كانت الحركـة اكثر فظاظة اذا وذات اتساع اكبر في الجزائر · اذا اضفنا الاعباء الاجتماعية التي على الادارة أن تضطلع بهـا في هذين البلديـــن (معـاشات للمحاربين القدامى في الجزائر ، ومشاغل بطالة في تونس ، الخ) نلاحظ ان النفقات الادارية العادية قد تضاعفت مرتين او ثلاثا في الجزائر ومرتين فقط في تونس (بالقيم الجارية) · فلنضف أخيرا أن الاجور تبدو اقل قليلا في تونس (٤٢٠ دينارا تونسيا للمأمـور في تونس عام ١٩٦٠ مقابل ٦٠٠٠ دينار جزائري عـام ١٩٦٣) · هكذا اذا ، اذا كان التطور اتخذ في البلدين الاتجاه ذاته ، فـــان الحركة كانت أسرع في الجزائر مما في تونس · الا انـه في حين كان رحيل المعمرين من تونس تدريجيا ومنظما نسبيـا فلم يؤد الا الى ركود في الاقتصاد (ثم الى ازدهـار بطيء بعد ٤ سنوات من اعادة البناء)، فقد ادى رحيلهم الفظ من الجزائر الى خفض الانتاج بنسب كبيرة · ان العبء الاداري هو اثقل أيضا في الجزائر : تمثل المداخيل التي توزعها الادارة فيها ٣٠٪ من المداخيل الكلية الموزعة على السكان ، مقابل ٢٣٪ فقط في تونس · يضاف الى ذلك ان وزن

النفقات العسكرية في الجزائر اكبر بما لا يقاس مما هو في تونس ، حيث ان الجزائر جهزت واحدا من اقوى جيوش العالم الثالث ، رغم ان وضعها الاقتصادي كان صعبا بوجه خاص (نسبة العسكريين الى مجموع السكان ١٢ بالالف) . واخيرا ، وكما لجعل الامور اكثر خطورة ، نرى أن الاجور على مستوى الاقتصاد بالذات ، التي كانت مسدودة bloquées عمليا في تونس (معدل اجور العمال والمستخدمين والكوادر وارباح المقاولين ٢٧٠ دينارا تونسيا عام ١٩٦٠) تبدو أعلى في الجزائر ، منسوخة اكثر عن الاجور الفرنسية او عن اجور الجزائر المستعمرة (معدل الاجور وأرباح المقاولين في الاقتصاد خمسة الاف دينار جزائري عام ١٩٦٣) : رغم فرق الاسعار بين البلدين ، تبدو المسافة لصالح الشغيلة الجزائريين بوضوح . ان ابقاء هذه الاجور عند مستوى عال جدا لأنتاجية الاقتصاد ، مقرونا بزيادة عدد العاملين وبخفض الانتاج ، اجبر الدولة على تقديم العون الى القطاع العام والقطاع المدار ذاتيا بنسب مهمة ، وان كانت غير معروفة .

كانت نتيجة هذا التطور اذا اكثر اثارة للقلق بكثير في الجزائر مما في تونس ، وتهدد بأن تبقى كذلك. لقد امكن سد العجز في الادارة التونسية بسرعة ، والتحول نحو تحقيق وفر ابتداء من عام ١٩٦٠ ، فيما برز في الجزائر عجز فريد في اتساعه . امكن تمويله بفضل مساعدة خارجية جارية ، هي الاخرى ذات اتساع لا يقارن بما تحصل عليه بلدان العالم الثالث اجمالا . من اجل انهاض الوضع الجزائري ضمن ظروف من هذا النوع ينبغي التمكن في الوقت ذاته من رفع الانتاج بنسبة ٤٠٪ تقريبا وحصر النفقات الادارية . والحالة هذه ينبغي من اجل استعادة مستوى الانتاج السابق لرحيل المعمرين مهلة أربع سنوات او خمس على الاقل . خلال هذه الفترة ينبغي ان تزداد بعض النفقات الادارية ، لا سيما

تلك المرتبطة بالتربية والصحة وصيانة البنية التحتية· يلزم اذا ان يحدث تطور هذه النفقات على حساب النفقات الاخرى ، لا سيما نفقات الادارة العامة والجيش · أضف الى ذلك أنه بسبب النمو شديد الفظاظة للمدن الجزائرية غداة الاستقلال (عودة معسكرات التجميع في الجزائر وفي البلدان الاخرى ، الخ·) ، ورغم الزيادة المثيرة للاعمال غير الزراعية التي يشغلها مسلمون ، يبدو ان حجم البطالة المدينية بقي ضخما ؛ بينما امكن خفضه في تونس بنسب جيدة ، من هنا فان الخطر كبير ان يتمكن الضغط الاجتماعي من جعل الحكومة تستسلم لتجربة علاج البطالة بسياسة انشاء وظائف ادارية ·

مهما يكن ، فانه لا يمكن اعادة التوازن الا عن طريق خطة صارمة من أجل الاستقرار والانهاض (٦) · لكن لا ينبغي تكوين اوهام : ان التوازن المستحصل عليه هكذا يقود الجزائر ، حوالى ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ ، نحو بنية قريبة من بنية تونس حوالى عام ١٩٦٠ : توازن المالية العامة (الادارة ، القطاع العام، والقطاع المدار ذاتيا) عند مستوى نفقات غير منتجة عال ، توازن المدفوعات الخارجية عند مستوى مساعدة خارجية مهمة للتجهيز · ان التوجهات الاساسية ذاتها التي سمحت لتونس بأن تستعيد توازنا دون الكثير من الصعوبات في ظرف اربع سنوات او خمس تتطلب من الجزائر جهودا أضنى بكثير ، دون أن تكونْ النتيجة أفضل ·

ان البنية الجديدة للمجتمع والأقتصاد ـ المتكونة او التي قيد التكون ـ في الجزائر كما في تونس ، تعبر عن تثبيت stabilisation حركة سياسية ـ اجتماعية

(٦) ـ سيقول المستقبل الى أي حد سمح تنفيذ اول خطة جزائرية ، بدءا بعام ١٩٦٨ ، ببلوغ توازن من هذا النوع ·

عميقة كان محركها التطلع الى الاستقلال · ان تكوين نخبة وطنية جديدة ، من النموذج الاداري، تشكل النهاية الطبيعية لهذه الحركة· من وجهة النظر هذه ، لا تنطوي « الاشتراكية الدستورية » (*) و « الاشتراكية الجزائرية » على فروقات اساسية من حيث مضمونهما ، لكن ربما فقط فروقات ضئيلة في اللغة والاسلوب، موروثة عن التاريخ الحديث للبلدين· ان مشكلة الاقلاع الاقتصادي الحقيقي الذي يسمح بتراكم متسارع ، هو الوسيلة الوحيدة لبناء قواعد مجتمع اشتراكي حقيقي يصبو اليه كلا الطرفين ، لم يتم حلها ـ ولم يكن ممكنا ذلك ـ بمجرد تكوين نخبة وطنية ادارية · تبقى مشكلة المستقبل التي ينبغي ان يواجهها المجتمعان المغربيان ·

ـ موازنة أول خطتين تونسيتين للتطوير (١٩٦٢ ـ ١٩٦٨) ·

ان منظورات تطوير تونس كانت موضوع مشروع عشري (١٩٦٢ ـ ١٩٧١) أريد له أن يكون شاملا ومتماسكا · بالاضافة الى اهداف اصلاح بنيوي (نزع الاستعمار ، امتصاص الاختلالات القطاعية والمنطقية ، الخ) ، كانت الأهداف الاولية لتلك المنظورات، معبرا عنها بتعابير اقتصادية كلية ، ثلاثة: ١)· تأمين حد ادنى من الدخل يعادل ٥٠ دينارا للشخص الواحد من الشرائح الاكثر حرمانا ٢) · بلوغ هذا الهدف دون ان يتخطى مستوى المساعدة الخارجية ٥٠٪ من التثميرات الجديدة الضرورية (هدف استقلال اقتصادي) ٣) · رفع نسبة الادخار القومي في نهاية السنوات العشر المشار اليها الى ٢٦٪ من الناتج الداخلي غير الصافي · أجريت حسابات بموجبها كانت نسبة نمو تبلغ ٦٪ ضرورية لتأمين

---

* ـ نسبة لحزب الدستور التونسي (م) ·

الدخل الادنى المقدر بـ ٥٠ دينارا دون سحق جدول التوزيع كثيرا، وفي الوقت ذاته ممكنة بالنسبة للمستوى المحدد للادخار المحلي ، وبذلك المتصور في باب المساعدة الخارجية ٠ ان خطتي التطوير اللتين اولاهما الخطة الثلاثية ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ ، وثانيتهما الخطة الرباعية ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ ، تنخرطان في اطار هذه المنظورات ، المرتكزة الى فرضية خفض تدريجي لنسبة النمو الديمغرافي ٠

كانت المنظورات تلحظ في الحقل الزراعي اصلاحات بنيوية وفي الوقت ذاته سلاسل أعمال يتم تنفيذها ينبغي أن تؤمن انجاز انتاجية محددة ٠ لم تكن الاصلاحات البنيوية تنطوي مبدئيا على اعادة توزيع الملكية ٠ كان ينطرح فقط ، على مستوى زراعة الشمال الكبرى، اعادة تجميع الـ ١٥٠ الف هكتار المستثمرة حاليا في وحدات دنيا ، مساحة كل منها ٥٠٠ هكتار ، ضمن اطار تعاوني تساهم فيه الدولة التي ورثت أراضي الاستعمار (٧٠٠ الف هكتار)٠ اما فيما يخص مناطق الزراعة المتعددة في الوسط والجنوب ، فكان ينطرح اعادة تجميع الـ ٢٫١٥٠٫٠٠٠ من الهكتارات المزروعة ، اما في تعاونيات استثمار في المحيطات المروية ، أو في تعاونيات « خفيفة » ضمن مناطق الزراعة الجافة ٠

تم تعيين اهداف انتاج محددة ، على الاقل بالنسبة للمنتجات الرئيسية ٠ انطرح فيما يخص الحبوب خفض المساحات من ١٫٩٥٠٫٠٠٠ هكتار الى ١٫٥٠٠٫٠٠٠ هكتار وتكثيف نموذج هذه الزراعة بتطوير المناوبات الزراعية واستخدام الاسمدة ، بحيث يرفع انتاج تلك المنتجات من ٢٣ الى ٥٣ مليون دينار ثابت ٠ بما يخص الغراسة (زيتون ، كرمة ، ثمار ، بلح) ارتئي توسيع المساحات المغروسة على مدى ٤٣٠٫٠٠٠ هكتار ، بحيث يرتفع الانتاج من ٢٢٦ الف طن (الانتاج الحالي) الى ٣٥٠ الف طن عام ١٩٧١ ، والى ٤٧٠ الف طن عام ١٩٨٥ ، حين تبلغ الغرسات

الجديدة كامل قدرتها الانتاجية · كان على المساحات التي تشغلها السباخات (★) في الاراضي المروية أن ترتفع من ٢٦ الف هكتار (بانتاج ٣١٥ الف طن) الى ٥٠ الف هكتار (٧٨٠ الف طن) اما بالنسبة للمراعي وتربية المواشي فان تحويل اراضي العبور الحالية الى زراعة الاعلاف كان مقدرا له ان يرفع الانتاج الحيواني من ٢٠ الى ٢٧ مليون دينار · كان ينبغي مضاعفة انتاج صيد الاسماك ·

ان الاصلاحات البنيوية كانت تلحظ في الميدان الصناعي « التونسة » ، وفي الوقت ذاته « التشريك » : كان معترفا بضرورة هيمنة الرساميل العامة في القطاعات الاساسية (بشكل شركات مختلطة ، مع الأخذ بالاعتبار مساهمة الرساميل الاجنبية) · لكن لم يتم التراجع عن تشجيع الرأسمال الخاص التونسي في القطاعات الاخرى · كان مقدرا لاهداف الانتاج أن تسمح بمضاعفة الانتاج الصناعي ثلاث مرات · كان عدد من المشاريع الكبرى يجسد في الخطتين الثلاثية والرباعية هذا الهدف الكلي ، لا سيما في قطاع الفوسفات (الهدف ٨٥٠ الف طن) ، والتنقيب عن النفط، والصناعات الغذائية (مصانع السكر ، ومعامل المحفوظات ، ومعاصر الزيت) ، والنسيجية (القطن ، والصوف ، والقنب ، وصناعة الملابس المنسوجة) ، والصناعات الخفيفة المتنوعة (الخشب ، الجلود ، الخ ·) والأسمدة : (السوبر فوسفات ، والنيترات) والورق ، ومصافي النفط ، وصناعة الاسمنت ، وصناعة الحديد (٧٠ الف طن) والتركيبات الالية (سلاسل تجميع الاليات ، وصناعة الخردوات ، الخ :) ·

كانت تتناول الاصلاحات البنيوية المطالب بها ، في الميدان التجاري ، نزع السمة الاستعمارية عن التجارة الخارجية قبل كل

★ ـ السباخة هي زراعة البقول في السباخ او المستنقعات (م) ·

شيء : الرقابة على الواردات وانشاء مكتب للتجـــارة الخارجية (يستتبع تجميع المحترفين تحت اشراف الدولة) ٠ أما بالنسبـــة لتجارة الجملـــة في الداخل ، فقد نـــودي بتجميع المحترفين تحت اشراف الدولة ٠ كـــانت المنظورات تلحظ بوضوح انـــه لن يكون هناك تدخل في تجارة المفـــرّق مـــا خلا انشاء المخـــازن الشاهدة magasins témoins . كـــان هدف السياسة الاقتصاديـــة خفض هوامش التوزيع بنسبة ١٠٪ ٠

كانت المنظورات والخطط متفائلة جدا ، سواء في مـــا يخص فعاليـــة الاعمـــال المتصـــورّة أو تمويلهـــا ٠ كـــان المعامـــل coefficient غيـــر الصافـــي للرأسمـــال يصـــل الى ٥ر٤ ٠ أمـــا المثال الـــذي كانـــت تستند اليه هـــذه الاسقاطات projections فكـــان يتميز بنمو شديد للتثمير ، ارتفع من ١٤٪ الى ٣٥٪ من الانتـــاج (وهي نسبـــة نادرا ما تم بلوغها تاريخيا) ، ويتميز ، بشكـــل مواز ، بـــانخفاض التبعيـــة للخارج ٠ كانـــت الصادرات تتزايـــد بصورة اسرع ممـــا تفعل الواردات ، حيث ان العجز التجاري انخفض تدريجيا بمقدار ٦ر٣ الى ٧ر٤٪ من الاموال الجاهزة ٠ لذا لم يكن التوازن ممكنـــا الا بفضل نمو قـــوي جدا لجهد الادخـــار المحلي ٠ في حين كـــانت الانتاجية تزداد بنسبة ٤٪ سنويا ، لم يكـــن الاستهلاك الحقيقي للشخص الواحد يتقدم الا بنسبة ١٪ : هكذا نجد ان ثلاثة اربـــاع ارباح الانتاجية قد تم ادخارها ٠ كان نجـــاح التوقعات يستند اذا الى نمو خارق لجهد الادخار المحلي ، العام والخاص ٠ يفرض ذلك تقشفا اداريـــا شديدا ، وضرائب ثقيلـــة جدا وتفاؤلا بمـــا يخص الادخار الخاص العفوي ، علما أن هذه النقطـــة الاخيرة تتنـــاقض بوضوح مع الهدف المساواتي المتمثل باعطاء الاولوية للتحسينـــات التي تتناول الشرائح الاكثر فقرا، بما يحقق هدف تأمين دخل الـ ٥٠

ديناراً كحد ادنى • في الواقع ، كان الهدف يتطلب ، برأينا، نسبة نمو اعلى بكثير من ٦٪ ، لا خلال عشر سنوات ، بل خمس عشرة سنة على الاقل •

موازنة الخطة الثلاثية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٤ والخطة الرباعية (١٩٦٥ ـ ١٩٦٨) •

في الواقع ، تخطى التقدم المتواصل للتقديرات الاحصائيـة الارقام التي قدمتها المنظـورات والخطط • في متنـاول اليد الآن سلاسل series متجانسة ومتصلـة لفترة ١٩٦٠ ـ ٦٨ أعدتها المحاسبة القومية التونسيـة ، مميَّزة بنوعيتها الفريدة في القارة الافريقية ، وتسمح بالحكم على نتائج الستينات (٧) •

من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٧ ، ارتفع الانتاج غير الصافي، المقدر باسعار ثابتـة ، من ٢٩٥ الى ٣٧٢ مليون دينـار ، تعكس نسبة نمو سنوية تصل الى ٣ر٣٪ وحسب (مقابل هدف الـ ٦٪)• بالمقابل ارتفعت الأجور الادارية ، محسوبة ايضا على اساس القيم الثابتة ، من ٣٩ الى ٦٢ مليونا (النسبة السنوية للنمو : ٢ر٧٪)• سجلت نسب النمو الاكثر ارتفاعا في صناعة التحويل (مواد البناء، الميكانيك والكهرباء ، الكيمـاء ، النسيج ، الخشب ، والـورق) • لكن مع ان هذه النسبـة الاخيرة كانت ٨ر٩٪ فقد ارتفعت حصـة صناعات التحويل من ٨ر٥٪ من الانتاج بكلفة العوامل عام ١٩٦٠ الى ٤ر٨٪ عام ١٩٦٧ ، لا اكثر ولا اقل • أمـا داخل مجموعـة

....

(٧) حسابات الامة ، تحليـل الحسابـات الاقتصاديـة ١٩٦٠ ـ ٦٤ ، الجزء الثالث ، والتقارير السنوية عن الموازنة الاقتصادية للعـام (يقدم تقرير عن ١٩٦٨ المعلومـات حول سنـوات ١٩٦٥ ـ ٦٧) ، منشورات سكريتيرية الدولة للخطة •

صناعات التحويل فبقيت حصة الصناعات الخفيفة (لا سيما النسيج) متفوقة وتمثل ثلثي القيمة المضافة الكلية ، سواء عام ١٩٦٧ او عام ١٩٦٠ · لم يكن التصنيع كافيا لتعويض ركود الانتاج الزراعي : القيمة التي اضافتها الزراعة والصناعات الزراعية كانت،حتى عام ١٩٦٧ ، أدنى مما كانت عليه عام ١٩٦٠· حتى لو اخذنا بالحسبان التقلبات السنوية القوية جدا الناجمة عن نسبة سقوط الامطار(كان موسم عام١٩٦٥،مثلا،أعلىب ٢٠٪من موسم عام ١٩٦٠،و بـ ٤٠٪تقريبا عن عام ١٩٦٧)،فان نسبة نمو الانتاج الزراعي بدت ضعيفة جدا،شبه معدومة،لا سيما منذ عام١٩٦٤·ان ظهور نشاط نفطي (يمثل ٥ر٢٪ من الانتاج عام ١٩٦٧) والسياحة (التي تضاعفت ايراداتها بالقيمة الحقيقية ست مرات خلال سبع سنوات : نمو بنسبة ٣٠٪ سنويا) لم يكف هو الاخر لتعويض ركود الزراعة ·

كان الجهد من اجل التثمير عظيما بالتأكيد : انتقل تكوين الرأسمال الثابت من ٢٠٪ من الانتاج عام ١٩٦٠ الى ٢٧٪ عام ١٩٦٧ · توزعت كتلة التثميرات بالشكل التالي : ٤٠٪ لتثميرات الادارة (خدمات اجتماعية ، تجهيزات ادارية وبنية تحتية للنقل) ، ٥٣٪ للمشاريع ، ثلثاها للمشاريع العامة (تصاعدت حصتها تدريجيا من ٢٠ الى ٦٠٪ بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٧) · الا ان هذا الجهد بقي في جملته ذا فعالية محدودة : بـ وصل معامل الرأسمال للفترة بكاملها الى ما يقارب الخمسة بالنسبة لمجمل الاقتصاد ، وكان يقارب الخمسة ايضا بالنسبة لمجمل الصناعات ·

كان نمو النفقات الادارية سريعا جدا : وصل الى ٨ر٤٪ سنويا للكلفة الاجمالية للادارة (اجور واستهلاك اموال وخدمات) . والى ٢ر٧٪ للاجور الادارية وحدها ، حيث ان الادوات المادية التي بتصرف الادارة انخفضت بالتعابير النسبية (من ٣٠ الى ٢٠٪ من

الانفاقات الكلية) · نتج عن ذلك ان الادخار العام انخفض تدريجيا من ٢٥٪ من حاجات تمويل الامة عام ١٩٦٠ الى ١٠٪ عام ١٩٦٧، رغم رفع جد ملموس للضغط الضريبي، في عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٤، جعل الضغط الضريبي ينتقل من ٢٠٪ من الناتج الداخلي غير الصافي حوالى عام ١٩٦٠ الى ٢٤٪ في نهاية الفترة ·

بقي نمو الصادرات ضعيفا جدا وكان نمو السلع ـ باستثناء النفط ـ معدوما، عاكسا هكذا ركود الزراعة· اذا حسبنا صادرات النفط وايرادات السياحة ، بلغ نمو الايرادات بالعملات ٥٪ سنويا· ان المستوى المرتفع للانفاق العام وللتثمير ، وطابع التصنيع المتسم بنقص التكامليات complémentarités ما بين الصناعات ، وركود الزراعة ، قد أدت جميعها الى نمو شديد للواردات ـ ٢ر٤٪ سنويا بالنسبة للسلع ـ أشد من نمو الانتاج · تم الانخفاض التدريجي لنسبة تغطية الواردات بالصادرات من السلع من ٦٢٪ عام ١٩٦٠ الى ٥٥٪ عام ١٩٦٧ ، في حين ارتفعت نسبة تغطية الواردات بالصادرات من السلع وبايرادات السياحة من ٦٤ الى ٦٦٪ ·

يضاف الى عجز الميزان التجاري عجز الخدمات والتحويلات الجارية ، على الاقل منذ عام ١٩٦٣ · حتى ذلك التاريخ ، كان اسهام النفقات العسكرية الفرنسية (قاعدة بنزرت) يشكل دعما مهما (نسبته ٢٥٪ من الصادرات) ، مع ان تلك الانفاقات كانت حاثة بقوة لواردات مباشرة وغير مباشرة · ان الأيرادات الناتجة عن الحقوق النفطية لا تعوض تحويلات الارباح الناجمة عن التثميرات الخاصة الاجنبية (رغم الرقابة الصارمة على الصرف)· ان التحويلات الصافية الجارية بهذه الصفة (تحويلات الارباح الا ايرادات خط الانابيب) تمتص الان ٢٣٪ من ايرادات التصدير، مقابل ٥٪ عام ١٩٦٠ ·

لا تقدم الوثائق ايضاحات حول النمو الديمغرافي والتمدين. لكن معروف في هذا الحقل ان حملات الرقابة على الولادات لم تعط النتائج التي توقعتها المنظورات . زاد استهلاك العائلات بوتيرة ٣ر٢٪ سنويا ، اي بالتوازي مع عدد السكان تقريبا . مع الاخذ بالحسبان انخفاض عدد غير المسلمين – من ١٥٥ الفا عام ١٩٦٠ الى ٦٠ الفا عام ١٩٦٧ – فان معدل الدخل الفردي لدى المسلمين ارتفع من ٥٠ الى ٥٧ دينارا . لا ريب ان هذا التوزيع لم يعد متكافئا أبدا الا حوالى عام ١٩٦٠ ، حيث ان الدخل الفردي في الزراعة كان في افضل الحالات (فرضية سكان ريفيين ثابتين نزح الفائض منهم كله الى المدن) راكدا . ان ارباح الانتاجية في المدينة قد عادت طبعا بالفائدة على من بين يديهم عمل . مذاك كان اسهام الادخار الخاص للعائلات في التمويل[4] اسهاما ضئيلا ، يمثل اقل من ٦٪ من حاجات تمويل الامة .

ضمن هذه الشروط ، تأمن التمويل بنسبة ضخمة وشبه ثابتة عن طريق الخارج . مثل الاسهام الخارجي الصافي حوالى ٥٠٪ من حاجات التمويل . ليست كلفة هذا الاسهام صفرا بالطبع: ان الاقساط السنوية لتسديد القروض وأرباح الرأسمال الاجنبي قد تضاعفت ست مرات بالقيمة الحقيقية في ظرف سبع سنوات (نمو بنسبة ٣٠٪ سنويا) . أصبح هذا العبء ثقيلا جدا ، لانه امتص عام ١٩٦٧ حوالى ٥٧٪ من ايرادات التصدير (مقابل ١٢٪ عام ١٩٦٠) . نجم وزنه عن النسبة المرتفعة لارباح الرأسمال الاجنبي ، وقد فاقم ذلك لجوء تونس المتعاظم الى إشكال مكلفة من الاستدانة لأجال قصيرة (تسليفات ممونة ، تسليفات تجارية ، الخ.) . كانت هذه الاشكال من الاستدانة الخارجية تمثل في السنوات الاخيرة من الفترة ، ما يتراوح بين ربع الاسهام الخارجي غير الصافي وثلثه . كان التدين الخارجي يمثل في نهاية عام ١٩٦٧ ما يقارب ٢٢٥ مليون دينار (٤٥٪ من الناتج

الداخلي غير الصافي) ، ويمتص امتلاكه (٢٨ مليونا) ٥ر٥٪ من هذا الناتج · نتج طبعا عن هذا الوضع ان الاسهام الخارجي غير الصافي في تمويل التثميرات قد ازداد بقوة ، مرتفعا من ٤٨٪ من تكوين الرأسمال الثابت عام ١٩٦٠ الى ٦٧٪ عام ١٩٦٧ : تفاقمت التبعية للخارج بدل أن تتناقض ·

لم يتم اذا الاقتراب من اهداف المنظورات خلال فترة ١٩٦٠ ـ ٦٧ ، لا في ما يخص الهدف الاجتماعي المتمثل بدخل الـ ٥٠ دينارا للشرائح الاكثر حرمانا ، ولا في ما يتعلق بالهدف السياسي المتمثل بتخفيف التبعية المالية للخارج · بقيت الزراعة راكدة ، ومعها الصادرات وظل التثمير الصناعي ذا فعالية معتدلة ، غير كاف لتعويض الصعوبات الزراعية · لقد فشلت حتى الان الرقابة على الولادات ولم يتم الحد من البطالة ، لا بل زادت · وزادت حدة الطابع البيروقراطي لادارةالبلاد الاقتصادية والسياسية·وقد نجم عن ذلك طبعا انحطاط في الوضع المالي· ان الاسهام الخارجي الكثيف والمتواصل ، لا سيما اسهام الولايات المتحدة ، هو الذي سمح بتلافي الانخفاض في مستوى المعيشة حتى الآن · وهو يمثل الجزء الاساسي من المساعدة العامة ، التي ارتفعت تدريجيا من ١٧ مليون دينار عام ١٩٦٠ الى ما يقارب الـ ٥١ مليون دينار عام ١٩٦٧ (٢٨١ مليونا على امتداد السنوات الثماني ١٩٦٠ ـ ٦٧). وجزءا مهما من التثميرات الخاصة الاجنبية ، التي ارتفعت من ١٢ مليونا عام ١٩٦٠ الى ٣٤ عام ١٩٦٧ (١٦٦ مليونا للسنوات الثماني) · عكس ما يدعيه رأي مسبق واسع الانتشار ، لم تعط المساعدة الاميركية والتثمير الخاص الاجنبي نتائج افضل من المساعدة السوفياتية في مناطق اخرى من العالم الثالث : سمحت بمواصلة الحياة لا بالتطور ·

ان الطريق التي اجتازتها تونس من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٦٨

مهمة : ان اعادة البناء ، بمعنى نزع الاستعمار والتدويل étatisation ، التي بدأت عام ١٩٦٠ ، تتوجت عام ١٩٦٤ بمؤتمر بنزرت لحزب الدستور الجديد ، الذي أصبح الحزب الاشتراكي الدستوري • ان رحيل المعمرين ، وتأميم اراضي الاستعمار ، وتطوير القطاع العام ، كل ذلك قاد تونس عام ١٩٦٨ الى مواقع مقاربة جدا لمواقع الجزائر • ثمة فروق مع ذلك ، على اساس ان تونس وصلت الى ما وصلت اليه انطلاقا من مواقع اكثر « الى اليمين » ، اذا امكن أن نصنف الى اليمين انصار نظام اقتصادي ليبرالي والى اليسار انصار تدخل الدولة • شيئا فشيئا قادت الحقائق الاقتصادية والسياسية تونس الى تلك المواقع ذات النزعة الاشتراكية socialisantes • على العكس ، تبنت الجزائر المستقلة مواقع من هذا النوع دفعة واحدة ، واجتهد الجهاز الحكومي لينظم على وجه الخصوص النظام الذي قام عفويا •

ان تطور تونس بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٨ يكذب رغم كل شيء تفاؤل المنظورات ، لانها برهنت عن عدم صحتها على مستويين اساسيين : ان نمو الانتاج الذي بلغ ٣ر٣٪ وضع تونس بالتأكيد في طليعة البلدان الافريقية • وبالمقارنة مع العديد من البلدان الاخرى ، لا سيما مع مراكش ، يمكن ان نحيي كنجاح عظيم تمكن تونس من استعادة نسبة النمو التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية في مدة بهذا القصر • الا ان توجيه الأعمال، والاهتمام غير الكافي المولى لريعية المشاريع ، وولوع الادارة المفرط بعمليات هيبة غير منتجة ، وجمود الحملات التقليدية ، كل ذلك حال دون افق اقلاع اقتصادي حقيقي • في الوقت ذاته اصبحت شروط هذا الاقلاع اصعب فأصعب مع توالي السنين ، لانه بالتوازي مع التقدم البطيء جدا لقاعدة الاقتصاد المادية ، يؤدي توجيه الاعمال الذي يحدد ذلك الى تزايد سريع جدا للنفقات الأدارية • ان النتيجة الحتمية لهذه الحركة المزدوجة هي خفض تقدم مستوى المعيشة

وتقدم القدرة على الادخار المحلي · ان الهدف الاجتماعي المتمثل بجد ادنى من الدخل للشرائح الاكثر حرمانا تأخر هكذا ، فيما يتطلب الحفاظ على وتيرة النمو مقدارا متعاظما من المساعدة الخارجية يؤخر من جانبه ، بالقدر ذاته ، هدف الاستقلال الاقتصادي ·

الفصل السادس

مراكش تردد وتناقضات

اولا ـ نمو الاقتصاد المراكشي من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٥ ·

عرفت مراكش في العقد الأول الذي تلا الحرب فترة مزدهرة جدا من التطور الاقتصادي ، متميزة بنسب نمو اكثر ارتفاعا منها في الجزائر او في تونس· ففي حين كانت نسبة نمو الناتج الداخلي غير الصافي ، لمجمل فترة ١٩٣٠ ـ ٥٥ ، تصل الى ٦ر٣٪ سنويا ، كانت هذه النسبة ٦٪ سنويا في الفترة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ ·

في حين ركد الانتاج الزراعي في الجزائر وفي تونس بعد أن استعاد ، حوالى ١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ، مستواه الطبيعي لما قبل الحرب، تواصلت في مراكش سيرورة تنمية اراضي الاستعمار حتى عام ١٩٥٥ · بدا أن نسب نمو بمقدار ٢ الى ٣٪ تميز فترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥ ، حتى بعد فترة الاستدراك ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ · تلك كانت أيضا حال استخراج المعادن الذي رأينا أنه بلغ مداه ، لا بل انحدر في الجزائر وفي تونس ما أن مرت فترة اعادة التسيير لما بعد الحرب · حصل العكس في مراكش حيث مناجم الفوسفات أغنى بكثير ، اذ تواصل تقدم ما قبل الحرب بوتائر مرتفعة جدا : ارتفع

الانتاج من ١٫٨ مليون طن ، وهو الحد الاقصى لما قبل الحرب ، الى ٣٫٧ مليون طن عام ١٩٤٩ ، و ٥٫٣ مليون طن عام ١٩٥٥ . وقد استمر هذا التقدم بعد الاستقلال . ميزت تلك الفترة « القفزة الصناعية » لأعوام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٣ ، التي أسالت الكثير من الحبر. ان هذه الفترة التي شهدت تدفقا مهما لرساميل خاصة لجأت الى مراكش ، بسبب ضرائبها المنخفضة والاجور المتدنية فيها ، بدت بالاحرى باذخة اذا علمنا ان الصناعة المراكشية كانت حتى ذلك الحين شبه معدومة . لذلك فان مؤشر الانتاج الصناعي (اساسه مائة عام ١٩٥٢) ارتفع من ٧٠ عام ١٩٤٨ الى ١٢٠ عام ١٩٥٦ ، عاكسا نموا بنسبة ٧٪ سنويا . يعود الى تلك الفترة تاريخ مجمل الصناعات الخفيفة الرئيسية في مراكش : المطاحن ، مصانع السكر ، مكابس الزيت ، معامل البيرة ، المحفوظات ، النسيج ، بالاضافة الى أنوية صناعات أساسية : مصانع الاسمنت، وحامض الكبريت والسوبر فوسفات ، وهي العناصر الاولى لصناعة ميكانيكية .

حوالى ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ، تضاعفت التثميرات ثلاث مرات ، تماما كما حصل في الجزائر وفي تونس . فبالتوازي مع التثميرات الانتاجية في الزراعة الاستعمارية ، مولت الدولة استخراج المعادن وبعض الصناعات الخفيفة ، وتثميرات مهمة في البنية التحتية . ثمة أيضا ، كانت النتائج مرموقة في الظاهر ، اذا اخذنا بالاعتبار ان مراكش انطلقت من مستوى متدن ، لا بل انه كان عليها ان تستدرك تأخرا عن الجزائر وتونس. هكذا ان عدد التلامذة المسلمين في التعليم الابتدائي ، الذي لم يزيد عام ١٩٣٨ عن ٣٣ الفا ، وعام ١٩٤٥ عن ٤١ الفا (اقل مرتين من تونس عام ١٩٤٩ ، علما ان عدد سكان هذه الأخيرة اقل ثلاث مرات) ، ارتفع الى ٤٨٧ الفا عام ١٩٥٧ ، بينما ارتفع عدد التلامذة المسلمين في الثانويات

من ۱۰۰۰ عام ۱۹٤٥ الى ۲۷ الفا عام ۱۹٥۷ ۰ ارتفع ايضا عدد اسرة المستشفيات من ٥٢٥٠ عام ١٩٤٠ الى ١٦٧٥٠ عام ١٩٥٨۰ وقد نجم عن ذلك نمو سريع لنفقـــات عمل الادارة . يقدر بنسبـة ٩ الى ١٠٪ سنويا ۰ هكذا فيما كان الانتاج الداخلي غير الصافي عند المؤشر ١٢٠ (الاساس ١٠٠ عام ١٩٥١) ، كانـــت النفقـات الادارية الجارية المراكشية عند المؤشر ١٢٥ ۰

عموما ، كان نمو سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ في مراكش . تماما كما نمو الخمس والعشرين سنة بين ١٩٣٠ ـ ١٩٥٥ ، اقل انعدام تناغم بكثير منه في الجزائر وفي تونس. اذ تطورت في هذين البلدين قاعدة الاقتصاد المادية . الزراعية والصناعية، بصورة أقل سرعة من القطاعات غير المنتجة ، سواء لمجمـل فترة ١٩٢٠ ـ ١٩٥٥ او لفترة ما بعد الحرب ۰ لم تكن تلك هي الحال.في مراكش . حيث لم يكن تطور الخدمات الادارية اسرع من تطور الانتاج الا انطلاقا من عام ١٩٥١ ۰ واذا كان صحيحا ان الزراعة في تونس . كمـــا في الجزائر ، كانت كابحا لتطور محركاته الاساسية تثميرات البنيــة التحتية والخدمات ، فان توسيع الزراعة الاستعمارية في مـراكش وتنمية الثروات المنجمية لعبا حتى عام ١٩٥٥ دور المحرك ، كمـا في المراحل السابقة لاستعمار الجزائر وتونس . محرك انضاف اليه بعد الحرب تطوير البنية التحتية العامـــة publique ۰ لكن التصنيع لم يصبح في اي من البلدان الثلاثة عاملا مهما في سيرورة التطوير ۰ رغم الظواهر ، لم يكن الازدهار الصناعي المفاجىء في مراكش اكثر من بدء تصنيع خفيف ليست نتائجه اكثر اثارة منهـا في الجزائر ۰ لهذا السبب ، ورغم نمو القاعدة الزراعية للاقتصاد السريع نسبيا وتنمية الثروات المنجمية ، لم يتخطَّ النمو الاجمالي لأفضل سنوات التاريخ الاقتصادي لاستعمار مراكش نسبة الـ ٦٪:

كان يمكن لسيرورة تصنيع جدية في ظروف هذا البلد الملائمة بشكل خاص ان ترفع هذه النسبة الى ١٠ ـ ١٢٪ ·

كان الانتاج الداخلي غير الصافي للسنة المتوسطة١٩٥١ ، المميز لفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٥٥ ، بمقدار ٤٥٠ مليار فرنك قديم ، والتثميرات الثابتة غير الصافية بمقدار ٩٠ مليارا · لقد مثلت التثميرات على امتداد الفترة ، في كل حال ، حوالى ٢٠٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي · هكذا كان معامل الرأسمال قبل عام ١٩٥٥ بمقدار ٣ر٣ · كانت الفعالية القوية جدا للتثميرات في مراكش تتناقض اذا مع فعاليتها الضعيفة في الجزائر وتونس · ان سبب ذلك بديهي : فمراكش ، البلد الجديد ، الاكثر غنى ، والافضل تجهيزا من جانب الطبيعة ، كان يجذب تثميرات خاصة ضخمة عالية الانتاجية · كان التثمير العام يمثل حوالى ١٨٪ من التثميرات الثابتة الكلية ، مقابل ٢٥٪ في الجزائر عام ١٩٥٤ ، و ٤٥٪ في تونس عام ١٩٥٣ · كانت تلك نسبة اكثر ملاءمة بكثير من حيث النمو · سوف نرى ان هبوط التثميرات المنتجة الخاصة هو الذي ادى الى حجز النمو انطلاقا من عام ١٩٥٥ · ان محاولة الحكومة المراكشية اعادة اطلاق الاقتصاد بعد الاستقلال عن طريق برنامج تثميرات في البنية التحتية لم تعط الا نتائج هزيلة : مرة اخرى ، كانت تلك التثميرات عاجزة لوحدها عن تأمين أي نمو ضمن ظروف التخلف · كانت الواردات تمثل في تلك السنة المتوسطة ٣٩٪ من الانتاج ، والصادرات ٢٣٪ ، بينما كان العجز التجاري يصل الى ٧٣ مليارا · ان اسهام رساميل اجنبية عامة (١٣ مليارا) ، وخاصة (٣٣ مليارا) ، لم يكن ليكفي من اجل موازنة الميزان الخارجي ، المثقل بصادرات الارباح والادخار (١٠ مليارات) من دون الاسهام الاضافي المهم الذي تقدمه السياحة (١٨ مليارا) ، لكن على وجه الخصوص الانفاقات العسكرية الفرنسية والاميركية (٤٥ مليارا) · راكمت مراكش في تلك الفترة

اموالا خارجية مهمة : ما يقارب ٢٠ مليارا في خمس سنوات (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) ٠

كانت الادارة المراكشية اضعف من ادارتي البلدين المغربيين الاخرين : لم تكن النفقات الجارية للادارات المراكشية تتخطى ٥٧ مليارا في تلك السنة المتوسطة ، والايرادات الضريبية وغير الضريبية (لا سيما ارباح الاحتكارات وادارات المصالح العامة Régies : التبغ والفوسفات) ٦٠ مليارا ، تاركة هكذا فائضا خفيفا ، مخصصا لتمويل التثميرات العامة ٠ بقي الضغط الضريبي خفيفا ، يصل الى ١٢٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي ، مقابل حوالى ٢٠٪ في الفترة ذاتها في الجزائر وتونس ٠ هذه الحقوق الضريبية ، التي كانت تحدّ منها في تلك الفترة اتفاقات الجزيرة الدولية ، لعبت دورا مهما في اجتذاب الرساميل الخاصة ٠

من حيث بنى التمويل ، كان وضع مراكش خلال سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤ مختلفا في الوقت ذاته عن وضع الجزائر ، وعن وضع تونس ٠ في تلك الفترة ، كان الادخار المحلي في الجزائر يموّل ٩٢٪ من التثميرات ، بينما كان يمول في تونس ، كما في الجزائر ، الثلثين فقط تقريبا ٠ في الجزائر كما في تونس اذاً ، كان اسهام الرأسمال الاجنبي كبيرا ، لكن البلد كان يتطوّر سريعا من سنة لسنة ويصبح قادرا على تمويل ذاته بذاته بنسب أقوى ٠ لقد اصبحت الجزائر عام ١٩٥٤ تعطي صورة عن بلد ناضج:فأهمية الاستعمار الاوروبي وصلت الى حد ان البلد كان قادرا على التمويل الذاتي دون اسهام خارجي ٠ لم تكن اصبحت تلك هي الحال في تونس وفي مراكش ، لكن الاسهام العام هو الذي كان يهيمن في المحمية الاولى ، الفقيرة ، بينما بقي الاسهام الخاص مهما في مراكش حتى عام ١٩٥٤ ٠

قدم الادخار المحلي كمعدل (للسنة المتوسطة ١٩٥١) حوالى

٦٤ مليارا · كان الاسهام الخارجي الصافي حوالى ٣٢ مليارا · أما الاسهام العام ، الذي يغطي ٨٠٪ من تمويل التثميرات العامة (فيما يقدم الادخار العام المحلي الباقي) فكان بمعدل ١٣ مليارا ، والأسهام الخاص الصافي بمعدل ٢٣ مليارا · بلغت قيمة الادخار المصدّر معدل ١٠ مليارات سنويا ، ولهذا الرقم اتجاه للنمو بانتظام (ارتفع من مليارين حوالى عام ١٩٤٨ الى ١٨ مليارا حوالى عام ١٩٥٥) ، بينما كان الاسهام غير الصافي للرأسمال الاجنبي الخاص ينمو كذلك لكن بسرعة اقل ، مرتفعا من ٢٢ مليارا عام ١٩٤٨ الي ٤٤ عام ١٩٥٤ · فيما تضاعف تدفق الرساميل الخاصة الاجنبية مرتين ، كما حجم التثميرات ، فان الاسهام الصافي للرأسمال الخاص الاجنبي انخفض بانتظام - بسبب انحسار الأرباح الذي كان ينمو بسرعة شديدة - ، وهو ما يفسر انقلاب الميزان بدءا بعام ١٩٥٥ · تصوّر هذه الحركة السيرورة الكلاسيكية لأنضاج اقتصاد تابع يرتكز تطوره على اسهام الرساميل الاجنبية · ان هذا الانضاج ، الذي يحوّل البلاد من مدينة الى دائنة حين يتغلب انحسار الارباح على تدفق الرأسمال الجديد ، كان سريعا بصورة خاصة في مراكش ، بسبب الريعية العالية للتثميرات ·

أما اسهام الادخار المحلي فارتفع عام ١٩٥١ الى ٦٤ مليارا: ٤١ مليارا للتمويل الذاتي ، و ٢٠ مليارا للادخار الخاص التلقائي و ٣ مليارات للادخار العام المحلي · لم تقدم موارد التمويل الذاتي لمراكش الا حوالى نصف الموارد لتمويل الاستثمارات الثابتة ، مقابل الثلثين في تونس عام ١٩٥٣ ، و ٨٥٪ في الجزائر عام ١٩٥٤ · هذا مفهوم كليا ، حيث أن مثال التمويل المراكشي هو مثال بلد اكثر فتوة ، في حالة نمو اقتصادي شديد يموّله تدفق الرساميل الأجنبية الخاصة · أما الادخار الخاص التلقائي فيمثل في مراكش معدل ٤٫٥٪ من مداخيل السكان ، مقابل ٧٫٥٪ في

تونس و ٩٪ في الجزائر ، وهو ما يبدو طبيعيا أيضا اذا اخذنا بالاعتبار النسبة الاخف في مراكش للسكان من أصل اوروبي ·

ان أصل الداخيل مختلف ، من جانبه ، في مراكش عنه في البلدين المغربيين الاخرين · في مراكش ، تمثل كتلة الاجور الادارية ، بما فيها تلك التي توزعها القواعد العسكرية الاميركية ، المهمة جدا ، حوالى ١٤٪ فقط من كتلة المداخيل من أصل محلي (الاجور ومداخيل الرأسمال والمشروع) ، مقابل ٢٠٪ في الجزائر عام ١٩٥٤ وفي تونس عام ١٩٥٣ · يعكس ذلك أيضا واقع أن الادارة في مراكش ، كانت قبل الاستقلال أضعف مما في البلدين الآخرين ·

ثانيا ـ السنوات الاولى من الاستقلال المراكشي (١٩٥٦ ـ ١٩٦٢)

بعد الفترة الممتازة من التطور الاقتصادي وفقا للنموذج الاستعماري التي عاشتها مراكش بعد الحرب، وحتى عامي ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ ، اجتازت المملكة المستقلة والمعاد توحيدها منذ عام ١٩٥٦ فترة ركود طويل لا يبدو انها خرجت منها · سقط حجم التثميرات بصورة فظة الى ١٢٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي عام ١٩٥٦، وتأرجح بين ١٠ و١٣٪ حتى عام ١٩٦٢ · كما ركد الناتج الداخلي غير الصافي بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦١ وربما هبط قليلا ·

تلت الفترة السابقة لعام ١٩٥٥ ، المتميزة بدفق صاف لدخول رساميل أجنبية ، فترة طويلة تميزت بهرب متواصل لهذه الرساميل· على امتداد هذه الفترة الثانية حافظ الادخار المحلي في مراكش على نسبة مرتفعة نسبيا ، وثابتة بشكل ملحوظ ، للناتج القومي غير الصافي (من ١٣ الى ١٤٪) · لكن في حين انهار الادخار الخاص لدى الجارين المغربيين بعد الرحيل الجماعي للأوروبيين (ازداد قبل الرحيل مباشرة ، بسبب تصفية الرساميل) ، فان

الادخار الخاص في مراكش بقي ، على العكس، محافظا على نسبته السابقة · يعكس ذلك حركة منتظمة للتصفيات قام بها الاوروبيون، حركة كانت ما تزال قائمة في حين استنفدت الى حد بُعيد في البلدين الاخرين · هكذا نرىَ ان الحفاظ على ادخار خاص قوي في مراكش ، ناجم في جزء كبير منه عن الاوروبيين ، ليس انعكاسا لوضع سليم بشكل خاص ، بل على العكس لوضع مثير للقلق · ان ما حدث في تونس بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، وفي الجزائر بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ ، يتواصل في مراكش منذ عام ١٩٥٥ دون ان تظهر أي علامة تقويم redressement .

اتسم الوضع بادخار للمشاريع والعائلات أقوى من تثميراتها، حيث ان الفائض يتم تصديره بشكل واسع · هكذا اذا اخذنا عام ١٩٥٨ كعام متوسط في فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٢ ، نرى ان الادخار غير الصافي للمشاريع ارتفع الى ٨١٫٥ مليارا ، وهي نسبة من الانتاج ذات شأن (١١٪) لا يمكنها ، مهما كانت الريعية المرتفعة للاعمال في مراكش ، أن تنجم عن الادخار الجاري وحده، انما عن تصفيات· ارتفعت تثميرات المشاريع الى ٧٤٫٢ مليارا فقط· ان تقلص التداول النقدي ، الذي لوحظ أيضا في تونس عام ١٩٥٧ وفي الجزائر عام ١٩٦٢ ، أضيف ، كما عام ١٩٥٦ ، الى هذا الفائض من الادخار وسرّع ايضا هرب الرساميل · كذلك كان ادخار العائلات (٢٥٫١ مليارا) أقوى من تثميراتها (١٤ مليارا) ، حيث ان الفائض تم تصديره بصورة واسعة·

لقد اتسم الاستقلال بزيادة سريعة للنفقات الادارية ، هكذا ارتفعت النفقات الجارية للادارات المدنية (المراكشية والفرنسية) ، وللجيش الملكي ، من ٤٤ مليارا عام ١٩٥١ (١٠٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي) ، الى ١٠٤ مليارات عام ١٩٥٨ (١٤٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي) · ومع ان تنامي هذه النفقات كان

شديدا بقي مستواها عام ١٩٥٨ معتدلا نسبيا ، لشدة ما كانت مراكش في البداية متأخرة من وجهة النظر هذه عن جارتيها المغربيتين • رأينا ان النفقات الجارية بحصر المعنى ، حوالى عام ١٩٥٥ ، مع استبعاد الجيوش الاجنبية ، كانت تمثل ١٢٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي في مراكش ، مقابل ١٧٪ في الجزائر وفي تونس • اذا ادرجنا التحويلات (الدين العام ، الاعانات الاجتماعية والمعاشات ، الاعانات للمشاريع ، الخ •) فان النفقات الادارية الجارية ــ مع استبعاد السفارات والقوات العسكرية الاجنبية ــ كانت تمثل ٣٣٪ من الانتاج في الجزائر عام ١٩٦٣ ، و ٢٨٪ في تونس عام ١٩٦٠ ، و ١٨٪ فقط في مراكش عام ١٩٥٨• أن رفع الضغط الضريبي الذي انتقل من ١٣٪ من الانتاج حوالى عام ١٩٥٥ الى ١٧٪ عام ١٩٥٨ شكل بالنسبة لمراكش ورقة رابحة قوية لم يكن يستمتع بها البلدان الآخران حيث كان الضغط الضريبي قد وصل حوالى عام ١٩٥٥ الى ٢٠٪ من الانتاج • ان هذا الرفع هو الذي منح المالية العامة المراكشية رخاء كبيرا خلال السنوات الاولى من الاستقلال حتى عام ١٩٦٤ ، رغم ركود الاقتصاد •

ان هبوط التثميرات يفسر هبوط الواردات • هكذا اتجه نحو التحسن الميزان التجاري في مراكش ، الذي كان تحت عجز كبير حتى عام ١٩٥٥ (نسبة تغطية الواردات بالصادرات من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٥ : ٥٨٪) • وقد بلغت نسبة التغطية ٨٤٪ عام ١٩٥٨• لكن الامر يتعلق هنا بتحسين مميز لوضع ركود ، كما كان وضع تونس في الفترة ذاتها • تعطينا مراكش هنا مثلا على تلك الاوضاع حيث ترافق ماليات عامة وماليات خارجية متوازنة تماما ركودا عنيدا •

ان المخاصة الاخيرة لتطور مراكش الاقتصادي هي تطور الاستهلاك الخاص الذي اصبح نموه ، البطيء جدا خلال الفترة الاستعمارية ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥ ، نموا سلبيا انطلاقا من عام ١٩٥٦٠ كيف نفسر هذا التطور للاستهلاك الخاص ، حتى خلال السنوات الأخيرة من الاستعمار التي كانت سنوات دينامية اقتصادية زائدة ؟ نفسره بانعدام التكافؤ الشديد في التوزيع ، من دون شك (من هنا ادخار خاص مرتفع نسبيا ، من جهة اخرى) ٠ زد على ذلك انه كان لانعدام التكافؤ هذا على الارجح اتجاه للتفاقم خلال الاستعمار٠ هكذا يجري تفسير هذه الظاهرة الاستثنائية المتمثل بانه في حين زاد الانتاج من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٥٤ بوتيرة مرتفعة جدا قدرها ٦٪ سنويا ، لم ينمُ استهلاك العائلات الكلي الا بوتيرة ٢٪ سنويا ٠ كانت ارباح التطور السريع لمراكش المستعمرة تفيد هكذا . على وجه الحصر تقريبا ، نسبة ضئيلة جدا من السكان ، من هنا ركود معدل الاستهلاك الفردي ٠

ان سنوات الاستعمار المزدهرة لم تكن مزدهرة الا لعدد محدود جدا من الشرائح الاجتماعية ٠ من البديهي ان التطور اللاحق اكثر مأساوية لأن النمو توقف كليا ٠ كان الاستهلاك الاجمالي عام ١٩٦٠ عند المؤشر ١٠٨ بالنسبة لعام ١٩٥٢ ، وعدد السكان عند المؤشر ١٢٢ ، وقد تناقص معدل الاستهلاك الفردي اذا بنسبة ١٣٪ على حساب الجماهير الاكثر حرمانا ، وبعض الشرائح الوسطى ٠

حاولت مراكش ان ترد على الوضع بوسائل « ليبرالية » ٠ لم تتصور أصلاحات بنيوية بل فقط اعادة اطلاق للاقتصاد عن طريق سياسة أشغال عامة كبرى ٠ هكذا ارتفعت حصة التثميرات في البنية التحتية من ١٥٪ تقريبا لفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٥ الى ٢٥ ـ ٣٠٪ لفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٢ ٠ واذا أخذنا بالحسبان أهمية بناء المساكن،

لا يمكن الوصول الى خلاصة متشائمة : لقد تطورت بنية التثميرات باتجاه غير ملائم اطلاقا على اساس ان التثميرات الأنتاجية تناقصت كثيرا · ثمة أيضا كانت مراكش تستفيد ، حتى عام ١٩٥٥ تقريبا ، من وضع متميز في العالم الثالث · كانت مثلا على الاقتصاد الكولونيالي « الدينامي » : كانت نسبة التثميرات في البنية التحتية غير المنتجة بشكل مباشر اكثر تواضعا فيها بكثير مما في أمكنة أخرى · كان يبدو أن التثميرات العامة في البنية التحتية تستدعي تثميرات خاصة انتاجية مهمة تؤدي الى نمو سريع نسبيا · ان سياسة الاشغال الكبرى التي بادرت اليها الدولة المراكشية غداة الاستقلال تظهر مرة أخرى أن ابقاء ، او حتى زيادة ، الاستثمارات العامة في البنية التحتية عاجز لوحده عن تأمين اي نمو في بلد متخلف · لو كانت الدولة المراكشية تخلت آنذاك عن افكارها المسبقة الليبرالية لأمكنها الافادة من رخاء موازنتها للمبادرة فورا الى تمويل تطوير صناعي للدولة ، عن طريق الحلول محل القطاع الخاص ، الوطني والاجنبي ، العاجز · كان بامكانها اذاك ان تعيد اقلاع الاقتصاد · لكن لما كانت اسيرة أفكارها المسبقة فقد انخرطت على العكس في طريق لا جدال اليوم في نتائجها السيئة : انتهت سياسة التثميرات في البنية التحتية الى وضع المالية العامة في حالة صعبة (الظاهرة المعروفة المتعلقة بانفاقات العمل التراجعية récurrentes) ، لا سيما ان القطاع الخاص يمتنع ، رغم النداءات المتكررة ، عن استعادة الوتيرة السابقة لتثميراته · ان الدولة المراكشية أضاعت هكذا ، خلال سنوات عديدة ، فرصة نادرة في العالم الثالث ، فرصة مالية عامة مرفهة · لا بل ان الخزينة المراكشية أودعت فائض مواردها في الخارج ، وهو استخدام غير عقلاني اطلاقا لادخار بلد متخلف · هذه الاحتياطات الخارجية ستسمح فيما بعد بتمويل العجز الجاري ، الذي سيظهر كالنتيجة الحتمية لهذه السياسة الليبرالية ·

من باب الغرابة أن الركود سهّل توازن ميزان المدفوعـــات عند مستوى مرتفع من هرب الرساميـــل ، بفضل التقلص الشديد للواردات الذي يؤدي اليه · فرغم التسربـــات الكبيرة للرساميل والادخار (١٧٠ مليارا في ظـرف أربع سنوات ، من عـام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٩) ونضوب تدفق الرساميل الخاص الى الـداخل ، احتفظ المغرب حتى عام ١٩٦٠ بوضع ملائم في الظاهر لان امواله الخارجية استمرت تتراكم ، حتى بوتيرة متسارعة · ثم ادت زيادة النفقات العامة غير المنتجـــة وركود الانتـــاج الى تعاظم العجز التجاري الخارجي تدريجيا · يكفي اذاك أن تبدأ المساعدة الخارجية العامة بالمراوحة في المكان وان تنقص الايرادات العامة الخارجية (بفعل التصفية التدريجية للقواعد العسكريـة الاجنبيـــة) لتجد مراكش نفسها مجبرة على سحب اموالها الخارجية لمواجهة الهرب المتواصل للرساميل · يبدو أن عام ١٩٦١ قد سجل هذا الانعطاف·

سوف تستطيع مراكش ان تواجه هذا الانحطـاط التدريجي خلال سنوات أخرى ، مـن عام ١٩٦١ الى عـــام ١٩٦٤ ، بفضل أموالها الخارجية · لكن حين تكون هذه الاموال قد تخطى نقصهـا مستوى الخطر ، يصبح على البلاد أن تتخذ تدابير تقشفيـــة على صعيد الواردات ، وأن تشدد من الرقابة على الصرف ، مـن أجل مواجهة الازمة · تلك هي النهاية الطبيعية والمتوقعة لتطور السنوات السابقة ·

النزع البطيء للاستعمار في مراكش : تردد النظام

كثيرا ما يذكر الوضع الاقتصادي في مراكش عـــام ١٩٥٨ بوضع تونس في الفترة ذاتها : ركود الانتاج وهبوط التثميـرات ، التنامي السريع للنفقات العامة غير المنتجـة ، هرب الـرساميل · ليس الفرق في الطبيعة ، بل هو ناجم فقط عن كون هذه السيرورة

بالذات تجري في مراكش ضمن ظروف بلاد غنية . وفي تونس ضمن ظروف بلاد فقيرة ·

مع ذلك ، كانت حكومتا الرئيس بورقيبه من جهة . والملك محمد الخامس ، من جهة اخرى ، تعتنقان في البدء ، عام ١٩٥٦ ، الفلسفة الليبرالية ذاتها ، على المستوى الاقتصادي · لم يكن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال يدعيان انهما شيء آخر غير حزبين قوميين : فالاستقلال السياسي مطلبهما الوحيد . وليس لهما فلسفة اجتماعية خاصة ، ولا انتقادات اساسية للاستعمار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي · للحزبين أصل بورجوازي : فقد كان هنالك تجار (لا سيما « فاسيي » مراكش) وأصحاب مهن حرة ، وملاكو أراضي ، في أصل تجديد الحركة الوطنية ، منذ العشرينات في تونس ، ومنذ عام ١٩٣٠ في مراكش · الا أن الاختلافات في بنية المجتمع الاسلامي اثقلت كاهل قيادة الحركة : ان اقطاعيي مراكش ، وهم زعماء قبائل اصبحوا ملاكي أراض كبارا ، الذين كانوا يحيطون بالسلطان ، خافوا زمنا طويلا أن تجري اعادة النظر بملكياتهم الحديثة ، في الوقت ذاته الذي تتم فيه مناهضة السلطة الفرنسية·كان على محمد الخامس ان يستخدم كل ذكائه لاستقطابهم جميعا تقريبا، ولكن متأخرا ـ في الخمسينات ـ حول قضية الاستقلال · لا شيء من ذلك في تونس ، حيث كان الباي يلعب دورا هزيلا جدا في الحركة الوطنية ، الى درجة ان حزب الدستور الجديد أزاحه بعد عام واحد من الاستقلال : لم تحتج طبقة اقطاعية قوية ، كما في مراكش ، على القيادة البورجوازية للحزب القومي · لكن اذا كانت قيادة الاحزاب القومية وتوجهها العام يتأثران كثيرا بوزن النخب القائدة والمالكة في البلدين ، فان استقطابها الجماهيري كان يحصل في الاوساط ذاتها للبورجوازية الصغيرة المدينية: تجار صغار، حرفيون، مستخدمون، موظفون وحتى عمال بصورة عارضة · كان التطور الصناعي

البدائي جدا في المغرب يحول دون نشوْ قاعدة عمالية حقيقية داخل الاحزاب القومية او من خارجها • ان قصور بورجوازية المقاولين ذاتها كان يمنح العناصر المثقفة والبورجوازية الصغيرة وزنا نوعيا خاصا كبيرا جدا في تنظيم الحركة • وقد بقي الريف خارج الحركة الى حد بعيد • ربما بقي في مراكش ، حتى اليوم ، احتياطي مناورة لكبار المالكين والزعماء التقليديين القادرين على دفع « القبائل المخلصة » (كما يقال) الى التظاهر • أما في تونس ، فلم يحصل الا في الشمال البحري (لا سيما في كاب بون) ، وفي الساحل ، أن تجاوب تحرك المالكين الصغار مع تحرك المدن واندمج في الحركة القومية ، معطيا اياها في السنوات الاخيرة من الاستعمار طابع العنف الشديد (حركة الفلاثة عام ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ في كاب بون ، الخ •) • وفي مراكش ، طلب السلطان وحزب الاستقلال في الفترة ذاتها دعم « القبائل » الريفي • يبدو مع ذلك بديهيا أنه كان لحركة الفلاحين في تونس البحرية استقلال ذاتي اكبر بكثير تجاه القيادة السياسية القومية المدينية من الحركة ذاتها في مراكش البربر الجبلية ، من هنا اتساعها وعنفها ، ثم توجهاتها المتذبذبة للاستقلال عن السلطة القومية التونسية الجديدة

يصبح مفهوما اذاك لماذا كان رد تونس مختلفا عن رد مراكش كل شيء كان يسهم في ذلك ، لا الظروف الموضوعية وحسب ، اي فقر البلاد الذي كان يمنعها من التسويق ، بل كذلك تاريخ الحركة القومية وتركيبها : الوزن الخاص للشرائح البورجوازية الصغيرة وللمثقفين في الحزب وضغط فلاحين من صغار المالكين الاكثر وعيا • كان رد الفعل يتجه لان يكون في البدء وطنيا صرفا• فقد دفعت قوة الاشياء نحو الانزلاق على منحدر تدخل الدولة : سياسة التطويع ، لا سيما في الوظائف العامة ، لامتصاص البطالة المدينية البورجوازية الصغيرة ، واحلال اجهزة اقتصادية

عامة محل القطاع الخاص الوطني العاجز عن اخذ مكان الاستعمار القديم · ذلك هو معنى التقويم الاقتصادي والمالي لتونس · ما ان انخرطت الحركة في هذا السبيل ، حتى لم يعد بوسعها الا ان تتسارع وتسرع نزع الاستعمار : رحيل الاوروبيين ، واخيرا تأميم اراضي الاستعمار في ايار/ مايو ١٩٦٤ · في نهاية الحركة ، أصبحت سلطة النخبة الأدارية الوطنية الجديدة مدعمة الى حد بعيد ، والاصول البورجوازية الليبرالية لحزب الدستور منسية : طبعا لم تتم تصفية البورجوازية التجارية والعقارية القديمة ، مع ان عناصر هذه البورجوازية التي حاولت مقاومة التغيير تم سحقها دون شفقة (حركات الملاكين في الجنوب حول صالح بن يوسف ، مثلا) ، الا انها فقدت دورها الاساسي ، واتجهت الى ان تصير تابعة للنخبة الادارية الجديدة التي تربطها بها الى الان في كل حال صلات كثيرة ـ لا سيما عائلية ـ والتي تتجه الى التمثل بها اكثر فأكثر · هكذا ترتسم شيئا فشيئا ملامح الاشتراكية الدستورية ·

في مراكش ، كان التطور ضمن هذا الأتجاه يصطدم جديا بعداء قوى محلية قديرة · حاولت في عام ١٩٦٠ حكومة الاتحاد الوطني للقوى التقدمية ان تنخرط ، في وقت من الأوقات،في طريق « اشتراكي » بشكل اكثر وضوحا · تدين لها مراكش بالخطة الخمسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ التي ابتعدت عنها ، عن سابق اصرار وتصميم ، حكومات الملك الجديد ، الحسن الثاني ، التي تعاقبت على الحكم بعد استبعاد الاتحاد الوطني للقوى التقدمية ·

لذا تغيرت بنية مراكش الاقتصادية بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٥ اقل بكثير مما حصل في تونس او في الجزائر · تشهد على ذلك هجرة الاوروبيين الاكثر بطءا بكثير ، كما مرانة الرقابة على الصرف ، على الأقل حتى تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٦٤ · كان نزع الاستعمار الاقتصادي فيها اذا أقل منهجية · انه تواصل مع

ذلك ، رغم كل شيء ، رغم أماني الحكومة الليبرالية ، وبقوة الاشياء • ذلك ان الاوروبيين كانوا يرحلون : بعد أن كانوا اكثر من نصف مليون عام ١٩٥٦ ، لم يعودوا اكثر من ٤٠٠ الف عام ١٩٦٠ و ٢٦٠ الفا عام ١٩٦٥ • في الوقت ذاته ، وبعد أن كان اليهود المراكشيون ١٧٠ الفا عام ١٩٥٦ و ١٦٠ الفا عام ١٩٦٠ ، أصبحوا ٦٠ ألفا عام ١٩٦٥ • شيئا فشيئا تعربت الدار البيضاء التي كانت مدينة اوروبية كبرى• توافقت ذلك مع ارتفاع عدد السكان المسلمين المدينيين من ١ر٩ مليون عام ١٩٥٦ الى ٢ر٤ مليون عام ١٩٦٠، والى اكثر من ٣ ملايين عام ١٩٦٥ • ان اراضي الاستعمار التي هددتها لفترة حكومة الاتحاد الوطني للقوى التقدمية ، خضعت مجددا للتهديد ، رغم التطمينات الحكومية ، بعد ان صادرت تونس ، متشبهة بالجزائر ، أملاك الاجانب عام ١٩٦٤ • هكذا تم بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٥ بيع ٥٠٠ الف هكتار حبيا من جانب المعمرين القدامى لمالكين جدد كبار •

تغيرت البنى الاجتماعية اذا في مراكش اكثر من البنى الاقتصادية ، بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٤ ، وارتفع عدد السكان المسلمين غير الزراعيين من ٣ر٤ مليون الى ٨ر٤ مليون • لم يكن لهذه الزيادة في عدد السكان الا أن تمارس على السلطة ضغطا متعاظما • في غياب التطور الاقتصادي ، كان على الدولة أن تذعن فتمارس سياسة مضاعفة للوظائف الادارية • رأينا انها حاولت حتى عام ١٩٥٨ أن تقاوم هذا الضغط اكثر مما في تونس وفي الجزائر ، وذلك دون ريب لان السلطة السياسية في مراكش لم تكن لممثلي الطبقات المدينية الدنيا قدر ما كانت الحال عليه في البلدين الاخرين • لكن السلطة السياسية خضعت شيئا فشيئا وبسهولة اكبر ، لا سيما لأعتقادها انها ، وهي المنازعة على أصعدة أخرى، تنزع هكذا سلاح المعارضة القومية البورجوازية الصغيرة•

ان الجدول رقم ١ يعطي صورة عن بنية الاستخدام بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٤ ٠

الجدول ١ ـ تطور الاستخدام في مراكش بين عـامي ١٩٥٥ و ١٩٦٤ ٠

	مسلمون	غير مسلمين	مسلمون	غير مسلمين
اقتصـاد :	١٩٥٥		١٩٦٤	
عمال	٣٠٠	٤٢	٣٠٠	١٥
مستخدمون	٦٥	٣١	١٠٠	١٥
حرفيون ، الخ	٢٠٠	٥٧	٢٢٠	٤٠
كادرات	٨	٢٤	١٠	٢٠
ادارات	٢٧	٤١	٢٤٠	١٥
سكان عاملون غير زراعيين	٦٠٠	١٩٥	٨٧٠	١٠٥

(آلاف الوحدات)

ان الأعمال التي تركها الاوروبيون واليهود المراكشيون على الصعيد الاقتصادي قد استعادها مسلمون اجمالاً، الا ان الركـود الاقتصادي حال دون تقدم عددي مهم للعدد الاجمالي٠ بالمقابل قدمت الادارة للمراكشيين اكثر من ٢٠٠ الف مركز جديد عسكري ومدني٠ ارتفعت موازنة عمل الدولة المراكشية في الواقع مـن ٣٩ مليـارا عام ١٩٥١ الى ٧٧ عام ١٩٥٥ ، و ١٣٥ عام ١٩٥٨ و ٢٢٠ عـام ١٩٦٤ ٠ اذا كانت نفقات العمل بين عـامي ١٩٥١ و ١٩٥٨ . مع استبعاد الجيوش الاجنبية ، قد ارتفعت فقط من ٦٤ الى ١٣٨ مليارا. بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٤ ، فقد ازدادت بسرعة اكبر بكثير ، بحيث ان العدد الاجمالي للوظائف الادارية المدنية والعسكريـة ، (مع استبعاد الجيوش الاجنبية) ، ارتفع من ٧٠٠ر٠٠٠ تقريبا حـوالى عام ١٩٥٥ الى ٢٦٠ الفا حوالى عـام ١٩٦٤ ، وهو رقـم يمكن

مقارنته بالرقم المقابل في الجزائر عام ١٩٦٣ (٣٠٠٫٠٠٠) ، وفي تونس عام ١٩٦٠ (٨٠٫٠٠٠) · بقيت نسبة تشغيل السكان المسلمين غير الزراعيين دون تبدل ملموس · ان البنية الاجتماعية التي يعكسها توزيع الوظائف غير الزراعية هي اذا في النهاية شبيهة ببنية الجزائر وتونس ، وقد نحا التطور في الواقع النمو ذاته في البلدان الثلاثة ، مع انه كان اكثر بطءاً في مراكش · الا ان البنية الاقتصادية ، وخصوصا البنية السياسية كانت تابعة في مراكش اقل مما في البلدين الاخرين : بقيت الليبرالية الاقتصادية فيها الفلسفة الرسمية ، ولم تصب تدابير تدويل étatisation تدريجي هناك القطاع الخاص كما في تونس ، ولا سيما في الجزائر · هذا التفرع الثنائي المتعاظم بين الواقع الاجتماعي وضغط تطلعات الطبقات المدينية الدنيا من جهة، ومن جهة اخرى الفلسفة الاجتماعية والسياسة الرسمية ، ربما يفسر منازعة السلطة في مراكش على يد معارضة قومية بورجوازية صغيرة تتجاوب تطلعاتها ذات النزعة الاشتراكية مع تطلعات النخب الادارية الحاكمة في الجزائر وفي تونس ·

يبين تطور الجزائر ، مع ذلك ، حدود الفروق في تطور البلدان الثلاثة · ان اصل الحركة الوطنية وأسلوبها كان اكثر جذرية بكثير في الجزائر · ان الجزائر ، التي لم تعرف اقطاعا كبيرا من النموذج المراكشي ، او بورجوازية تجارية كما في المحميتين ، والتي استعمرت بكثافة اشد ، كانت بالاضافة الى ذلك قد « تبلترت نصفيا » semi-prolétarisée ، بفعل تطوير اراضي الاستعمار وهجرة العمال الى فرنسا ، في آن معا · ان الحركة الوطنية فيها قد اتخذت منذ العشرينات سمة عمالية وفلاحية واضحة ، وذلك مع **النجمة الافريقية الشمالية** ، ثم مع **الحزب الشعبي الجزائري والحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية** ، واخيرا مع جبهة التحرير الوطني · ان الحكومة

التي انبثقت عن ذلك وجدت نفسها دفعة واحدة على ارض التطلعات الأشتراكية • الا ان هذه التطلعات قد عادت بالفائدة خصوصا على نخبة ادارية واقلية من الشغيلة الدائمين في القطاع المدار ذاتيا • رغم ان هذه النخبة اكبر عدديا واصلب سياسيا ، فهي لا تمنح البلاد بنية اجتماعية مختلفة جدا عن بنية جارتيها ، لا سيما تونس• ان صرامة الحكم المطلق في الصفحات السابقة على تطور مراكش يجب اذاً ان تلطفها تجربة الاخرين : ليس اكيدا ان حركة مراكشية ذات توجه اكثر قومية واكثر نزعة اشتراكية كان بوسعها ان تصل الى نتائج مختلفة كثيرا عن تلك التي بلغتها في الاخير • ان دينامية الشرائح البورجوازية الصغيرة في كل من البلدان الثلاثة هي التي حددت في الاخير معنى الحركة واهمية نزع الاستعمار • هذه الشرائح اصبحت في البلدان الثلاثة النخبة الادارية الجديدة التي استفادت من الأستقلال • الا انها اصبحت في الجزائر وفي تونس فقط ، وبالمناسبة نفسها ، النخبة الاقتصادية ــ الدولتية étatiste ــ بينما يبدو أن عليها الاكتفاء في مراكش بالطموح الى ذلك • اصبحت في الجزائر وفي تونس النخبة السياسية القائدة ايضا ، بينما تجد نفسها في مراكش وقد حدّتها في هذا الحقل سلطة القوى التقليدية القادرة • يبدو ان هذه الاخيرة ما تزال تستفيد من دعم المجتمع الريفي « القبائل المخلصة » ، وهو ربما يفسر صلابتها • في كل مكان ، تشكل ظاهرة احلال نخبة جديدة من النموذج الاداري محل النخب الكولونيالية القديمة المضمون الرئيسي لنزع الاستعمار •

اذا كان من حقنا اخيرا ان نقوّم بصرامة اكبر تطور مراكش، فذلك بمقدار ما كان هذا التطور يستتبع تبذيرات ابرزتها ثروة مراكش النسبية بوضوح اشد • ان رخاء المالية العامة والمدفوعات الخارجية في مراكش يبين انه كان بالامكان اختيار طريق آخر : طريق التصنيع المتسارع الذي تقوم به الدولة ، وتحديث الزراعة •

ان مراكش ، باختيارها الطريق الأسهل على المدى القصير لتطور اداري غير منتج ، ولهذا السبب طفيلي ، ساهمت في جعل آفاق تطور مستقبلي للمغرب اكثر صعوبة ·

ثالثا ـ من الخطة الخمسية ١٩٦٠ ـ ٦٤ الى الخطة الثلاثية ١٩٦٥ ـ ٦٧ : موازنة السنوات الاخيرة ·

عام ١٩٥٩ ، اكدت حكومة ابراهيم عبد الله ـ الذي التقى فيما بعد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على صعيد المعارضة ـ انها قطعت مع موقف الانتظارية الذي كان ساريا حتى ذلك الحين · تخلت عن الوهم القائل بامكان مواصلة الماكنة الاقتصادية عملها كما في الماضي : كانت الوقائع تبرهن ان المغمرين والرساميل الفرنسية فقدوا كل ثقة بالمستقبل ، رغم الخيارات الاقتصادية الليبرالية والضمانات السياسية · بدأت الحكومة الجديدة اذا انعطافا مشابها لذلك الذي احدثته تونس في الفترة ذاتها : انخرطت في طريق التخطيط · الا ان هذه الحكومة كانت قصيرة العمر وقد اقالها محمد الخامس في ايار/ مايو ١٩٦٠ ليضطلع هو ذاته رئاسة مجلس الوزراء مذاك ، فيما شغل ولي العهد مولاي حسن ، الذي سوف يخلف والده في اذار\ مارس ١٩٦١ ، نيابة الرئاسة ، التي كان يشغلها من قبل عبد الرحيم بو عبيد ، وزير الاقتصاد الوطني والمالية · في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ أصدر الملك محمد الخامس ظهيرا بالموافقة على اول خطة خمسية لاعوام ١٩٦٠ ـ ٦٤ ، الا ان مشروع الخطة الذي كانت أعدته دوائر الحكومة السابقة تم تعديله بسرعة وتخفيفه في بعض خياراته الاساسية ·

ان الاستراتيجية الكلية المنبثقة عن افكار حكومة بو عبيد وتوجهاتها كانت ذات نزعة تصنيعية واضحة : كان متوقعا رفع

نسبة النمو الاجمالي للانتاج خلال السنوات الخمس من الخطة الى ٧٪ سنويا ، منها ٥ر٣٪ للزراعة و ٥٪ للاستخراج المنجمي و ١٠٪ للصناعات ، و ٨٪ للبناء والاشغال العامة ، و٦٪ للنقل والتجارة والخدمات • كانت ترتكز على زيادة شديدة لجهد الادخار المحلي ، على اساس ان نمو الاستهلاك ينبغي ان يحدث بوتيرة ٥٪ في العام فقط • كان مقدرا ان ينتج عن ذلك قدرة الجهد المحلي لوحده تقريبا على ان يمول في نهاية الخطة قيمة تثمير تصل الى ضعف ما كانت عليه في سنة الانطلاق ، وبقاء الاسهام الخارجي هامشيا وحسب • كانت هناك اسباب وجيهة لهذا الخيار المزدوج التصنيعي والمركز ذاتيا للحكومة التي اعدت الخطة • جرى الاعتراف بادىء ذي بدء ان اقلاع الزراعة يفترض سلسلة من الاصلاحات المسبقة• فضلت الحكومة ان تتصدى في البدء للاقتصاد المديني ، لوعيها الحواجز السوسيولوجية والتقنية وخصوصا السياسية التي كان سيصطدم بها وضع اصلاح زراعي موضع التنفيذ • ان مراكش كانت تمتلك في هذا الحقل قاعدة صناعية يصبح أسهل ، انطلاقا منها ، اعادة تحريك تطوير البلاد بشكل سريع • من جهة اخرى ، كانت الحاجة السياسية ، اكثر الحاحا في هذا القطاع ، على اساس ان ركود الصناعة ، فيما يتواصل التمدين على ايقاع متسارع بفعل الرحيل التدريجي للاجانب ، يؤدي الى بطالة متعاظمة • كانت الحكومة تزمع في البدء الاستناد الى دعائم قوية في المدن قبل التصدي للبنى الاقطاعية في الارياف• يضاف الى ذلك أن تجربة السنوات الاخيرة ، وتوجهات الحكومة السياسية ، كانت تحول دون التعويل بشكل واسع على اسهام الرساميل الخاصة الاجنبية • لم يكن ممكنا اعادة تجربة سنوات ١٩٤٨ ـ ٥٣ • ان احلال موارد جديدة لمساعدة عامة خارجية (غربية وسوفياتية) محل الرساميل الخاصة المتهافتة طرح فورا مشاكل سياسية حساسة • كل شيء ، سواء كان جبن البعض أو

واقعيـــة البعض الاخـر ، قـد ساهـم في تبنـي خيـــار مـركز ذاتيا auto-centrée يعطي المساعدة الخارجيـــة اهميـة هامشية جدا ٠

كان انعدام تماسكالخطة يكمن في عدم استخلاص الاستنتاجات من تلك الخيارات ٠ ان استراتيجية من هذا النموذج ، مستلهمـــة الى حد بعيد مثال البلدان الشيوعية ، كانت تفترض توجها دولتيا étatiste واضحا ، وأن يحل الادخار العام الاجباري محل الادخار الخاص التلقائي الذي كان غير مجد رجاء نموه بالسرعـة التي كان يتطلبها تمويل التثميرات٠ والحال ان الخطة كانت تتجاهل هذه المشكلات وكان المثال المكون ينطلق من فرضية نمو شديد جدا للادخار الخاص ٠ ثمة أيضا كانت الحكومة تبرهن في الواقع عن نوع من الجبن : فالكثير من الوثائق الرسمية تظهر انه كان هنالك ادراك كلي لتلك المشكلات ٠ تستحيل معرفة ما اذا كانت الحكومـة السابقة قادرة على الاستمرار في انعدام التماسك هذا واذا لم يكن يمكن جعلها مسؤولة عن النص الذي تم تبنيه في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٠ ٠ الا أن صرف حكومة « اليسار » الاستقلالي (★) والنقابي والعودة الى خيارات ليبراليـــة بشكـــل مكشوف كـانا يبرزان التناقض العميق بين الاستراتيجية التصنيعيـــة ، والمركزة ذاتيا للخطة ، ومثالها القائم على التمويل الليبرالي ٠

لم يعد للخطة الخمسية لاعوام ١٩٦٠ ـ ٦٤ فائدة نظريـة ، لانها لم توضع يوما موضع التنفيذ ٠ يبدو لنا اذا غير مفيد وصفها وتحليلها ٠ تظهر اعمال الخطة في كل حال ان تصنيعا جديا ممكـن في مراكش ٠ لقد كانت الخطة تقدم في الواقع لائحة دقيقة بمشاريع صناعية طامحة ، لكنها واقعية ومدروسة جيدا ، سواء في ما يتعلق

★ ـ نسبة الى حزب الاستقلال (م) ٠

بريعيتها أو أسواقها او اثار التدرب عليها ، أو تحديد مواقعها ، أو في ما يخص المداخيل التي تسمح بتوزيعها ، وتأثيراتها على المالية العامة والواردات · ان ما هو رئيسي من هذه المشاريع يتعلق بانتاج الطاقة ، وبالمنتجات المنجمية (فوسفات ، معادن غير حديدية ، فحم حجري) ، والصناعات الغذائية (مصانع السكر ، والزيت ، والمحفوظات ، الخ ·) والنسيجية ، والصناعات الخفيفة المتنوعة ، وصناعة الحديد في نادور Nador (٦٠ الف طن) ، والصناعات الميكانيكية ، والصناعات الكيميائية الاساسية (اسمدة، حوامض ، منتجات تركيبية) ، والصناعات الكيميائية المختلفة · حين تم اصدار الخطة الخمسية في مراكش ، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ ، لم تعد تتناسب مع التوجهات الاساسية للحكومة الجديدة · كان الوزير السابق ، المشدود الى قضية التصنيع السريع ، قد صاغ برنامجه الاقتصادي والاجتماعي بتعابير جديدة تشكل قطعا مع التوجهات الليبرالية السائدة حتى ذلك الحين· كانت الأهداف الاربعة التي حددتها الخطة هي التالية : ١) فتح مجال الدراسة سريعا أمام الاحداث ، ٢) اصلاح زراعي سابق لتوسع الزراعة ، ٣) اقلاع سريع للتصنيع في اطار ذي منحى دولتي قوي ، و ٤) اصلاح الدولة : « المركشية » (✱) ، والتحديث والتقشف والدقرطة démocratisation · ان القيام ، عام ١٩٥٧ ، باصدار تعريفة جمركية متمايزة معدة لضمان الحماية الفعالة للصناعات المحلية ، وانشاء الـ B E P I عام ١٩٥٨، وتحويل المؤسسات النقدية عام ١٩٥٩ (انشاء مصرف مركزي حقيقي ، الرقابة على الصرف ، انشاء مصرف أنماء ، وصندوق للودائع ومصرف للتجارة الخارجية) ، ثم اخيرا تنظيم الانتخابات الاولى في مراكش (الانتخابات البلدية في ايار/ مايو ١٩٦٠) ،

✱ ـ بمعنى اضفاء الطابع المراكشي (م) ·

كل ذلك كان يهيء شروط نجاح التخطيط المراكشي ·

لم تكن هذه الخيارات لتمر دون ان تخلق توترات سياسية ، حتى داخل حزب الاستقلال الحاكم · انفجر هذا الاخير في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ ، وكان جناحه اليساري ، بقيادة المهدي بن بركه ، وهو الجناح الذي اتخذ فيما بعد اسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، يحظى بتعاطف حكومة عبد الله بو عبيد وبدعم نقابات الاتحاد المراكشي للشغل ·

تم تبني خطة تجهيز ثنائية (١٩٥٨ ــ ١٩٥٩) من جانب الحكومة بانتظار تركيز الخطة الخمسية · لكن لم يكن يتعلق الامر بعد ، في الواقع ، الا ببرنامج تثميرات عامة، تصل قيمتها الاجمالية إلى ٨٩٫٥ من عشرات ملايين الدرهمات ، منها ٣١٫٤ للزراعة (ترتيب محيطات مروية ، الخ ·) ، و ٢٣٫٩ للتجهيز الاداري والاجتماعي ، و ١٣٫٥ للبنية التحتية ، و ١٤٫٩ للاسكان و ٥٫٨ فقط للصناعة والطاقة · ان هذا البرنامج للتجهيز العام لم يجنب مراكش ركودا مأساويا والهرب المتواصل للرساميل الفرنسية · لم تكن الخطة تعيد النظر ، بشكل من الاشكال ، بالليبرالية الاقتصادية الموروثة من نظام الحماية ، وقد كانت تنخرط في خط البرامج العامة للتجهيز للفترة الكولونيالية السابقة (برنامج ١٩٤٩ ــ ٥٣ وبرنامج ١٩٥٤ ــ ٥٧) : كان التطوير الصناعي متروكا كليا للمبادرة الفردية · ان فشل اعادة انعاش الاقتصاد المراكشي بواسطة الانفاقات العامة في البنية التحتية، في حين كشف معارضة المجتمع المديني ولا سيما النقابات والشبيبة ، أدى الى انفجار حزب الاستقلال والى انحياز الفريق الحاكم الى اليسار ·

كان مشروع الخطة الخمسية التي وضعت آنذاك يحمل طابع هذا الانحياز الى اليسار · لكنه كان في الوقت ذاته يظهر حدود هذا الانحياز ، وهي في اصل التشوشات الخطيرة في ميدان

التمويل . هذا التردد الذي كان يعكس تردد النظــام السياسي ، فاقمته ايضا النسخة الرسمية عن الوثيقة التـي اصدرها الملك في تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٠ . ففي ظــرف ستـــة اشهر ، من ايار ـ مايو الى تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٦٠ جــرت مراجعة سريعة للمشروع الاولي من جانب الفريق الجديد الذي خلف وزارة اليسار الأستقلالي . تم تخفيف حدتــه علـــى مستوى خياراتـــه الاساسية : اخلى الاصلاح الزراعي المكــان لاصلاح « زراعـي » مسالم ، وجرى من جديد التأكيد بقوة على أولوية المبادرة الفرديـة في الحقل الصناعي . الا ان الخطـــة احتفظت بالاهداف الماديـة physiques للمشروع الاساسي الذي كانت تكشف هكذا مواطن ضعفه .

خلال عام ١٩٦١ ، جرى تحويل التركيز من خطـة التصنيع الى برنامج امتصاص البطالة المستعجـل . مذاك يمكن القول انـه جرى التخلي عمليا عن الخطة . ان « الترقية الوطنية » التـي تم تدشينها عام ١٩٦١ ، والمستوحاة من مشاغل البطالـة التونسيـة اخذت مكانتها شيئا فشيئا . وضعت موازنــة لهذه العملية سمحت بتشغيل عدد اقصى مؤلف من ٧٠ الف عاطل عن العمل خلال فترة قصيرة ، وضمن شروط ريعية غير موثوقة (١) . لم يكن بامكـــان عمل من هذا النوع ان يحل بأي شكل من الأشكــال محل التصنيع الذي نودي بضرورته قبل عام من ذلك الحين .

زد على ذلك ان الخطة الخمسية أهملت رسميا عام ١٩٦٢ . تم اتخاذ توجهات جديدة ، ليبرالية بصورة مكشوفـــة ، احدهـا قانون التثميرات الصادر في كانون الاول/ ديسمبر عــام ١٩٦٠ ،

---

(١) ـ ا. تيانو ، السياسة الاقتصادية والماليـة في مراكـش المستقلـة ، مجموعة دراسات العالم الثالث ، ١٩٦٣ .

ووضعت قيد الدرس صيغ انضمام الى السوق المشتركة الاوروبية·
تم التخلي كذلك ، في الحقل الزراعي ، عن « عملية الفلاحة » التي كانت في قلب برنامج الخطة الزراعي · ان الانجازات المتواضعة ، في الحقل الصناعي ، للـ B. E. P. I والـ B N D E ، لا تقارن اطلاقا بمشاريع الخطة · في تموز ١٩٦٤ ، قررت الحكومة تكليف دوائرها باعداد خطة جديدة · ان الخطة الثلاثية (١٩٦٥ ــ ٦٧) تنتمي بالاحرى الى برنامج تجهيز عام (بقيمة ٢٤٢٥ مليون درهم) وتستبقي ثلاث اولويات ، الزراعة ، وتكوين الكوادر ، والسياحة ، وذلك وفقا للتوصيات التي تقدم بها الـ B.I.R.D . لقد تم التخلي عن الاستراتيجية التصنيعية ، ولا يبدو ان الاوهام حول النمو العفوي للصناعة الخاصة ، لا سيما الاجنبية ، الذي برهنت عشر سنوات من التاريخ على حدوده الضيقة جدا ، قد تمكنت من زعزعة العقائد dogmes الرسمية ·

ضمن هذه الشروط ، لن ندهش ان يكون الاقلاع الاقتصادي لم يحصل حتى الان · عام ١٩٦٤ ، لم يكن الانتاج الداخلي غير الصافي قد استعاد مستوى عام ١٩٥٤ · كان انتاج عام ١٩٦٤ يصل الى ٩٠٠ من عشرات ملايين الدرهمات الجارية ، اي انه يعادل ، بالاسعار الثابتة انتاج عام ١٩٥٨ ، على اساس ان زيادة الاسعار بلغت ٢٠٪ · بقي حجم التثميرات دون انقطاع بنسبة ١٣ ــ ١٥٪ من الانتاج موزعة بشكل ليس افضل مما كان في فترة ١٩٥٥ ــ ١٩٦٢، على اساس ان الاولوية اعطيت للعمل الاداري والاجتماعي وللبنية التحتية على حساب التصنيع ·

بالمقابل ، تواصل نمو النفقات الادارية الجارية بوتيرة ثابتة: ارتفعت انفاقات الموازنة العادية من ١٣٥ من عشرات ملايين الدرهمات الجارية عام ١٩٥٨ الى ٢٢٠ عام ١٩٦٤ (المؤشر ١٦٣)، بينما ارتفعت الايرادات الجارية للضرائب (بما فيها الموارد غير

الضريبية ودفوعات المشاريع العامة للخزينة) ، في الفترة نفسها، من ١٥٠ من عشرات الملايين الى ١٨٠ فقط (المؤشر ١٢٠) بالتوازي مع وتيرة الانتاج · تواصل اذاً نمو النفقات الادارية الجارية ، بالقيم الثابتة ، بوتيرة ٥٪ في العام ، بينما كان الانتاج راكدا · هكذا حل محل الادخار الآداري الجاري ، الذي كان ما يزال ذا شأن عام ١٩٥٨ ، عجز ضخم عام ١٩٦٤ · قرع جرس الانذار اذا عام ١٩٦٥ وعزمت الحكومة أن تخفض بمقدار ١١٠ من عشرات الملايين (٥٪) النفقات الجارية ، المحددة بـ ٢٠٩ من عشرات ملايين الدرهمات لمشروع موازنة عام ١٩٦٥ التقشفية . وان ترفع بموازاة ذلك ، البزل الضريبي (من ١٧٪ من الانتاج الى ٢٠٪) بحيث ترفع ايرادات الموازنة لعام ١٩٦٥ الى ٢١٥ من عشرات الملايين ·

بالتوازي مع ذلك ، وفي حين كانت الصادرات غير المتعلقة بالفوسفات في حالة ركود ، زادت الواردات بوتيرة سريعة · لقد فاقم هرب الرساميل المتواصل التطور غير المناسب للميزان التجاري ، وكان عجز بمقدار ٢٠ من عشرات ملايين الدرهمات يسجل سنويا خلال السنوات الاربع، من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٦٤· ان احتياطي العملات في مراكش الذي كان يصل عام ١٩٦١ الى ٨٦ من عشرات الملايين نفد شيئا فشيئا بحيث لم يات تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٦٤ حتى كان مقداره لا يتعدى ٧٫٢ من عشرات الملايين · ومنذ تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٦٤ تقرر حصر الواردات ·

الا أن مجمل التدابير التحفظية Conservatories هذه لا تشكل سياسة اقتصادية · فاذا لم تكن تصاحبها مراجعة عميقة للتوجهات الاساسية ، وتخطيط حقيقي من اجل التصنيع واصلاح زراعي ، يمكنها فقط ان تسمح بنوع من توازن المالية العامة

والميزان الخارجي ، لكن ضمن حالـــة الركود · والحـال ان هذا الاخير ينتهي بخفض متواصل لمستوى المعيشة ، بزيادة البطالـة ، وفي نهاية المطاف ، بزيادة حدة المشكلات السياسية في المملكة ·

ان حصر النفقات العامة الجاريـــة منذ عام ١٩٦٤ ـ هذه النفقات لم تمد تزداد خلال السنوات الاربع (١٩٦٤ ـ ١٩٦٨) الا بوتيرة خفيفة (١٥٪ في ٤ سنوات مقابل ٢٣٪ بالنسبـــة للناتج الداخلي غير الصافي بـالاسعار الجارية) ـ وخفض جهد التثمير (الذي هبط الى ١١ ـ ١٣٪ من الناتج) لا يسمحان اطلاقا باعادة النشاط · فبين عـامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ ركد النـاتج الداخلي غير الصافي ، كاشفا نسبة سنوية تافهة من النمو الحقيقي بالرأسمال (اقل من ١٪)· وقد ركدت الصادرات ايضا (زيادة ٤٪ من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨) ، بينما استمرت الواردات في الزيادة بشكـل اسرع (٢٠٪ في ٤ سنوات) · ان الاسهام المتعاظم للسياحة، وللمساعدة الخارجية (ارتفعت التحويلات العـــامة الخارجيـــة الجاريـــة وبالرأسمال، لصالح مراكش، من ٤٠ من عشرات ملايين الدرهمات عـام ١٩٦٤ الى ٤٨ عام ١٩٦٨) ، والتخصيص المتنـــامي لهذا الاسهام لعمليات جارية (ارتفعت نسبـة هذا التخصيص من ٢٨٪ من الاسهام الخارجي العام الاجمالي عام ١٩٦٤ الى ٥٢٪ عـــام ١٩٦٨) ، لا يسمحـــان بالتوازن التقريبي للميزان الخارجي الا بفضل رقابة صارمة على التحويلات الخاصة (التي هبطت مـن ٢٢ من عشرات الملايين عام ١٩٦٤ الى الصفر عـــام ١٩٦٨) ، لان الرساميل الخاصة الاجنبية المطلوبة بالحاح لم تات (ان اسهامهـا الصافي الذي كان مـا يزال ايجابيـا عـام ١٩٦٤ أصبح سلبيـا عام ١٩٦٨) ·

الفصل السابع

ولادة دول المغرب

يسجل التطور السياسي لدول المغرب خلال العقد الاخير رد الوقائع الاجتماعية العميقة على الواقع السياسي الظاهر الذي شكلته تقلبات الاستعمار · ان الحركة الوطنية الجزائرية ، بعد ان بلغت ذروة راديكاليتها خلال السنوات الاولى من الحرب ، قد انتزعتها اخيرا الشرائح الاجتماعية البورجوازية الصغيرة التي كانت فيما بعد المستفيدة الرئيسية من الاستقلال · على عكس ذلك في تونس ، استعاد حزب الدستور الجديد الطابع البورجوازي والمعتدل بعد فترة قصيرة من الراديكالية في السنوات التي سبقت الاستقلال مباشرة · لكن تحت التأثير المتعاظم لصعود هذه البورجوازية الصغيرة ذاتها ، الشبيه بصعود الجار الغربي ، كان الدستور ينزلق شيئا فشيئا من الليبرالية الرأسمالية الى الاشتراكية الوطنية ـ هنا « الدستورية » · كانت الجزائر تتطور من اليسار الى اليمين ، وتونس في الاتجاه المعاكس ، بحيث ان الواقع الاجتماعي العميق ذاته انتهى شيئا فشيئا الى تشكيل façonner النظام السياسي ذاته · اذا كانت الفترة القصيرة من راديكالية الحركة الوطنية في مراكش ـ كما في تونس ـ بقيادة السلطان ، قد حدثت ايضا عشية الاستقلال ، فان النظام لم يصل بعد الى الاستقرار : انتصر الضغط البورجوازي الصغير عام ١٩٦٠ الا أن فشله يفسر عودة القوى التقليدية المحافظة · ان الجزائر وتونس

قد انجزتا عمليا تطورهمـــا : مـن القوميـة المعتدلــة في تونس والراديكاليـــة الثوريـــة في الجزائر الى الاشتراكيـة الوطنيـة البورجوازية الصغيرة • لم تنجز مراكش الى الان هذا الفصل من تاريخها ، الا ان القوى الاجتماعيـــة والسياسيـــة للاشتراكيـة البورجوازية الصغيرة وجدت فيها مكانتها •

اولا ـ الجزائر : من الانتفاضة الفلاحية لجبهة التحرير الوطنيـــة الى الجمهورية الجزائرية (١) •

دامت حرب الجزائر حوالى ثماني سنوات ، من أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤ الى اول تموز/ يوليو ١٩٦٢ • كـانت تلك طبعة جديدة لحرب عبد القادر وانتفاضة عام ١٨٧١ ، على الاقـل حتى عام ١٩٦٠ ، حين انضمت المدن علنيا للانتفاضة بعد سنـــة ١٩٥٩ الرهيبة • لكن بدل ان يعطي الانتفاضة الريفية تأطيرا اكثر فعالية ، وايديولوجية اكثر جذرية وحداثـــة ، نقل انضمام المدن ، على العكس ، مركز ثقل معركة الجبال الى مماشي الدبلوماسيـــة الدولية ، مهيئا هكذا تأرجحـــات الاستقلال والتطور اللاحق في آن معا • كذبت الوقـــائع الاطروحـــــة التي دافع عنها في تلك الفترة العديد من المثقفين ، لا سيما فرانزفانون ، حول راديكالية فلاحيـة قادرة على المضي الى النهاية • كانت الحرب قاسيـة جدا : كلفت الجزائر مئات الألوف من القتلى والجـــرحى و « اقتلاع » ملايين الفلاحين • لقد برهنت السنوات الاولى من الغوار ، لا سيمـــا في الاوراس والقبايل ، ان ذكرى الحرب الفلاحية من عام ١٨٣٠ الى

(١) ـ ج • شاليان ، **هل الجزائر اشتراكية؟** المرجـع المذكـور ب بورديو وأ • حياد ، **الاقتلاع** ، دار مينـــوي ، ١٩٦٤ • فرانـــز فانـــون ، **معذبو الارض** ، ماسبيرو ، ١٩٦٢ •

عام ١٨٧١ لم تختفِ من وعي أبنـــاء الريف • تحت تأثير كوادر منبثقين عن تلك المعارك التي لا هوادة فيها اتخذ مؤتمر ج• ت• و• المنعقد في آب/ اغسطس ١٩٥٦ ، في وادي سمان Soumman ، مواقف راديكالية : لن يكون الاستقلال كافيا ، وان ارساء مجتمـع اشتراكي ، يتميز بين ما يتميز به باصلاح زراعي جذري ، يفـرض نفسه• في غضون ذلك ، معظم الذين تصدروا الاحداث السياسية للسنوات اللاحقة انضموا الى ج• ت• و• : من مثل بن بلا وبـن خده وحتى فرحات عبـاس الذي انضم الى الحركـــة في نيسان/ ابريل ١٩٥٦ بعد فشل محاولة اخيرة للتفاوض مع فرنسا • اتخذت المشكلة الجزائرية مذاك بعدا جديدا ، دوليـا • في ايار/ مـــايو ١٩٥٨ ، انهارت الجمهورية الرابعة تحت الضربات المترافقة لليمين الفــرنسي ولاوروبيي الجزائــر (الاقدام السوداء) ، بعد أن بدت الحكومة اليسارية المنبثقة عن الانتخابات الفرنسيـــة لعام ١٩٥٦ عـــاجزة عن وضع حد للحرب ، حيث ان ح• ش• ف• توصل الى التصويت في شباط/ فبراير ١٩٥٦ على « السلطات الخـــاصة » التي طلبتها الــ S. F. I. O والراديكاليون ، وهي السلطات التي سمحت بتكثيف القتال ، لا ضد « الاقدام السوداء » المتمردين، بل ضد المقاومة الجزائريـــة • ردت هذه في ايلول/ سبتمبر ١٩٥٨ بتشكيل حكومة في المنفى ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، ح• م• ج• ج• ، التي تولى رئاستها اذاك فرحـات عباس •

مذاك ، كان الجانبان في وضع يسمح لهما بالتفاوض • فمن الجانب الفرنسي ، كانت البنى السياسية الجديدة تعطي الجنـرال ديغول سلطات لم تتمتع بها اي واحدة من حكومـــات الجمهوريـة الرابعة : كانت الحكومات اليمينية اسيـــرة اقطاعات مصالـــح ، لا سيما اللوبيات Lobbies الافريقية الشمالية ، التـي

كان يقودها المنتخبون من « الاقـــدام السوداء * » وشركاؤهـــم الفاشيون البوجاديون ، الذين كانت قدرتهم الانتخابية تستنـــد الى « الطبقات الوسطى القديمة » ، مالكة المشاريع الصغيـرة ، التـي كانت تتحمل منذ عام ١٩٥٠ مصاريف التحديث الاقتصادي السريع في فرنسا ، اما الحكومات اليسارية فكانت تبقى وجلى ازاء فكرة تهويل انتخابي من جانب اليمين الذي كان يطلق اتهامات الخيانـة الوطنية في كل مرة يجري فيها الكلام على مفاوضات · ان النظـام الجديد ، المتحرر من رقابة الناخبين والبرلمان ، كان قادرا عـــلى الانخراط في مفاوضات دون خشية اتهامه بالخيانة · من الجانـب الجزائري،كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية(ح·م·ج·ج·) تحرص على ابقاء مسافة بينها وبين « مناضلي الداخـــل » · ان الصراع الكامن ، منذ التحاق سياسيين تقليديين بالثـورة ، اعطى الكلام للمعتدلين ·

الا ان المفاوضات الفرنسية ـ الجزائرية كـانت طويلة ، لانه كان على كل فريق أن يسكت « متطرفيـــه » : « الاقدام السوداء » بالنسبة لفرنسا و « مناضلي الداخل » بالنسبة للحكومـة المؤقتة · لما كان اول تمرد لفاشيي الجزائر العاصمـــة اندلع ضد الحكومة المركزية للجمهورية الخامسة ، لدى معرفة قرب بدء المفـاوضات ، قد فشل في شباط/ فبراير ١٩٦٠ (اسبوع المتاريس الذي لمع فيـه لاغايارد و أورتيز) ، فقد افتتحت المفاوضات في السنة ذاتهـا في مولون Melun · لم تصل الى نتيجة ، لان أيا من الشريكين لم يكن قد اصبح حقا سيد ملعبه : قدم المناسبة لقطع تلك المفاوضات الوضع القانوني الذي كان يمكن أن يسبغ في الوفد الجزائري على « السجناء » ـ بن بلا ورفاقه ـ الذين اختطفتهم الشرطة الفرنسية

---

* pieds noirs اللقب الذي كان يطلق على اوروبيي الجزائر(م) ·

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦ ٠ ان فشل الجولة الاولى من المفاوضات دفع بالجزائريين الى التصلب : ففي مؤتمر طرابلس في آب/ أغسطس ١٩٦١ ، تخلى فرحات عباس عن رئاسة الحكومة المؤقتة لصالح بن خده ٠

ان يوسف بن خدة ، الذي كان صيدليا كفرحات عباس ، وسكرتيرا عاما للحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية (ح٠ أ٠ ح٠ د٠) منذ عام ١٩٤٦ ، كان مع يزيد وسعد دحلب من « المركزيين » اثناء ازمة الحزب عام ١٩٥٣ ٠ وبعد اطلاق سراحه عام ١٩٥٥ ، التحق بجبهة التحرير الجزائرية ٠ ساهم مع آبان رمضان في تنظيم مؤتمر سمان الذي انبثقت عنه المؤسسات الثانية للثورة الجزائرية ، من مثل م٠و٠م٠ج (المجلس الوطني للمقاومة الجزائرية) و ل٠ت٠ت٠ (لجنة التنسيق والتنفيذ) ٠ حين انفجر الصراع منذ ايلول/ سبتمبر ١٩٥٧ بين انصار العمل الديبلوماسي وانصار الحرب الثورية ، وجد بن خدة نفسه ضمن الفريق الثاني ، مع رمضان ودحلب ٠ الا ان الفريق الاول انتصر انذاك وفرض فرحات عباس ٠

في غضون ذلك،كان الجنرال ديغول قد تغلب على معارضيه٠ ففي نيسان / ابريل ١٩٦١ انتهت محاولة أخيرة قام بها « المتطرفون » ، سميت « مؤامرة الجنرالات (شال ،سالان ، الخ٠)، بهزيمة م٠ج٠س٠ (منظمة الجيش السري) ، المنظمة الفاشية للنضال من اجل « الجزائر الفرنسية » ٠ استعاد ديغول المبادرة واعترف علنيا ، في خطاب القاه في شباط / فبراير ١٩٦٢ ، بحق الجزائر في تقرير مصيرها ٠ ان المفاوضات التي افتتحت في ايفيان ادت سريعا الى اطلاق سراح بن بلا ورفاقه والى وقف للنار في ١٨ آذار / مارس ٠ في الوقت ذاته انتقل بن خده الى مواقع « المعتدلين » ، اي انصار التنفيذ الدقيق لالتزامات إيفيان ٠ كان

السباق الى السلطة قد أصبح مفتوحا · وازاء تهديدات م·ج·س· بالتمرد ، في آذار / مارس ونيسان / ابريل ١٩٦٢ ، خافت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر ووجدت من المستحسن ان تفاوض في حزيران حول وقف محلي لاطلاق النار · ان الاستفتاء الذي نُظّم في اول تموز / يوليو ، الذي اعطى ٩٩٫٧٪ من الاصوات لصالح الاستقلال سوّى مشكلة المصير الدولي للجزائر ، لا مصير حكومتها · وقد سارعت « سلطة تنفيذية » عينتها فرنسا ووضعت على رأسها فارس ـ الاكثر اعتدالا بين رجال السياسة في الجزائر ـ الى تجنيد قوة محلية مكلفة بتأمين نقل السلطات · كانت تلك مناورة فرنسية اخيرة ، فالقوة المحلية كانت تتألف في جزء كبير منها من « الحركيين » ، اولئك الجنود الاضافيين المحليين الذين كلفوا اثناء الحرب بقمع التمرد ،والذين نجوا هكذا ، جزئيا على الاقل ، من النفي · الا انها قدمت ، قبل كل شيء ، لقادة الولايات ـ المجموعات الاقليمية للمقاومة ـ التي عانى افرادها من الحرب كثيرا وعلل بعضهم على الاقل نفسه بآمال سياسية ، قدمت قوات جديدة ، غير مسيسة ، ومستعدة ، لهذا السبب ، لخوض شتى المغامرات السياسية · هكذا تضخم عدد بعض الولايات بعدة مئات او آلاف من الرجال ، ووصل الى مابين ٢٠ و ٣٠ الف جندي خلال اسابيع ·

في ذلك الحين برزت شخصية بن بلا · ان احمد بن بلا الذي ولد عام ١٩١٩ ، وعمل كمعاون أول في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية ، وانتخب في الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية عام ١٩٤٦ ، كان عضوا في المنظمة السرية للحزب منذ عام ١٩٤٨ ، وحكم عليه على هذا الاساس · اثناء وجوده في القاهرة ، انضم الى اللجنة الثورية للوحدة والعمل (ل·ث·و·ع) والى ج·ت·و ، منذ عام ١٩٥٤ · بعد ان حل ضيفا على السلطان ، كان واحدا من المسافرين على متن الطائرة

المراكشية التي اختطفت الى الجزائر العاصمة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٦ · ان بن بلا الذي اصبح سجينا سياسيا بين ايدي الفرنسيين ، وجد هكذا اسمه وقد حاز على شعبية لم يكن يتمتع بها في يوم من الايام قبل ذلك التاريخ · وبعد اطلاق سراحه وعودته الى مراكش ، شكل بن بلا في وجده ouaja ، على الحدود بين مراكش والجزائر ، مجموعة كانت القوة الرئيسية فيها « جيش الحدود » · هذه القوة التي تشكلت من عناصر اضطرت للهرب من الجزائر والتي كانت مؤطرة ومدربة بشكل جيد ، ومؤلفة من عشرات الالوف من الرجال المسلحين تسليحا جيدا ، كانت معدة اكثر للتدخل في الجزائر بعد الاستقلال منها للمساهمة في تحريرها، على اساس ان الجيش الفرنسي اوصد الحدود الى الدرجة التي أصبح معها من العسير جدا اقتحامها بالقوة ، وان كان بقي بالامكان حدوث تسربات بأعداد قليلة ·

في ٣ تموز / يوليو ١٩٦٢ أقام بن خده العائد الى الجزائر ، بالتعاون مع كريم بلقاسم ، حكومته ، متذرعا بشرعية الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر ، وذلك بعد ان مهد لذلك ، في ٣٠ حزيران/يونيو ، باقالة هواري بومدين ، رئيس اركان جيش التحرير الوطني (ج·ت·و·) الحدودي · نظم بن بلا في وجده ، هو وبومدين ، مجموعة منافسة دخلت تلمسان في ١٠ تموز/يوليو، وتبعها فرحات عباس الذي اختار بنفسه مجموعة وجده · كانت هناك ، ضمنيا ، حكومتان في الجزائر ، وقد اتخذت الولايات قراراتها طوال شهر تموز/يوليو : معظمها انضم الى بن بلا ، تماما كما فعل خيضر وبيطاط · لم يكن كريم بلقاسم يستحوذ على قوات مخلصة له الا في القبيلي وفي الجزائر العاصمة · كان شهر آب / اغسطس متوترا جدا وكان يمكن ان تندلع الحرب الاهلية بين حين وآخر لولا نداءات النقابات من اجل سلام كان الشعب الجزائري

بمجمله يتمناه من كل قلبه ، صاماً أذنيه عن التهديدات التي كانت تبدو له خصومات شيوخ عشائر · بعد ان انسحب بن بلا الى وهران ، وقع في الرابع من ايلول/سبتمبر وقفا للنار مع الولايتين الثالثة والرابعة (القبيلي والجزائر) · لقد كان النصر مضمونا له وقد تكرس بالانتخابات العامة في ٢٠ ايلول/سبتمبر · وبعد ازاحة بن خده تولى بن بلا الحكم ·

الاشتراكية الجزائرية : نظاما بن بلا وبومدين

مع اعلان استقلال الجزائر ، تم وضع حد للاستعمار الفرنسي الطويل لافريقيا الشمالية · لقد خرجت الجزائر منه بعد حرب طويلة بقرارات اشتراكية · كانت تونس قد حصلت قبل ذلك بست سنوات على استقلالها بقيادة رجل وحزب يعترفان بأنهما تحديثيان ولكن ليسا اشتراكيين ، اما مراكش فبلغت استقلالها ايضا عام ١٩٥٦ ، بقيادة سلطان وحزب تقليدي · كيف تطورت افريقيا الشمالية المتنافرة الى هذا الحد في الظاهر ؟ لقد تكفل الواقع الاجتماعي بنزع اوهام التحليلات السياسية بشكل دقيق جدا وبابراز العناصر المشتركة ·

لم تكن النوايا الاشتراكية تنقص الجزائر الجديدة · كانت حكومة بن بلا تضاعف التصريحات بهذا المعنى ، مجيبة بالتأكيد على التطلعات العميقة للجماهير ، التي كانت النقابات تدعوها للتظاهر تحت شعار « المصنع للعمال والارض للفلاحين » · كان يكفيها ان تذكر ببرنامج طرابلس الذي لم يكن يستعيد فقط الاهداف الاشتراكية لمؤتمر سمان ، بل يوجه كذلك انتقاداته لـ ج·ت·و ، المتهمة بـ « الهزال الايديولوجي » ، ويتوقع خطر « البلوغ بالدولة الجزائرية القادمة الى بيروقراطية رديئة ومعادية للشعب ، على

المستوى العملي اذا لم يكن على مستوى المبادىء » · الا انه لم يتم فعل شيء من اجل تحويل بنى الجبهة ، لا قبل الاستقلال ولا بعده · كانت الصراعات العشائرية من اجل السلطة قد ثبطت عزيمة الجماهير ، ويمكن ان نقول ان ج·ت·و· قد اصبحت ميتة في اول تموز/يوليو ١٩٦٢ · كانت قد انجزت مهمتها التاريخية المتمثلة بالاستقلال ، ولم يكن شيء يعدها لتصبح حزبا اشتراكيا جماهيريا· كانت القوى الحقيقية للجزائر الجديدة ثلاثا : الجيش ، وهو جيش محترف منظم جيدا ، والأدارة الجديدة ، وكانت ضعيفة في البدء لكنها اكتسبت صلابتها بمر السنوات ، والنقابات العمالية ، التي كان ينقصها مع ذلك تراث ثوري حقيقي ·

ان فشل محاولة السلطة التنفيذية المؤقتة وروح المصالحة التي عبر عنها فارس من الجانب الجزائري و ج· ج· شفالييه من الجانب الفرنسي ، انتهيا بالرحيل الجماعي للـ « أقدام السوداء »· مذاك ، وبغياب اي بنية سياسية صلبة ، حصلت هجمة على « الاموال المتروكة » : هكذا كانت سيارات وأثاث وشقق معاد شراؤها بأسعار بخسة ، أو مأخوذة عنوة ، تقدم للبورجوازية الصغيرة الجديدة امتيازات تدافع عنها ، بينما كان العمال الزراعيون الدائمون يستولون على أراضي الاستعمار ـ للصالح الفردي بالنسبة للكثيرين منهم · لقد كرست مراسيم آذار/مارس ١٩٦٣ هذا الوضع وأضفت الشرعية على «الادارة الذاتية»للمزارع المصادرة والمشاريع المدينية التي تركها الاوروبيون · اهتمت سياسة الجزائر الداخلية ، منذ ذلك الحين ، بهذه المشكلة وبتوزيع مداخيل المشروع المدار ذاتيا بين الشركاء الثلاثة المكنين : الشغيلة المنتفعون ، والدولة ، والجماهير الفقيرة التي لم تجد المناسبة للاستفادة من الادارة الذاتية · ان الشغيلة المنتفعين ـ وهم اقلية بالنسبة لمجموع الشعب الجزائري ـ شددوا على الدوام على

الطابع « الاشتراكي » للنظام وفضحوا ـ غالبا وهم محقون ـ خطر البقرطة bureaucratisation الذي يصاحب بصورة شبه حتمية تقوية سلطة الدولة · تزعم هذه انها تمثل الصالح العام ، وتطلب بهذه الصفة سلطة رقابة والحق في حصة من الارباح ، من اجل تمويل التطوير وتنظيم اعادة توزيع للدخل بين الفئات ذات الامتيازات بفعل الأدارة الذاتية والجماهير الريفية التقليدية المحرومة من هذه الامتيازات · الا ان الجماهير الفقيرة، والعاطلين عن العمل ، لا يحصلون في الواقع على شيء ذي بال بفعل اعادة التوزيع هذه ، وهم مدفوعون للبقاء خارج هذه الخصومة بين ذوي الامتيازات ، أي الشغيلة الدائمين في القطاع المدار ذاتيا وادارة الدولة · داخل مجموعة الشغيلة المستفيدين من الادارة الذاتية بالذات ، يمكن ان توجد فروق ، وذلك بين مسؤولي لجان الادارة والشغيلة العاديين على وجه الخصوص،بين شغيلة موصوفين وعمال يدويين ، الخ · لا يوجد الى الآن اي درجة سياسية حيث تتم مناقشة حقيقية لهذه المشكلات ، خارج دوائر حكومية وقيادة الحزب · لم يتم اختيار اي خط ، أي تبرير ايديولوجي مطروح لسياسة بعيدة المدى · ضمن هذه الشروط ، ترافقت الادارة الذاتية منذ البدء مع برغمائية مفرطة و « ترتيبات » متعددة · كانت تفلت مداخيل مهمة هكذا من المحاسبة الرسمية للعديد من المزارع والمشاريع المدارة ذاتيا ، سامحة للقائمين بالادارة بأن يتمتعوا بمداخيل افضل مما يظهر ، بينما تكون حالات العجز التي تتحملها الدولة مصطنعة غالبا · أما مشاريع الاصلاح الزراعي فلم تؤد الى الآن لاي تدبير فعال ·

فيما كانت تتشكل قاعدة اجتماعية بورجوازية صغيرة ذات امتيازات نسبية منذ تموز/يوليو ١٩٦٢ ، كانت جبهة التحرير الوطني تختفي، وتخسر المنظمات الجماهيرية فيما تستنفد قوتها في

صراعات مراكز القوى • ان أولى المحاولات لاعادة بناء جبهة التحرير الوطني ، من أعلى ، التي قام بها خيضر وبيطاط عام ١٩٦٣ ، جرى التخلي عنها بسرعة ، وتوجب انتظار عام ١٩٦٦ حتى تبدأ محاولة جديدة بمبادرة من النظام الجديد ، لكن دون ان تصل الى نتائج افضل • اعيدت النقابات ـ الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (ا•ع•ش•ج•) ـ الى « صوابها » من كانون الثاني/يناير الى آب/اغسطس ١٩٦٣ وأقيل قياديوها •بذلت جهود على المستوى الايديولوجي من أجل أسلمة البلاد في العمق : أضفي الطابع الرسمي على صيام رمضان وأصبح شبه اجباري • بالتوازي مع ذلك ، كان زعيم البلاد يتخلص تدريجيا من شركائه الرئيسيين وخصومه السياسيين الآتين من ج•ت•و• • لقد تخلص من خيضر وبيطاط في نيسان/ابريل ـ ايار/مايو ١٩٦٣ ، بينما كان بوضياف قدأسس منذ ايلول/سبتمبر ١٩٦٢ حزبا معارضا ، هو حزب الثورة الاشتراكية (ح•ث•ا•) ، الذي تم حله في آب / اغسطس ١٩٦٣ ، بعد توقيف قائده في حزيران/يونيو ، وبادر آية احمد الى انشاء جبهة قوى اشتراكية(ج•ق•ا)خلال صيف١٩٦٣• بدا لوهلة ان ج•ق•ا• قد نظمت بؤرة عصابات في القبيلي ، الاقطاعة التقليدية لآية احمد • لقد سمح النزاع الجزائري المراكشي بتصفية هذه المعارضة التي تكشفت عن سرعة عطب ، حيث ان الدعوة الى الوحدة المقدسة قد وصلت الى آذان بعض العسكريين محند أو الحاج Mahand ou El Hadj) المشاركين بالتمرد • بعد ان حظر الحزب الشيوعي الجزائري منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ ، وكانت تمت تصفيته عمليا خلال الحرب ، قدم لنظام بن بلا جناحه اليساري •

بمواجهة هذا التفكك السياسي ، كانت الادارة الجديدة والجيش يمثلان القوى الوحيدة المنظمة • ان الادارة ، التي كانت

ضعيفة جدا في السنوات الاولى بفعل الافتقار الـــى كادرات مهيأة تقنيا وعجز النظام عن تكوين كادرات انطلاقا من جهاز سياسي غير موجود ، بدأت شيئا فشيئا تكتسب وزنا في حياة البلاد • كان يأخذ هذا المنحى تطوير قطاع عام ، أنويته الاولى المكتب الوطني للتتجير (م•و•ت•) المكلـــف باستيـــراد المنتجـــات الاكثـــر اهميـــة وتصديرهـــا والمكتـــب الوطنـــي للسياحـــة (م•و•س•) المكلف بادارة الفنادق المشكل منها لجنة ادارة ، والمكتب الوطنـــي للاصلاح الزراعي (م•و•ا•ز•) المكلف بالاشراف علـــى لجـــان الادارة المقامة في اراضي الاستعمار،ومكتب الدراسات والانجازات والتدخلات المنجمية والصناعية (م•د•ا•ت•م•ص•) ، والصندوق الجزائري للتطوير (ص•ج•ت•) • اخر تقدم هذه الاتجاهات ، مع ذلك ، اسلوب حكم الرئيس بن بلا ، وتدخلاته المتواصلة في الامـــور اليومية للادارات ، والفوضى المالية التي نتجت عن ذلك ، وقـــد فاقمتها مغامرة النزاع الحدودي مع مراكش • ضمن هذه الظروف، كان الجيش الذي شكل العنصر الافضـــل تنظيمـــا في البلاد يتجه منطقيا لاستلام السلطة في البلاد•هكذا لم يمر عامان على الدستور الجديد الصادر في ايلول / سبتمبر ١٩٦٣ حتى كان العقيد بومدين يستولي في ١٩ حزيـــران ١٩٦٥ ، مستعينـــا بجيش التحريـــر الوطني (ج•ت•و) ، على سلطة متفسخة ، فيما تم توقيف بن بلا•

استقبل الشعب الجزائري انقلاب حزيران/يونيو ١٩٦٥ بالكثير من السلبية ' متفاد الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين من ذلـــك لادانة النظام المنهار • اذا كان الفريق الجديد قـــد رفض عروض الخدمات التي تقدم بها خيضر وبوضياف فقد استقبل رابح بيطـــاط العائد من المنفى • أضيفت الى المعارضة القديمة لبن بلا ــ ج•ق•ا• التي تفككت رغم هرب قائدها اية احمد و ح•ث•ا• ــ معارضـــات جديدة في المنفى : المعارضة البن بللية ، لا سيما جناحها اليساري

القديم المنبثق عن الشيوعية (منظمة المقاومة الشعبية) الذي اوقف قادته حسين زهوان وبشير حاج علي وحربي ، والمعارضات ـ التي ولدت ميتة ـ لوزراء قدامى ، من مثل بو معزه ومحساس اللذين بادرا عام ١٩٦٦ لانشاء المنظمة السرية للثورة الجزائرية ((م٠س٠ ث٠ج٠) ، أو كريم بلقاسم الذي اسس في تشرين الاول/اوكتوبر ١٩٦٧ الحركة الديمقراطية للنهضة الجزائرية (ج٠د٠ن٠ج٠) ، بينما تم اغتيال خيضر في مدريد في كانون الثاني/يناير ٠

كان عام ١٩٦٦ عام اعادة تنظيم المالية العامة والادارة ٠ ان حركة التاميمات التي بدأها بن بلا بحياء في ايلول/سبتمبر ١٩٦٣ (مشاريع النقل ومعاصر زيت تمزالي) اتخذت اتساعا كبيرا : جاء في عام ١٩٦٦ دور المناجم وشركات التأمين ، وبصورة عامة كل الاموال الشاغرة ، وفي ايار/مايو ١٩٦٨ كل المشاريع الاجنبية الباقية ٠ ضمن نقاش حول الادارة الذاتية ، تم في عام ١٩٦٦ الانتصار الرسمي لوجهة نظر « التقنقراطيين » ، انصار اشراف من جانب الدولة اكثر صرامة ٠ انعشت هذه التوجهات التوتر مع النقابات والطلاب في عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ وتسببت بحوادث في الجامعة ٠ الا انها سببت على وجه الخصوص ازمة خطيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ ، تمثلت بتمرد « العشيرة الشرقية » ـ التي يذكر اسمها بالتعاطف السوفياتي ـ المتمحورة حول الزبيري ، رئيس الاركان ، ضد مجموعة وجده المتمحورة حول بومدين ، والمؤلفة من شريف بلقاسم وبوتفليقة ،ومدقري ، وفي الوقت ذاته ضد « التقنقراطيين » الجدد (عبد السلام) المعتبرين جد متعاطفين مع فرنسا ٠

لم يسجل عام ١٩٦٥ اذا انعطافا حقيقيا في تاريخ الجزائر انه على العكس التتمة المنطقية لعام ١٩٦٢ ، نهاية فترة مرتبكة لارساء ما اتفق على تسميته اشتراكية وطنية ـ « سلطوية » او

« بيروقراطية » • ان عام ١٩٦٥ هو فقط بداية اعادة تنظيم،الخاتمة الطبيعية لتاريخ ج٠ت٠و٠ وللتحولات الاجتماعية التي اعقبت الاستقلال •

ثانيا ـ تونس : من حزب الدستور الجديد الى الحزب الاشتراكي الدستوري

سلكت تونس منذ عام١٩٥٦ الطريق المقابل،لتصل عام١٩٦٤ الى النتيجة ذاتها•ان تاريخ هذا التطور اقل بكثير تعقيدا وغنى بالاحداث من تاريخ الجزائر ، وذلك لسبب بسيط هو ان حزب الدستور بقي ، بعد الاستقلال ، حزبا سياسيا حيا • انه الوحيد بين كل الاحزاب القومية في شمالي افريقيا الذي استمر على قيد الحياة مدة من الزمن بعد الاستقلال • ان هذا الواقع ـ الذي يمكن تفسيره بالتطابق التام للحزب مع البنى الاجتماعية للبلاد ـ ضمن لتونس استقرارا سياسيا مرموقا حيث ان سلطة رئيسه الحبيب بورقيبه لم توضع يوما موضع نقاش •

لعبت حرب الجزائر دورا مهما في العلاقات بين تونس وفرنسا • ان حوادث الحدود التي لا تحصى كانت ذريعة لاعمال قاسية من جانب فرنسا ، لا سيما عام ١٩٥٨ ، تمثلت بقصف قرية ساقية التونسية ، في حين سمحت تونس عام ١٩٦٠ لجيش التحرير الوطني بالتواجد فوق أرضها • كانت كذلك سببا ، اذا لم تكن السبب الوحيد ، لمطالبة تونس منذ آب/اغسطس ١٩٦١ باخلاء قاعدة بنزرت التي كانت ما تزال تحتلها فرنسا ، وهو ما لم يحصل الا في تشرين الاول/اوكتوبر عام ١٩٦٣ ، بعد انتهاء حرب الجزائر • هذا التوتر المتواصل مع فرنسا قاد تونس الى التفتيش في مكان آخر من الغرب ـ ولا سيما في الولايات المتحدة ـ عن حليف بديل • لم تلعب حرب الجزائر بالمقابل أي دور في التطور

الداخلي للمحمية القديمة ، الذي كان النتيجة الطبيعية لمتطلبات الوضع الداخلي وحسب ، ولا سيما الاقتصادية منها ·

كان ارساء المؤسسات سريعا ، وكانت هذه مستقرة بشكل بارز · ما ان تم الاستقلال في آذار/مارس ١٩٥٦ حتى جاءت تعقبه في نيسان/ابريل انتخابات لجمعية تأسيسية دستورية بورقيبية متجانسة ـ حيث ان بن يوسف هزم حتى قبل الاستقلال · بعد ذلك بعام اعلنت الجمهورية ، ورفع بورقيبه الى السدة العليا بينما جاء دستور عام ١٩٥٩ الجديد يكرس النظام الجمهوري · لم يتعرض النظام في اي وقت من الاوقات لتهديد داخلي* ·حدثت فقط محاولة انقلاب في كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٢ ، نظمها ضباط يوسفيون ـ تم اغتيال بن يوسف ذاته في سويسرا في آب/اغسطس ١٩٦١ ـ وألصق النظام بتلك المحاولة تهمة التدخل الخارجي ، الذي عزاه الى الجمهورية العربية المتحدة والجزائر ، على وجه الخصوص في ايلول/سبتمبر عام ١٩٦٨ حوكم العديد من المعارضين الذين اتهم بعضهم بالانتماء لحزب « البعث » وبتدبير مؤامرة من النوع ذاته للمؤامرة السابقة ، بتحريض ، هذه المرة ، من الحكم السوري · كانت اكثر جدية بكثير الخلافات مع النقابات والطلاب · فقد شغل عام ١٩٦٥ الصراع بين حزب الدستور والنقابات ، ممثلة بالاتحاد العام للشغيلة التونسيين (ا·ع·ش·ت·) ، الذي هو مع ذلك على ارتباط بحزب الدستور · الا أن الامين العام للاتحاد العام ، حبيب عاشور ، انتقد في أول ايار/مايو تجميد مستوى الاجور ومشروع حزب الدستور الرامي الى قيادة الطبقات · ورغم حظوة عاشور في الخارج ـ ان ا·ع·ش·ت· هو من اقوى

---

* كتب سمير أمين هذا النص في نهاية الستينات ، اي قبل سنوات من الانتفاضة العمالية ، في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ · (م) ·

نقابات العالم الثالث المنضمة الى الاتحاد العالمي للنقابات الحره (C. I. S. L) ـ فقد تم توقيفه وتخلى عنه الاتحاد العالمي المذكور ، وسحقت الحركة بفعل وعد وزير الاقتصاد ، بن صالح ، برفع الاجور (وهو ما لم يحصل في نهاية المطاف) · وفي نهاية عام ١٩٦٦،انفجر الصراع مع الطلاب الذين حاول اتحادهم الوطني ان يحافظ على استقلاليتهتجاه حزب الدستور· حين حدثت عام٩٦٧، بمناسبة الحرب الاسرائيلية العربية ، اضطرابات معادية للسامية في تونس العاصمة ، ألقى النظام مسؤوليتها على اليسار التونسي الذي رفض الاتهام · الا انه خلق المناخ لمتابعة القمع ضد المتمردين، لا سيما في الجامعة ، وهو المناخ الذي سمح في ايلول/سبتمبر ١٩٦٨ باصدار احكام قاسية بحق الشبيبة من اقصى اليسار،المنظمة حول مجلة « آفاق » « perspectives » · كانت تلك مناسبة ايضا للحكم على اعضاء قدامى في الحزب الشيوعي التونسي · ان ح·ش·ت· الذي أقصي عمليا عن الحياة السياسية قبل سنوات عديدة ، وجرى تحظيره في عام ١٩٦٦ ، لم يكن يمثل خطرا جديا ، لا سيما انه كان يطمح ، من موقعه المرتبط ايديولوجيا بالاتحاد السوفياتي ، لان يصبح الجناح اليساري للحركة القومية ، تماما كما الحزب الجزائري ·

لم يكن شي يعد تونس اذا ، في الظاهر ، للتطور نحو « الاشتراكية » · ان الرئيس بورقيبه ، كنصير مقتنع لليبرالية الاقتصادية ، لم يقتنع بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا أمام الصعوبات التي عانت منها بلاده من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٠ · يضاف الى ذلك انه ، بحكم كون هجرة الاوروبيين جرت تدريجيا وبشكل بطيء ، لم تتوفر الفرصة لشرائح عديدة ومهمة كي تستفيد مباشرة ، وبصورة جوهرية ، من رحيلهم ، كما حصل في الجزائر · لقد شقت الاشتراكية التونسية طريقها اذا مباشرة ،

عن طريق تطور اتجاهات تدخل الدولة ، وبدون الارتباك الابتدائي للادارة الذاتية الجزائرية . هذا التطور لنزعة تدخل الدولة كان يتطابق اكثر مع البنى السياسية ـ المتسمة بحيوية حزب الدستور ـ، والاجتماعية المتسمة بهيمنة الكادرات التقنية في الادارة ، وهم اكبر عددا بكثير في تونس مما في الجزائر ومراكش ـ والايديولوجية ـ حيث ان التاريخ منح هذه البلاد،الاكثر متوسطية، والاكثر فقرا بين دول المغرب ، تراثا براغمائيا لا نقع عليه في البلدين الآخرين . ان مراحل تطور القطاع العام في الصناعة والتجارة ، والتركيز من فوق لبنية تعاونية خفيفة في المجتمع الريفي ، وتقوية رقابة الدولة على القطاع الخاص (الرقابة على الصرف ، والرقابة على الائتمان ، الخ .) قد تم وصفها اعلاه . الا انه لم يتم ، الا عام ١٩٦٤ ، تأميم اراضي الاستعمار ، اي بعد عامين على قيام الجزائر بهذه الخطوة ، وبعد ثماني سنوات من الاستقلال . من جهة اخرى ، لم يجر اطلاقا تصور اصلاح زراعي ، بمعنى اعادة توزيع للارض ، بل فقط اعادة تنظيمها في اطار تعاوني . كما لم يتم يوما تصور ادارة القطاع العام كأمر يتعلق بسلطات غير ادارية . ان الاشتراكية الدستورية كانت تتجه دفعة واحدة في طريق تدخل الدولة الوطني البراغمائي . ان تدخل الدولة هذا ، الذي يقدم قاعدة اقتصادية للبورجوازية الصغيرة الادارية التونسية ، انتهى الى الاندماج الكلي بجهاز الدولة وجهاز حزب الدستور . وقد جرى تكريس هذا الاندماج رسميا خلال سنتي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ، وتكريس الاعتراف بأن وظيفة حزب الدستور التاريخية هي خلق دولة تونسية تتكرر دون انقطاع : فمرتبتا الدولة والحزب اصبحتا مندمجتين كليا ، حيث ان حكام المقاطعات هم ، على سبيل المثال ، رؤساء للحزب في مقاطعاتهم .

ان تدخل الدولة التونسي ، الاكثر تماسكا بكثير منه في

الجزائر ، ذو فعالية اكيدة ، لا سيما في الميدان الاداري · تخدمه وفرة كوادر تقنيين لا مثيل لها ، ليس فقط في المغرب ، بل كذلك في العالم العربي بمجمله ، باستثناء مصر · ان تونس تشبه اذاً اكثر ما تشبه ، مصر ، رغم الاختلافات السياسية المتكررة · انه تدخل للدولة يفتقر كثيرا للديمقراطية ، بمعنى ان حساسيته ازاء المطالب الشعبية محدودة جدا ، وأنه يؤمن بالنخب اكثر مما بالجماهير ، وهو المطبوع ببراغمائية تقنقراطية· وفعاليته محدودة هي الاخرى، لا سيما في الفرع الاقتصادي من القطاع العام ، لا فقط بفعل مشكلة الكوادر الدائمة ـ كما الحال في كل العالم الثالث ـ بل على وجه الخصوص بفعل المساوىء الملازمة لكل بيرقراطية غير خاضعة لنار النقد الدائمة : تظهر بشكل اكثر فأكثر تواترا علامات رضى عن الذات خطيرة ، ويغدو نقد النتائج والوسائل اكثر فأكثر ندرة بعد ان كان حرا في بداية الستينات ، بينما يتطور النظام السياسي بسرعة نحو فهم اكثر فأكثر بوليسية للنظام العام ·

يبقى مع ذلك من الاصول الليبرالية لفلسفة حزب الدستور الشعور بأن « الاشتراكية الدستورية » هي وسيلة لا غاية:الوسيلة الوحيدة في ظروف هذه البلاد الصغيرة الفقيرة لتسريع التطور الاقتصادي من اجل تهيئة ازدهار الرأسمالية · زد على ذلك ان خيارات السياسة الخارجية تعمل في هذا الاتجاه · بينما تمت هذه الخيارات في بلدان اخرى ، لا سيما في المشرق العربي ، في وقت باكر اكثر ، وفي فترة بدا معها ان بعض أعمال القطع مع الغرب حتمية دون ادنى شك ، وهو القطع الذي كان في اساس الانغراس السوفياتي في المنطقة ، كانت الولايات المتحدة الاميركية تدعم تدخل الدولة في تونس منذ البدء ، وبصورة كثيفة · لكن ليس هذا الا سببا ثانويا ، ربما ، لهذا النوع من الحنين الى الليبرالية الاقتصادية · يراودنا ان نكتشف السبب العميق في الارادة القديمة

لدى البورجوازية الصغيرة التونسية بأن تتأورب ★ • ينخرط هـذا التأورب اليوم في منظور التحاق اقتصادي بأوروبا الغربية • ان هذا الجانب ، على المستوى الثقافي ، الذي يمد جذوره في الرومنة romanisation القديمة للبلاد ، البارزة بشكل اعمق بكثيـر مما في اي مكان آخر من المغرب او من مجمل العالم العربـي ، اذا استثنينا لبنان فقط، ينطبع بالمقاومة الضعيفة جدا ازاء تبني علامات خارجية ، على الاقل ، من الحضارة الاوروبية • تنجم عــن هذه التناقضات تطورات اقتصادية خاصة ومشكلات ثقافية جدية ، فـي الوقت ذاته • على الصعيد الاقتصادي ، لا يمنع تطور تدخل الدولة على الدوام تطور القطاع الخاص الوطني : هكذا نجد ان السياحة، التي حققت نجاحات كبيرة ، تقدم للنشاطات الخاصة امكانات تثمير جديدة تتناسب مـع نماذج المقاوليـن البلديين ، وهم تجار فـي الاساس ، ومع وسائلهم • أما في الحقل الثقافي ، فيعبـر الهـزال الايديولوجي عن نفسه بتجميع ظاهرات كثيفة من التكيف الثقافـي acculturation وبالتأكيد ، الاستطرادي ، على الطابع العربي لتونس الجاري بناؤها ، دون ان يتم نقد القيم التقليدية والحديثـة حقا ودمجها في منظور معين •

رمز الى كل هذه التوجهات الدولتية (★) الصعود التدريجي لاحمد بن صالح ، الذي كان يمكن الاعتقاد بأنه ولي العهد • ان بن صالح الذي كـان وزيرا فوق العـادة للماليـة والاقتصـاد والتخطيط ، ومنذ عام ١٩٦٨ ، للتربية الوطنية أيضا ، كان يقـرن قناعات دولتية (كان هو منظم التعاونيات والمدافع الشرس عـن توسيع القطاع العام) بصداقة عميقة للولايات المتحدة • تم وصفه

★ تتشبهبأوروبا s'européaniser (م) •

★ ـ اي الملازمة لتدخل الدولة (م) •

« بالاشتراكي » ، مع بعض التسرع ، بينما لم يكن اكثر من منفذ مخلص ، نصير للمناهج « القاسية » : كان المنفذ الرئيسي لقمع المقاومة الفلاحية والطلابية ، منظم « مؤامرات » سمحت بتدجين النقابات وبسجن المعارضين اليساريين · كان بن صالح في ذروة مجده حين تم ابعاده في نهاية عام ١٩٦٩ ، تم توقيفه ، وتم التنديد بسياسته « التعاونية » · هل كان الامر يتعلق حقا بعودة الى « الليبرالية الاقتصادية » التي كانت في بدايات حزب الدستور ؟ ليس هذا مرجحا لان الحركة التي قادت الى التطورات الدولتية تتوافق كثيرا مع قوى موضوعية جوهرية بحيث لا يمكن الرجوع عنها · لا ريب انه تم الاستعجال بعض الشيء · لقد عرفت العناصر « المعتدلة » المتحلقة حول باغي الادهم ، الذي اصبح ولي العهد بدوره ، ان تستغل أخطاء رجل فقد حس الممكن ، لشدة ما كانت سلطته غير المحدودة تدغدغ ادعاءه البيرقراطي · كان انفجار التعاونيات هو الاخر ، امرا طبيعيا · لم تكن تلك التعاونيات تنطوي على شيء من الاشتراكية · كانت تجمع ، بشكل سلطوي ، كل المالكين وتشكل هكذا ستارا ممتازا يستطيع الملاكون من ورائه ان يزيدوا استغلالهم للآخرين ، بمساعدة البيرقراطية · ولما كانت التعاونيات قامت بدورها المتمثل بتسريع سيرورة « الكولكة ✱ » ، فكان يمكن ان تختفي لتترك ريفا توزعت فيه الثروات بصورة اكثر انعداما للمساواة مما في البدء · لم يكن بن صالح الا كبش الفداء ، لا اكثر ولا اقل · ذلك انه ليس هناك أدنى تناقض بين تطور بورجوازية دولة في القطاع المديني وتطور بورجوازية ريفية من الكولاك ، على العكس ، فذلك هو التحالف الطبقي الاكثر وجودا في العالم الثالث · تظهر التعاونيات ، التي

✱ koulakisation ، أي توسيع عدد الفلاحين الاغنياء ، او الكولاك كما كانوا يسمون في الاتحاد السوفياتي (م) ·

حياها بعض المفكرين على انها « خطوة الى الامام نحو الاشتراكية»، كشكل من اشكال الانتقال ، في تونس ، الى الرأسمالية ·

ثالثا ـ مراكش : تردد النظام : الملكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ا·و·ق·ش·)

ان تاريخ مراكش المستقلة هو تاريخ نضال القوى الشعبية الجديدة ، المرتكزة الى القوى الاجتماعية التي تطورت خلال الاستعمار في مواجهة الملكية والارستقراطية · كان السلطان الذي استبدل صفته بصفة الملك في عام ١٩٥٧ يمارس في ٢ اذار/ مارس ١٩٥٦ ، أي في الفترة التي حدث فيها الاستقلال ، سلطة مطلقة · استمرت حكومة الائتلاف ، التي هيأت الاستقلال ، حتى أيار/مايو ١٩٥٨ ، فيما عمد الملك الى تعيين جمعية استشارية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ · في عام ١٩٥٨ ، كان حزب الاستقلال مدعوا ليضطلع لوحده بمسؤوليات الحكم ، لكن فقط بمقدار ما كان الملك يمنحه تلك السلطات ، لانه لم يكن قد تم بعد تخطي مرحلة الوعد بميثاق ملكي وجمعية وطنية منتخبة ، ولم يكن التطور الا عملية تدريجية · ضمن تلك الشروط ، كان متوقعا ان تعبر بعض القوى السياسية عن نفاذ صبرها · في اقل من عام على تشكيل حكومة احمد بلفريج ، انفجر حزب الاستقلال ـ في كانون الثاني / يناير ١٩٥٩ ـ بين جناح محافظ يقوده غلال الفاسي وبلفريج ، وجناح يساري بقيادة المهدي بن بركه · حاول الملك منذ كانون الاول / ديسمبر ان يؤخر النزاع عن طريق تقليد الحكم لفريق وسطي ، يقوده عبد الله ابراهيم وبو عبيد ، اللذان كانا يتعاطفان بالاحرى مع الجناح التحديثي في حزب الاستقلال · في ايلول / سبتمبر ١٩٥٩ ، بادر بن بركه ، بالتعاون مع محجوب بن

الصديق ، الامين العام للاتحاد العام المغربي للشغل (ا٠م٠ش) ، الى تأسيس حزب جديد ، هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ا٠و٠ق٠ش٠) ٠ لقد وصفنا تقلبات حكومة عبد الله ـ بو عبيد اثناء شرح تكوين الخطة الخمسية المراكشية ومصيرها٠ان اول انتخابات ـ بلدية ـ اعطت لليسار الاكثرية في المدن الكبرى ، فيما كان الملك يعفي الفريق الحاكم ويعين مباشرة ولده ، الامير حسن ، رئيسا للوزراء ٠

ان الموت المفاجيء للملك في شباط / فبراير ١٩٦١ وتولي ابنه الحسن الثاني العرش بعده سرَّعا سيرورة اعادة النظر بالمحاولات المتواضعة لنشر الديمقراطية التي قام بها محمد الخامس ٠ ان الملك الشاب ، المولود عام ١٩٢٩ ، بادر فورا الى وضع حد لفرص الـ ا٠و٠ق٠ش٠ طرح في نهاية عام ١٩٦٢ دستورا جديدا للاستفتاء ، ينص على مجلسين منتخبين ٠ قاطع ا٠ر ق٠ش٠ الاستفتاء ، وعبرت مظاهرات عنيفة واضرابات طلابية عن القطع النهائي بين الملكية والقوى الشعبية الجديدة ٠ لا بل انفصل الملك عن حكومته الاستقلالية المحافظة ، برئاسة علال الفاسي ، وحكم انطلاقا من كانون الثاني / يناير ١٩٦٣ بواسطة « حكومات بلاط » ٠

اذا كان النزاع الخارجي مع الجزائر في عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ سهّل بصورة ما هذه التوجهات الداخلية المحافظة ، عن طريق السماح بالدعوة للوحدة الوطنية ، فقد عاد الصراع الداخلي للتأجج منذ عام ١٩٦٥ ٠ كان عَام ١٩٦٥ عام عاصفة عنيفة ، اتسمت باضطرابات في آذار / مارس في الدار البيضاء حيث اعطت انتفاضة شباب عاطلين عن العمل ، للمرة الاولى في تاريخ مراكش، قوة لا جدال فيها لمظاهرات الطلبة الجامعيين وتلامذة المدارس ٠كان

القمع الذي نظمه الجنرال اوفقير شرسا للغاية (سبعمئة ادانة) بينما دعا الملك ، بعد عفو عام ، الى الوحدة الوطنية · ادى فشل الاتصالات بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، ومشروع الحكومة للائتلاف ، الى اعلان حالة الطوارىء في ٨ حزيران / يونيو ١٩٦٥ · في نهاية ذلك العام انفجرت قضية بن بركة الذي جرى اختطافه واختفى في باريس ضمن ظروف لم تتوضح الى الآن ،وذلك بتواطؤ من الشرطة الفرنسية · كان للقضية انعكاسات دولية مهمة ، حيث ردت فرنسا بجفاف على عمل رأى فيه البعض دور وكالة الاستخبارات المركزية (اسي· اي· اي) · على المستوى الداخلي وجه اختفاء بن بركه ضربة قاسية جدا للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، الا انه لم يضع حدا لمعارضة القوى الاجتماعية التي كان يمثلها · لقد ذكّر اضراب تذكاري في آذار / مارس ١٩٦٦ باحداث السنة السابقة ، وفي عام ١٩٦٧ أوقفت الحكومة محجوب بن الصديق ، واستصدرت حكما بحقه ، وكان ما يزال اميناً عاماً للاتحاد المغربي للشغل ، وذلك لانتقاداته الموجهة الى موقف الملك من حرب الشرق الاوسط ، بالاضافة الى قياديي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ·

ان الضعف الذي أصاب المعارضة في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ ليس مجالا للنقاش اذا حكمنا على ذلك انطلاقا من تناقص الاضطرابات · لم ينجم هذا الضعف فقط عن اختفاء بن بركة ، بل خصوصا عن الخيبات التي أدت اليها التطورات لدى الجيران المغاربة والعرب فيما يخص آفاق القومية البورجوازية الصغيرة · هل ستشهد القومية البورجوازية الصغيرة صعودها ، وقد برزت متأخرة جدا في التاريخ المغربي والعربي ؟ او انها ليست غير مرحلة ستتخطاها بسرعة قوى اكثر جذرية ؟

رابعا ـ القوى السياسية والاجتماعية في المغرب المعاصر : الاحزاب السياسية والنقابات (١) ٠

من المفيد في نهاية هذا التاريخ القصير المعاصر ، وضع موازنة مؤقتة للقوى السياسية والاجتماعية المغربية ٠

في الجزائر ، لم تشف ج٠ت٠و٠ أبدا من أزمات عام ١٩٦٢ ، ومن تفتت قواها وتفككها الى مراكز قوى متحلقة حول كل من قادتها الرئيسيين٠ لا ريب أن ظروف الجزائر التاريخية كانت تتطلب اكثر مما مثلته ج٠ت٠و٠ ، كانت تتطلب بلورة قوى سياسية افضل تحديدا بتوجهاتها الاجتماعية ، وبرامجها طويلة المدى وايديولوجيتها ٠ لم تكن جبهة بسيطة وواسعة كافية للبلاد ، واذا كانت البورجوازية الصغيرة القومية تمكنت من انتزاع قيادتها بمناسبة الاستقلال ، فلم يكن لها ما يكفي من الصلابة لتفرض على الشعب الجزائري منظمة صلبة وغير منازع فيها ٠ هذا هو السبب في أن الدور المذكور انتهى بالوقوع بين يدي الجيش والادارة ٠ لم تكن مجموعات المعارضة المختلفة اكثر صلابة ، وهي ، باستثناء ح٠ث٠ا٠ لم تقدم اي تحليل للوضع ، ولم يكن لها اي برنامج يميزها عن السلطة ٠ هذا هو السبب في كونها لم تقاوم وانحلت في المنفى٠ لقي ح٠ش٠ج٠المصير نفسه ، لكونه ارتبط بالبنبللية ٠

يشغل حزب الدستور لوحده المسرح السياسي في تونس ،حيث ان ح٠ش٠ت٠ اختفى عمليا من تلقاء نفسه ، ومجموعة « آفاق » ليست اكثر من مجموعة مثقفين صغيرة ليس لها تأثير جماهيري ،

---

(١) ـ ر٠ سيغال ، صفحات افريقية ، بنغوان ، ١٩٦٢ ٠ ت هودغكين ، الاحزاب السياسية الافريقية ، بنغوان ، ١٩٦١ ٠ عبد الله العروي ، الايديولوجية العربية المعاصرة ، ماسبرو ، ١٩٦٧ ٠ جان مينو وأنيس صلاح باي ، النقابات الافريقية ، بايو ، ١٩٦٣ ٠

والمجموعات اليوسفية والبعثية شلل صغيرة لا برنامج لها · الا ان حزب الدستور فقد شيئا فشيئا وظائفه الخاصة به ، مع الذوبان الكلي لجهاز الحزب في جهاز الدولة · الحاصل ان صلابة النظام تدين اكثر لصلابة البورجوازية الصغيرة التونسية التي ثمة قبول واسع لبرنامجها وايديولوجيتها ، مما لعمل الحزب بالذات · سوف يحسم التاريخ مسألة كيف ستتم خلافة رجل يجسد لوحده تقريبا ، حتى الآن ، الحزب والدولة : عنينا الحبيب بورقيبة · ان عام ١٩٦٧ قد تميز في تونس بمرض رئيسها ، الا أنه لم يفرض نفسه حتى الآن أي ولي عهد لا جدال حوله ، لا سيما بعد ابعاد بن صالح ·

لم يعد حزب الاستقلال موجودا عمليا في مراكش ، وقد انتهى موت زعيمه التاريخي في عام ١٩٦٧ بتحويله الى مجرد تكتل لارستقراطيين محافظين ، تماما كما اصبحت حال احزاب البلاط او الحركة الشعبية التي اسسها عبردان Aberdane وخطيب حول عناصر جيش التحرير · أما أ·و·ق·ش· فلم يعد بوسعه تأمين التنظيم والبرنامج اللذين يمكنهما ان يجعلا منه حزبا حقا ، مع ان للاتجاهات التي يمثلها القدرة على استثارة اصداء ملائمة داخل البورجوازية الصغيرة كبيرة العدد وفاقدة الصبر ومتزايدة الاهمية في ادارة جهاز الدولة · ثمة حزب سياسي واحد معارض حقا في مراكش ، هو حزب التحرر والاشتراكية ، وريث الحزب الشيوعي المراكشي منذ عام ١٩٦٧ · ربما لا يتمنى ح·ت·ا· الذوبان في اليسار القومي ومعاناة مصير الاحزاب الشيوعية العربية الاخرى· سيقول التاريخ ما سيؤول اليه ·

ان الحركة النقابية المغربية في بداية نشأتها ، وقد وضعت العراقيل زمنا طويلا ، لا فقط بفعل منع الحق النقابي الذي لم يعترف به للجزائريين والتونسيين الا عام ١٩٣٢ ، وللمراكشيين الا عام ١٩٣٥ ، بل كذلك بفعل تنطح النقابات الفرنسية للاشراف على كل

منظمات الامبراطورية الاستعمارية · كان هذا الموقف مدعاة للمضايقة في أفريقيا الشمالية لا سيما لكون الشغيلة الاوروبيين لم يتبنوا القضية القومية · هكذا نرى أن النقابات الجزائرية الاولى التي أسسها الاتحاد العام للعمل الفرنسي (C.G.T) ما بين الحربين ، استقطبت اوروبيين على وجه الخصوص · وقد كان الشغيلة الجزائريون ، كثيرو العدد بعد الحرب العالمية الثانية ينضمون عموما الى ا·ع·ع·، الذي أصبح مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي ، أما في الجزائر فقد كانوا ما يزالون غير منظمين اجمالا حين بدأت الحركه من أجل انتصار الحريات الديمقراطية اولى محاولاتها النقابية حوالى ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ · وبما أن المفاوضات لخلق منظمات جزائرية مستقلة داخل ا· ع· ع· قد فشلت ، فقد أسس الشغيلة الجزائريون نقابتهم الخاصة المستقلة في عام ١٩٥٦، عنينا الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (ا· ع· ش· ج·) · وفي تونس ، بعد المحاولة الرائدة التي قام بها محمد علي لخلق نقابة تونسية مستقلة (ا· ع· ش· ت) عام ١٩٢٤ ـ وهي محاولة تجددت عام ١٩٣٧ لكنه حيل دون نجاحها تماما كما الحال مع سابقتها ـ انضم الشغيلة التونسيون الى الفرع التونسي في ا· ع· ع· الفرنسي عام ١٩٣٦ · يعود الفضل لفرحات حشاد لكونه أرسى بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٦ اول اتحاد نقابي تونسي حقيقي (ا· ع· ش· ت·) · أما في مراكش ، حيث كان الاوروبيون يتمتعون بالحق النقابي منذ عام ١٩٣٦ ، فقد اسس المراكشيون رابطات لتجنب الحظر الشرعي ، لحين الاعتراف بالاتحاد المغربي للشغل (ا· م· ش) عام ١٩٥٥ ·

ان النقابات المغربية التي لم تظهر الا في المرحلة الاخيرة من الحركة الوطنية ، انخرطت حالا في معركة الاستقلال · اكتسبت فيها التجربة والمقدرة ، ومع انها لم تخف يوما تعاطفها ، لا بل

علاقاتها ، بالاحزاب القومية الكبرى ، فقد حافظت على استقلال كبير ، وهو ما سمح لها بأن تصبح لفترة جناح الحركة الوطنية اليساري ، وواحدا من قطاعاتها الاكثر تنظيما . بالتوازي مع ذلك، عاد عليها هذا الأسهام الفعال في الحركة الوطنية بالعداء المتزايد للأوساط الاوروبية ، دون استثناء الشغيلة النقابيين الاوروبيين ، وبموقف الجفاء من جانب ا. ع. ع. الفرنسي الذي بحكم وزنه الطاغي في الاتحاد النقابي العالمي F. S. M. أمكنه ابعادها عنه . ان انضمام النقابات المغربية الى الاتحاد العالمي للنقابات الحرة C. I. S. L كان النتيجة الاكثر بروزا لهذه السياسة . تجمعت اذاك اجزاء ضئيلة من الوسط العمالي الاسلامي . في الجزائر كما في تونس ، داخل نقابات مرتبطة بالشيوعيين لم تبق على قيد الحياة بعد الاستقلال . ان ا. ع. ش. ج. الذي استبعده ا. ع. ع. الفرنسي ، انضم هكذا الى ا. ع. ن. ج. (C.I.S.L.) منذ عام ١٩٥٦ ، بينما انتهى الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (ا.ع.ن.ج.) المرتبط بالشيوعيين، والمنتسب الى ا.ن.ع (F.S.M.) الى الاعتراف بفشله ، وحل نفسه ودعوة اعضائه للالتحاق بالاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (ا.ع.ش.ج) . ان التأثير البالغ للمصالية (★) على الشغيلة الجزائريين المهاجرين الى فرنسا أعطى للاتحاد النقابي للشغيلة الجزائريين (ا. ن. ش. ج.) الذي كان تحت اشراف الحركة الوطنية الجزائرية (ح. و. ج.) المصالية قوة كبيرة ، كانت تتقاسمها ، حقا ، مع الرابطة العامة للشغيلة الجزائريين (ر. ع. ش. ج.) المرتبطة بالاتحاد العام للشغيلة الجزائريين (ا.ع.ش.ج.) . أما في تونس ، فان ا. ع. ش. ت. الذي تم قبوله بالكثير من الصعوبة في ا. ن. ع. فقد انسحب منه عام ١٩٥٠ لينضم الى ا. ع. ن. ج. بينما تحول

(★) ـ نسبة الى مصالي الحاج (م) .

ا٠ ع٠ ع٠ المحلي الى اتحاد نقابي للشغيلة التونسيين (ا٠ ن٠ ش٠ ت) يضم أقلية من الشغيلة ٠ وفي مراكش ، كانت العلاقات بين الروابط التي سبقت بكثير الاتحاد المراكشي للعمل ، والاتحاد العام للعمل الفرنسي ، مع الاتحاد العام للنقابات المتحدة المراكشية (ا٠ ع٠ ن٠ م٠ م٠) ، وهو ذو استقطاب اوروبي ايضا ، كانت علاقات باردة جدا ، بحيث ان الاتحاد المغربي للشغل انضم الى الاتحاد العالمي للنقابات الحرة ٠

اذا كانت العلاقات ، خلال كل الفترة الاستعمارية ، بين النقابات والأحزاب القومية جيدة ، فقد انفجرت منذ الاستقلال نزاعات حادة فيما بينها ، ذلك ان الاحزاب الوحيدة أو المهيمنة المنبثقة عن الاستقلال كانت تصر على تحويل الاجهزة النقابية الى أجهزة نقل ، منتزعة منها أي دور اعتراضي دفاعا عن مصالح اعضائها ٠ لم يبل الأتحاد العام للشغيلة الجزائرية من التطهيرات التي نظمها نظام بن بلا ٠ طبعا يواصل الاتحاد الادعاء بانه لا يلعب دور نقل لسياسة ج٠ ت٠ و٠ وحسب ، بل كذلك دور المشاركة الفعالة ، لا سيما في اطار الأدارة الذاتية ٠ ان التوجهات التقنقراطية الاكثر فأكثر بروزا تهدد بانتزاع أي مضمون حقيقي من هذا المثل الاعلى للمشاركة ٠ أما في تونس ، فبعد اغتيال فرحات حشاد عام ١٩٥٢ ، قام الاتحاد العام للشغيلة التونسيين ردحا من الزمن بتأكيد استقلاله ازاء جزب الدستور ٠ حاول أمينه العام احمد بن صالح ان يقاوم عام ١٩٥٥ الضغط الدستوري ، وكان بين اوائل الذين دافعوا عن اطروحة توجه اشتراكي لتونس الجديدة ٠ الا انه كان على بن صالح ، تحت ضغوط الحكومة ، أن يتخلى عن قيادة ا٠ ع٠ ش٠ ت٠ وينضم الى صفوف الحكومة حيث مارس ، حتى سقوطه ، وظائف وزير فوق العادة كلي القدرة٠ جرى عام ١٩٦٥ سحق تمرد ثان للاتحاد العام للشغيلة التونسيين ، ولم يعد للنقابة مذاك اكثر من وظيفة جهاز تحويل (او نقل) ٠ أما في

مراكش فقد افلت الاتحاد المغربي للشغل (ا· م· ش·) بسرعة كبيرة من رقابة حزب الاستقلال المحافظ ليرتبط بشكل وثيق ، منذ عام ١٩٥٩ ، بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية · مذاك ، لم يغد للاتحاد العام للشغيلة المراكشيين (ا· ع· ش· م) الذي تشكل من العناصر اليمينية في الحركة النقابية جمهور حقيقي ، أما وقد فقد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من قوته فلم يبق محافظا حقا على استقلاله سوى الاتحاد المغربي للشغل · انه في افريقيا الشمالية النقابة الوحيدة المعارضة حقا ولا ريب انه ، لهذا السبب ذاته ، الاقوى بما لا يقاس ، اذا لم يكن على المستوى العددي ـ عدد اعضاء الاتحاد العام للشغيلة الجزائريين والاتحاد العام للشغيلة التونسيين منتفخ دون ريب ـ فعلى الاقل على مستوى اتساع النضالات التي يخوضها · ان قيادته هي اكثر بروليتارية بوضوح ، فيما نجد ان الرقابة الحكومية في الجزائر ولا سيما في تونس ، وضعت في الطليعة القطاعات البورجوازية الصغيرة في الحركة النقابية (نقابات المستخدمين والموظفين) ·

ان تطور الحركة الطلابية ، جد المهمة في تلك البلدان ، كما في العالم الثالث على وجه العموم ، كان موازيا لتطور النقابات · الا ان الحركة الطلابية هي الاقدم ، وقد لعبت ما بين الحربين ، لا بل قبل عام ١٩١٤ في تونس ، دورا اساسيا في ولادة الحركات القومية المعاصرة · ان جمعية الطلبة المسلمين في شمال افريقيا (ج· ط· م· ش· ا·) قدمت لحزب الدستور، كما لحزب الاستقلال، ثم للاتحاد الوطني للقوات الشعبية اكثرية كادراتها ، كما غذت الشيوعية في البلدان الثلاثة · شكلت الجزائر الاستثناء بدءا بعام ١٩٥٤، حيث ان ج· ت· و· كان لها طابع مختلف كليا في البدء ، كما سبق ورأينا · كان على اتحاد الطلاب التونسيين فيما بعد ان يقاوم ـ حتى اليوم ـ ارادة حزب الدستور ان يجعل منه جهاز

تحويل، وذلك بصورة افضل دون شك من اتحاد الطلاب الجزائريين، الذي ما تزال تقسمه الخصومات الداخليـة ، الموروثة مـن الفترة التي تلت مباشرة الحصول على الاستقلال · لقد أكد ، بالمقـابل ، اتحاد الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، تماما كما الاتحـــاد المغربي للشغل ، استقلاله تجاه الحكومة كما تجاه حزب الاستقلال ، لا بـل حتى تجاه الاتحـــاد الوطني للقوات الشعبيـــة · انه ايضا الاكثر حيوية ونضالية بين المنظمات الطلابية المغربية ، وهو قوة سياسية يحسب لها حساب · لقد انوضعت الحركة الطلابية بمجملها ، كمـا النقابات ، في وضع ملتبس منذ الاستقلال · يعرف الطلاب الشباب اليوم أنهم سيكونون كادرات الغد ، أي أناسا ذوي امتيازات بشكل من الاشكال · انهم يترددون مع ذلك في القبول بوصايـة الاجهزة الحكومية ، التي تراودهم ارادة الحكم عليها بحرية ·

ان الوضع الحالي للقوى السياسيـــة يمثل في الجزائر وفي تونس نوعا من التوازن بالتطابق مع البنى الاجتماعية المرساة بعد الاستقلال · تبدو الحالة في مراكش الى الان بشكل مختلف جدا · الا انه لا يمكن القول ، في أي من البلدان الثلاثـــة ، ان اللعبـــة قد تمت نهائيا لمدة طويلة ، لفرط ما يولد احتدام المشاكـل في العـــالم الثالث تغييرات سياسية·عميقة وغير متوقعـــة ·

خامسا ـ السياسات الخارجية لدول المغرب

بقيت السياسات الخارجية لدول المغرب حتى اليوم مطبوعة جدا بتقلبات سياساتها الداخلية : الا انه ليس خاطئا أن نقول ، للوهلة الاولى ، أن مشاعر الجزائر الخارجية تتجه نحو فرنسا ، والاتحاد السوفياتي ومجموعة الدول العربية « الاشتراكية » (ج· ع· م· ، سوريا ، العراق ، ليبيا) ، بينما تتجه مشاعر تونس ومراكش نحو الولايات المتحدة ومجموعة الدول العربية « المعتدلة » (العـربيـة السعودية ، الاردن) ·

العلاقات مع فرنسا

تقيم الجزائر منذ استقلالها علاقات جيدة مع فرنسا ٠ ثمة بروتوكولات اتفاق ، وقعها في ٢٨ آب/ اغسطس ١٩٦٢ فارس وجوكس ، تنظم مذاك ما هو اساسي في التعاون الفرنسي ـ الجزائري ٠ ان المساعدة الفرنسية المقدمة للجزائر هي مساعدة كثيفة وقد رأينا انها لم تؤمن فقط قسما مهما من تثميرات الدولة بل دعما للخزينة ايضا بقي حتى عام ١٩٦٤ ، على الاقل ، حيويا في بعض الاحيان بالنسبة للنظام ٠ تضاف الى ذلك مساعدة تقنية كثيفة هي الاخرى ، لا سيما في ميدان التربية الثانوية والجامعية٠ ان التأميمات وتغيير النظام عام ١٩٦٥ لم يعدّلا هذا الخط الذي يبدو ثابتة من ثوابت سياسة الدولتين اللتين لهما مصالح مشتركة كثيرة : تصريف النبيذ الجزائري في فرنسا ، استثمار نفط الصحراء، العدد الكبير للعمال الجزائريين في فرنسا ، عدا مصالح اخرى اقل أهمية ٠ ان تفجير القنابل الذرية الفرنسية في الصحراء بالذات ، في آذار/ مارس ١٩٦٤ ، لم ينشر الا غيوما خفيفة في السماء الزرقاء للعلاقات الفرنسية ـ الجزائرية ٠ ان انجاز اخلاء هذه القواعد الفضائية ، بالاضافة الى القاعدة البحرية في مرسى الكبير ، عام ١٩٦٨ ، قد حدث دون اصطدامات ٠ ذكر النظام الجديد ، عام ١٩٦٦ ، بلسان وزير اقتصاده عبد السلام ، بمناسبة تبني نظام تثميرات اعتبر صارما في الغرب ، بأولوية التعاون مع فرنسا والبلدان الاشتراكية ٠

ان العلاقات بين فرنسا وتونس بدأت تفسد لمدة طويلة ، انطلاقا من قضية قاعدة بنزرت البحرية ، وذلك بعد شهر عسل الاستقلال ، الذي كان قصير العمر لان حادثة الساقية أدت عام ١٩٥٨ الى الازمة الاولى ٠ في آب/ اغسطس عام ١٩٦١ ، لجأت تونس الى الامم المتحدة لمحاولة ممارسة ضغط أدبي على فرنسا ٠

وفي كانون الاول/ ديسمبر تم قطع العلاقات بين البلدين . وفي كانون الثاني/ يناير ، احتدمت الازمة وقررت الحكومة التونسية الانتقال الى العمل . ان الوطنيين التونسيين الذين مضوا لمهاجمة منشآت حربية بأسلحة خفيفة وحسب ، بناء على نداء من حزب الدستور ، ردوا على اعقابهم بشراسة : فقدت تونس مئات القتلى. أدت المفاوضات المفتتحة مباشرة بعد تلك الحادثة ، التي تم الاشتباه بأنها استهدفت على وجه الخصوص أغراضا متعلقة بالسياسة الداخلية ، الى انسحاب الجيش الفرنسي في تشرين الاول/ اوكتوبر عام ١٩٦٣ . ما أن بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن حتى جاء تأميم اراضي الاستعمار في ايار/ مايو ١٩٦٤ يسبب قطيعة جديدة : لم يغفر الجنرال ديغول عدم ابلاغه بالامر قبل حدوثه . عام ١٩٦٥ ، أرسل بورقيبة الى باريس سفيره المصمودي لمحاولة اعادة العلاقات الى سابق عهدها : ان تونس تحصل بالتأكيد على مساعدة اميركية جوهرية ، الا ان صادراتها الى فرنسا ، لا سيما من النبيذ والزيت ، قد تأثرت جديا بتدابير الثأر التي اتخذتها فرنسا . فشلت البعثة ولم يعد الجو للانشراح الا عام ١٩٦٦ حين اعترف بورقيبه برعونة تأميمات عام ١٩٦٤ . الا ان المفاوضات الاقتصادية مع فرنسا بقيت تراوح في مكانها ، على اساس ان السبب الحقيقي للبرودة الفرنسية كان يكمن في العلاقات المميزة التي كانت تونس تخص بها الولايات المتحدة الاميركية .

لقد ساءت العلاقات بين مراكش وفرنسا ، مباشرة بعد الاستقلال ، حين اختطف الضيوف الجزائريون لسلطان مراكش، في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٥٦، على يدي الشرطة الفرنسية. كانت تلك اهانة لم يتمكن محمد الخامس من نسيانها بسهولة. حين وجه الملك الحسن الثاني، بدءا بعام ١٩٦٢ ، ضربة مدوخة للسياسة الخارجية المراكشية ، استدار نحو الولايات المتحدة على وجه

التحديد · بقيت العلاقات مع فرنسا وديـة لكن بـاردة حتى عام ١٩٦٦ ، مع ان مراكش بقيت تتلقى مساعدة فرنسية اساسية ، لا سيما في ميدان التربيـة ، بينما تم الغـاء هذه المساعدة عمليـا بخصوص تونس · عام ١٩٦٦ ، جاءت قضية بن بركة تخلق ازمـة جدية في العلاقات الفرنسية ـ المراكشية : استدعت باريس سفيرها واتهم ديغول علنيا حكومة مراكش · بقيت العلاقـات متوترة حتى عام ١٩٦٨ ، حيث ان المحاكم الفرنسيـة لم تتردد في اصدار حكم غيـابي في حـزيران/ يونيو ١٩٦٧ على الجنرال اوفقير ، وزيـر داخلية مراكش ·

ان التغييرات التي حصلت في فرنسا بعد رحيـل الجنـرال ديغول عام ١٩٦٩ ، وابعاد بن صالح في تونس ، وعودة عنـاصر معتبرة موالية لفرنسا قدر ما هي موالية لاميركـا الى السلطة ، ثم زيارة ملك مراكش لباريس ، توجت خـلال سنتي ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ سلسلة من بوادر التقارب التي بدأت في عـامي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ · عبرت تلك التطورات ايضا عن تقرب فرنسا المستجد مـن السياسة العربيـة (التخلي عـن الدعم « غير المشروط » لاسرائيل ، تسليم اسلحة لليبيا ، الخ ·) ومن السياسة الافريقية الشمالية : سياسة باريس « المتوسطية » الجديدة ·

العلاقات مع الدول الكبرى الاخرى

ان علاقـات المغرب الخارجيـة مع الدول العظمى الاخرى حددتها الى حد بعيد علاقات كل مـن تلك البلدان بفرنسا · حققت الجزائر انفتاحات واسعة على الشرق منذ عـام ١٩٦٢ · ان اولى زيارات بن بلا كانت لكوبـا ولواشنطن ، لكـن لاعلام الولايـات المتحدة ان الجزائر تتعاطف مع بلدان اخرى · وقعت الجزائر هكذا عام ١٩٦٣ اتفاقات دعم مع العديد من البلدان الشرقيـة وحصلت على قرض من الاتحاد السوفياتي بقيمة ٥٠٠ مليـون فرنك ، ومن

الصين بقيمة ٢٥٠ مليونا ومن العديد من البلدان الاشتراكية الاخرى (يوغسلافيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الخ ٠) ان نظام بومدين قد واصل هذه السياسة التي اعتبرتها الولايات المتحدة ودية ٠ مع ذلك فان الجزائر اقامت لمدة من الزمن علاقات اكثر برودة مع الاتحاد السوفياتي الذي اصطف الى جانب ج٠ ع٠ م٠ ومالي وغينيا وتانزانيا وكوبا ، وتأخر في الاعتراف بسقوط بن بلا ٠ اعترفت الصين ، على العكس ، وفرنسا أيضا ، بالنظام الجديد فورا ٠ ثم اليوم تخطي تلك الفترة : ان المشتريات الكثيفة من النبيذ الجزائري من جانب الاتحاد السوفياتي ، والحرب الاسرائيلية ـ العربية في حزيران ١٩٦٧ ، قد شدت اواصر تحالف جديد بين الجزائر ومصر والاتحاد السوفياتي ٠ قطعت الجزائر علاقاتها ببريطانيا عام ١٩٦٥ بسبب مشكلة روديسيا ، مع انها واصلت علاقات اقتصادية جيدة مع البلد المذكور ـ حيث ان خط الانابيب الثالث الذي انشىء عام ١٩٦٦ قد عهد به الى شركة بريطانية ٠ ان تونس هي بين الحلفاء الاكثر اخلاصا للولايات المتحدة التي تقدم لها مساعدة كثيفة٠ هذا الاهتمام الخاص قد وجه بالتأكيد سياسة تونس الدولية ومواقفها ، سواء في علاقاتها بالدول العربية او في علاقاتها بالعالم الثالث على وجه العموم : لقد قطعت العلاقات الدبلوماسية التي اقامتها لمدة قصيرة مع الصين ، واتخذت موقفا لصالح الاميركيين في فيتنام ٠ هذا التحالف ، الذي تدعم عام ١٩٦٦ ، يشكل على الدوام القاعدة الاساسية للسياسة التونسية ٠ تقيم تونس علاقات سليمة ، لكن غير حارة ، مع البلدان الشرقية المنخرطة في الكتلة السوفياتية٠ لقد سعت مراكش للتعويض عن برود علاقاتها بفرنسا عبر انفتاح ثلاثي : على الغرب (باتجاه الولايات المتحدة واسبانيا)، وعلى الشرق ، وفي العالم العربي والافريقي ٠ تحت تأثير الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تم توقيع اتفاقات في عامي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ مع بلدان الشرق ، فيما كان الملك محمد الخامس يصطف في افريقيا

في المعسكر « الثوري » · في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ اتخذ الحسن الثاني المبادرة الى تقارب مع الغرب وارسل بلفريج الى مدريد · لم تنفك تتوطد العلاقات مع الولايات المتحدة التي زارها الملك في تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٦٧ ، وفي نهاية عام ١٩٦٧ ، كانت مراكش قد تلقت من الولايات المتحدة ٢٠ مليون دولار من التثميرات الخاصة، وعشرة ملايين كهبة ، و ١٣ مليونا من القروض العامة ، و ١٥ مليونا كمساعدة عسكرية · بقيت العلاقات مع اسبانيا جيدة رغم الحملات المباشر بها عام ١٩٦٧ من اجل استعادة وادي الذهب· ان التخلي عن منطقة افني عام ١٩٦٧ حسن الأجواء، مع ان مشكلة مصير حاميتي سبته ومليلة بقيت مطروحة· بالمقابل، واصلت مراكش علاقات ودية مع بلدان الكتلة السوفياتية وقام الحسن الثاني بزيارة موسكو عام ١٩٦٦ ·

السياسة العربية والافريقية لبلدان المغرب ، النزاعات المغربية

لم تنفك السياسة العربية والافريقية لبلدان المغرب متباعدة ، حيث ان الجزائر اصطفت في مجموعة البلدان « الثورية » ، بينما اختارت مراكش ، وخصوصا تونس المجموعة « المعتدلة » ·

اختارت الجزائر حلفاءها العرب دفعة واحدة : منذ عام ١٩٦٢ زار الرئيس عبد الناصر الجزائر ، وقدمت ج· ع· م· قرضا بقيمة ١٠ ملايين ليرة استرلينية للجزائر ، وارسلت اليها عددا كبيرا من التقنيين ، لا سيما في حقل تعليم العربية والجيش · خلال النزاع الحدودي بين مراكش والجزائر في عامي ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ، دعمت ج· ع· م· الجزائر · لقد استقبلت القاهرة تغيير النظام عام ١٩٦٥ استقبالا في غاية السوء : كان موقف الرئيس عبد الناصر ، كما موقف موسكو والبلدان الافريقية من المجموعة « الثورية » معاديا جدا للرئيس بومدين خلال فترة من الزمن · اما الجزائر فبادرت من جانبها الى طرد التقنيين المصريين الذين جرى التجريح

بكفاآتهم · الا ان سياسة الجزائر الخارجية لـم تتعـدل ، وبقـي عداؤها لسياسة الولايات المتحدة ـ لا سيما في فيتنام ـ ودعمهـا لحركات التحرر في افريقيا (انغولا ، موزامبيك ، روديسيا، الخ·) دون تغيير · لذا اعيدت شيئا فشيئا علاقـات وديـة مع مصر التي زارها الرئيس بومدين في كانون الاول/ دسمبر ١٩٦٦ · بالمقابل ، ظلت تونس معادية باستمرار لسياسة القاهرة · ويقـال ان هذا العداء راجع الى اقامة بورقيبة في القاهرة بعـد الحرب العالميـة الثانية · لم يخف بورقيبـة ابدا انه وعى مذاك الفجوة التي تفصل المشرق العربي عـن المغرب ، المطبوع بصورة اعمق بكثير بالتأثير الاوروبي ، حيث ان الاستعمار الفرنسي ترك فيه آثـارا عميقـة · ان موقف القاهرة التي دعمت اليوسفيـة في تونس عام ١٩٥٥ ، و « مؤامرات » ١٩٦٢ و ١٩٦٨، حيث تم اتهام سفارتي ج· ع· م· وسوريا ، خلقت جوا زادته تسمما زيارة بورقيبة الى الشرق الادنى عام ١٩٦٥ والتصريحات التي ادلى بها حول المشكلة الفلسطينية · ان بورقيبة ، المعزول عن العالم العربي ، تبنى عام ١٩٦٦ مشروع « المؤتمر الاسلامي » الذي وصف بأنه « اميركي » ، في القـاهرة ودمشق وبغداد والجزائر · بين هذين الموقفين الاقصيين ، تأرجح موقف مـراكش · ان محمد الخـامس الذي اصطف في البدء في معسكر « الثوريين ، استقبل في الدار البيضاء ، في كانون الثاني/ يناير ١٩٦١ ، قادة دول هذه الكتلة : مالي ، غينيا ، غانا ، ج· ع· م ، والجزائر · الا ان مراكش انتقلت بدءا بعام ١٩٦٢ الى معسكر « المعتدليـن » ، وانضمت عـام ١٩٦٦ الى المشروع الاسلامي واستقبلت بهذه الصفة شاه ايران ، والحسين ملك الاردن ، وفيصل ملك السعوديـة · ان حرب حزيران ١٩٦٧ بلورت المواقـف اكثـر الكفاح المسلح في فلسطين وحركة فتح ، ولم توفر تحليلاتها القاسية فاكثر · اتخذت الجزائر المواقف الاكثر راديكالية ، داعمة قضيـة تجاه مصر وجيشها حيـن قبلت هذه بوقف النـار · اما تونس

فاتخذت، على العكس ، موقفا مكشوفا عام ١٩٦٥ لصالح مفاوضات سلام واعتراف بدولة اسرائيل باسم « الواقعية » · لقد ادانتها الجامعة العربية بصرامة بسبب تلك المواقف · الا ان العلاقات الدبلوماسية بين تونس و ج· ع· م· اعيدت بعد ازمة حزيران ١٩٦٧ وقبول الاخيرة بوقف النار · تبنت مراكش ، من جهتها موقفا متفاوتا ، قريبا في نهاية المطاف من موقف بلدان الشرق الادنى بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ · احدثت المشكلة الفلسطينية انفلاقا جديدا بين القوى السياسية العربية ، بين انصار تفاوض مع اسرائيل وحفاظ « مهما يكن الثمن » على الصداقات الغربية ، وانصار دعم « غير مشروط » للمقاتلين الفلسطينيين ، مهما يكن الثمن ·

ان العلاقات بين بلدان المغرب الثلاثة ، اتجهت نحو ان تصبح طبيعية ، بعد ان كانت متوترة جدا حتى عام ١٩٦٥ · اسودت العلاقات كثيرا بين مراكش وتونس بفعل رفض بورقيبة دعم ادعاءات مراكش بحقها في موريتانيا، وقد جرى التعبير عنها للمرة الاولى عام ١٩٥٨ · ان هذه المطالب التي خفتت فيما بعد ، تم التخلي عنها عام ١٩٦٩ وأعلنت المصالحة بين مراكش وموريتانيا بصورة احتفالية · اما بين تونس والجزائر فقد انفجر الخلاف منذ عام ١٩٦٢ حول موضوع « خط الحدود ٢٣٣ » : ان هذه المنطقة الواقعة في قلب الصحراء ، والتي تنطوي ، ربما ، على مخزون من النفط ، تعود الى الادارة الجزائرية التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي ، بينما ادعت تونس انها كانت خاضعة من قبل لسلطة باي تونس · ظل التوتر شديدا بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٦ ، الا انه لم يؤد اي حادث الى تصعيب نوم تونس على هذه المطالب منذ عام ١٩٦٧ · ان دعم الجزائر للمعارضة التونسية في عامي ١٩٦٢ ـ

١٩٦٣ كـــان له وزن مساو لوزن « خط الحدود ٢٢٣ » في تطور العلاقـــات بين البلدين · الا ان الخـــلاف بدا خطيرا على وجــه الخصوص بين الجزائر ومراكش · ثمة ايضا ، كـــان الامر يتعلق بنزاع حدودي في منطقة صحراويـــة غير محددة بشكل واضح ، حول واحة تندوف · بادرت الجزائر عام ١٩٦٣ الى حرب صغيرة حقيقية ، مقرونة بضجيج كبير لغايات داخلية (التعبئــة ، الدعوة الى « تحرير » مراكش من اوتقراطية الملك، الخ·)· عادت المغامرة بالوبـــال على نظــــام بن بلا ، حيث ان الجيش المراكشي ، المدرب والمؤطر بشكل افضل بكثير ، أنزل هزيمـــة واضحة بالجزائريين · وضع نظام الجزائر الجديد جدا لهذا النوع من العمليات ، الا ان التسوية النهائية بقيت راكدة وظلت العلاقات فاترة بين البلدين ·

ان قضية الوحدة الافريقية لم تنجح في تقريب الدبلوماسيات المغربية اكثر مما فعلت قضية الوحدة العربيـــة او قضية الــوحدة المغربية بالذات ، وحتى عــــام ١٩٦٢ ، جعلت مراكش من نفسها بطلة لهذا المطلب ، مبادرة الى تجميع « الدول الثورية » (مراكش ــ الجزائر ــ ج· ع· م ــ مالي غينيا ــ غانـــا) في الدار البيضـاء ، بعد مؤتمر الشعوب الافريقية ، الذي نظمه نكروما في اكرا عـــام ١٩٥٨ · ان منظمة مجموعة الدار البيضاء لم تبق على قيد الحياة· لقد اتخذت تونس منذ البدء ، حين استقبلت المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية عام ١٩٦٠ ، موقفا واضحا الى جانب الدول « المعتدلة » السنغال ، ساحل العاج ، نيجيريا ، ليبيريا ، اثيوبيا ، الخ · التي تنظمت فيما بعد في مجموعة مونروفيا ، التي لم تعمر هي الاخرى· في عام ١٩٥٥ ، بادر بورقيبة لزيارة بعض من تلك البلدان يؤلبهـــا حول مشروع كــومنولث فرنكوفوني ★ · وقد تولت الجزائر منذ عام ١٩٦٢ دور الدفاع عن المواقف الاكثر راديكاليـــة في افريقيا ،

(★) ناطق باللغة الفرنسية (م) ·

وذلك منذ ايار / مايو ١٩٦٣ ، بمناسبة مؤتمر اديس أبابا لقـــادة دول افريقيا الذي انبثقت عنه منظمة الوحدة الافريقية (م٠ و٠ ا٠)٠ ان «باندونغ الثانية» التي كان يتوقع انعقادها في الجزائر في تموز يوليـو ١٩٦٥ تأجلت في البدء الى تشرين الثـاني/ نوفمبر ، ثم تأجلت حتى اشعار اخر « بعد الموقف العدائي الذي اتخذته الدول العربية والافريقية « الثورية » والاتحاد السوفيـاتي حيال النظـام الجديد في الجزائر ٠ وبعد أن جرى تطبيع علاقات الجزائر مع تلك البلدان ، انعقد مؤتمر اقتصادي لبلدان العالم الثالث في الجزائر في تشرين الأول/ اوكتوبر ١٩٦٧ ٠ هذا ولم يكـن لاي مـن تلك التجمعات غير الثابتة وسريعـة العطب تأثيـر حقيقي على التطور الداخلي لتلك الانظمة ، كما رأينا ، مع أنها ادت الى خلق مؤسسات دولية ، وهمية اكثر منها حقيقية ، تشكلت من هيئات أركـان بدون جيوش ٠ هكذا حدث ، على سبيل المثال ، للاتحـادات النقابيـة التالية : الاتحاد العـالمي للنقابات العربيـة (ا٠ ع٠ ن٠ ع٠) ، الذي تأسس عام ١٩٥٦ بمبادرة من النقابات المصرية ، لكنـه بقي ضمن حدود المشرق العربي ، والاتحـاد النقـابي الافريقي الكبير (ا٠ ن٠ ا٠ ك٠) الذي تأسس عام ١٩٦١ بمبادرة من الـC.A.T.U والاتحاد العام للشغيلة الجزائريين ـ ا٠ ع٠ ش٠ ج ـ (الجزائر)، والاتحاد المغربي للشغل (مراكش) ونقابات مالي وغينيا وغـانا ونيجيريا ، والاتحاد النقـابي الأفريقي (ا٠ ن٠ ا) المنتسب الى الاتحاد العالمي للنقابـات الحرة (ا٠ ع٠ ن٠ ح٠) ، وقد تأسس عام ١٩٦٢ في داكار بمبادرة من النقابات « المعتدلة » ومن بينهـا الاتحاد العام للشغيلة التونسيين (ا٠ ع٠ ش٠ ت) ٠

خاتمــة

موازنة(*) نزع الاستعمار

اولا : المغرب عام ١٩٧٠

مع ان هذا المؤلَّف يظهر عام ١٩٧٠، فالمعطيات المتوفرة حاليا لا تتخطى عام ١٩٦٨ ، في افضل الاحوال. لذا ستتحدث في صفحات لاحقة عن عام ١٩٧٠ بالزمن الشرطي au conditionnel . من اجل المزيد من الدقة ، لجأنا بصدده الى فرضيتين واحدة متفائلة ، والاخرى واقعية تشكل امتدادا لاتجاهــات السنوات الاخيرة التي نملك بصددها معلومات كاملة (١٩٦٥ ـ ١٩٦٧) . ان المعطيات الجزئية المتوفرة والمتعلقة بالسنوات الاخيرة من العقد تشيــر الى اننا ، في عام ١٩٧٠ ، اكثر اقترابا بكثير الى الفرضية «الواقعية» مما الى الفرضية « المتفائلة » .

السكان والدخل .

ان السنوات العشر من ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ كانت ، بالنسبــة للمغرب ، سنوات الاستقلال وتصفية الاستعمــار الاستيطاني . لا

(★) موازنة هنا أو bilan هي بمعنى كشف حساب (م) .

مجال لنقاش اتساع الانقلابات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت هجرة الاوروبيين واليهود المغاربة : كان عدد السكان غير المسلمين ٨ر١ مليون شخص عام ١٩٥٥ ، فأصبح ٦ر٠ مليون عام ١٩٦٥ ، ويتوقع الا يزيد عام ١٩٧٠ عن ٣ر٠ مليون ٠ والحال ان غير المسلمين كانوا عام ١٩٥٥ العنصر الاقتصادي الرئيسي ، لا سيما في التجمعات المدينية ، حيث كانوا يمثلون ٣٠٪ من السكان ٠ في تلك الفترة ، كانت حصة غير المسلمين من دخل اجمالي مقداره ١٤٧٠ مليار فرنك قديم تصل الى ٧٢٠ مليارا (منها ١٣٠ من مداخيل اراضي الاستعمار) ، يضاف اليها ٨٠ مليارا من مداخيل الشركات ، مقابل ٦٧٠ مليارا فقط تمثل مداخيل المسلمين (منها ٢٩٥ من المداخيل غير الزراعية) ٠

لم تؤد هجرة الاوروبيين واليهود الى تبطيء تمدين المغرب٠ على العكس ، فقد تسارع هذا بقظاظة وارتفع عدد السكان المدينيين المسلمين من ٤ ملايين شخص عام ١٩٥٥ الى ٨ر٧ مليون عام ١٩٦٥ ، وهو على الارجح ٧ر١٠ مليون في عام ١٩٧٠ ٠ في التاريخ المشار اليه ، يمثل سكان التجمعات التي يزيد عدد أفرادها عن ٢٠ الف شخص حوالى ٣٥٪ من عدد السكان الاجمالي، مقابل ٣٠٪ عام ١٩٦٥ و ٢٤٪ عام ١٩٥٥ ٠

والحال أن بالامكان تقدير ان انتاج المغرب الداخلي غير الصافي عام ١٩٧٠ بلغ ١٧٦٠ مليارا كحد أعلى بقيمة العملة عام ١٩٥٥ (مقابل ١٤٩٠ مليارا عام ١٩٥٥) ٠ يتناسب هذا الرقم مع سلسلة فرضيات متفائلة جدا بما يخص السنوات الثلاث الاخيرة من العقد ٠ ان فرضية المواصلة البحتة لاتجاهات سنتي ٦٥ ـ ٦٧ تقود الى انتاج داخلي غير صاف يبلغ ١٥٣٠ مليارا فقط (الجدول رقم ١) :

الجدول ١ ـ تطور الانتــاج الــداخلي غير الصافي للمغرب ١٩٥٥ ـ ٧٠ ٠

	١٩٥٥	١٩٧٠			
		فرضية (١)		فرضية(٢)	
		قيمة ١٩٦٣	قيمة ١٩٥٥	قيمة ١٩٦٣	قيمة ١٩٥٥
الجزائر	٦٥٠	١١٦٥	٧٠٥	١٠٠٠	٦٠٥
تونس	٢٠٠	٤٥٥	٣٠٥	٤٣٠	٢٨٥
مراكش	٦٤٠	١٠٥٠	٧٥٠	٩٠٠	٦٤٠
المجموع	١٤٩٠	٢٦٧٠	١٧٦٠	٢٣٣٠	١٥٣٠

(بمليارات الفرنكات القديمة)

مكذا يصل الانتاج بالراس ، على أساس الفرضية المتفائلة ، عام ١٩٧٠ ، في مجمل المغرب ، الى ٥٦٫٠٠٠ فــرنك قديم بقيمــة عام ١٩٥٥ مقابل حوالى ٦٢٫٠٠٠ فرنك قديم عام ١٩٥٥ ٠ أمــــا في فرضية مواصلة اتجاهات ٦٥ ـ ٦٧ ، فيصبح معدل الانتاجيــة عام ١٩٧٠ بمقدار ٤٩٫٠٠٠ فرنك قديم ٠ اذا كان يبدو شبه اكيد، في كل هذه الحالات ، ان مستوى الانتاج بالرأس لم يصل عام ١٩٧٠ الى ما كان عليه عام ١٩٥٥ ، فان هجرة غير المسلمين تعبــر عــن نفسها ايضا ، في كل الحالات ، بزيـــادة صافيــة للدخل المتوسط الظاهر بالرأس بما يخص المسلمين (الجدول ٢) ٠

الجدول ٢ ـ تطور الدخــــل المــوزع على أساس الرأس في ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠ ٠

	١٩٥٥	١٩٧٠ فرضية١	١٩٧٠ فرضية٢
الانتاج الداخلي غير الصافي (بالمليارات قيمة ١٩٥٥)	١٤٩٠	١٧٦٠	١٥٣٠
المداخيل الموزعة (بالمليارات بأسعار ١٩٥٥) (١)	١٤٧٠	١٥٥٠	١٤٠٠
ـ الشركات(٢)	٨٠	١٩٠	١٩٠
ـ السكان غير المسلمين (٣)	٧٢٠	١٠٠	١٠٠
ـ المسلمون	٦٧٠	١٢٦٠	١١١٠
المداخيل بالراس لدى المسلمين (فرنكات قديمة ١٩٥٥)	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٦٠٠٠

....

١ ـ يتم الانتقال من الانتاج الى الدخول الموزعة باضافة الرواتب الادارية والتحويلات الاجتماعية والمداخيل الاتية من الخارج (السياحة والاموال المرسلة من جانب الشغيلة المهاجرين) الى الرقم الاول ، ثم بأن تطرح منه الضرائب والمداخيل التي تحتفظ بها المشاريع ٠ يمكن ان ترتفع المداخيل الموزعة عام ١٩٧٠ الى ٢٣٢٠ مليارا بقيمة عام ١٩٦٣ ضمن الفرضية (١) والى ٢١٠٠ مليارا ضمن الفرضية (٢) ٠

٢ ـ بقيمة عام ١٩٦٣ : ٢٩٠ مليارا عام ١٩٧٠ في الفرضيتين ، منها ١٧٠ مليارا للنفط ٠

٣ ـ ٥٠٠ الف فرنك قديم بقيمة عام ١٩٦٣ لكل شخص عام ١٩٧٠ ، او ١٥٠ مليارا بقيمة عام ١٩٦٣ ٠

هذه الزيادة في الدخل بالراس لدى المسلمين (من ٣٠ الى ٣٣٪ ، وفقا للفرضيات) تعكس تشكيل مجتمع اسلامي جديد اكثر تمايزا بكثير من المجتمع القديم · ان تشكل نخب وطنية جديدة ، لا سيما ادارية ، وانتقال اراضي الاستعمار القديمة الى شرائح جديدة (ملاكين عقاريين اغنياء ، تعاونيين او مسيريين gestionnaires متشاركين وفقا للحالات) يفسران هذا التطور ·

البنية الاجتماعية الجديدة في المغرب

ان صعود نخبة ادارية جديدة والحلول الكثيف لعناصر اسلامية محل المعمرين القدامى والنخب اليهودية القديمة في حقل التجارة والمشروع الصغير يشكلان الوجه الاساسي للانقلابات الاجتماعية التي كانت مدن المغرب مسرحا لها بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ ·

مع ذلك ، ورغم هجرة الاوروبيين الذين احتل كل مركز من مراكزهم عدة مسلمين ، والملء الخارق للمصالح الادارية (لا سيما تأسيس جيوش وطنية) ، فان حجم البطالة قد زاد ، كما يبدو من الجدول ٣ ، اثر الوتيرة السريعة للتمدين والتطورات الاقتصادية غير الكافية ، ان لم يكن التافهة ، لا سيما في الميدان الصناعي ·

الجدول ٣ - تطور الاستخدام الاسلامي غير الزراعي (١٩٥٥ - ١٩٧٠) ·

	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٠(٤)
اقتصاد :			
عمال	٦٤٠	٧٧٠	١٠٢٠

---

(٤) - وفقا للفرضية الاكثر ملاءمة (الفرضية ١) ·

مستخدمون	١٧٠	٢٩٠	٣٦٠
شرائح وسطى	٣٣٠	٤٨٠	٥٩٥
شرائح عليا	٦٠	١٠٠	١٣٥
ادارات :	٧٠	٦٦٠	٧٩٠
مجموع العاملين المسلمين غير الزراعيين	١٣٠٠	٢٣٠٠	٢٩٠٠
عاطلون عن العمل ذكور	٦٠٠	٦٠٠	٨٠٠
الذكور غير الزراعيين في سن العمل	١٩٠٠	٢٩٠٠	٣٧٠٠

وفقا لافضل الفرضيات ، تم خلق ٦٠٠ الف عمل غير زراعي بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، في حين ارتفع عدد السكان المسلمين غير الزراعيين من ٨ر١١ الى ٨ر١٤ مليونا ، مقدما هكذا ٨٠٠ الف مرشح اضافي للعمل ٠ ان وضع الاستخدام اكثر خطورة أيضا ضمن فرضية أقل تفاؤلا ، لان الادارة كانت عاجزة عن تقديم اكثر من ٢٠٠ الف عمل جديد بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ٠ ان توازن المالية العامة سريع العطب الى حد بعيد في البلدان الثلاثة ، بفعل الانتفاخ السريع جدا للعدد ٠ ان متابعة هذه السياسة ، مقرونة بنموغير كاف للانتاج ، لن تكون ممكنة الا اذا توصلت حكومات المغرب الى الحصول على مساعدة خارجية جارية متعاظمة ، وهو ما يبدو مشكوكا فيه ٠ ان الحل الاخر يصبح اذاك خفضا لأجور الوظائف العامة ، وهو ما يمكن الحصول عليه بتجميد الاجور الاسمية عند مستواها الراهن ، مصحوبا برفع الاسعار ٠ ضمن فرضية استمرار اتجاهات اعوام ٦٥ ـ ٦٧ وصولا الى عام ١٩٧٠، ستطال البطالة المدينية على الاقل مليون مرشح للحصول على أعمال غير زراعية ٠

اذا بقيت مستويات الاجور الفعلية الحقيقية عند حدودها الحالية ، عام ١٩٧٠ ، وفقا للفرضية المتفائلة ، فان توزيع دخل

الشغيلة المسلمين غير الزراعيين يكون ، بصورة تقريبية ، حسبما يظهر من الجدول الرابع ٠

جدول ٤ ـ توزيع الدخل غير الزراعي عام ١٩٧٠ ٠

اقتصاد :

	العدد	الدخل بالراس	المداخيل الاجمالية
	(٠٠٠)	(٠٠٠ فرنك قديم ١٩٦٣)	(بالمليارات ١٩٦٣)
عمال	١٠٢٠	٢٥٠	٢٥٥
مستخدمون	٣٦٠	٣٣٠	١٢٠
شرائح وسطى	٥٩٥	٤٣٠	٢٦٠
شرائح عليا	١٣٥	٦٥٠	٩٠
ادارات	٧٩٠	٤٥٠	٣٥٠
المجموع	٢٩٠٠	٣٧٠	١٠٧٥

اذا اخذنا بالحسبان ان عدد الكوادر والموظفين (الذين يقبضون رواتب اعلى نسبيا) ، منذ عام ١٩٦٥ ، نسبة الى عام ١٩٥٥ ، قد تضاعف ست مرات بينما ازداد عدد العمال والمستخدمين والحرفيين ٣٠٪ فقط ، يمكن استخلاص ان هجرة الاوروبيين افادت حتى الآن الاولين بوجه الحصر ٠ ان الاستقلال وهذه الهجرة المتتابعة هما اللذان سمحا بتشكيل شرائح متميزة جديدة ، بينما لم تتحسن على صعيد الشرائح الشعبية ، لا درجة الاستخدام ولا الرواتب الحقيقية بالراس ، لا بل العكس هو الذي حصل ٠ هكذا نجد ان المجتمع الاسلامي هو اليوم اكثر تفاوتا بكثير مما كان عليه عام ١٩٥٥ حين كان ما يزال الاوروبيون يحتلون المراكز الفضلى ٠

في عام ١٩٧٠ ، لم تزل الحال على ما كانت عليه ، في احسن الفرضيات : تضاعف عدد الاداريين والكوادر سبع مرات نسبة الى

عام ١٩٥٥ ، الا ان عدد مراكز العمال والمستخدمين والحرفيين لم يزد اكثر من ٧٠٪ ، اي اقل بكثير من عدد سكان المدن (الذي زاد بنسبة ١٧٠٪ بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٠) ، وهو ما يفسر الزيادة المتوقعة للبطالة والابقاء على المستوى الحالي المنخفض للاجور ٠ من البديهي ان يكون الوضع أسوأ أيضا لو أن اتجاهات سنوات ٦٥ ـ ٦٧ تواصلت ، ويبدو أن تلك هي الحال ٠

على صعيد الزراعة ، لا تبدو الحال عام ١٩٦٥ ، والافاق متوسطة المدى ، اكثر بريقا ٠ فالأنتاج الزراعي ، نسبة الى عدد السكان الزراعيين (٦ر١٤ مليون نسمة عام ١٩٥٥ ، ١ر١٦ عام ١٩٦٥ و ٣ر١٦ عام ١٩٧٠) ، قدم ٣٥ الف فرنك قديم عام ١٩٥٥، و ٢٩ الف فرنك عام ١٩٦٥ (بقيمة الفرنك عام ١٩٥٥) ، و ٣٣ الف فرنك قديم عام ١٩٧٠ (بقيمة عام ١٩٥٥) ، وذلك حسب الفرضية المتفائلة ٠ هكذا يبدو ان الانتاج الزراعي بالرأس متدن جدا عما كان عليه حوالى عام ١٩٥٥ ، وهو لم يستعد في الواقع هذا المستوى عام ١٩٧٠ ٠ طبعا انقلب توزيع هذا الدخل رأسا على عقب ، في الجزائر وفي تونس على الاقل ، عن طريق زوال اراضي الاستعمار ٠ تشكلت في البلدين المذكورين شريعة ريفية مسلمة جديدة ذات امتيازات نسبية، وذلك بين القائمين بادارة الاراضي المدارة ذاتيا في الجزائر ، والمالكين الجدد (صغارا وكبارا) والتعاونيين المشاركين للدولة في تونس ٠ في مراكش ، حدث انتقال ملكية اراضي الاستعمار تدريجيا لصالح الملاكين الكبار (اللاتيفونديين) المسلمين ٠ ثمة تهديد كبير اذا ان يتم تدعيم هذه السيرورات الجارية عام ١٩٧٠، وان يحل محل التجميع القديم للمعمرين والفلاحين المسلمين تجميع الفلاحين الجدد (وهم اقلية ضئيلة جداً) من ورثة اراضي الاستعمار (اداريون مشاركون، ملاكون صغار تعاونيون او ملاكون كبار لاتيفونديون ، وفقا للحالات) ولجمهور الفلاحين التقليديين الذين انحطت ظروف

معيشتهم تحت التأثير المركب لركود انتاجهم وللضغط الديمغرافي . ان المغرب عــام ١٩٧٠ يقدم لوحــة عن مجتمع ريفي اكثر تفــاوتا بكثير مما كان عليه في الفترة الأستعمارية ، تماما كمــا الحــال بالنسبة للاقتصاد المديني .

البنية الاقتصادية في المغرب عام ١٩٧٠

في أفضل الحالات ، يعتبر توزيع الموارد والاعمال عام ١٩٧٠ متطابقا مع ما يرد في الجدول ٥ .

الجدول ٥ ـ الموارد والاعمــال عــام ١٩٧٠ (بمليــارات الفرنكات القديمة ، قيمة ١٩٦٣) .

	الجزائر	تونس	مراكش	المجموع
الانتاج	١١٦٥	٤٥٥	١٠٥٠	٢٦٧٠
+ الواردات	٤٥٠	١٥٥	٢٨٠	٨٨٥
− الصادرات	٤٢٠	٩٠	٢٦٠	٧٧٠
= الاموال الجاهزة	١١٩٥	٥٢٠	١٠٧٠	٢٧٨٥
الاستهلاك النهائي	٩٦٥	٤٠٠	٨٣٠	٢١٩٥
التثميرات غير الصافية	٢٣٠	١٢٠	٢٤٠	٥٩٠

ان هذا التوازن يتطابق في الواقع مع فرضيات تمويل ضخم غير واقعيــة : يفترض توازن اكثر رجحانــا واردات واستهلاكــا نهائيا بمبلغ ١٢٠ مليارا لمجمل المغرب، وهو ما يسمح بخفض جهد الادخار المحلي ، بالنسبة ذاتها ، بفضل مساعدة خارجية متزايدة .

كان الانتاج راكدا بين عــامي ١٩٥٥ و ١٩٦٥ ـ بلغ مؤشر الاسعار بالذات ، عام ١٩٦٥ ، الرقم ١٥٠ (على قاعدة ١٠٠ عام ١٩٥٥) ـ ، وقد هبطت التثميرات من ٢٠ الى ١٤٪ من الانتــاج الداخلي غير الصافي ، بينما كانت الصادرات في حالة انحدار ،

اذا استثنينا النفط · بالمقابل ، ارتفع الاستهلاك العام من ١٣ الى ١٦٪ من الناتج الداخلي غير الصافي · نلاحظ هكذا ان الخصائص البنيوية للمغرب المستقل لم تكن مشرقة عـام ١٩٦٥ ، اذا قورنت بخصائص المرحلة الكولونيالية (١٩٥٥) · تعكس هذه الخصائص، جميعها ، الصعوبات الموضوعية لنزع الاستعمار ولقلب البنى التي نشأت في ظله رأسا على عقب · الا انها تعبر ايضا عن التوجهات السلبية التي تثقل كـاهل مستقبل التطور الاقتصادي ، لا سيما التشديد الذي تناول منهجيا العـامل السياسي ، الذي اعتبر ذا أولوية حيال الاقتصادي : وهو عامل سياسي لفظي اكثر منه عملي اغلب الاحيان، للسبب المذكور، يخفي بصعوبة الظاهرة الاجتماعية الرئيسية في هذا العقد : التشكـل السريع لشرائح وطنيـة ذات امتيازات ، لا سيما على صعيد الادارة ، بينمـا تعيش الجمـاهير الشعبية ، لغياب دينامية اقتصادية ، ضمن ظروف أسوأ مما كـانت عليه في الفترة الاستعمارية · سيبلغ المغرب العقد مـا بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ ضمن ظروف غير ملائمة اطلاقا لتسريع تطوره ·

ان بنية تمويل التثميرات ، المختلفة عام ١٩٦٥ عما كانت عليه عام ١٩٥٥ ، تعكس الأنقلابات التي كان المغـرب ، ومـا يـزال ، مسرحا لها : ان الاسهام الخارجي الذي كـان يمثل عام ١٩٥٥ حوالى ١٧٪ مـن التثميزات ، اصبح سلبيـا الى حد بعيد ، بقي العجز الاداري الجاري بنسبة ما كان في الماضي ، رغم رفع ملموس جدا للضغط الضريبي ، اصبح الادخار الخاص التلقائي ومـوارد التمويل الذاتي تمثل عام ١٩٦٥ ، بالقيمة الثابتـة ، حوالى ٧٠٪ فقط من حجمها عام ١٩٥٥ ، هذا مع استثناء القطاع النفطي · ان مثال تمويل لعام ١٩٧٠ يبين ان الادخار العام الاجباري وادخـار المشروعات ينبغي ان يحلا محل الأدخار الخاص التلقائي المتهافت · (الجدول ٦) ·

الجدول ٦ ـ تطور بنية تمويل التثميرات (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)٠

	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٠
	(بالمليارات الجارية)		(بالمليارات قيمة ١٩٦٣)
التثميرات غير الصافية	٣٠٠	٣٠٠	٥٩٠
التمويل المحلي :			
١)توفير المشاريع			
– النفط	صفر	١٤٠	١٧٠
– القطاعات الاخرى	١٣٥	١٢٠	٢٠٠
٢) الادخار الخاص التلقائي	١٥٠	١٧٥	١٠٠
٣) الادخار الاداري	– ٣٣	– ٥٥	+ ٢٠
الاسهام الخارجي الصافي	+ ٥٠	– ٨٠	+ ١٠٠

ان ادخار المشاريع (التمويل الذاتي) كان يمثل عام ١٩٥٥ حوالى ٩٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي ٠ هبطت هذه النسبة المئوية ٦٪ عام ١٩٦٥ ، مع استثناء القطاع النفطي ، بصورة رئيسية بسبب الادارة الاقل فعالية للمشاريع التي ورثتها الدولة او القطاع الخاص المحلي من هجرة المعمرين ، لا سيما في الجزائر وفي تونس ٠ ان منظورات التمويل الاكثر تفاؤلا تسمح ببلوغ نسبة ٨٪ عام ١٩٧٠ ٠ كان الادخار الخاص التلقائي وما يزال بصورة شبه كلية من عمل الاوروبيين ٠ هذا الادخار الذي كان يمثل عام ١٩٥٥ حوالى ١٠٪ من دخل العائلات ، كان ما يزال يشكل ٩٪ من هذا الدخل عام ١٩٦٥ ، بفعل مواصلة سيرورة التصفية من جانب المعمرين باتجاه الرحيل ، لا سيما في مراكش ٠ الا ان تجربة الجزائر وتونس تدل أن الوقت الذي سينضب فيه مورد الادخار هذا لم يعد بعيدا ٠ لذا فان فرضية نسبة ٥٪ لعام ١٩٧٠ تبدو تعبيرا عن الفرضيات المالية الاكثر واقعية ٠

ان النمو السريع للنفقات الادارية بعد الاستقلال ، الـذي لا يقارن بنمو الأنتاج (الراكد في مراكش ، والمحدود جدا في الجزائر والمتصاعد ببطء في تونس) ، يفسر استمرار عجز عام جار عـام ١٩٦٥ ، رغم رفع البزل الضريبي ، الذي انتقل مـن ١٦ الى ٢٣٪ من الانتاج الداخلي غير الصافي ٠ ان المستوى الحالي لهذا البزل يبدو وقد بلغ سقفه ، لذا لن يسمح عام ١٩٧٠ ، ضمـن منظورات نمو الانتاج الاكثر تفاؤلا ، بأكثر من ادخـار عام متواضع ، يبلغ ٢٠ مليارا ، اي ٥ر٣٪ من التثميرات غير الصافيـة ، كما يظهر من الجدول ٧ ٠

الجدول ٧ ـ الايرادات والنفقات العامة الجارية (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠) ٠

	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٠
	(بالمليارات الجارية)		(بالمليارات ١٩٦٣)
الانتاج الداخلي غير الصافي	١٤٩٠	٢٢١٠	٢٦٧٠
الأيرادات العامة المحلية	٣١٥	٥٩٠	٧٣٠
النفقات العامة المحلية :			
العمل الجاري	٢٢٠	٤١٠	٤٧٠
التحويلات	١٣٠	٢٣٥	٢٤٠
الادخار او العجز الجاري	ـ ٣٥	ـ ٥٥	+ ٢٠

ان مجموع نفقات العمل الاداري fonctionnement بحصر المعنى ارتفع من ١٥٪ من الانتاج عام ١٩٥٥ الى ١٩٪ عام ١٩٦٥٠ سوف تنخفض هذه النسبة الى ١٨٪ عام ١٩٧٠ ، وفقـا للفرضية الاكثر تفاؤلا ٠

يمكن للاسهام الخارجي الصافي ، الذي كـان ايجابيا عـام

١٩٥٥ ، وسلبيا عام ١٩٦٥ ، ان يقدم ، وفقا لافضل الفرضيات ، حوالى ١٠٠ مليار عام ١٩٧٠ ، تمثل النسبة ذاتها للتثميرات عام ١٩٥٥ · يصور الجدول رقم ٨ تطور الميزان الخارجي ·

الجدول ٨ ـ تطور الميزان الخارجي (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠) ·

	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٠
	(بالمليارات الجارية)		(بالمليارات ١٩٦٣)
الايرادات :			
الصادرات	٣٣٥	٦٤٠	٧٧٠
ايرادات خارجية متنوعة(٥)	٦٠	٩٠	١٤٠
ايرادات اجنبية(٦)	١١٠	١٠٠	٦٠
الاسهام الخارجي :			
النفط	١٥	صفر	صفر
قطاعات احرى(٧)	١٥٠	١٣٥	٣٢٠
المجموع	٦٧٠	٩٦٥	١٢٩٠
النفقات :			
الواردات	٥٠٠	٦٩٠	١٠٠٥
انفاقات خارجية(٨)	٥٥	٦٠	٦٥
ادخار ورساميل مصدرة			
نفط	صفر	١٣٠	١٤٠
قطاعات اخرى	١١٥	٨٥	٨٠

٥ ـ السياحة والاموال التي يرسلها الشغيلة المهاجرون ·

٦ ـ النفقات العسكرية الفرنسية والاميركية ، لعام ١٩٥٥ · لعامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، السفارات الاجنبية والدعم التقني ·

٧ ـ التثميرات الخاصة ، والمساعدة العامة المخصصة للتجهيز او لعمل الادارة (تسليفات الخزينة ، الخ) ·

٨ ـ النفقات العامة الخارجية ، السياحة في الخارج ، الخ ·

هكذا اذا كانت القيمة غير الصافية للاسهام الخارجي يمكن ان ترتفع عام ١٩٧٠ الى ٣٢٠ مليارا تقريبا (اي حوالى ٥٥٪ من التثميرات) ، فان الاسهامات الصافيــة الخارجيــة (المساعدة الخارجية ناقص الادخار والرساميل المصدرة) يمكن ان تبلغ القيمة المتوخاة البالغة ١٠٠ مليار ، الضرورية لتأمين تمويل التثميرات عند مستويات واقعيــة من الادخــــار المحلي . الا ان هذا المخطط schéma للتمويل يمكن ان يقلب رأسا على عقب في حــال لم تتحقق الفرضيات المتفائلة المستبقــاة في حقل الانتـــاج . اذا استمر اعطاء الاولوية مثلا لبرامج ذات ريعيـــة مشكوك فيها (لا سيما للبنية التحتية ، كما كانت الحــال حتى هذا الحين) ، واذا لم تحصل اعادة ارساء ادارة مقبولة ضمن مهل سريعة ، فان تنامي الانتاج غير الكافي يحد من قدرات التمويل الذاتي لدى المشاريع ، وفي الوقت ذاته من قدرة الادخــــار لدى العــائلات ، كمــا لدى الادارات مثلا . ضمن فرضية نسبة نمو مقدارها ٢٪ بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ ، بدل النسبة المتوقعــة البالغــة ٤٪ ، لــــن يمكن للادخار المحلي ان يقدم اكثر من ٤١٠ مليارات تقريبا بدل ٤٩٠ ، وينبغي ان يكون الاسهام الخارجي الصافي ١٨٠ مليارا بدل ١٠٠ ، كما ينبغي ان تبلغ الاسهامات الخارجيــة غير الصافية في تمويل التثميرات ٤٠٠ مليار (٦٨٪ من التثميرات) بدل ٣٢٠ (٥٥٪ من التثميرات) .

ضمن كافة الاحوال ، وحتى وفقا للفرضيات الاكثر تفاؤلا ، لم يبلغ اقتصاد المغرب عام ١٩٧٠ مرحلة الاقلاع الاقتصادي : مــا تزال قدرة التمويل المحلي هزيلة والتبعية الخارجية قوية جدا .

الحيز الاقتصادي المغربي عام ١٩٧٠ .

ان بنية انتاج المغرب عام ١٩٧٠ هي غير مختلفة كثيرا عن بنية عام ١٩٥٥ ، حيث ان حصة الخدمات ، وحتى المستوى المطلــق

لانتاجها ، قد انخفضا كثيرا بفعـــل هجرة الاوروبيين ، وازدادت حصة القطاع النفطي بالطبع كثيرا ٠

الجدول ٩ ـ التوزيع القطاعي للانتاج (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠) ٠

	١٩٥٥		١٩٧٠		
	(بالمليارات الجارية)		(بالمليارات٦٣)		
	المقدار	٪	المقدار	٪	المؤشرات
الزراعة	٥٠٣	٣٤	٨١٥	٣٠	١٦٢
المناجم	٦٩	٥	١٢٠	٥	١٧٤
الطاقة ، النفط	٢٤	٢	٢٥٠	٩	١٠٤٠
الصناعات ، الحرف	٢١١	١٤	٣٥٠	١٣	١٦٥
البناء ، الاشغال	٩٣	٦	١٨٥	٧	١٩٨
النقل ، التجارة	٣٢٧	٢٢	٦٠٠	٢٢	١٨٣
الخدمات	٢٦٢	١٨	٣٥٠	١٣	١٣٣
الانتاج الداخلي غير الصافي بسعر السوق	١٤٩٠	١٠٠	٢٦٧٠	١٠٠	١٧٩

اما بنية التجارة الخارجيـــة ، فيعطينا صورة عنها الجدول رقم ١٠ ٠

الجدول ١٠ ـ بنية التجارية الخارجية في المغرب عام ١٩٧٠
(بمليارات الفرنكات القديمة ١٩٦٣) ٠

الصادرات :

المنتجات النفطية(٩) ٢٥٠ مليارا
المنتجات المعدنية والكيماوية(١٠) ١٤٦ مليارا

---

(٩) ـ نفط خام وغاز ٠

(١٠) ـ معادن حديد ، ورصاص ، وزنك ، وفوسفات خام أو معالج ٠

المنتجات الزراعية والغذائية(١١)	٣١٠ مليارا
متنوعات(١٢)	٦٤ مليارا
المجمـوع	٧٧٠ مليارا

الواردات :

المنتجات الزراعية والغذائية	١٦٠ مليارا
الطاقة	٦٩ مليارا
المنتجات المصنعة	٧٣٦ مليارا
النسيج ، الخشب ، الخ	٢١٩ مليارا
المنتجات الميكانيكية والكهربائية	٣٩٤ مليارا
المنتجات الكيميائية	١١٨ مليارا
مواد بناء	٥ مليارات
خدمات	٤٠ مليارا
المجموع	١٠٠٥ مليار

ان الحيز الاقتصادي الموصوف في جدول المدخلات والمخرجات (الجدول ١ الملاحق) المتعلـق بعام ١٩٧٠ يتسم بالمستوى المرتفـع للعلاقات التجارية مع الخارج : تمثل الصادرات مـا يقارب ٣٠٪ مـن الانتـاج الداخلي غيـر الصافي ٠ اذا استبعدنـا النفط مـن الصادرات والانتاج في الوقت ذاته ، تبقى النسبة ٢٦٪ ٠ هذا عائد بالطبع للثروة ولتنوع الموارد المنجميـة في المغرب وللتطور المتقدم لزراعته الحديثة ، التي تمثل صادراتها ٤٠٪ من الانتاج الزراعي الكلي (٣١٠ مليارات على انتاج يبلغ ٨١٥ مليارا) ٠

....

١١ـ نبيذ ، حبوب ، زيت ، اثمار وحمضيات ، بواكير ، محفوظات ، الخ ٠

١٢ ـ بما فيه الخدمات ٠

زد على ذلك ان المغرب أصبح يملك قدرات صناعية لا يستهان بها في القارة الافريقية · اصبح انتاجـــه من الكهرباء يبلغ ٣ر٧ مليار كيلوات ساعة ، من أصل مائي بصورة رئيسية · تبلغ طـاقة مصافي النفط فيه اكثر من ٦ ملايين طن · نجد في حقـل صناعة الحديد ، واستخراج وتنقية الحديد والمعادن غير الحديدية، وتحويل المعادن ، والميكانيك ، التي تستفيد من منافع طبيعية مهمة (معدن الحديد ، والفحم والغـاز الطبيعي) ، أن المغرب بدأ بنـاء ثلاثـة مجمعات للصلب ترفع قدرته على الانتـاج الى ٦٠٠ الف طن مـن الفولاذ · بما يخص معالجة المعادن غير الحديدية ، أصبح المغرب يمتلك مصاهر رصاص وزنك مهمة (بطاقـة ٢٣ الف طن) يتوقع ان تتطور سريعا · كما يمتلك ايضـا صناعات ميكانيكية (فلذ ✱ ، حدادة ، رشم✱✱ ، هياكل بناء وجذوع اعمدة معدنية ، سلاسل تركيب ، مواقد ، صناعة اقفال ، آلات صغيرة ، صناعة خردوات، ادوات منزلية) تصل طاقتها الى ١٠٠ الف طن من هياكل البنـاء وجذوع الاعمدة المعدنية، وألف مقطورة، ١٢ الف طن من الكابلات، و ١٢٠ الف موقدة ، الخ · على صعيد الصناعة الكيميائية، سوف تبلغ طاقة انتاج الاسمدة في المغرب ١٢٠ الف طن (سوبر فوسفات، وفوسفات مثلث ، واسمدة ازوتية على وجـه الخصوص) ، حين يتم تسيير مشاريع آسفي وأرزو وقـابس التي تضاف الى المصانع الحالية في صفاقس ومراكش العاصمة · يمتلك المغرب بالاضافـة الى ذلك امكانات ضخمة لانتاج منتجات كيميائية اساسية (حامض الكبزيت ، كلـور ، صودا ، وكبريت ، الخ) · الامـر ذاته يقـال بالنسبة لانتاج عجينة الورق ، والورق والكرتون (١٠٠ الف طن) ، والدهـــان والبرنيق (٢٥ الف طن) ، وعيدان الكبريت ، الخ ·

✱ ترقيق المعدن الى خيوط (م) ·

✱✱ طبع بحروف بارزة (م) ·

الجدول ١ ــ العلاقات بين القطاعات في المغرب عام ١٩٧٠

(بمليارات الفرنكات القديمة ١٩٦٢) .

مدخلات / مخرجات	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	مجموع الاستهلاكات الوسيطة	الطلب النهائي: الاستهلاك	الطلب النهائي: التثمير	الطلب النهائي: التصدير	مجموع الاعمال
١ ــ زراعة ، صيد اسماك	٦٠	ــ	ــ	١٦٠	٢٨	ــ	٤	ــ	ــ	ــ	١٤	٢٦٦	٦٦٣	ــ	١٤٠	١٠٦٩
٢ ــ معادن	١٠	٥	٨	ــ	ــ	٧	٨	٣	١٢	ــ	ــ	٥٣	٤	ــ	١٣٠	١٨٧
٣ ــ طاقة ، نفط	١٩	١٠	٤٠	٨	٤	٥	٣	٧	٦	٢٠	٨	١٣٠	٨٨	ــ	٢٥٠	٤٦٨
٤ ــ صناعات زراعية	٦	ــ	ــ	١٠٠	٢	ــ	٣	ــ	ــ	ــ	١٠	١٢١	٤٥٧	ــ	١٧٠	٧٤٨
٥ ــ صناعات خفيفة اخرى	٤	٢	ــ	١٠	٨٥	٢	٢	١	٢١	٢٥	١٥	١٦٧	٤١٣	ــ	٣٠	٦١٠
٦ ــ معادن	١٢	٥	١٢	١٥	٦	٨٠	١	٤	٤٠	٢٠	١٦	٢١٢	١٦٨	٢٧٠	١٢	٦٦٢
٧ ــ كيمياء	٢٥	٤	٦	٨	١٢	٧	٨	١	١٢	٥	٦	٩٤	٩٩	ــ	١٦	٢٠٩
٨ ــ مواد بناء	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	٣	٤٢	ــ	ــ	٤٥	٦	ــ	٢	٥٣
٩ ــ بناء ، اشغال	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	ــ	١٥	٢٢٠	ــ	٢٣٥
١٠ ــ نقل ، تجارة	٧٥	٣٧	٧٥	١٨٠	١٥٠	٩٧	٢٧	٧	٥	٣٠	ــ	٦٨٣	٨٧	ــ	١٠	٧٨٠
١١ ــ خدمات	١٤	٤	٧	٦	٤	٥	٢	ــ	١٢	٦٠	١٨	١٣٢	٢١٥	ــ	١٠	٤٥٧
مجمل الاستهلاك الوسيط	٢٢٥	٦٧	١٤٩	٤٨٧	٢٩١	٢٠٢	٥٨	٢٦	١٥٠	١٦٠	٨٧	١٩٠٣	٢٢١٥	٥٩٠	٧٧٠	٥٥٧٨
القيمة المضافة	٨١٥	١٢٠	٢٥٠	١٣٠	١٠٠	٦٥	٣٣	٢٢	١٨٥	٦٠٠	٣٥٠	٢٦٧٠				
الانتاج	١٠٤٠	١٨٧	٣٩٩	٦١٧	٣٩١	٢٦٨	٩١	٤٨	٣٣٥	٧٦٠	٤٣٧	٤٥٧٣				
الواردات	٢٩	ــ	٦٩	١٣١	٢١٩	٣٩٤	١١٨	٥	ــ	٢٠	٢٠	١٠٠٥				
مجمل الموارد	١٠٦٩	١٨٧	٤٦٨	٧٤٨	٦١٠	٦٦٢	٢٠٩	٥٣	٣٣٥	٧٨٠	٤٥٧	٥٥٧٨				

يمتلك المغرب ايضا مصانع اسمنت بطاقة ثلاثة ملايين طن · تمثل الصناعات الغذائية الفرع الاكثر تطورا على صعيد الصناعة الخفيفة : ٢٠٠ الف طن يمكن ان تنتجها مصافي المزيت ، ٤ ملايين هكتو ليتر من البيرة والمشروبات الغازية ، ٥٠ الف طن من المحفوظات المتنوعة ، كاللحم ، والخضار ، والأثمار ، وعصير الثمار ، والاسماك ، ٣٥٠ الف طن سكر ، ١٦ الف طن تبغ، الخ · بالمقابل ، ما تزال صناعة النسيج جنينية ، بفعل سياسة الاستعمار الفرنسي ، الذي كان يحتفظ لصناعته بسوق شمالي افريقيا · ان الصناعات الزراعية والغذائية تقدم ، ككل ، قيمة مضافة تصل الى ١٣٠ مليارا (لا تدخل فيها التحويلات الحرفية التي يقوم بها اهل الريف) ، وتقدم الصناعات الخفيفة الاخرى ١٠٠ مليار (انسجة ، لا سيما في مراكش وفي الجزائر : المجموعة الصناعية في تيزي اوزو ، الجلود ، والاخشاب ، الخ) · وصناعة الحديد والعدانة والميكانيك ٦٥ مليارا ، والكيمياء ٣٣ مليارا ، ومواد البناء ٢٢ مليارا ·

ثانيا : هل ان مغربا اخر قيد الامكان ؟

هكذا اذا يدخل المغرب الثلث الاخير من القرن وهو مجهز بمؤهلات مهمة لتطور سريع : زراعة يدخل فيها قطاع حديث ذو انتاجية مرتفعة نسبياً قادر على التصدير بكميات ضخمة ، ثروات منجمية ونفطية مهمة ، بنية تحتية من نوعية جيدة وأساسات صناعية لم يعد يستهان بها · مع ذلك يواجه المغرب المستقبل ضمن ظروف سيئة ، وبطاقة تمويل محدودة جدا ·

تعود المفارقة الظاهرة الى كون البنية الاجتماعية للمغرب المستقل ومنزوع الاستعمار بين عامي ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ ، لم تعد بنية مغرب مستعمر · في الحقيقة ان المغرب المستعمر عام ١٩٥٥،

تماما كما بلدان أخرى قام فيها الاستعمار الاستيطاني، كافريقيا الجنوبية مثلا ، يتسم بتجميع قطاعات وسكان متطورين كليا ـ القطاعات والسكان الاوروبيين ـ مع القطاعات والسكان المسلمين. ان هجرة الاولين تركت للبلاد امكانات انتاج وبنية تحتية لا تتناسب مع المستوى الثقافي والتقني للسكان الوطنيين الجدد . ان هؤلاء يصعب عليهم ان يستفيدوا كليا وفورا من الارث . ليس خطر انحطاط تدريجي للشيء المكتسب مسألة نظرية ، تشهد على ذلك زراعة الكرمة في الجزائر . ان البنية التحتية بالذات المتطورة جدا، اصبحت عبئا بدل ان تلائم التطوير . المثل النموذجي على ذلك هو عدد المستشفيات التي اصبحت بين ليلة وضحاها دون أطباء . زد على ذلك أن اتجاهات سلبية جدا شقت طريقها ، خلال سنوات نزع الأستعمار ، داخل المجتمع الاسلامي بالذات . نعني هذا التكون العاجل والتوطيد لسلطة الشرائح الجديدة ذات الامتيازات، وهي في اغلب الاحيان من النموذج الاداري ، غير دينامية ، لكنها اصبحت تعرف كيف تدافع بشراسة عن امتيازاتها المكتسبة . ادى ذلك الى الحد من امكانات تمويل الاقتصاد : مع رحيل الاوروبيين واليهود المغربيين اختفى المورد الاساسي للادخار الخاص التلقائي، وحدت الادارة السيئة لاراضي الأستعمار القديمة وللمشاريع الوطنية التعاونية ، العامة أو الخاصة ، من قدرات التمويل الذاتي، بينما حال النمو غير المنظم والسريع للنفقات الادارية ، مقرونا بركود القاعدة الانتاجية للاقتصاد ، دون الادخار العام وحلوله محل الادخار الخاص المتهافت .

قيل عن المغرب حوالى عام ١٩٥٥ انه كان قادرا على اقلاع اقتصادي . كان ذلك صحيحا نظريا ، بمعنى ان امكانات الادخار المحلي كانت كافية لتمويل تطوير سريع لكن شريطة ان يبدل تثمير ذلك الادخار اتجاهه ، ويتوقف عن التوجه منهجيا نحو

القطاعات الاوروبية وحدها والبنية التحتية ، وشرط ان يكون بوسع تخطيط ممركز ان يتصور استخدام امكانــات التمويل هذه بهدف تطوير صناعي مركز ذاتيا • ان ايا من هذه الشروط السيــاسيـة لم يكن متوفرا : كانت القطاعات الاوروبية ، الملحقــة بــالاقتصاد والمجتمع المتروبوليين ، تحول دون ذلك بعناد •مع تصفية هذا الجمع لاقتصادين ومجتمعين متكاملين لكن متعاديين، بدل نزع الاستعمار من الوضع بشكل عميق ، الا انه حدث ضمن ظروف قامت في الوقت ذاته بتصفية امكانات التمويل التي كــانت قائمة من قبل • لم يعد بالامكان اذا اعتبار المغرب حاليا قد بلغ المرحلة التي تسمح باقلاع عملية التطوير •

شروط استراتيجيـــة تطوير سريع : مستـوى التثمـيرات وتمويلها ، وتوجه الانتاجات الصناعية •

يمكن محاولة تحديد شروط تطوير سريع • ان نسبــة نمــو بمقدار ٦٪ سنويا خلال عشرين عاما ، يمكن ان ترفع الانتاج عــام ١٩٩٠ الى المؤشر ٣٣٠ • في غضون ذلك ، اذا افترضنا ان نسبة النمو الديمغرافي يمكن ان يتم خفضها تدريجيـــا من ٥ر٢٪ الى ٧ر١٪ في نهاية العشرين سنة ، يرتفع عدد السكان من ٣٢ الى ٤٨ مليونا تقريبا • يرتفع الانتاج بالرأس اذا من ٠٠٠ر٨٥ فرنك قديم الى ٠٠٠ر١٧٥ فرنك تقريبـــا • لا يمثل ذلك اكثر مــن ⅟₄ الدخــل الاوروبي الحالي تقريبا ، لكــن قد يسمح ذلك بتصور تطوير ذاتي سريع ، يؤدي ، فيما هو يبقي على نسب نمو قوية (من ٦ الى ٧٪ سنويا) لعشرات السنين ، الى اللحاق بمستوى المناطق المتطورة في العالم في مهلة تاريخية منظورة •

ان جهد التثمير الذي تتطلبه وتيرة النمو هذه (٦٪) يتطلب على الارجح ان يتم رفع نسبة التثمير من ٢٢ الى ٢٧٪ من الانتاج

الداخلي غير الصافي ، وخصوصا أن تتضاعف الفعالية الاجمالية لجهد التثمير · ينبغي اعطاء الاولوية للصناعة، لا سيما للصناعات الاساسية ، ينبغي للاستخراج المنجمي وانتاج الطاقة ان يخدما قبل كل شيء الصناعة المحليـــة · ان دراسة ملموسة لهذه المشكلات قادتنا لطرح الاهداف القطاعيـة الواردة في الجدولين أ) و ب) ، والمكررة بمزيد من التفصيل في الجدول رقم (٢) ·

الجدول ١١ ، أ ــ الانتاج الداخلي غير الصافي · الاهــداف القطاعية لعام ١٩٩٠ (بالمليارات قيمة ١٩٦٣) ·

	١٩٧٠		١٩٩٠		نسب النمو السنوية
	القيمة	٪	القيمة	٪	—
الزراعة	٨١٥	٢٧	١٧٠٠	١٩	٨ر٣٪
الصناعات :					
صناعات اساسية	١٢٠	٤	٩٩٥	١١	٢ر١١٪
صناعات خفيفة	٢٣٠	٨	٩٨٠	١١	٥ر٧٪
قطاعات اخرى	١٨٨٥	٦١	٥٢٢٥	٦٠	٦ر٥٪
المجموع	٣٠٢٠	١٠٠	٩٢٠٠	١٠٠	٠ر٦٪

الجدول ١١ ، ب ــ تــوزيع الاهــداف الصناعيــة لعــام ١٩٩٠ (بالمليارات قيمة ١٩٦٣) ·

	١٩٧٠		١٩٩٠		المؤشرات
	القيمة	٪	القيمة	٪	—
الصناعات الخفيفة :					
الزراعية والغذائية	١٣٠	٣٧	٤٠٥	٢١	٣١٠
اخرى(نسيج،جلود،اخشاب)	١٠٠	٢٨	٥٧٥	٢٩	٥٧٥
الصناعات الاساسية :					

عدانه ، ميكانيك	٦٥	١٨	٥١٠	٢٦	٧٨٥
كيمياء	٣٣	٩	٤٠٠	٢٠	١٢١٠
مواد بناء	٢٢	٦	٨٥	٤	٣٨٥
المجموع	٣٥٠	١٠٠	١٩٧٥	١٠٠	٥٦٥

لن نصف هنا بالتفصيل المضمون الملموس للمشاريع المتناسبة مع هذه الاهداف · ينبغي للزراعـــة ان تحقق تقدما مهما، بحيث تصبح الواردات الزراعية هامشية في تغذيـــة المدن التي سيرتفع عدد سكانها دون شك من ١١ مليونا عام ١٩٧٠ (٣٥٪ مـن عدد السكان الاجمـالي) الى ٢٨ مليونا عام ١٩٩٠ (٥٨٪ مـن عدد السكان الاجمالي) · ان اهداف الانتـاج التي يتناسب معها هذا الهدف الاجمالي ليست فوق الامكان اطلاقـا · يمكن ري مليـون هكتار في مراكش ، ومن ٣٠٠ الى ٣٥٠ الفا في الجزائر ، و ١٥٠ الفا في تونس ، مقابل اقل من ٢٠٠ الف مروية حاليا في كل المغرب و ٦٥٠٫٠٠٠ قابلة للري انطلاقا من سدود تم بناؤها، لقاء تثميرات هامشية غير ضخمة · ان الحائل دون تطوير الزراعة ليس طبيعيا ولا ماليا · صحيح ان المغرب الواقع في تخوم المنطقة الجافة مـن القارة القديمة لن يكون له على الارجح في يوم من الايام مستقبـل زراعي باهر ، وهو معد للصناعـة · الا ان مُوقعـــه الجغرافي ـ بجوار اوروبا الغربية ـ يعوض بؤس ظروفه الطبيعية · مـن جهة اخرى ، نلاحظ ان امكاناته المبـــاشرة لن تنفد في مدى منظور · ان الحائل الرئيسي ذو طبيعة اجتماعية: سوف تتركز التنمية الزراعية في المناطق ذات الامتيازات ، المرويـــة والمستثمرة بشكل كثيف ، بينما يجري التخلي شيئا فشيئا عن زراعـــة الجبال والزراعـة الخفيفة في المنطقة نصف الجافة · والحـال ان هذا التحويل للنشاط الزراعي يتطلب تحويلا موازيا للسكـــان الذين ما يزال توزيعهم سيئا جدا ، لاسباب تاريخيـــة تم وصفها ، لا بل تحويلات من بلد

جدول ٢ ـ العلاقات بين القطاعات في المغرب عام ١٩٩٠ (بمليارات الفرنكات القديمة) .

مخرجات / مدخلات	الاستهلاكات الوسيطة للفروع ١	٢	٢	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	مجمل الاستهلاك الوسيط	الطلب النهائي: الاستهلاك	تثمير	تصدير	مجمل الأعمال
١ ـ زراعة ، صيد اسماك	١٢٠	ـ	ـ	٤٠٠	٣٠٠	ـ	٢٠	ـ	ـ	ـ	٥٢	٨٩٢	١٢٠٠	ـ	٢٨٠	٢٤٧٢
٢ ـ معادن خام	٤٠	٣٢	٧٠	ـ	ـ	٤٣	٤٠	١٢	٤٧	ـ	ـ	٢٨٤	١٠	ـ	١٠٠	٢٩٤
٣ ـ طاقة ، نفط	٨٠	٤٠	٢٠٠	٦٠	٨٠	٨٠	٦٥	٢٧	٢٣	٦٤	٣٠	٧٤٩	٢٨٠	ـ	٢٥٠	١٢٧٩
٤ ـ صناعات زراعية	٢٤	ـ	ـ	٢٥٠	٤	ـ	١٥	ـ	ـ	ـ	٢٨	٣٢١	١١٥٠	ـ	٣٤٠	١٨٢١
٥ ـ صناعات خفيفة اخرى	١٦	٥	ـ	٢٥	١٧٠	٤	٤	٤	٨٢	٨٠	٥٧	٤٤٧	١٣٧٥	ـ	٦٠	١٨٨٢
٦ ـ معادن	٤٨	٢٠	٥٢	١٦	٣٠	١٠٢٠	٦	٥	١٥٠	٦٤	٦١	١٤٨٢	٥٥٠	١٠٦٠	٢٠	٣١١٢
٧ ـ كيمياء	١٠٠	١٦	٦٦	٢٠	٤٨	٤١	٨٠	٤	٤٧	١٦	٢٣	٤٦١	٣٢٠	ـ	٢٠٠	٩٨١
٨ ـ مواد بناء	ـ	ـ	١٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢	١٦٣	٩٦	ـ	١٧٥	٢٠	ـ	ـ	١٩٥
٩ ـ بناء ، اشغال	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٠	١٢٥٠	ـ	.١٣٠٠
١٠ ـ نقل ، تجارة	٢٨٨	٨٠	ـ	٤٥٠	٢٨٥	٥١٥	١٧١	٢٦	١٩	ـ	ـ	٢١٥٠	٢٨٠	ـ	٢٠	٢٤٥٠
١١ ـ خدمات	٥٦	١٦	٢١	١٥	٣٠	٦٤	٢١	ـ	٤٩	١٩٠	٦٩	٥٣٠	١١٥٠	ـ	٢٠	١٧٠٠
مجمل الاستهلاك الوسيط	٧٢٢	٢٠٩	٥٢٩	١٢٣٦	١٠٤٧	١٧٦٧	٤٢١	١٠٠	٥٨٠	٥١٠	٣٣٠	٧٥٠١	٦٤٨٥	٢٢١٠	١٢٩٠	١٧٥٨٦
القيمة المضافة	١٧٠٠	١٦٥	٧١٠	٤٠٥	٥٧٥	٥١٠	٤٠٩	٨٥	٧٢٠	١٩٠٠	١٣٣٠	٨٥٠٠				
الانتاج	٢٤٧٢	٣٧٤	١٢٣٩	١٦٤١	١٦٢٢	٢٢٧٧	٨٢١	١٨٥	١٣٠٠	٢٤١٠	١٦٦٠	١٠٠٠١				
الواردات	ـ	٢٠	٤٠	١٨٠	٢٦٠	٨٣٥	١٦٠	١٠	ـ	٤٠	٤٩	١٥٨٥				
مجموع الموارد	٢٤٧٢	٣٩٤	١٢٧٩	١٨٢١	١٨٨٢	٣١١٢	٩٨١	١٩٥	١٣٠٠	٢٤٥٠	١٧٠٠	١٧٥٨٥				

لاخر (نحو مراكش الأطلسية ، مثلا) وتكيفا مع انماط حياة وزراعة مختلفة جدا • زد على ذلك أن ثمة اعادات الى اوضاع سابقة (الكرمة مثلا) في تلك المناطق ذات الامتيازات ، لكن لصالح حسابات للمستقبل على وجه الحصر : بواكير وحمضيات ، زراعات صناعية (سكر ، قطن ، الخ) يعود للمهندسين الزراعيين تحديد مواقعها • الا ان تطور هذه الزراعة الجديدة ـ التي تشكل اراضي الاستعمار القديمة نواتها ـ لن يمكن ان تمتص كمية مهمة من السكان ، رغم تكثيف الطرائق ، لان المكننة برزت نفسها فيها ، بالتكاليف المطلقة الادنى على الدوام من تكاليف الزراعة قليلة المكننة • لذا فان المناطق الحالية كثيفة السكان في الجبل وفي بعض السهوب غير مقضي عليها بأن تفرغ من سكانها لصالح المدن التي يفرض تصنيعها العميق والسريع نفسه لهذا السبب • بالانتظار ـ حيث ان هذه السيرورة لا يمكن ان تكون قصيرة ، وسوف تصبح الأرياف المغربية ، في نهاية منظوراتنا التي تمتد الى ٢٠ عاما ، بملايينها الستة عشر من المزارعين ، كما الحال عام ١٩٧٠ ، اكثر كثافة سكانية ـ يفرض تجديد للزراعة التقليدية نفسه : يبدو تكثيف تربية المواشي ، والعناية بالاشجار المثمرة ، لكن كذلك التخلي عن الحبوب ، هي الاتجاهات العامة لهذه السياسة • كما يحصل دائما ، حين يتعلق الامر بتجديد المجتمع الريفي ، ليس العائق المالي هنا اكثر من عائق هامشي للغاية • يبقى العائق الرئيسي عائقا اجتماعيا ، لا يمكن ان تتخطاه الا حركة جماهيرية عميقة لطبقة فلاحية مصممة على تحطيم التقليد ، مع ما يستتبعه ذلك على الصعيد السياسي ـ زعزعة الاشكال وتوزيع الملكية وانماط الاستثمار ـ والايديولوجي والثقافي ، ولا سيما الديني • ان الخيار الاخر ـ عملية التعميم vulgarisation والتاطير الريفي المتصورة بطريقة بيروقراطية وأبوية ـ لم يقدم يوما من الايام ، ضمن افضل الفرضيات ، سوى نتائج بطيئة جدا ومكلفة جدا •

ينبغي ضرب استخراج المعادن الخام بـ ٥ر١ الى ٨ر١ في عشرين عاما · يمكن تصدير جزء متناقص من هذه المنتجات ، بينما يمكن للصناعة ان تستهلك من المنتجات المعدنية اكثر بخمس مرات مما هي الحال اليوم · ينبغي لاهداف الانتاج في حقل الطاقة ان تتراوح ، مع حسبان صادرات تبلغ ٣٠ مليون طن من النفط الخام ، بين ٣٥ و ٤٠ مليون طن من النفط ، منها ٥٠ الى ٦٠٪ تتم تصفيتها محليا ، و ١٦ الى ١٨ مليارا من الكيلوات/ ساعة · بما ان الامكانات الاجمالية للاستيراد في ميدان الصناعات الخفيفة محدودة جدا ومرانة الطلب مرتفعة ، ليس ثمة حل آخر غير جهد ضخم يسمح بارضاء ما يقارب مجموع حاجات الطلب عام ١٩٩٠ · تصبح الأهداف هنا ١٥٠ الف طن من الاقمشة القطنية ، و ١٠ الاف طن من الاقمشة الصوفية، و ٣٠ الف طن من الانسجة الاصطناعية، و ٤٥ مليون زوج احذية ·

تتطلب كفاية حاجات الزراعة والصناعة الخفيفة في ميدان صناعة الحديد تأمين مقومات انتاج ثلاثة ملايين طن من الفولاذ ، وصناعة ٢٠ الف شاحنة وبين ٢٠ و ٣٠ الف جرار ، و ٢٠٠٠ مقطورة ، وكذلك انتاج الماكنات والمحركات البسيطة (مضخات ، مواد زراعية ، الخ) والادوات المنزلية العادية · وهي تتطلب ، في حقل الصناعة الكيميائية ، سبعة ملايين طن من الاسمدة (الفوسفاتية قبل كل شيء ، المعدة للتصدير ، والازوتية ثانيا: ٥٠٠ الف طن) ، ١٢ مليون متر مكعب من الاوكسجين والاسيتيلان ، ٥٠٠ الف طن من حامض الكبريت ، ٢٠٠ الف طن من كربور الكلسيوم ، ٧٠ الف طن من الصودا ، ٨٠ الف طن من الكلور ، ٢٠٠ الف طن من كربونات الصودا ، ٥٠٠ الف طن من المتفجرات، ١٨٠ الف طن من الصباغات المعدنية ، والدهانات والبرنيق ، ٦٠٠ الف طن من الورق والكرتون، ثلاثة ملايين من الاطارات (الخارجية

والداخلية chambres à air) المعدة للعربات ، ٣٢٠٠ مليون علبة كبريت ، ٣٠٠ الف طن من الصابون ، ومحلول القلي والمطهرات ، و ٤٠٠ الف طن من المواد البلاستيكية · الى جانب هذه الصناعات الرئيسية ، ينبغي الالتفات الى صناعات تحويل ادوات بلاستيكية ومطاطية ، صيدلية ، الخ · تتطلب حاجات التثمير تأمين مقومات انتاج ٨ ملايين طن من الاسمنت ، ٥٠٠ الف طن من الكلس وكمية مساوية من الجبس ، ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ طن من الاجر ، و ٢٢ مليون متر مربع من زجاج النوافذ ، الخ ·

ان بنية التثميرات التي تتوافق مع هذه الاهداف تختلف بالطبع عن بنية الاستعمار كما عن بنية الفترة الحالية (انظر الجدول ١٣) ·

الجدول ١٣ ـ بنية التثميرات غير الصافية المتوافقة مع اهداف ١٩٩٠ (بالمليارات قيمة ١٩٦٣) ·

	١٩٥٥		١٩٧٠ـ١٩٩٠		المؤشرات
	القيمة	٪	القيمة	٪	
الزراعة	٧٥	١٧	١٧٥	١٢	٢٣٠
المناجم، الطاقة، النفط	٤٥	١٠	١٧٠	١١	٣٨٠
الصناعات	٥٠	١١	٤١٠	٢٨	٨٢٠
النقل، التجارة، الخدمات	٥٥	١٢	٢٨٥	١٩	٥٢٠
المساكن	٩٠	٢٠	٢٢٥	١٥	٢٥٠
البنية التحتية	١٣٥	٣٠	٢٢٥	١٥	١٦٥
المجموع	٤٥٠	١٠٠	١٤٩٠	١٠٠	٣٣٠

ان استراتيجية التمويل المتناسبة مع هذه الاهداف مرتبطة الى حد بعيد بآفاق التصدير والمساعدة الخارجية · ان افضل الفرضيات فيما يخص النفط والفوسفات والمنتجات الزراعية

للتصدير في المغرب تمنع تصور زيادة اكثر من ٧٠٪ من الصادرات باسعار ثابتة · اذا كان ينبغي انقاص المساعدة الخارجية تدريجيا من ٥٠٪ من التثميرات الى حوالى ٣٠٪ ، فان الفرضيات الاكثر ملاءمة تقود الى ارقام متواضعة بما يخص الاسهــــام الخـــارجي الصافي ، مع حسبان نمو الدين الخارجي · ينجم عن ذلك انــه لا يمكن للقدرة على الاستيراد ان تزيد في حدهــا الا عــن اكثــر من ٦٠٪ ، وهو ما يفرض اختيار استراتيجية تصنيعية مركزة ذاتيا · ينجم عن ذلك ايضا ان الجزء الاكبر مــن التمويل ـ حوالى ٧٥٪ منه ـ ينبغي ان يأتي عن طريق التمويــل الذاتي والتمويل العام · يتطلب هذا تقشفا اداريا كبيرا جدا ، وضرائب ثقيلـــة ، وادارة صارمة للمشاريع ، واعادة نظر ، على الارجح ، في بنى الاسعار·

النتائج : الحيز الاقتصادي المغربي عـــام ١٩٩٠ ، مستوى التطور والاستخدام ·

ان المجموع الاقتصادي الذي تصورناه للمغرب عام ١٩٩٠، المتناسب مع نمو نسبة ٦٪ خلال السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ ، يشكل منطقة متوسطة التصنيع ، مع انها اكثر تقدما بكثير في هذا الاتجاه مما هي اليوم أو مما هو العالم الثالث او القارة الافريقية ·

هكذا يصير استهلاك الفولاذ بمقدار ٦٠ كلغ بالرأس مقابــل أقل من ١٠ كلغ لمجمل أفريقيا حاليا ، و ١٢٠ كلغ للمعدل العالمي ، و ١٥٠ كلغ على الاقل للبلدان المصنعة الاقل تقدمـــا (اوروبـــا الجنوبية والشرقية ، باستثناء الاتحاد السوفياتي ، الخ) واكثــر من ٤٠٠ كلغ في المناطق المتطورة جدا · يصبح استهلاك الكهرباء بالرأس في المغرب ٣٥٠ ك· و· س مقابل ٨٠٠ للمعدل العـــالمي الحالي وما بين ١٠٠٠ و ٤٠٠٠ ك· و· س في البلدان المصنعـــة حقـــا · ان استهلاك الاسمنـت ، الذي يصل اذاك الى ١٦٥ كلغ

بالرأس (مقابل ١١٠ كلغ للمعدل العالمي الحالي) لن يبلغ الا ثلثي مستوى البلدان المصنعة تصنيعاً ضعيفاً (٢٥٠ كلغ/ بالرأس) وبين ثلث ونصف مستوى البلدان المصنعة تصنيعا عاليا (من ٣٠٠ الى ٥٠٠ كلغ بالرأس) • اما استهلاك حامض الكبريت فيصل الى ١٠ كلغ بالرأس مقابل ١٥ كلغ للمعدل العالمي الحالي وبين ٤٠ و ٨٠ كلغ في البلدان المصنعة • في الاخير ، ان استهلاك المواد البلاستيكية ، الذي سيكون ٨ر٠ كلغ بالرأس (المعدل العالمي الحالي ٦ر١ كلغ) لن يمثل الا نسبة ضعيفة من استهلاك البلدان كثيفة التصنيع ، الذي يتراوح بين ٤ و ١٥ كلغ •

ان الدخل بالرأس المتناسب مع نمو بمقدار ٦٪ خلال عشرين عاما لن يزيد في نهاية هذه المنظورات عن ٣٥٠ دولارا ، اي عن ثلث الدخل الحالي في المناطق المتطورة • لذا فان الاستهلاك بالرأس ، لا فقط في حقل الصناعات الاساسية ، بل كذلك في حقل الزراعة والصناعات الخفيفة ، يمكن ان يظهر ضئيلا مع انه أعلى بكثير من المستوى الحالي في شمالي افريقيا او في القارة بمجملها• اذا كانت استهلاكات الحبوب (٩٠ الى ١٠٠ كلغ بالرأس) ، والزيت والمواد الدهنية (٨ الى ١٠ كلغ بالرأس)، والسكر (٤٠ ــ ٥٠ كلغ بالرأس) تسمح بتصور حصة حرارية كافية ، فان هذه الحصة تبقى مختلة التوازن ، مفتقرة الى البروتيدات الحيوانية (١٥ الى ٢٠ كلغ بالرأس) • كذلك الامر ، اذا كانت الاستهلاكات بالرأس لمنتجات مصنعة شديدة الأستهلاك وتعظم الحاجة اليها قد تحسنت كثيرا ــ ٣٠ مترا من الانسجة (المعدل الحالي في افريقيا: ١٥ مترا ، في البلدان الغنية : ١٥٠ مترا) ، ٥ر١ زوج احذية وصنادل،٦ ــ ٨ كلغ صابون ومحلول قلي ومطهرات (المعدل الحالي في افريقيا ادنى من ٢ كلغ) ــ فان استهلاك المنتجات المصنعة الاخرى سيبقى منخفضا جدا ، حتى بالنسبة الى الادوات رائجة

الاستخدام في البلدان المصنعة (اجهزة منزلية ، راديو ، الخ) ٠

هكذا نعرف ان نسبة نمو مقدارهـا ٦٪ ، تتطلب تصنيعا متسارعا وقلب الزراعة رأسا على عقب ، تشكل في الواقع الحد الادنى الضروري لتجنب توسع الفجوة التي تفصل عن العالم المتطور الذي يتوسع ٠

زد على ذلك انه في نهاية هذه السنوات العشرين من التطور المتسارع سيبقى الاقتصاد والمجتمع المغربيان مختلي التوازن الى حد بعيد ٠ ستبقى الانتاجيات غير متساوية اطلاقا من قطاع لاخر٠ باديء ذي بدء ، ستبقى الزراعة ازدواجية : ينتج القطاع الحديث، الذي لن يستخدم اكثر من ٢٥٪ من اليد العاملة النشطة الزراعية ، اكثر من نصف الأنتاج ، وسيظهر التباعد بين انتاجية المزارعين التقليديين بحجم ما هو عليه اليوم ٠

من جهة اخرى ، سوف تبرز على الدوام اهمية فائض السكان في الزراعة التقليدية كثيفة السكان ، رغم التمدين السريع للمنطقة ، بحيث ان الانتاجية ستبقى هنا، ووفقا لافضل الفرضيات، رديئة جدا ٠ ليس من حل لهذه المشكلة الريفية غير التصنيع المتواصل للمغرب ، الذي سيمكنه وحده ان يمتص فائض السكان ، حيث ان النمو الضروري للانتاج الزراعي بالتوازي مع التصنيع لا يمكن ان ينجم الا عن توسيع للقطاع الحديث ، الذي لن يمكنه استخدام فائض العشرة ملايين من الريفيين ٠ هذه السيرورة سوف تتطلب اكثر من ٢٠ عاما ، ومن ٢٠ الى ٣٠ عاما اضافيا ، بدون شك ، تبقى خلالها البنية الازدواجية للارياف ٠

ان الانتاج بالرأس سوف يرتفع ، في النشاطات غير الزراعية ، من ٧٥ الف فرنك (قيمة ١٩٦٣) الى ١٣٥ الف فرنك ، ويتضاعف حجم الاستخدام بمقدار ٣ر٧ مرات وتقلب بنيته رأسا على عقب (الجدولان ١٤ «أ» و «ب») ٠

الجدول ١٤ «أ» ـ بنية الاستخدام غير الزراعي عام ١٩٧٠ (الاف الاعمال) ٠

فروع / مهن	عمال	مستخدمون	حرفيون ارباب عمل	كادرات مهن حرة	المجموع
صناعات ، حرف	٦٤٠	ـ	١٨٠	٣٠	٨٥٠
بناء ، اشغال	٢٢٠	ـ	٢٠	٥	٢٤٥
نقل	٨٠	ـ	٣٥	٥	١٢٠
تجارة ، خدمات	ـ	٣٦٠	٣٦٠	٩٥	٨١٥
مجمل الاقتصاد	٩٤٠	٣٦٠	٥٩٥	١٣٥	٢٠٣٠
ادارات	ـ	ـ	ـ	ـ	٧٩٠
متنوعات	ـ	ـ	ـ	ـ	٨٠

الجدول ١٤ «ب» ـ بنية الاستخدام غير الزراعي المتناسب مع اهداف عام ١٩٩٠ (الاف الاعمال) ٠

فروع / مهن	عمال	مستخدمون	حرفيون ارباب عمل	كادرات مهن حرة	المجموع
صناعات ، حرف	٣٢٦٥	ـ	٤٤٠	٢٣٥	٣٩٤٠
بناء ، اشغال	٧٦٠	ـ	٧٠	٢٠	٨٥٠
نقل	٢٤٥	ـ	١٠٠	١٥	٣٦٠
تجارة ، خدمات	ـ	١٤١٥	٧٠٠	٣٧٥	٢٤٩٠
مجمل الاقتصاد	٤٢٧٠	١٤١٥	١٣١٠	٦٤٥	٧٦٤٠
ادارات	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢٠٠
متنوعات	ـ	ـ	ـ	ـ	١٦٠

ان البنية الجديدة للسكان غير الزراعيين ، التي تضم نسبيا عددا اكبر من المأجورين (عمالا ومستخدمين) ، لا سيما من العمال والكوادر، وعددا اقل نسبيا من الأداريين وصغار المقاولين (لا سيما التجار) ، تعكس اتساع التغيرات الاجتماعية التي سترافق تطويرا سريعا من هذا النموذج ٠

لن تكون المشكلات الاجتماعية قد حلت بعد ٠ اذا كان بالامكان امتصاص البطالة المدينية ، فستبقى الارياف التقليدية كثيفة السكان ٠ تعبر الفروق في الانتاجية عن نفسها بفروق شديدة في الاجور ٠ واذا اردنا الحد من هذه الفروق ــ غير الملائمة اطلاقا للتماسك الاجتماعي والوطني الذي يتطلبه التطوير ــ فان سياسات اعادة توزيع منهجي للدخل،لا سيما عبر اعادة النظر في بنى الاجور، سوف تفرض نفسها خلال كامل تلك المرحلة الانتقالية الطويلة ٠

تقويم نقدي لنزع الاستعمار

ينبغي اذا وضع موازنة نزع الاستعمار ضمن منظور ما يمكن ان يكونه تطوير اقتصادي مسرّع ٠ الى اي حد يقوم نزع الاستعمار هذا ، والاشكال التي تلبسها ، والاتجاهات التي اتخذها، بتهيئة شروط هذا التطوير ؟ ذلك هو السؤال الحقيقي الذي يستحق ان يطرح ٠

اذا كان هذا التطوير المسرّع مرغوبا فيه ، فهل هو ممكن في اطار تطور اشتراكي اصيل ؟ او انه ليس هناك من طريق آخر غير الرأسمالية ؟ وفي مثل هذه الحالة ، بأي شكل : شكل الرأسمالية الغربية المسيطرة (اطروحة انصار الانفتاح الغربي)، او شكل رأسمالية وطنية من النموذج الخاص Privé ، او شكل رأسمالية دولة ؟

ان الاستعمار قد ادخل الى المغــرب بذور تحديثه ، جهزّه بقطاع حديث في الزراعة ، تتناقض ديناميته وانتاجيته المرتفعة مع بؤس الزراعة التقليدية وركودها ، وبقاعدة صناعية مرموقــة في العديد من الحقول · الا انه حقق هذا التحديث الجزئي للمغـــرب عن طريق بناء منهجي لمجتمع مختل التوازن وهو ما يصـــاحب بالضرورة استعمارا استيطانيا على مدى واسع ·

لقد ورثت الحكومات الوطنية المنبثقة عن الاستقـلال هـــذه القاعدة المادية ، لكن من دون الناس الذين كانت تعمل لاجلهـــم وبهم : اظهرت هجرة الاوروبيين واليهود المغاربة عاجلا الى أي حد يسهم الناس ، الكوادر ، اكثـر من الاشيــاء ، او وسائل الانتاج · كانت المهمة اذا قبل كل شيء تركيز مجتمعات وطنية جديدة قادرة على استخدام الطاقات المادية استخداما كامــلا · ان تحويــل المجتمعات الاسلامية التي صدمها الاستعمار الاستيطاني ، وعزلها في غيتواتها الاقتصادية والثقافية ، الى مجتمعات مبنية بنـــاء حقيقيا ، ليس عمل يوم واحد : لا تبدو عشر سنوات أو عشـرون سنة مهلة غير معقولة من وجهة النظر هـــذه ، عـــلى المستوى التاريخي · حين نقارن مستويات الانتــاج لعام ١٩٥٥ ولعـــام ١٩٦٥ ، ينبغي ان يبقى هذا الواقع في ذهننا على الدوام · خـــلال السنوات الاولى من الاستقلال ، تم خلق بإدارة جديدة كلية انطلاقا من لا شيء ــ لان ادارة ليست شيئا من دون كوادر ، وقد كـــان هؤلاء فرنسيين بأجمعهم ــ ولم يكن ممكنا تجنب تعلـــم الادارة الاقتصادية ، حتى من جانب الحكومات الاكثر اعتدالا التي تمنت ، او ما تزال تتمنى ، الا يتغير شيء في الحقل الاقتصادي ، والتـي تأمل ان تحتفظ ، عبثا ، بثقة مصالح الاستعمار القديم ·

زد على ذلك أن ارساء مجتمعات وطنية جديدة قد تم انطلاقا من حركات سياسية شكّل تاريخها الخاص بها الخيارات الفعلية ،

وحدد مسبقا التوجهات الاساسية · والحال ان هذه التوجهات لا تبدو ، استدلاليا ، بعد عدة سنوات من التجربة ، ملائمة بشكل خاص لتطوير لاحق مسرّع · فليتم فهمنا جيدا : اذا نظرنا من وجهة نظر سيريوس الى ارساء مجتمعات وطنية مبنية structurées فهو يمكن ان يبدو ايجابيا ، ما يشبه مرحلة ضرورية · ومن وجهة النظر هذه ، ليست منجزات نزع الاستعمار مدعاة للاستهانة بها · لكن هل من حقنا النظر الى المغرب من وجهة نظر سيريوس ؟ ذلك ان المغرب ينتمي اليوم الى عالم تنطرح مشكلاته على المستوى الكوني · لا يمكن للمغرب ان يرضي نفسه فقط لكونه اصبح وطنيا اذا كان هذا المجتمع الوطني سيصاب بالركود · لا يمكن للمغرب ان يعود الى الوراء ، الى ما قبل الاستعمار ، حتى في شكل تم تجديثه · ينبغي ان يستدرك تأخره التاريخي : ان البؤس الواعي لجماهيره المتنامية يتطلب ذلك · ينبغي وضع النفس اذا من وجهة نظر قدرة المجتمعات الوطنية المقامة حديثا على حل مشكلة الغد ، مشكلة التطوير السريع ، لا مشكلة الامس ، مشكلة الاستقلال ، من اجل وضع موازنة نزع الاستعمار ·

ما قد يراودنا ان نأخذه على النظام ، ليس كونه فشل في تحقيق المعجزة المستحيلة ، معجزة تطوير سريع فوري ، بل كونه اساء تهيئة شروط تلك المعجزة · هنا وهناك ، سواء في الجزائر الثورية ، او في مراكش التقليدية او في تونس المنزلقة شيئا فشيئا من الليبرالية الغربية الى الاشتراكية المغربية ، يبدو المجتمع الجديد الذي تم ارساؤه اكثر تفاوتا بكثير من المجتمع الاسلامي القديم · ان الكثير من الاسباب تفسر هذا الواقع · ان البنى التقليدية بالذات داخل الارياف ، التي مثلنها idéalisées النضال الوطني ، ورفض تفحص مدى تلاؤمها مع ضرورات التطوير ، قد لعبت دورها ، كما في بعض الاحيان ، في الحميتين القديمتين ،

وكذلك الصعود السريع جدا « لبورجوازية مزيفة » ، لرجال اعمال لا روح مبادرة لديهم ولا دينامية · الا ان تشكيل نخبة ادارية او شبه ادارية ، على وجه الخصوص ، كان ربما يتطلب توطيد تفاوتات اجتماعية ، من مثل وراثة جزء من الفلاحين الكادحين ، والمالكين الجدد ، لاراضي الاستعمار · ما يثير القلق هو واقع كون هذا المجتمع المتفاوت عاجز عن الدينامية من حيث طبيعته · لا يعني ذلك ان غياب منظورات دينامية هو نتيجة طبيعته الدولتية étatiste وتوجهاته الادارية ، لان امثلة اخرى في امكنة اخرى تبرهن على العكس ، والطريق الليبرالي في مراكش لا يعطي نتائج افضل من طريق الجزائر « الأشتراكي » او طريق تونس · ربما ترتبط هذه الظاهرة بواقع ان القوى الاجتماعية التي ادت الى تشكيل هذه « النخب الادارية » التي تضطلع بمسؤوليات السلطة او تتوق الى ذلك لا تذهب ابعد من تشكيل المصالح الخاصة لهذه « الطبقة الجديدة » ثم الدفاع عنها · ان الارتباك الايديولوجي والتعلق بالتراث ، لا سيما الديني منه ، يعبران عن هذا الواقع · وهذا هو السبب في ان الفرق في السلوك ضئيل بين انصار الطريق « الغربي » واولئك الذين يزعمون تفضيل الطريق الاشتراكي ، وذلك رغم خصومات السياسيين ومناظرات الصحفيين الخطابية ·

ينطوي تطور المغرب المعاصر على بعض دروس في العلم السياسي ذات اهمية شاملة بالنسبة للعالم الثالث في عصرنا· انه يبرهن ان التأكيد القائل بضرورة الأستحصال على تسريع النمو مهما يكن الثمن لا يؤدي الا الى الطريق المسدود · ان هذه النسخة « ذات النزعة الاقتصادية » عن ماركسية مبسطة هي التي تشكل الحجة القصوى للبيروقراطيات،المعتبرة ان اللامساواة الاجتماعية في الداخل وفي السلطة هي مرحلة ضرورية و « ايجابية » · ما

ينجم عن ذلك ، ضمن ظروف العالم الثالث الحالي ، انما هو توطيد الشرائح الاجتماعية الطفيلية العاجزة عن احداث التطور المسرّع الذي ثمة ادعاء بالسعي اليه ، بالاضافة الى الشعور بالاحباط لدى الجماهير ، والمعارضة الصامتة من جانبها · ان انعدام تنظيم هذه الجماهير ، الملازم للنظام ، يحتجز اذاك الحياة السياسية داخل صراعات رديئة لفئات مغلقة castes ، مدعومة الى هذا الحد او ذاك من الخارج، بينما يصبح التجديد الايديولوجي والثقافي مستحيلا · الحاصل ان التطوير الاقتصادي بالذات هو الذي يعاد النظر فيه ، تماما كما التوجه الاشتراكي : رأسمالية دولة رديئة ، وبالتالي تابعة ، هذا هو مضمون النظام الأقتصادي والسياسي لبورجوازية الدولة الوطنية الجديدة · تبدو هذه اذاك على حقيقتها : ملحق البورجوازية المسيطرة على المستوى الدولي، حزام نقل الحركة courroie de transmission المحلي لسيطرة الرأسمالية على المستوى العالمي ·

الفهرست

صدر عن دار الحداثة

بيروت ــ ص.ب ٥٦٣٦ / ١٤

روايات ــ وقصص

١ ــ مدار الجدي ٢٢ ل.ل
هنري ميللر ــ ترجمة اسامه منزلجي
٢ ــ هيجان ١١ ل.ل
جوزيه لويس دي فيلالونغا
٣ ــحريق في راسي ــ (توزيع) ٨ ل.ل
سمير ابو حمدان
٤ ــ رائحة المدينة ــ (يصدر قريبا)
شغموم الميلودي
٥ ــ الاعمال الكاملة ١٧ ل.ل
عبد الله عبد ــ قصص ــ
٦ ــ القحط ٦ ل.ل
هيثم الخوجه ــ قصص ــ
٧ ــ أعترف بأني الشاهد والمطعون ــ شعر
منذر عامر

قضايا المرأة

١ ــ المرأة العربية والانتاج ٣٫٥٠ ل.ل
نبيله برير ــ فرج الله صالح ديب

٢ ـ المرأة في الاسلام ٨ ل.ل

د. هيثم مناع

٣ ـ المراة العربية عبر التاريخ ـ (توزيع) ٦ ل.ل

علي عثمان

هذا الكتاب

يطمح هذا الكتاب الى تقديم صورة اجمالية حول التطورات التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان المغرب العربي ، (الجزائر ـ المغرب ـ تونس ـ مع لمحة حول ليبيا) ، وحول جغرافية هذه المنطقة . والهدف من ترجمة هذا الكتاب ، تعميق معلوماتنا عن هذا الجزء من الوطن العربي، حيث يستعرض التطورات بدءا من القرن التاسع عشر ، وصولا الى عام ١٩٧٠ .

ان هذا الكتاب ، يساعد القاريء العربي على معرفة اوسع وادق لهذا الجزء من الوطن العربي .

دار الحداثة
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
لبنان . بيروت ص . ب ١٤/٥٦٣٦

السعر ٢٥ ل.ل.